التنمية الاقتصادية المستدامة

تحديات الحاضر وآفاق المستقبل

د. محمد إبراهيم مبروك

استاذ علم اجتماع التنمية والمستقبل المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

المحتويات

الصفحة

مقدمة :

الفصل الأول

اسس واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

الفصل الثانى

الاتجاهات والمدارس النظرية الحديثة والمعاصرة في التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث

التخلف الاقتصادى الأسباب والمؤشرات و آليات المواجهة

الفصل الرابع

المشكلة السكانية والتنمية الاقتصادية فى المدن المصرية

الفـصل الخامس

التغيرات المناخية والتنمية الاقتصادية المستدامة

الـفصل الســادس

التنمية الاقتصادية فى مصر : خبرة الماضى ..تحديات الحاضر .. آفاق المستقبل..

المراجع –

مقدمة :

قبل عام 1750 كان أغلب سكان العالم فقراءً، عدا فئة قليلة كانت غنية ، وطبقة صغيرة وسطى تعمل فى التجارة ، ومنذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية فى انجلترا – وكان يطلق عليها حينئذ النظام الانجليزى– وبعد دخول الثورة الصناعية إلى قارة أوروبا ثم الولايات المتحدة وكندا ، واستراليا ونيوزلاندا فى القرن التاسع عشر، أصبحت الفجوة بين دول العالم المتقدم ، ودول العالم الثالث تزداد يوماً بعد يوم .

ومع أن الكتابات فى موضوع التنمية الاقتصادية ترجع إلى القرن الثامن عشر ، والتى كانت يشار إليها بالتقدم المادى أو التقدم الاقتصادى ، فإن العلماء قد انصب اهتمامهم فى تلك الفترة وحتى الحرب العالمية الثانية على تنمية وتقدم الدول المتقدمة وحسب ، ولم تحظ التنمية الاقتصادية فى الدول النامية باهتمام يذكر منذ ذلك الحين وحتى الحرب العالمية الثانية ، ويمكن أن نرجع ذلك إلى أن حصول الدول النامية على استقلالها ، أزكى لديها الوعى بالفجوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة ؛ الأمر الذى دفع العلماء بالعالم الأول ، وكذلك الثالث إلى الاهتمام بقضايا التنمية والتخلف فى تلك البلدان .

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت كتب عديدة عن التنمية الاقتصادية ، وعليه جاء الكتاب الذى بين أيدينا لتكملة هذه المسيرة ، وعلى الرغم من أن قضية

التنمية بعامة ، والتنمية الاقتصادية بوجه خاص كانت بؤرة اهتمامى منذ عام 1999 وحتى الآن ، فقد كانت موضوعاً لرسالتى للماجستير ، وكذلك أطروحتى للدكتوراه ، فضلاً عن أن أبحاثى كافة بعد الدكتوراه انطلقت منها ، سواء دراستها وتحليلها فى الماضى والحاضر أو استشراف السيناريوهات المستقبلية لها ، فإننى لا ادعى لنفسى الريادة فى صوغ موضوعات هذا الكتاب ، فأكثر الآراء والموضوعات التى يطرحها معروفة وموجودة فى كتب التنمية الاقتصادية ، وعلم الاقتصاد ، وإنما حاولت – قدر المستطاع – أن يتطرق هذا الكتاب إلى موضوعات ونظريات وأفكار جديدة غفلت عنها – بقصد أو بغير قصد – معظم الكتب المتاحة فى المكتبة العربية ، وكان هدفى من ذلك هو أن يصبح هذا الكتاب أكثرها إلماماً وإحاطة بالموضوعات والأفكار والنظريات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، ومع ذلك أرى أن هذا الكتاب جهد متواضع منى ، يلزمه دراسات متتالية ليكون قد ألم بكل ما كتب عن التنمية الاقتصادية ، مع أن طرح كل ما كتب عنها فى مؤلف واحد جهد مضنى لم يستطع أحد بلوغه حتى الآن .

وتأسيساً على ذلك اشتمل هذا الكتاب على ثمان فصول عدا المقدمة ، ومن ثم جاء الفصل الأول مهتماً بأسس واستراتيجيات التنمية الاقتصادية . وتناول الفصل الثانى نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة والمعاصرة. وجاء الفصل الثالث مهتما بقضية التخلف الاقتصادى واسبابها ومؤشراتها. وتناول الفصل الرابع التحولات الديموغرافية واثرها فى التنمية الاقتصادية . ويبين

الفصل الخامس التغيرات المناخية واثرها فى التنمية الاقتصادية . وجاء الفصل السادس يسلط فيه الضوء على تاريخ التنمية الاقتصادية فى مصر .واهتم الفصل السابع بالمفهومات الاساسية فى التنمية الاقتصادية وسلط الفصل الثامن الضوء على بعض قضايا التنمية الاقتصادية لمناقشتها مع الطلاب .

وأخيراً وليس بآخر إذا كان العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة ، فإننى على يقين بأن هذا الكتاب به أوجه نقص عديدة – ذلك لأن الكمال لله وحده – أتمنى أن استكملها فى طبعات قادمة له إن كان فى العمر بقية .

والله من وراء القصد ؛

د / محمد إبراهيم مبروك

الفصل الاول

أسس واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تمهيد :

يعد الاهتمام بالتنمية من أكبر القضـــايا التى تشـــغل رجال الصـــناعة والإدارة ومخططى السياسة العامة وقادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الأيديولوجية؛ وذلك للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو فى اتجاه أهداف مضـــبوطة ومحددة تترجم من تطلعات المجتمعات النامية للتقدم ؛ لذلك أصـبح من المسـلم به أن قضـية التنمية الاجتماعية والاقتصـادية فى المجتمعات النامية قضية علم ومصير وسياسة.

ومن ثم بدأ العلماء الاجتماعيون فى تحليل ظاهرة التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين الدول النامية من ناحية وبين الدول المتقدمة من ناحية أخرى ، والوقوف على أســـباب تخلف دول العالم ورســـم الإســـتراتيجيات الملائمة لتنميتها ، إذ نجد علماء الاقتصـــاد يهتمون بدراســـة التنمية الاقتصـــادية وأســـاليبها ؛بهدف التعرف إلى إمكانية تنمية هذه الدول تنمية ذاتية . أما علماء الاجتماع فإنهم يســـعون إلى التعرف على معالم البناءات الاجتماعية الجديدة التى بدأت تشـــهدها هذه الدول بعد حصـــولها على الاســـتقلال الســـياســـى ، وأخيراً نجد علماء الســـياســـة يحاولون دراســـة الإيديولوجيات والمعتقدات الســـياســـية بهدف التعرف إلى التأثير الذى يمكن أن تلعبه فى دفع عملية التنمية .

وبفضـل هذه الاهتمامات المتنوعة ظهر مفهوم " التنمية" بوصـفه أداة أو وسـيلة من خلالها تسـتطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف ،وذلك بتبنيها خصـــائص أو ســـمات المجتمعات المتقدمة ومن هذه الخصـــائص والســـمات : الدينامية والتغير والتصـــنيع والاســـتقلال والتأثير والقوة والوحدة الداخلية .

وعليه فالتنمية هى القضـية المحورية ،وقد تم تغيير مسـمياتها إلى أن أصـــبح ما يعرف بالتنمية المســـتدامة أو الإصـــلاح الهيكلى ، أو التحول الديموقراطى ، أو تم تفكيكها إلى قضـــاياها الفرعية ، مثل المجتمع المدنى وحقوق الإنســان والصــراعات الاجتماعية ؛ نظراً لتغير مصــالح واهتمامات الطرف الأقوى فى المعادلة الدولية، ومن ثم تغيير رؤيته تبعاً لذلك ، أو تغير المنظومة الأكاديمية للتعامل مع هذه القضـــية. وقد أدت هذه التغيرات النظرية إلى دفع عديد من الباحثين إلى النظر إلى ظاهرة التنمية من أبعاد لم تكن موضع اهتمام وتركيز فى المنظومة السابقة .

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين، حيث أطلق عليها عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة. وتبرز أهمية مفهوم التنمية فى تعدد أبعاده ومســـتوياته وتشـــابكه مع عديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم .

ومن ثم فالتنمية بمعناها الشـامل هى عملية معقدة تضـم جوانب الحياة الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية ، كما تعد الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التى يقوم بها الإنسـان للتحكم بقدر ما فى مضـمون واتجاه وسـرعة التغير الثقافى والحضـارى فى مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته ، فهى ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر ، فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة .

كما تعد التنمية نشـاطاً مخططاً يهدف إلى إحداث تغييرات فى الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات، ومن ناحية الأداء وطرق العمل ، ومن ناحية الاتجاهات والسـلوك ؛ مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية .

وبناءً على ما تقدم جاء الفصـل الراهن بهدف التعرف إلى ماهية التنمية بعامة والتنمية الاقتصادية بوجه خاص ، فضلاً عن أهداف وأسس ومعوقات التنمية الاقتصادية كما يلى :

أولاً : تطور مفهوم التنمية:

تحتل التنمية مكانة رفيعة من بين المفهومات التى تسـتخدم على مسـتوى العالم ، فلا يوجد شـىء فى العقلية الحديثة يمكن مقارنته بها ، باعتبارها قوة و مرشد للفكر والسلوك وهذا ما جعل "إرنست هيكل" يقول منذ

قرن مضـــى " التنمية من الآن فصـــاعداً هى الكلمة الســـحرية التى ســـوف ترشدنا إلى حلها ."

وتجدر الإشـــارة إلى أن مفهوم التنمية مفهوم حديث نســـبياً، ارتبط تاريخياً بتطوير الرأســـمالية وســـيطرتها على العالم، وبطموح شـــعوب العالم الثـــالـــث؛ لتطوير مجتمعـــاتهم للأفضـــــل.فقـــد ظهر مفهوم التنميـــة Development بصـــورة أســـاســـية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره فى عصر الاقتصادى البريطانى البارز" آدم ســـميث" فى الربع الأخير من القرن الثامن عشـــر وحتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشـــار إليه فى المجتمع ،هما التقدم المادى Material Progress و التقدم الاقتصـــادى Economic Progress ، وقد ظهر مفهوم التنمية بداية فى علم الاقتصـــاد، حيث اســـتخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين ، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده ، أى زيادة قدرة المجتمع على الاســـتجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه وبالصورة التى تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات ، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، وتوالى تطور التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية ، فأصبح هناك التنمية الثقافية التى تسعى لرفع مستوى الثقافة فى المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التى تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع (الفرد ،والجماعة، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية) ، فضلاً عن استحداث مفهوم التنمية البشرية الذى يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه فى المجتمع .

ولقد طرح العلماء العديد من التعريفات لتحديد مدلول التنمية ، وتطورت تلك التعريفات بتطور الفكر الاجتماعى والإنسانى من ناحية أخرى ، حيث اقترن مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادى فى المراحل الأولى لتطور المفهوم ، ومن ثم اقتصر مفهوم التنمية على البعد الاقتصادى الكمى ، وتطور بعد ذلك المفهوم ، ليدخل إلى البعد الاجتماعى والسياسى والثقافى ، إلى جانب البعد الاقتصادى . ، الأمر الذى أفضى إلى ظهور مفهوم التنمية الشاملة التى تتضمن الارتقاء بالمجتمع من كل الأبعاد سالفة الذكر ، وفضلاً عن ذلك زاد الاهتمام بالبعد الإنسانى أو البشرى فى العقود الحديثة ؛ مما أدى إلى ظهور مرادفات ومفهومات حديثة سنتناولها بشكل مفصل فيما بعد ، مثل مفهوم التنمية البشرية ، والتنمية المستدامة ، والتنمية

المستقلة ، والتى تشير إلى تعدد المنطلقات النظرية فى فهم التنمية ، ومع ذلك ثمة قواسم مشتركة بين تلك التعريفات فى نظرتهم إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير حضـــارى ترنو إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصـــادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، وتوظيف موارد المجتمع كافة من أجل صالح الكل .· وتتحدد أبرز التعريفات التى تناولت التنمية فيما يلى :

يعرفها " هوبهوس L.T . Hobhouse" بأنها " مفهوم شامل ومعقد ، حيث يشـــتمل على زيادة فى الإنتاج ، بحيث يؤدى ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة فى التوزيع ووفرة فى الخدمات لكل مواطن " كما تعنى أيضـــاً " دعم العلاقات الإنســـانية باعتبار أن التنمية هى تنمية الناس فى علاقاتهم المتبادلة ؛ لنشر روح التعاون بين الجميع فى العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد . ويعرفها " آمارتيا صـــن·" بأنها " عملية توسع فى الحريات الحقيقية التى يتمتع بها الناس ".

وعرفها " محمد الجوهرى"· بأنها " عملية تغير ثقافى دينامية وموجهة تتم فى إطار اجتماعى معين (بصـــرف النظر عن حجم هذا المجتمع) ،وترتبط بازدياد أعداد المشـــاركين من أبناء الجماعة من دفع هذا التغيير وتوجيهه ، وكذلك فى الانتفاع بنتائجه وثمراته ، أى أن التنمية بهذا المعنى تنطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو و التقدم .

وهناك من يعرفها بأنها " التطوير الداخلى والنماء فى ذات المجتمع ، وليس النقل من خارج أو محاولة الاستبدال بصورة كاملة، فالنماء يعنى أن الشىء يزيد حالاً بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه ، والتطور المؤسسى على نفس قواعد المجتمع الثقافية والاجتماعية ، هو أساس عملية التنمية.· كما يعرفها "وفيق أشرف حسونة" بأنها " عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية فى المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل فى توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة ، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع .·

وعلى الرغم من أن الفكر التنموى قد اتجه منذ سنوات طويلة إلى التوسع فى مفهوم التنمية ، وبلورة مفاهيم أكثر شمولاً·، فإنه فى الآونة الأخيرة ظهر عديد من المفهومات المعاصرة للتنمية تختلف عن المفاهيم التقليدية التى ظهرت فى أدبيات التنمية وتراثها النظرى، ومن أمثلة تلك المفاهيم المعاصرة، مفهوم التنمية المستقلة ، ومفهوم التنمية المستدامة (التنمية المستمرة) ومفهوم التنمية البديلة، ومفهوم التنمية البشرية.

أ- التنمية المستقلة:

يعرفها " إسماعيل صبرى عبد الله"· بأنها الاعتماد على النفس ، بمعنى اعتماد مجتمع معين على نفسه، أى الاعتماد على قدراته الخاصة . وفى تعريف قريب من التعرف السابق يرى " سعد حسين فتح الله"· أنها تعنى اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة

الموارد المحلية ، وتصنيع المعدات الإنتاجية ، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها ، من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة ذلك .

وعليه يقوم مفهوم التنمية المستقلة على أساس التقليل من الاعتماد على الجهات الخارجية فى توفير الحاجات الأساسية للمجتمع ، وتختلف عملية التنمية المستقلة باختلاف طاقات وقدرات المجتمع ، وما يتوافر له من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية .

وفى هذا الصدد يرى " إبراهيم العيسوى" أن استقلالية التنمية لا تعنى العزلة أو القطيعة التامة مع الدول الخارجية، كما أنها لا تعنى الاكتفاء الذاتى أو الانكفاء على الذات ، فلا هذا ولا ذاك من السلوكيات المقبولة فى العصر الحالى، وإنما جوهر استقلالية التنمية هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبى فى مواجهة الضغوط التى تتمخض عن الرأسمالية ، وفى مواجهة القيود التى تفرضها المؤسسات الراعية والداعمة للنظام الرأسمالى العالمى ، ومن ثم توافر القدرة فى التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية ويحفظ للدولة مكانتها وهبتها بين دول العالم ، فلا تنمية فى غيبة السيادة الوطنية، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتراء على التنمية وانتقاص من الحق فى التنمية .

ب- التنمية المستديمة (المستدامة، والمستمرة، المتواصلة):

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر فى الأدبيات التنموية فى أواسط الثمانينيات ، تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ؛ ونتيجة لما أثارته دراسات وتقارير نادى روما فى السبيعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للزوال ، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية فى الأنظمة البيئية ، والذى جاء فى تقدير نادى روما المعنون بـ " حدود النمو" فى عام 1972 على إثر مؤتمر البيئة البشرية فى استوكهولم فى 1972 ، وأفضت زيادة انتشار التلوث ، وغياب الاهتمام بالحفاظ على البيئة فى إطار الثورة الصناعية والتكنولوجية ، والأضرار التى ترتبت على ذلك ، إلى زيادة انتشار هذا المفهوم، فضلاً عن أن تردى الأوضاع الاقتصادية فى الدول النامية ، وفشل معظم سياسات التنمية بها ، وتزايد ديونها الخارجية ، أدى إلى انتشار هذا المفهوم فى الأدبيات الاقتصادية ، ويشتمل مفهوم التنمية المستدامة أيضاً على فكرة الحوار الدائم ، الديمقراطى الطابع بين صانعى القرار من جهة ، والفئات المختلفة فى المجتمع المدنى من جهة أخرى ، وذلك ضمن إطار مؤسس يؤمن أساليب التعبير عما تراه تلك الفئات من مشاكل ومتاعب فى حياتها وفى ممارسة عمل منتج ذى مردود مقبول ، وهذا هو البعد السياسى فى مفهوم التنمية المستدامة ، وتجسد هذا البعد فى مفهوم جديد أطلق عليه بالإنكليزية Governance أو

" الحاكمية" ، أى جدية أسـلوب الحكم فى المجتمع على أسـاس الحوار بين الحاكم والمحكوم ، وشفافية تصرفات الحكم ووضـع قواعد واضـحة لمسئولية أهل الحكم أى المسائلة .

وفى السـياق ذاته تجدر الإشـارة إلى أن " الديمومة" أو الاسـتدامة أو الاســـتمرارية المعنية فى مفهوم التنمية ، تشـــير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال ، أى أنها تعنى أن الجيل الحالى يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية ، ونظاماً بيئياً غير منهار ، وأيضـــاً مسـتوى كافياً من الملكة فى العلوم والتكنولوجيا ، بحيث تتمكن هذه الأجيال من العيش بكرامة وتحيا حياة كريمة .

لقد أصـبح مفهوم التنمية المسـتديمة مفهوماً متداولاً فى أدبيات العلوم الاجتماعية فى الآونة الأخيرة ، بالإضـافة إلى تداوله على الساحة السياسية وصانعى القرار . والجدول التالى يوضح المؤتمرات والاتفاقيات الدولية حول قضايا التنمية المستدامة خلال الفترة (1992- 2010) .

التاريخ	المؤتمرات والاتفاقيات الدولية حول قضايا التنمية المستدامة	مكان الانعقاد
1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية	ريودى جانيرو
1992	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	ريودى جانيرو
1994	المؤتمر الدولى للسكان والتنمية	القاهرة
1994	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	باربس

1994	مسودة مبادىء المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة	جنيف
1995	اتفاق مراكش المؤسس لمنظمة التجارة العالمية	مراكش
1995	مؤتمرالقمة العالمى للتنمية الاجتماعية	كوبنهاجن
1995	المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة	بيجن
1996	مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية " المؤل الثانى "	اسطنبول
1997	بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ	كيوتو
2000	مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة	نيويورك
2000	بروتوكول الســـلامة البيولوجية المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجى	كرتاخينا
2001	اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالملوثات العضــوية الثابتة .	استوكهولم
2002	المؤتمر الدولى لتمويل التنمية	مونترى
2002	مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة	جوها نسبرج
2006	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ	نيروبى
2007	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ	بالى
2009	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ	كوبنهاجن

2009	مؤتمر اليونسكو العالمى للتعليم من أجل التنمية المستدامة	بون
2008-2010	قمم مجموعة العشرين : - 2008 - 2009 - 2010	واشنطن لندن وبطرسبرج تورنتو وسيول

ولقد عرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها". ويحدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 مفهوم التنمية المستدامة على أنها " إعادة تغذية رأس المال كله، المادى والبشرى والطبيعى؛ للاحتفاظ بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

ويتضح مما سبق أن التنمية المستديمة هى العملية التى بواسطتها يشبع الناس احتياجاتهم فى الزمن الحاضر وفى المستقبل.

ج- التنمية البديلة : مفهوم التنمية البديلة مصطلح يطلق على مجموعة من الآراء التى تتباين فى اهتماماتها ، ومع ذلك تتفق أنها بدائل للرأسمالية ، ولعملية الإنتاج الواسع النطاق الذى تميز به العصر الراهن ،

وهذا المدخل قدمه" شـوماخر Schumacher" ويركز فيه على ما ينبغى أن تكون عليه التنمية، علاوة على تسـليط الضـوء على المشـكلات التى تواجه التصـنيع .· ويحدد "عبد الباسط عبد المعطى"· أبعاد ومبادىء التنمية البديلة فيما يلى :

- الاعتماد على النفس.
- ضرورة التغير الهيكلى .
- التنمية إبداع جماعى.
- التساوى بين المادى والاجتماعى فى المشروع التنموى.
- التراث والتجربة الذاتية للمجتمع.
- المشاركة.
- العدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات.
- علاقة متوازنة ومتجددة مع البيئة.
- وعى تنموى شامل .

د- التنمية البشرية :

أفضـــى ظهور التقرير الأول للتنمية البشـرية فى العالم عام 1990 ، إلى حدوث تغيير جذرى للمفهوم العام للتنمية ، فلقد كان لهذا التقرير أثر عميق فى الرقى الاجتماعى ، كما يراه صـانعو السـياسـات والمسـئولون عن الشــأن العام ، وخبراء الاقتصــاد والاجتماع ، فبدلاً من التركيز على بعض المؤشـرات التقليدية لقياس التقدم الاقتصـادى (مثل نصـيب الفرد من الناتج

المحلى الإجمالى) يعتمد مفهوم التنمية البشـــرية على وفرة المعلومات حول مستوى معيشة البشر فى مجتمع معين، ونوع الحريات التى يتمتعون بها .

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان أداة وغاية التنمية ، حيث تعتبر التنمية البشــرية وســيلة لضــمان رخاء المجتمع؛ ولذا فالتنمية البشـرية تعد جزءاً من إسـتراتيجية إرادة المجتمع . فالتنمية البشـرية تعد أحد الجوانب الرئيسة لتنمية وإدارة المجتمع ككل.

وعليه تعرف ويكبيديا الموســوعة الحرة التنمية البشــرية بأنها " عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب ، والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنســـان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مســـتوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصـــحية بجانب تنمية القدرات الإنســـانية، من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

ويعرف تقرير التنمية البشـــرية لعام 1995 التنمية البشـــرية بأنها " عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ". وعرفها التقرير نفسه فى عام 1994 بتوســع أكبر ، فقد عرفها بأنها" توســيع اختيارات الأفراد من خلال توسـيع نطاق قدراتهم البشـرية إلى أقصـى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضـــل توظيف لها فى جميع الميادين الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية والسياسية".

وبناءً على ما ســـبق يعرف الباحث التنمية إجرائياً بأنها " التنمية الشاملة التى تهتم بأبعاد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، والتى تحدث نتيجة لجهود تبذل من جانب الحكومة، أو الهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصــة ، أو الأفراد بهدف إحداث تغييرات فى البنية الاجتماعية للمجتمع ككل، تشمل قطاعاته كافة؛ لتحقيق مستوى معيشى أفضل لأفراد المجتمع كافة ".**ثانياً : ماهية التنمية الاقتصادية :**

مما لا جدال فيه أن جميع الدول– تقريباً– تهتم بالتنمية الاقتصــادية لبلادها ، ولكن تتفاوت الجهود المكرســة لهذه التنمية فى مختلف هذه الدول تبعاً لوعيها بأهميتها، وتبعاً لتوفر مختلف العناصر والأسباب التى بدونها لا تتم التنمية ، ومصــطلح" التنمية الاقتصــادية " هو فى واقع الأمر مصــطلح اختزالى ، فهو لا يتضــمن تنمية الموارد الاقتصــادية وحدها، وإنما يتضــمن تنمية جميع نواحى الحياة .وإذا تتبعنا الأدبيات العلمية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، نجد أن ثمة تعريفات متباينة تناولت تلك المفهوم رصدنا أهمها فيما يلى:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " عملية النمو فى النسق الاقتصادى للمجتمع، أى العملية التى بمقتضاها يمكن استغلال الموارد الاقتصادية إلى أقصـــى حد ممكن ؛ لتوفير متطلبات المجتمع ،عن طريق زيادة الدخل القومى والدخل الفردى ، وزيادة القوى الإنتاجية واســـتغلال إمكانات وموارد المجتمع بأعلى كفاية إنتاجية ، وأقل جهد ونفقات ممكنة .· كما يعرفها

البعض بأنها " تقدم المجتمع عن طريق اســـتنباط أســـاليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج ، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات. كما يفسرها آخرون بأنها " العملية التى من خلالها نحاول زيادة متوســـط نصـــيب الفرد من إجمالى الناتج القومى خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيـادة الإنتـاج خلال تلـك الفترة . وثمـة تعريف آخر للتنميـة الاقتصادية يشير إلى أنها تعنى زيادة الإنتاجية للاقتصاد. وفى هذا الصدد يرى " راشــد البراوى" أن التنمية الاقتصـــادية يقصـــد بها فقط زيادة الإنتاج وهذا يتضـــمن الزيادة فى الناتج الكلى فى بلد معلوم، والزيادة فى الناتج بالنسبة إلى الفرد .

وفى السياق ذاته ذهب البعض عند تفسير التنمية الاقتصادية إلى أنها تتعلق أساسـاً بضـرورة توفير جزء من الإنتاج فى مرحلة سـابقة ؛ من أجل إعادة الإنتاج وزيادته حجماً وتحســـينه كيفاً لإشـــباع الحاجات المتزايدة ، وتحقيق التقدم فى مرحلة لاحقة ، إذ تزداد نظراً لازدياد عدد السكان والتطور وما يخلفه من حاجات جديدة . كما تعرف بأنها " سـلسـلة متتابعة لا نهاية لها من القرارات الداعمة للاســتثمار والمنافســة والابتكار، والتى يتم اتخاذها كلما زاد الإغراء لتنويع المسارات التنموية .

وثمة تعريف آخر للتنمية الاقتصـــادية يرى أنه " تغير هيكلى يؤدى إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومى الحقيقى" ويقصـــد بالتغير الهيكلى تغير هيكل النشاط الاقتصادى فى البلد ، ويقاس النشاط الاقتصادى بحجمه أو بهيكله، فالدخل القومى أو الناتج القومى يعبر عن حجم النشـــاط الاقتصـــادى، وكذلك حجم القوة العاملة المسـتخدمة فى الاقتصـــاد يعبر عن حجم النشـــاط ، أما هيكل النشـــاط الاقتصـــادى فيعبر عن توزيع النشـــاط الإنتاجى بين القطاعات الرئيسة .

كما يعرفها البعض بأنها " العملية التى بمقتضـاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضـــى إحداث عديد من التغييرات الجذرية والجوهرية فى البنيان والهيكل الاقتصـادى . كما تعرف كذلك بأنها " العملية التى تم من خلالها دخول الاقتصـــاد القومى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتى " وكذلك تعرف بأنها " العملية التى من خلالها تتحقق زيادة فى متوســط نصــيب الفرد من الدخل الحقيقى على مدار الزمن ، والتى تحدث من خلال تغييرات فى كل من هيكل الإنتاج ، ونوعية الســـلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

كما يقصـــد بالتنمية الاقتصـــادية " تلك التغيرات التى تحدث فى المجالات الثقافية والاجتماعية والســـياســـية والتكنولوجية، وكذلك فى البنى والقوة الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصـــادى للمجتمع. كما تعرف

بأنها" مجموعة من التبادلات التى تحدث فى المجتمع ، يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتياً فى مدة قصيرة من الزمن .

كما تعرف بأنها " عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومى الحقيقى خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان". إذن فهى عملية متعددة الجوانب لها ركائزها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز ، يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة فى المجتمع.

وهناك من يعرفها بأنها" إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل فى تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومى، تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .

ثالثاً : لماذا ندرس التنمية الاقتصادية :

يشير " افيريت هاجن" فى كتابه الشهير المعنون بـ " اقتصاديات التنمية" إلى أن هناك ثلاثة أسباب محتملة تدفع المتخصصين وغيرهم إلى دراسة التنمية بعامة ، والتنمية الاقتصادية بوجه خاص ، وتلك الأسباب ، رومانسية ، وإنسانية ،وعلمية ،فقد يهتم الإنسان بدراسة التنمية بشغف ، يرافقه فضول من أجل التعرف إلى أوضاع الدول والبلاد فى العالم ، وكذلك حسب جمع المعلومات عنها ، كما قد نرغب فى دراسة التنمية لدوافع

إنســـانية ،ومن ثم نتألم لأوضـــاع الفقراء ، ونرغب فى التعرف إلى الطريقة التى من خلالها نستطيع أن نغير تلك الأوضـاع إلى الأفضـل ، من خلال المؤســســـات الحكومية وغير الحكومية (المجتمع المدنى) وقد نهتم أخيراً بدراسة التنمية لأهداف علمية ، نرنوا من خلالها إلى فهم السياق الاقتصادى لبلد ما والظواهر الاقتصـــادية بها ، ومدى تأثيرها بغيرها من الظواهر، أو آثارها الســـلبية فى بنية المجتمع ويختزل هدفنا هذه الحالة فى دراســـة تلك الظواهر ؛ من أجـل التوصـــل إلى التعميمـات التجريبيـة أو القوانين أو النظريات العلمية التى من خلال تطبيقها نســتطيع الحد من الآثار الســلبية لتلك الظواهر ، وإيجاد الحلول السديدة لها .

وإذا كان الهدف العام للتنمية هو إجراء التغييرات والتحولات الضرورية واللازمة لنفى التخلف بمفهومه وأبعاده الســابقة ، وهذا يعنى فى ذات الوقت إجراء التحولات الكيفية فى العنصــر البشــرى؛ برفع مســتويات التعليم كماً وكيفاً، والاهتمام بالبحث العلمى والتطوير، وخلق قاعدة تكنولوجية وطنية ، وربط أجزاء الاقتصـــاد ببعضـــها البعض ، وخلق علاقات اعتماد وتســـاند أمامية وخلفية فيما بينها، بما يؤدى إلى تخفيف الاعتماد الكبير على الخارج ، فإن من أهم أهداف التنمية الاقتصادية ما يلى :

1-إشباع الحاجات الأساسية ، من خلال تعبئة الموارد المتاحة محلياً أو الحصــول على بعضــها من الخارج، بهدف زيادة الإنتاج وتحســين

مســتواه، وهذا يعد مطلباً أســاســياً وأولياً للتنمية المتعلقه بالحاجات الضرورية والبيولوجية للإنسان .

2-رفع مستوى المعيشة ؛ وذلك من خلال رفع المستوى وزيادة مستويات الدخول وتحقيق معدلات تنمية ونمو فى الدخول، تفوق معدل الزيادة السكانية.

3-تصـــــحيح الاختلال فى هيكـل توزيع الـدخـل، وتقريـب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات ..

4-الاهتمام بتنمية الإنسان فكرياً واجتماعياً، فالتنمية الاقتصادية تعتمد على الإنســان وتهدف لمصــلحته، فهو الذى يحول الموارد الطبيعية ويســـتغلها ، وهو الذى يقوم بتغيير الإطار المادى الذى يعيش فيه مســـتغلاً مهاراته وخبراته وقدراته وخبرات جديدة، كما يغير ســـلوكه وقيمه. فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها فى الوقت نفسه.

5-زيادة إتاحة وتوسيع السلع الأساسية المقومة على الحياة ، مثل الغذاء والسكن والحماية.

6-رفع مستوى المعيشة متضمناً توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل، واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنســانية، والتى لا تؤدى فقط إلى تحســين الرفاهية المادية، بل إنها ســوف تولد أيضــاً عزة نفس على المستوى الفردى بشكل كبير.

7-توســـيع نطاق الاختيارات الاقتصـــادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصــهم من العبودية والاعتمادية ، وليس فقط فى علاقاتهم مع الناس والدول، بل أيضـــاً تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية .

8-كما يعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسـة للتنمية، ويتطلب تحقيق ذلك إتباع مزيج قوى من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة، فالدول التى مزجت بين تحقيق نمو سريع وتحسين نمط توزيع الدخل ، كانت الأسرع فى خفض معدلات الفقر ، وقد أصبح واضحاً أن حجم ونوعية تشـــغيل الفقراء ،هما من العناصـــر الهامة اللازمة لتحديد كيفية ترجمة النمو إلى ارتفاع فى دخل الفقراء..

9-تصـــحيح الاختلالات الهيكلية أو القضـــاء عليها ، وذلك بالاهتمام بالصـــناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصـــناعات التى تتوافر مستلزمات إنتاجها من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية، وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من العديد من المنتجات .

10- توسيع نطاق الإنتاجية، فبالإضـافة إلى ضـرورة الاهتمام بالزراعة، يتعين الاهتمام بالصـــناعة، وبذلك يزيد الناتج المحلى ويتنوع الإنتاج فى المجتمع وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولـة تباعاً من تبعيتها للعالم الخارجى .

11- زيادة المقدرة الاقتصـــادية على إنتاج ما يخص الفرد من الســـلع والخدمات؛ لأن هذه الزيادة ضرورية لرفع مستوى المعيشة.

وفى الســياق نفســه تشــتمل التنمية الاقتصــادية على جميع الإجراءات الداخلة فى نطاق تحديد المعادلات الســياســية وطرق اتخاذ القرارات الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادى شامل ، وتهدف إلى استخدام وسائل تحقق القاعدة الأساسية للنمو الشامل فى إطار المؤثرات الاقتصادية الآتية :

أ- نمو الإنتاج الوطنى .

ب- توزيع الدخل.

ج-ثبات الأسعار وتخفيف حدة التضخم.

د- موازنة المدفوعات.

هـ- التوظيف الكامل.

وتتفق جميع دول العالم فى أهدافها الاقتصــادية مع مراعاة هذه المؤثرات فى مسار خطتها التنموية .

رابعاً : أسس التنمية الاقتصادية :

بيد أن التنميـة تعنى إحـداث تغيير جـذرى بطريقـة واعيـة فى البنـاء والهيكل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للدولة ، وفى فنون أساليب إنتاجها التكنولوجية ، وهذه العملية تســتلزم توفير عديد من الأســس اللازمة لجعلها ممكنة، وبعض هذه الأســس ذات طبيعة اقتصــادية ، والبعض الآخر ذات

طبيعة اجتماعية، وإن كان أغلبها تجمع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ، ومن أهم هذه الأسس اللازم توافرها ما يلى :

1-هيئة الإطار الفكرى والاقتصـــادى والاجتماعى والقانونى الملائم لعملية التنمية :

فعملية التنمية هى عملية متعددة الدوائر والأبعاد المتداخلة؛ لذا فهى عملية معقدة فلابد من توفير الأطر الملائمة لها على كافة المســـتويات والأصـــعدة، ويأتى فى مقدمتها الإطار الفكرى والثقافى ، وهذا يعنى إحداث تغيرات عديدة فى الأفكار والقيم والمعتقدات البالية الســـائدة ، وإحلال قيم ومعتقدات أخرى بناءة تدعو إلى العمل والتقدم، كما يلزم وجود قيم تنبذ التواكل وتحل محلها الاعتقاد فى أهمية العلم والعلماء والبحث العلمى والتطوير ، وأفكار تؤمن بالمنهج العلمى الواقعى، وضـــرورة تقبل الجديد ومناقشته وإعمال العقل فيه،والاستفادة من تجارب الآخرين المناسبة وترك ما لا يناسب.

2-ضرورة تصور جديد لهيكل الإنتاج :

حيث إن اســـتراتيجيات التنمية المنتجة حالياً فى معظم بلدان العالم الثالث، لن تحقق هذا الهدف فى مســـتقبل منظور ، مهما يمكن أن يمتد النظر ولو إلى نصـف قرن ، بل على العكس أنه فى العشـرين أو الثلاثين عاماً القادمة يمكن أن تدفع بمستوى معيشة الغالبية الشعبية فى إتجاه المزيد

من التدهور، وأول ما يتبادر إلى الذهن هو أن معالجة هذا الوضع يمكن أن تأتى عن طريق تغير نمط توزيع الدخل القومى على نحو يقلل من التفاوت بين دخول الشـــرائح الاجتماعية المختلفة ، ولإعادة توزيع الدخل أســـاليب مختلفة، منها الضـرائب التصـاعدية ، وسـياسـات الأجور والأسـعار(رفع الأجور الدنيا على حســاب الأرباح) وزيادة أســعار الســلع والخدمات التى ينتجها أو يؤديها صغار المنتجين .

كما شــرعت الدولة فى عملية بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص ضـــمن برنامج الإصـــلاح الاقتصـــادى ، والتعديل الهيكلى ، وعملت على تشجيع القطاع الخاص على قيادة عملية التنمية من خلال السوق ، وبالتالى فإن عملية التغير الهيكلى المنتظرة تعتمد على القطاع الخاص ، ولابد إذن من تشـجيع أصـحاب الأعمال الخاصـة بكافة الطرق الممكنة ، ومن أهم ما يلزم فى هذا الصدد ، خفض معدلات الضرائب ، وتعديل تشريعات العمل ، وخفض حجم الإجراءات الرسمية المرتبطة بالأعمال الصـناعية مع التشـديد على مستويات الجودة والكفاءة وإزالة الممارسات الاحتكارية من السوق حتى يمكن للمشروعات أن تنمو على أساس الكفاءة .

3-الاهتمام بالتصنيع

لعبت الصـــناعة دوراً أســـاســـياً فى الانتقال بالمجتمعات التقليدية المتخلفة إلى مرحلة النمو والتقدم . فالصـــناعة ارتبطت بالتحضـــر على مر العصور ، فحيث توجد الصناعة توجد التكتلات الحضرية والأسواق تتزايد ،

وتتنوع المؤسسات الخدمية، ويؤدى ذلك إلى تحسين وسائل النقل والاتصال ، كما أنه يعد الوسيلة الإيجابية والفعالة للقضاء على البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة للعمل بالمنشآت الصناعية الجديدة، وهذا بالتالى يؤدى إلى رفع المستوى المعيشى للأفراد ، ويؤدى إلى إكسابهم لأنماط سلوكية اجتماعية إيجابية جديدة. ومن ثم فالتصنيع يعد أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتى يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد القومية ؛من أجل إقامة هيكل اقتصادى محلى متنوع ومتطور وتكتيكي ، قوامه قطاع تحويلى دينامكى ينتج كلاً من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ، ويؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادى ومن التقدم الاجتماعى والاقتصادى، وبذلك يجب أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع القادر فى الاقتصاد المحلى ، وهذا ما حدث فى الدول المتقدمة ، حيث أقامت قطاعاً صناعياً متنوعاً أحدث تغيراً هيكلياً.

ضرورة المشاركة الشعبية فى عملية التنمية :

وتعنى كلمة " المشاركة" الدور الإيجابى للقاعدة الشعبية العريضة فى وضع خطط التنمية، ومتابعة تنفيذها، وكذلك فى تصريف شئون البلاد، وتكرار تعبير المشاركة على هذا النحو يعكس إحساساً عميقاً بأن أحداً لا يستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون إسهام من الشعب نفسه، فقد لاحظ أعداد كبيرة من المشتغلين بالتنمية تدهور الأوضاع فى العالم الثالث ، وأثر ذلك التدهور على الأوضاع العالمية كلها ، حيث يرجع إلى ما لمسه

الجميع من قصـــور جهود التنمية عن أن تشـــمل الجماهير الواســـعة وما يصـاحب ذلك من عدم ثقة هذه الجماهير بتلك الجهود وعدم تحمسـها لها ، بل وأحياناً مقاومتها سلبياً أو إيجابياً .

إن الرجوع إلى جماهير الشـعب البسـيطة يسـهم فى تغيير كامل فى عاداتنا الفكرية ،و يقتضـى بدء التطوير من الأطر الواقعية فى كل مجتمع ، وليس ابتداءً من أوضـاع قائمة فى بلد متقدم نريد احتذاءها ، ولاسيما لنموذج نظرى صـاغه فرد أو مجموعة من المشـتغلين بالعلوم الاجتماعية، أو تخيله مفكر من بناة " المدن الفاضـــلة" لذلك فإن الأوضـــاع المحددة لأشـــكال المشاركة الشعبية لابد أن تختلف باختلاف الحضـارات والأوضـاع الخاصـة للشعوب، ولذلك كانت المشاركة الشعبية عصب إستراتيجيات التنمية .

4-ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية :

مما لا شك فيه أن التنمية الزراعية شرط أساسـى وضـرورى لنجاح التنمية الاقتصـــادية ، ويتطلب ذلك التوســع الأفقى للزراعة واســتصـــلاح مساحات جديدة من الأراضـى وضمها للرقعة الزراعية ، والتوسع الرأسى فى الإنتاج الزراعى باستخدام الأسمدة والمخصـبات والتقاوى المنتقاة ، والتوسـع فى اســـتخدام الميكنة فى الزراعة وإتباع الطرق والأســـاليب الحديثة فى الزراعة، والتوسـع فى إنشـاء شـبكات الصـرف والرى اللازمة للزراعة ، كما يتطلب أيضاً التعرف على الإنتاج السائد فى المجتمع من محاصيل ونباتات وطرق الإنتاج والآلات والأدوات الزراعية المستخدمة ، ومدى إمكانية إدخال

وسـائل ومحاصـيل جديدة واتجاهات السـكان نحو ذلك ؛ حتى يمكن تحقيق التنمية الزراعية .

إضافة إلى ما سبق يوجد ثلاثة أنواع ممكنة للإصلاح الزراعى من أجل التنمية وهى :

أ- تجميع المحوزات المبعثرة بمزارع متجاورة .

ب- نقل الملكية من المالكين للفلاحين الذين كانوا آنذاك يفلحون الأرض كمستأجرين، إما بتعويض المالكين السابقين أو بعدم تعويضهم .

ج-تقسـيم المزارع الكبيرة أو الضـبع إلى محوزات أصـغر تعطى أو تباع للفلاحين ، وعادة لعمال المزارع الذين لا يملكون أرضاً ، ويتم ذلك أيضاً إما بتعويض المالكين السابقين أو بدون تعويض .

6-ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية :

إنه لمن الضـرورى تقدير الموارد الطبيعية وموارد الطاقة الطبيعية وجميع أنواع الوقود والخامات والمعادن المختلفة ، والموارد النباتية والحيوانية فى البر والبحر ، وكذلك موارد الأراضى الزراعية والغابات ، وذلك من حيث الحجم لكل ما هو موجود منها، وتحديد النفقات اللازمة لجعله قابلة للاستعمال والتقدير الاقتصادى النسبى لهذه الموارد والذى يشمل:

أ- تقدير حجم ذلك النوع من الموارد ومعرفة ندرته النســـبية إذا كان من الموارد الناضبة كالنفط أو الازوت مثلاً ، أو من الموارد القابلة للتجديد كخصوبة الأرض الزراعية مثلاً .

ب- تقدير النفقات اللازمة لجعل هذه الموارد قابلة للاستخدام خلال الفترة التى يجرى التخطيط لها من أطوار التقدم الاقتصـــادى والاجتماعى، وللاحتراس من الإفراط فى اســـتنزاف الجهود على عمليات البحث والتنقيب.

ج-التقدير الاقتصادى النسبى للموارد الطبيعية من وقت اكتشاف المكمن إلى حين بداية العمل الاستثمارى لاستغلاله ، والفترة الزمنية لعمر هذه الموارد الطبيعية .

وبشـــكل عام يتوقف حجم الموارد الطبيعية والنفقات اللازمة لاستخدامها على نجاحات العلم والتكنيك ومدى استفادة البلاد المعنية من هذه النجاحات والمقدرة على تطبيقاتها العملية.

7-أهمية إصلاح الاختلالات السكانية والاجتماعية :

يعد عنصر السكان كعنصر من عناصر الإنتاج ذا أهمية مزدوجة ، فيلعب السكان دوراً هاماً فى جانب الاستهلاك، ودوراً آخر لا يقل أهمية فى جانب الإنتاج ،كما يصاحب زيادة عدد السكان زيادة فى الاستهلاك بنفس المعدل تقريباً فى حالة بقاء الأشياء الأخرى على وضعها .

ومن ثم يمكن التغلب على مشكلة الضغط السكانى ، إذ ما توافرت الأمور التالية :

أ–حرية الهجرة.

ب– عدم فرض قيود على صادرات الدول النامية من قبل الدول الأكثر تقدماً .

ج– الحصول على معونات أجنبية.

ويشير الأستاذ " الفرد بونيه" فى مؤتمر السكان العالمى إلى أن الاتجاهات المواتية للنمو الاقتصادى فى عدد من دول الشرق الأوسط ، كفيلة بالتغلب على التوقعات المتشائمة المتعلقة بمستقبل النمو فى المنطقة، كما أكد الاقتصادى السوفيتى "Ryabuskkln" فى المؤتمر نفسه على أهمية الدور الديناميكى للسكان الذى يصاحب ديناميكية الإنتاج، أى إمكانية زيادة الإنتاج المصاحب لزيادة السكان ،كما أن النمو السكانى يؤدى إلى زيادة النشاط الاقتصادى شريطة التغير فى المواقف والقيم الاجتماعية، فلابد من التغلب على عديد من المشاكل والعوائق الاقتصادية ، وتحويلها إلى فرص للتقدم .

خامساً : تحديات التنمية الاقتصادية فى مصر :

ثمة صعوبات تواجه الدول الآخذة بأسباب التنمية عند تنفيذها لخطط التنمية ، وصعوبات تتصل بتحديد المشاكل المختلفة السائدة وتحديد

الأولويات ، وصعوبات أخرى تتصل بالزيادة المضطردة فى عدد السكان ، وصـــعوبات تتصـــل بالحاجة إلى رؤوس الأموال وإلى المنظمين والمديرين والفنيين على مختلف طبقاتهم ، وصـعوبات تتصـل بعدم توفر الإحصـاءات اللازمة والوعى التخطيطى ، فضـــلاً عن ذلك ثمة صـــعوبتان تواجهان المخططين للتنمية وتعتبران فى المقام الأول من الأهمية : **الأولى** هى توفير الإمكانيات البشـرية أى الخبرات التى بدونها لا يمكن لمشـروعات التنمية أن تتقـدم ، حيـث يعتبر توفير ذوى الخبرة فى النواحى الإداريـة والفنيـة هى المعضلة الكبرى؛ لأنه لا يمكن خلقهم ما بين يوم وليلة ، وإنما تدعوا الحاجة إلى تنظيم أنواع مختلفة من التعليم والتدريب ؛ لإيجاد عمال مهرة ونصـــف مهرة ، وفنيين ومشـرفين لحمل مسـئوليات مشـروعات التنمية يسـتغرق سـنين طويلة لتنمية الموارد البشـرية ؛ لأنه طالما أن هذه الموارد لم يكتمل نموها ، فلن تجد من يدير عجلة الإنتاج . أما **الصـــعوبة الثانية** فتتمثل فى الارتباط بين الاسـتثمار والتنمية ، فانخفاض نسـبة الاسـتثمار تعنى إعاقة التنمية ، والتجربة المريرة التى صـــادفت عدداً من الدول التى فى دور النمو توضـــح هذا ، إذ أن هذه الدول تسـتطيع بفضـل خطة التنمية أن تصـل إلى النسـبة المثالية للزيادة فى الإنتاج القومى التى حققتها البلاد الصـناعية ، ولكن مما يؤسـف له أن هذه المكاسـب تضـيع غالباً بسـبب الزيادة الهائلة فى عدد السكان التى يترتب عليها انخفاض متوسط الدخل الفعلى للفرد .

كما يعد النمو السكانى أحد عوائق التنمية ، حيث إن التضخم السكانى يعنى عدم التوازن بين حاجات السكان ،والموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة فى المجتمع ، ومن ثم يصبح السكان عاملاً معوقاً للتنمية ، حيث تلتهم الزيادة السكانية والأفواه الجديدة كل عائد لمشروعات التنمية ؛ مما يؤدى إلى عدم شعور السكان بفائدة تلك المشروعات، علاوة على ذلك ضعف قدرة الدولة الإدخارية والاستثمارية ، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية (الصحية والتعليمية والمرافق ...وغيرها) .

كما أصبح مؤشر السكان هو المعبر عن التنمية الاقتصادية ، بمعنى أنه أية زيادة فى عدد السكان لا يمكن اعتبارها إلا نكسة على طريق التنمية ، وثمة بعض التعبيرات التى جرت مجرى الأمثال مثل " النمو السكانى " الذى يبتلع الزيادات فى الناتج القومى كلياً أو جزئياً ، " وارتقاء سلم يتحرك إلى أسفل " ، و" تجرى بأقصى سرعتك لتظل فى مكانك " إنما تبين الأثر الذى تنفرد به زيادة السكان ، وهو إحباط الأمل فى التنمية الاقتصادية .وحيث إن النمو السكانى كما يترجمه الاقتصاديون عبارة عن نمو الاحتياجات من وسائل الإشباع من سلع وخدمات، فإذا لم يقابل هذا النمو نمواً فى إمكانيات الإنتاج ، بحيث يمكن فعلاً زيادة الإنتاج بصورة تكفى لسد الاحتياجات المتزايدة ، زادت حدة المشكلة الاقتصادية ، وهذا يعنى أنه لو حدث وازدادت الأعداد السكانية فى مجتمع ما بمعدل مرتفع ، واستمر لفترة

من الزمن ولم يقابله زيادة فى الإنتاج فى هذا المجتمع ، فإن المشـــكلة الاقتصادية تتفاقم فى حدتها وتسوء الأحوال المعيشية . كما يوجد نوعين من المعوقات التى تواجه التنمية الاقتصادية وهى :

أ- **معوقات داخلية :** وتتمثل فى عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وســائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر ، حيث إن انخفاض مستوى الصحة، يؤدى إلى انخفاض مســـتوى المقدرة على العمل ، وبالتالى انخفاض مســتوى الإنتاجية ؛ الأمر الذى يتمخض عنه انخفاض مســتوى الدخل الحقيقى ، فانخفاض مســـتوى الصـــحة ، كما أن هناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدى إلى انخفاض مستوى المهرة الفنية، وبالتالى إلى انخفاض مستوى الدخل ،فانخفاض مســـتوى المهارة الفنية ، وانخفاض مســـتوى الدخل ، ثم انخفاض مستوى التعليم .

ب- **معوقات خارجية :** وتتمثل فى التبعية الاقتصادية، حيث إن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم باستيرادها من الدول الصـــناعية، كما أن الاســتثمارات الأجنبية فى الدول العربية يكون مردودها يعود أساساً للدولة المستثمرة.

وجدير بالذكر فى هذا الصـدد أن نظرية التبعية تعمل عند مسـتويين مرتفعين للغاية من العمومية وعدم دقة المفاهيم ؛ لكى تكون قابلة للدحض عند المســتوى الكلى Marcro – Level وقابلة للتطبيق عند المســتوى الجزئى Micro – Level ، وإنه لأمر بالغ السكونية واللاتاريخية أن نفسر بصـورة ناجحة العناصـر المتميزة للتبعية الاقتصـادية والسـياسـية فى البلدان المتأخرة ، وآليات إعادة الإنتاج الاجتماعية ، وأنماط التحولات الاجتماعية ، وأنماط السـياسـة ، والعمل عند مسـتوى مرتفع إلى هذا الحد من العمومية ، يجعل من الصـعب التركيز على خصـوصـيات بلد محدد فى لحظة محددة فى التاريخ ، وماذا كان مدى أهميتها لآفاق التنمية ، وتلقى السياسة السابقة والأدوات السـياسـية على وجه الخصـوص معاملة سـطحية . وهناك عوامل مثل حجم سكان بلد نام ، وتكوينه العرقى أو اللغوى ، ودرجة اكتفائه الذاتى فى الموارد الطبيعية وخاصـــة الطاقة ، وموقعه الطبيعى فى علاقته ببلدان تتمتع بهبات أفضـــل ، من حيث الســـكان أو التكنولوجيا أو التهديدات العســـكرية، تؤدى إلى قدر كبير من الاختلاف عن آفاق التنمية ، غير أن نظرية التبعية تميل إلى إهمالها .

كما أن التوجه نحو الخارج ، والاعتماد على رأس المال الأجنبى فى عملية النمو الاقتصـادى ، وتشجيع القطاع الخاص فى الداخل على التعاون معه ، يعد من المظاهر الأسـاسـية للتبعية . وما من شـك أن سـيطرة رأس

المـــال الأجنبى لا تهـدف إلا إلى تحقيق تراكم رأس المـــال من خلال المشروعات الربحية ، ومن ثم تغافل الاحتياجات الوطنية الأساسية ، وتراكم مظاهر التخلف . وعليه فقد حالت سيطرة رأس المال الأجنبى دون قيام دولة قومية مستقلة ، حيث ارتكزت السلطة فى يد الاحتكارات الأجنبية المرتبطة بشـــركات عالمية مســـيطرة ، مما أدى إلى فقدان الدولة مظاهر القوة وخضوعها لتحقيق مصالح القوى الأجنبية المسيطرة .

كما يعد ضيق حجم السوق The Limited of The Market من العوائق التى تقوض مســـيرة التنمية الاقتصـــادية ، حيث يتوقف نجاح مشروعات التنمية الصناعية على مدى اتساع نطاق السوق ، فلكى تتمكن الصـناعة من إحراز تقدم ، يتعين تصـريف منتجاته ، سـواء فى الداخل أو الخارج ، على أن صغر حجم السوق المحلية يكاد يمثل سمة شائعة فى كل الدول المتخلفة ، وهذا يعد عقبة أساسية تواجه التنمية الاقتصادية ، بقدر ما يعكس عدداً من العوامل لعل من أهمها ، انخفاض القوة الشـــرائية للغالبية العظمى من السكان ، وتمثل هذه المشكلة عنصراً أساسياً من عناصر حلقة الفقر المفرغة ؛ وذلك لأن تدنى القوة الشـــرائية وقلة المدخرات ، يؤديان إلى عجز فى تكوين رؤوس الأموال ، ومن ثم عدم القدرة على الاســـتثمار، فالسـوق الضـيقة المحدودة لا تتيح الفرصـة لانتقال رؤوس الأموال ؛ الأمر الذى لا يساعد على إحداث النمو لاقتصادى .

وجدير بالتبيان فى هذا الصدد أن نشير إلى الأثر المدمر للفساد فى التنمية الاقتصادية ، حيث تؤكد البحوث أن المستويات العالية من الفساد تقلص كثيراً اجمالى الناتج القومى ، ولاحظ " ماورو Mauro" من خلال تحليله للانحدار الإحصائى ، أن انخفاض مؤشر الفساد بمعدل 2,4٪ بقياس من (1– 10) يقترن بزيادة 4٪ فى معدل زيادة الدخل الفردى ، ويبدو أن أثر الفساد السلبى فى النمو ينتج من انخفاض مستويات الاستثمار ، وينبع ذلك من المخاطر التى يضاعفها الفساد بالنسبة إلى حسابات وتوقعات المستثمرين . وهناك من يرجع الفساد إلى عدم العدالة فى توزيع الدخول والفقر، ويبدو أنه كلما انخفض الدخل كلما زاد معدل الفساد ، واتسعت مساحة الفروق الاقتصادية ، كما يكون معدل الدخل الفردى أهم متغير يرتبط بالفساد فى المقارنات العالمية . ومن ثم يصح القول بإن الأقطار الأكثر تطوراً فى المجال الاقتصادى ، هى الأقل فساداً فى المجال السياسى .

كما يمثل عجز الزراعة أحد عوائق التنمية الاقتصادية ، فالعمل الزراعى بطبيعته يخضع بشكل مباشر لسيطرة القوى الطبيعية التى يبدو التحكم فيها محدوداً حتى الآن؛ ذلك لأن نمو المحاصيل يعتمد على ضوء الشمس والمياه والهواء والأملاح المعدنية التى توجد فى باطن الأرض ، وعلى الرغم من أن الفلاح قد يواظب على رى أرضه وتزويدها بالمخصبات

وتنقيتها من الحشائش والحشرات الضارة ، إلا أن البيئة الطبيعية هى التى تلعب الدور الحاسم فى تحديد كمية المحصول ، ومن خلال ذلك الموقف تنشأ مجموعة من المشكلات ليس أقلها تذبذب المحصول من سنة إلى أخرى ؛ نتيجة لتقلبات الطقس وأمراض النبات ؛ لذلك فإن الفلاحين لا يستطيعون التنبؤ بحجم المحاصيل التى يجنونها كل عام بدقة ، كذلك فإن الإنتاج الزراعى يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً ، مما يفرض على الفلاحين ضرورة التنبؤ بما ستكون عليه حالة السوق وقت جنى المحاصيل ، وربما كانت هذه العوامل سبباً فى تقلبات أسعار المحاصيل الزراعية بسبب تذبذب الكميات المعروضة سنوياً .

كما أن ضعف المستوى التكنولوجى للعمليات الزراعية واعتمادها على الجهد العضلى للإنسان ، يحمل دلالات عميقة بالنسبة إلى البناء الطبقى لتلك البلاد ، كما تعنى هذه الحقيقة كذلك انخفاض مستويات الحياة إلى درجات تفوق التصور ، بما يصحب ذلك إزاء التضخم السكانى الهائل من تفتيت للملكية الزراعية وظهور البطالة المقنعة ونمو أعداد عمال التراحيل أو العمال الموسميين .

وعلى جانب آخر يعد انخفاض المستوى التعليمى سمة أساسية من سمات التخلف الاقتصادى وأحد العوامل المقوضة لمسيرة التنمية الاقتصادية

، فيعد إهمال التعليم أو غياب السياسة التعليمية سبباً فى ظهور الأمية ، تلك التى تعتبر سمة عامة لكل المجتمعات المتخلفة ، ولا تعنى الأمية عدم مقدرة الأفراد على القراءة والكتابة وحسب ، وإنما تعنى أيضاً عدم توفر المقدرة لديهم على إدراك العلاقات المنطقية بين الخبرات بمستوياتها المختلفة الشخصية والاجتماعية ، وعدم استطاعتهم المشاركة بإيجابية ووعى فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، وحرصهم على التمسك بكل ما هو قديم دون أن تتوفر لديهم المقدرة على المبادأة أو المغامرة .

وفى الإطار نفسه تجدر الإشارة إلى أن التعليم يعد عاملاً حاسماً للتنمية ؛ لأنه ينشط النمو الاقتصادى ، ويمكن من التنشئة الاجتماعية للأعضاء الجدد فى المجتمع ، من خلال النسق السائد للقيم السياسية والثقافية ، وفى الوقت الذى نجد فيه أن المؤسسات التعليمية ظاهرة عالمية ، فإن أسلوب آدائها للواجبات المنوط بها يختلف بشكل كبير ، خاصة إذا قارنا البرامج التربوية فى المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية . فأى بلد نهتم به ، من المؤكد أن للتعليم فيه أهمية كبيرة ، تنعكس فى الميزانية الضخمة المخصصة له ، والعدد الكبير الذى يعمل فيه ، والتأثير الهائل الذى يمارسه التعليم على سياسات الحكومة .

وثمة عائق أخر للتنمية الاقتصادية ،وهو عدم المشاركة المجتمعية ، فلا يمكن لأى حديث عن تنمية بديلة أن يغض الطرف عن قضية المشاركة ، ولقد كتب الكثير عن المشـــاركة و عن أهميتها ، ورغم ذلك فإن النظرة الثاقبة لكثير من مجتمعات العالم الثالث ، وربما المتقدم توضـــح أن ظواهر اللامبالاة والســـلبية لا تزال تحدث أثارها فى عزلة قطاعات كثيرة من أبناء المجتمع ، وهناك من يعالجون المشـــاركة من منظور جزئى ضـــيق ، ويقصـــرونها على عضـــوية بعض الجماعات أو التنظيمات الطوعية أو مشروعات خدمة المجتمع المحلى ، أو أعمال التكافل الاجتماعى ، فى حين يذهب آخرون إلى أنها عبارة عن إســتراتيجية شــاملة منتجة للإنســان، من حيث قيمه وموجهاته الأســاســية ، وتكفل الانطلاق فى التنمية من ناحية ، وتصـــلح للحكم على ما ينطوى عليه المجتمع من قيم إيجابية ، ومبادرات خلاقة ، وهنا يذهب البعض إلى أن المجتمعات التى تســـودها ظواهر اللامبالاة والفتور والاقتناع السلبى بالحالة الراهنة نتيجة ما ترسب عنها من عادات ، هى مجتمعات لا تشكل مناخاً صالحاً للتنمية .

ونستنتج من الطرح الفاءت إن ثمة تحديات تواجه التنمية الاقتصادية فى مصر لخصتها استراتيجية التنمية الاقتصادية 2030 · فى نمطين من التحديات هما : تحديات على مستوى الاقتصاد الكلى وتحديات على المستوى القطاعى .

1-التحديات على مستوى الاقتصاد الكلى :

أ- تحديات متعلقة بالسياسات المالية وهى :

- جمود هيكل النفقات العامة .
- انخفاض الإيرادات العامة .
- ارتفاع العجز الكلى للدولة .
- تزايد حجم الدين العام المحلى .
- ارتفاع حجم الديون الخارجية .

ب- تحديات متعلقة بالسياسات النقدية :

- ارتفاع معدل التضخم .
- انخفاض الاحتياطى النقدى .

ج- تحديات التشغيل :

- ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب .
- ارتفاع معدل البطالة بين الإناث .
- ضعف الكفاءات فى سوق العمل .
- تزايد حجم القطاع غير الرسمى .

د- تحديات الاستثمار :

- ضعف معدلات الادخار المحلى .

- تراجع الاستثمار الأجنبى المباشر .
- غياب بيئة العمل المحفزة والجاذبة للاستثمارات .

هـ- التحديات المؤسسية :

- تعدد القوانين وتشابكها .
- الحوكمة (الحكم الرشيد) والشفافية والمساءلة .
- مركزية اتخاذ القرار .

2-تحديات التنمية الاقتصادية على المستوى القطاعى :

أ-التحديات التى تواجه قطاع الصناعة :

- تعقد منظومة دعم الطاقة للمشروعات كثيفة استخدام الطاقة .
- عدم التزام الكثير من المنتجات الصناعية بالمعايير القياسية الدولية ، وكذلك المعايير البيئية .
- ضعف الروابط ما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .
- توقف عديد من المصانع ؛ لعجز التمويل وكثرة الديون .
- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير، والقدرات التكنولوجية فى مجال الصناعة .
- تعدد الجهات الخاصة بولاية الأراضى وإصدار التراخيص ومركزية خدمات ممارسة الأعمال .

ب-تحديات قطاع التجارة الخارجية :

- عجز متفاقم فى الإيرادات من النقد الأجنبى ؛ نتيجة لقلة الصادرات .
- معوقات بيروقراطية مثل أساليب فحص معقدة وإجراءات جمركية بطيئة ، وانعدام الشفافية فى الإعلان عن الأسعار .
- تواضع قدرة الخطوط الملاحية .
- عوائق فى تجارة الخدمات .

ج- تحديات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية .
- عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الالكترونية .
- عدم ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية للاحتياجات التكنولوجية المتطورة ، مثل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وإجراءات تحكيم الاستثمار الدولى .
- ضعف الإنفاق الحكومى على توطين الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات .

د- تحديات قطاع الزراعة :

- تزايد نسبة الفاقد فى المنتجات الزراعية .
- المحدودية النسبية لقطاع التصنيع الزراعى المتطور .
- جمود النظم التسويقية ، وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد .
- ارتفاع نسبة التعدى على الرقعة الزراعية ، والتى تجاوزت نحو 20 ألف فدان سنوياً.

- قلة الاهتمام بتنمية وتطوير المرافق والخدمات والنظم التسويقية .
- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية .
- ارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعى .
- ارتفاع معدل التلوث البيئى من المخلفات الزراعية (26- 28 مليون طن سنوياً).
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية .
- ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية ، خاصة الأسمدة والتقاوى والمبيدات الزراعية.
- محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية .
- تغيير نظم الرى إلى الرى بالغمر بدلاً من الرى المتطور المرشد للاستهلاك .
- تدهور وتردى نوعية المياه بنهر النيل ، والمجارى المائية .

هـ- تحديات قطاع المياه والرى:

- النمو السكانى المتزايد ، والذى يؤدى إلى زيادة الطلب على خدمات المياه ،مع ثبات ما يصل مصر من مياه النيل .
- تدهور نوعية المياه بسبب التلوث .

- غياب خدمات المياه عن أماكن كثيرة فى قرى مصر وخاصة فى الصعيد .
- نقص التمويل والاستثمارات الموجهة لتوفير خدمات المياه على المستوى المحلى .

و- تحديات قطاع السياحة :

- غياب الاستقرار السياسى والأمنى ، وعدم انتظام رحلات الطيران ، وعدم وجود شرائح لتذاكر الطيران مخفضة السعر .
- ضعف المنظومة الالكترونية لإجراءات التعامل مع السياح .
- ضعف القدرة التسويقية للسياحة المصرية .
- انخفاض مستوى البنية الأساسية اللازمة لربط المناطق السياحية المختلفة .
- عدم تعدد الأنماط السياحية المختلفة واقتصارها على سياحة المنتجعات ، وإغفال دور سياحة الاستشفاء والسياحة ، وسياحة المؤتمرات والمعارض .

ز- تحديات قطاع التموين والتجارة الداخلية :

- ضعف البنية الأساسية الخاصة بالتخزين والنقل .
- عدم وجود مناطق تجارية متخصصة ، مثل المناطق الصناعية .
- تدنى الأجور وضعف مهارات العاملين بنشاط تجارة الجملة والتجزئة .

- هيمنة القطاع غير الرسمى على خدمات التوزيع ؛ مما يؤثر فى كفاءة الخدمات المقدمة .

ح- تحديات قطاع الإسكان والمرافق العامة :

- اتساع الفجوة بين الاحتياجات السكانية والعرض المتاح من السكن .
- ارتفاع أسعار السكن ، وعدم ملائمته لذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة .
- ارتفاع تكاليف بناء الوحدات السكنية .
- تباطؤ وتعقيد إجراءات استخراج التصاريح من الجهات المختصة .
- تدنى أوضاع الوحدات السكنية القائمة بنظام الإيجار القديم .
- زيادة ظاهرة المناطق العشوائية .
- هجرة السكان ، وخاصة الشباب إلى العاصمة والمدن الكبرى ؛ مما يفضى إلى التضخم الحضرى .

ط-تحديات قطاع النقل :

- ضعف مستوى الخدمات بشبكات ووسائل وخدمات النقل.
- عدم كفاية إجراءات السلامة والأمان فى شبكات وخدمات النقل .
- ضعف إمكانيات البنية الأساسية لمواجهة الإزدحام المروى .
- قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات فى مجال النقل .
- زيادة التلوث البيئى و انبعاثات ثانى أكسيد الكربون .

- عدم كفاية التنسيق بين خطط النقل المستدامة وخطط التنمية العمرانية للمدن الجديدة.
- ضعف القدرات المؤسسية والإدارية .

سادساً – استراتيجيات التنمية الاقتصادية :

مفهوم استراتيجية التنمية :

المقصود باستراتيجية التنمية ، تحديد خطوط التحرك المحورية التى تفضى إلى نقل المجتمع من وضع التخلف إلى وضع التقدم ، أو هى الخطوط العريضة التى ترسمها السياسة الإنمائية للانتقال بالاقتصاد القومى من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتى ، وتعرف أيضاً بأنها " مجموعة من العناصر والمرتكزات التى توضح معالم الطريق ؛ لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها ، وهناك من يعرفها بأنها " تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة ، والتغلب على نقاط الضعف ، أو فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها ، وتحقيق الأهداف العامة لها .

وفى ذات السياق طرح علماء الاقتصاد استراتيجيات تنموية عديدة ؛ من أجل تحقيق التنمية والخروج من أزمة الفقر والتخلف ، ومن أهمها :

- النمو المتوازن Balanced Growth .
- الدفعة القوية Big push .

- أقطاب النمو Growth poles .
- الانطلاق Liberal Economics .
- إحلال الواردات Import Replacement Growth .
- تشجيع الصادرات Export promotion.
- الثورة الزراعية Agricultural Revolution .
- الثورة الصناعية Industrial Revolution .
- الاعتماد الجماعى على الذات Endogenous Growth .
- الحاجات الأساسية Basic Needs .

وعلى الرغم من تعدد استراتيجيات التنمية ، فإن ثمة مشكلة تنشأ عند الاختيار فيما بينها ، ومع ذلك فإن الاختيار يلزم أن يراعى أموراً عديدة ، وهى مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى فى الدولة ، ومستوى تطور قوى الإنتاج ، وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة ، والأهداف المبتغاه من عملية التنمية فى الأجل القصير ، والأجل المتوسط والطويل ، والإمكانيات المادية والبشرية والعلمية والتكنولوجية المتاحة ، والتى يمكن توظيفها فى عملية التنمية ، والظروف السياسية والاقتصادية داخل الدولة وخارج الدول ، أى الدولية .

وتأسيساً على ذلك سيكتفى الباحث بتسليط الضوء على استراتيجيتين يعتبرهما أشهر وأهم الاستراتيجيات ، هذا فضلاً عن أن باقى الاستراتيجيات

التى تم طرحها سوف نتناولها بالشرح المفصل عند تناولنا نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ، وهذه الاستراتيجيات يطلق عليها البعض استراتيجيات التصنيع ، وهى :

1-استراتيجية إحلال التصنيع محل الواردات .
2-استراتيجية إحلال التصنيع محل الصادرات .

ولقد ركز الباحث على هاتين الاستراتيجيتين ؛ نظراً لأن التنمية الصناعية تعد العمود الفقرى لأى تقدم ، فضلاً عن أنه لابد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادى ، وتحقيق انطلاقة نحو مسيرة التقدم الاقتصادى ، حيث يسهم فى القضاء على البطالة ، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، ولم يحدث أن اختلف العلماء على أولوية التصنيع لإحداث التنمية قط ، ولكن كان الاختلاف دائماً نحو طبيعة الصناعات التى يتعين التركيز على البدء بها ، ومن ثم رأى البعض إعطاء أولوية البدء لاستثمارات البنية الهيكلية وللصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، وهو نمط النمو الصناعى الذى سلكته الدول الصناعية ، وفى ذات الوقت رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة على سبيل المثال الحديد والصلب ، والآلات والمعدات ، والذى يطلق عليه (النموذج الروسى للتصنيع) .

والآن نسلط الضوء على أبرز الاستراتيجيات التى اتبعت فى الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسى ، والتى ترتكز على التصنيع : .

1-استراتيجية التصنيع الموجه للإحلال محل الواردات (النظرة الداخلية لسياسة التنمية):

هذه الاستراتيجية أخذ بها العديد من الدول النامية فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، ويرجع الأخذ بها إلى الظروف الاقتصادية المحلية والدولية التى شهدتها اقتصادات هذه الدول خلال تلك الفترة ، والتى من أهمها تدهور صادراتها .

وتعنى هذه الاستراتيجية إنتاج وتصنيع السلع والمنتجات التى اعتادت الدولة أن تستوردها من الخارج محلياً ، وتبنى الدولة هذه الاستراتيجية يشير إلى ضرورة توفير المناخ الذى يكفل وضعها حيز التطبيق ، مثل التشريعات والقوانين ، أى اتباع السياسات التجارية الملائمة ، وتطبيق الأساليب التجارية التى تؤدى إلى الهدف نفسه ، أى تقييد وحصر دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلية ، فى أضيق نطاق ممكن ، وجعل المنتجات المحلية ذات مكانة متميزة فى السوق المحلى ، أى عدم وجود منافس أجنبى لها ، أو وضعها فى غير تنافس مع السلع الأجنبية ؛ مما يسهم فى تسويق المنتج المحلى، وزيادة الطلب عليه .

وجدير بالذكر أن استراتيجية إحلال الواردات تمر بمرحلتين رئيسيتين هما :

المرحلة الأولى :

إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة ، مثل الملابس والمواد الغذائية، والأدوات المنزلية والأحذية، والمدخلات المطلوبة لإنتاجها كخامات النسيج والجلود والخشب ، حيث تناسب هذه الصناعات الدول النامية حديثة التصنيع للأسباب الآتية :

- الحاجة إلى عمالة كثيفة (غير ماهرة) .
- عدم حاجتها إلى استخدام تكنولوجيا متطورة .
- ملاءمتها للسعة المحدودة لأسواق البلدان المتخلفة؛ نظراً لانخفاض متوسط دخول الأفراد.
- صعوبة التصدير للخارج .
- فترات الاستيراد للاستثمارات غير كبيرة .
- الارتفاع النسبى للربحية .

المرحلة الثانية :

إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل إنتاج الثلاجات الآلات والمعدات والسيارات ، وتمتاز هذه الصناعات بما يلى :

- الحاجة إلى عمالة عالية المهارة .

- الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ذات كثافة رأسمالية عالية .
- الحاجة إلى كوادر تنظيمية وإدارية ذات كفاءة .
- كبر حجم المشروع مع حجم السوق المحلى فى الدول النامية .
- فترات الاسترداد للاستثمارات كبيرة .
- تواضع عائد الربح المحقق .

الانتقادات الموجهة إلى استراتيجية إحلال الواردات :

وجهت عديد من الانتقادات إلى استراتيجية إحلال الواردات أهمها :

1-تعتمد الصناعات فى هذه الاستراتيجية على تكنولوجيا مستوردة ، وموارد وسيطة ومواد خام مستوردة كذلك ؛ مما يزيد من حجم السلع الأولية، والوسيط والتكنولوجيا المستوردة.

2-صغر حجم السوق داخل الدول النامية يقوض الكمية المنتجة من الصناعات فى هذه الاستراتيجية ؛ مما يزيد من تكلفة السلع المنتجة .

3-لم تستطع هذه الاستراتيجية استيعاب الكثير من العاملين ؛بسبب اعتمادها على تكنولوجيا مستوردة ومتقدمة نسبياً .

4-ساهمت فى انتشار أنماط الاستهلاك البذخى ، من خلال إنتاج عديد من السلع الترفيهية والكمالية ؛ مما أفضى إلى ضعف المدخرات القومية .

5-أدت إلى زيادة إدماج اقتصاديات الدول النامية فى التبعية الاقتصادية والسياسية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ؛ نظراً لاقتراضها أموال كثيرة ؛ من أجل إنشاء وتنفيذ تلك الصناعات .

وعلى الرغم من الانتقادات التى صوبت نحو هذه الاستراتيجة ، إلا أننا نجد أن إيجابياتها تتجاوز هذا النقد ، وأن الدول النامية كافة فى حاجة إلى التقليل من حجم السلع الغذائية والاستهلاكية الكثيرة المستوردة من الخارج حتى تستطيع أن تنمى قلعتها الصناعية من ناحية ، وتشبع احتياجات سكانها ، والمحافظة على سعر العملة المحلية الخاصة بها أمام العملات الأجنبية الأخرى ، وهو ما اتضح بشكل جلى فى الأزمة الاقتصادية التى تعيشها الدولة منذ شهور ، والارتفاع الجنونى لسعر الدولار أمام الجنيه المصرى ،ولايخفى على المتخصصين أن الذى لعب الدور الرئيس للوصول إلى هذا الارتفاع ، هو ازدياد حجم السلع المستوردة بالدولار من الخارج .

2-استراتيجية تشجيع الصادرات (التنمية المتجهة نحو الخارج Outward- looking development) :

شهدت هذه الاستراتيجية إقبالاً شدشداً من جانب عدد كبير من الدول منذ أواسط الستينيات ، مثل البرازيل، شيلى ، تايلان، تركيا، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة ، وهونج كونج ، وأطلق " جوستاف رانيس Gustav Ranis" على هذه الاستراتيجية اسم "إحلال الصادرات Substitution" Export،

وتعنى أن تصدير الدولة السلع الصناعية كثيفة العمل ، يحل محل الصادرات الزراعية كثيفة العمل، وأطلق عليها آخرون اسم " الاتجاه للخارج Outward– looking " على عكس استراتيجية إحلال الواردات أو "الاتجاه للداخل inward– looking" ، وتطبق هذه الاستراتيجية ، من خلال اختيار عدد معين من الصناعات التى يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجى ، وليس إلى السوق الداخلى، حيث يكون العنصر الحاكم فى نجاحها هو توافر الطلب الخارجى ، فتحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه تتوقف على اتجاهات الطلب الخارجى . وعليه تعمل الدول المتبنية لهذه الاستراتيجية على توفير الحوافز المختلفة للصادرات ، من حيث الضرائب والإجراءات والمعلومات عن السوق الخارجى .

الانتقادات التى وجهت لهذه الاستراتيجية :

وجهت لاستراتيجية تشجيع الصادرات أوجه نقد عديده أهمها :

1- اصطدام هذه الاستراتيجية بالحماية الجمركية التى تفرضها الدول على منتجاتها المحلية ، مثال : الولايات المتحدة الأمريكية تمنع سلع كثيرة من الدخول إلى أسواقها المحلية .

2- إن المنافسة فى الأسواق الخارجية تتطلب استخدام أساليب ذات تقنية حديثة ، وتكنولوجيا عالية لا تتطلب عمالة كثيفة ؛ مما يؤثر فى ازدياد معدلات البطالة فى الدول المصدرة .

3-تؤدى هذه الاستراتيجية إلى عملية تسهيل نقل رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة الرأسمالية .

4-تؤدى هذه الاستراتيجية إلى ثنائية فى البنيان الاقتصادى ، حيث ظهر فى قيام قطاع صناعى موجه للتصدير ، يستخدم تكنولوجيا حديثة مستوردة ، إلى جانب قطاع تقليدى يستخدم أساليب تكنولوجية بدائية للإنتاج .

5-إن نجاح بعض نماذج التصنيع الموجه للتصدير فى دول شرق آسيا وبعض الدول الأخرى ، لا يعنى ضمان نجاح هذه الاستراتيجية فى باقى الدول النامية خاصة ، وأن ثمة قيوداً قوية تضعها الدول الرأسمالية المتقدمة أمام صادرات الدول النامية .

ونحن نرى أنه على الرغم من أهمية الاستراتيجية سالفة الطرح ، وأنها ضرورة لابد منها للدول التى تريد تغيير أوضاعها الاقتصادية واللحاق بقطار التنمية ، فإن هذه الاستراتيجية لا يجب التعويل عليها كثيراً ، أو انتظار الكثير منها خاصة فى ظل اقتصاد السوق الحالى ، والتى تسيطر عليه شركات كبرى متعددة الجنسيات تتجاوز ميزانية الشركة، منهما ميزانية عشرات الدول مجتمعة ، يلزم أن نسلط الضوء على تصدير السلع التى نتفوق فى تصنيعها ، ولا يستطيع أحد منافستنا فيها فى الخارج، مثال الاهتمام بالمنسوجات القطنية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتطلب الأمر

الاهتمام بإقامة شركات اقتصادية ، وتعاون اقتصادى فى مجال التصدير والاستيراد من الدول التى تتماثل ظروفها الاقتصادية والاجتماعية معاً ، مثل الدول العربية والدول الإفريقية .

سابعاً – مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر فى إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية 2030 :

لقد أصبح استشراف المستقبل ضرورة ملحة ، لما أسفرت عنه العولمة وما رافقها من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية ، من تحولات وتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية سريعة ومتناقضة. حيث إن استشراف المستقبل يكسبنا المعرفة التى تمكنا من التعرف إلى الصور المحتملة له ،وامتلاك الوسائل والأليات التى من خلالها نستطيع مواجهة التحديات والمشكلات التى تهدد تقدم المجتمع نحن نحتاج إلى أن نتوقع مستقبلنا الذى نرغب فيه ، وإلا سنتعامل مع مستقبل ليس من اختيارنا ،و لكنه مستقبل بالمصادفة . أو مستقبل يصنعه لنا غيرنا .

إن استشراف المستقبل لا يقصد به البحث عن المجهول ، وإنما هو فعل إيجابى يسهم فى تحديد ملامح الغد ، والعمل على تفعيل قدرات المجتمع للدفع بعملية التنمية ؛ ولهذا كان اهتمام الدول المتقدمة بالدراسات المستقبلية فى بناء خططها التنموية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية .

وما من شك أن عمليات صنع القرارات الرشيدة تستند إلى الوعى والإدراك المستقبلى ،فكل أنواع السلوك الهادف والرشيد تتضمن وعياً مستقبلياً. وعليه فالدراسات المستقبلية تعد إحدى أدوات ترشيد القرارات ، غير أن إجراءها لا يعنى ضمان حدوث ذلك الترشيد ؛ وذلك لأن قدرتنا على صوغ القرارات السديدة تتوقف على درجة فهمنا للتغيرات الاجتماعية السريعة ، والارتباطات بين الظواهر ، وفهم احتمالات تطور تلك التغيرات في المستقبل .ومع ذلك يظل لتلك الدراسات دورها الإيجابى الهام ، كمرشد وموجه لاتخاذ القرارات السليمة ، وفضلاً عن ذلك يبقى لها دور عظيم الشأن ، حيث إنها تمكّن من اختيار الآراء والسياسات والاستراتيجيات التى تتبناها مدارس فكرية متباينة ، وتنتشر بين عدد كبير من المثقفين والأكاديميين ، كما أن بيان صور المستقبل فى ظل تلك الأحوال يساعد فى حسم كثير من المناقشات ، ويفضى إلى تكوين تيار فكرى وطنى وقومى حول المستقبل المرغوب فيه ، وتحديد الآليات والإجراءات التى تساعد فى الوصول إليه.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المستقبلية والاهتمام الواضح بها من قبل دول العالم المتقدم ، حيث يُدّرس فى الجامعات والمعاهد الأمريكية نحو 475 مقرر فى الدراسات المستقبلية. فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها فى الثقافة العربية المعاصرة ؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها : الاستغراق فى الحاضر بمشكلاته وآلامه ، و خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عدة ، تشجع على

النظر إلى الماضى والتوقف عنده ، وتقوض أى محاولة للتطلع إلى المستقبل ؛ علاوة على وطأة الكثير من القوى المحافظة التى ترى فى أى محاولة للتقدم تهديداً لوجودها. ·

ومع ذلك لم يقتصر الإنتاج العلمى المرتبط بالدراسات المستقبلية على الدول الغربية وحسب ، وإنما ثمة إسهامات عربية فى هذا المجال بعضها فردى والبعض الآخر مؤسسى ، وقد جاءت هذه الإسهامات انعكاساً للاهتمام العالمى بالدراسات المستقبلية ، وكثرة النماذج المطروحة فى المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ، وكذلك انعكاساً للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربى .·

وبالنسبة إلى مصر ، فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التى اهتمت بدراسة المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين ، بالإضافة إلى أربع دراسات حديثة تم إنجازها في العقد الحالى وهى : رؤية مصر 2022 التى أصدرتها وزارة التخطيط ، ورؤية 2015 التى تضمنها تقرير التنمية البشرية في مصر في عام 2005 ، ورؤيتا 2025، 2030 اللتان أصدرهما مركز معلومات مجلس الوزراء ، فإن موقع مصر في الدراسات المستقبلية يعد موقعاً متواضعاً ، إذا ما قورنت بغيرها من الدول النامية في مجال الدراسات المستقبلية التى تم إنجازها حتى الآن ، وذلك لأن بعض هذه الدراسات لم يتم استكمالها و توقف فجأة ، وبعضها يفتقر إلى الصحة المنهجية ، والعمق العلمى ، و القليل منها هو الذى تم إنجازه بدقة ، أو تم الاستفادة منه في

وضع الخطط التنموية ، فعلى سبيل المثال كان مشروع مصر 2020 من أشهر المشاريع المستقبلية في مصر في النصف الثانى من القرن العشرين واستمر لفترة ، وكانت ثمرته بعض الأعمال الرصينة ، ومع ذلك ظهرت عقبات أجبرت المشروع على التوقف قبل أن يكمل مهمته.

ولعل من الثمار الإيجابية لثورة 30 يونيو أن أعلنت وزارة التخطيط المصرية منذ شهور قليلة مضت " استراتيجية مصر للتنمية المستدامة – رؤية 2030 "، والتى قد بدأت فى إعدادها منذ شهر يناير عام 2014 ، وهذه الرؤية تضع الملامح الرئيسة لمستقبل مصر من خلال الـ 14 عام المقبلة والتحديات التى تواجهها والأهداف التنموية فى المجالات المختلفة ، واشتملت هذه الاستراتيجية على أهداف مأمولة فى مجالات الاقتصاد والتعليم والطاقة وكفاءة المؤسسات الحكومية ، والعدالة الاجتماعية والثقافية ، والابتكار والبحث العلمى والبيئة ، والأمن القومى والسياسة الخارجية والداخلية ، والتنمية العمرانية ، ولقد تم الاعتماد فى إعداد هذه الاستراتيجية على منهج التخطيط التشاركى مع ممثلى منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والوزارات ، والخبراء والأكاديميين ، حيث شارك فى إعدادها أكثر من 200 خبير ومتخصص فى مجالات التخطيط والاقتصاد القومى والإدارة والسياسات العامة ، وإذا كانت الاستراتيجية تقوم على ثلاثة أبعاد هى : البعد الاقتصادى والاجتماعى، والبيئى، فإن الباحث فى هذا المبحث الموجز سيكتفى بتسليط

الضوء على البعد الخاص بالتنمية الاقتصادية وحسب ، حيث إنها تمثل صلب موضوع كتابنا الحالى ، بالإضافة إلى قلة الوريقات المخصصة لهذا المبحث وفقاً لخطة الكتاب الذى بين أيدينا .

وإذا كانت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030 ترنوا إلى أن تصبح مصر بحلول عام 2030 ضمن أكبر 30 دولة على مستوى العالم ، فإن هذا الهدف النبيل يفرض علينا طرح سؤال ضرورى ، ألا وهو هل لدى مصر ما يؤهلها لذلك؟ وهو ما سنتعرف عليه كما يلى :

1-مقومات الاقتصاد المصرى :

يمتلك الاقتصاد المصرى عديداً من المزايا والإمكانيات التى تمكنه من الوصول إلى مستهدفاته بحلول عام 2030 ، إذا تم التركيز على استغلالها بشكل جيد ، وتتمثل أهم تلك المقومات فيما يلى :

أ- موقع مصر الجغرافى الاستراتيجى :

تمثل مصر بموقعها الجغرافى أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، فإلى جانب النقل البرى الذى يلعب دوراً هاماً فى نقل التجارة الخارجية من وإلى مصر ، يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية ، سواء الطبيعية أو الصناعية ، مثل نهر النيل ، كما يوجد عدد من

الموانىء البحرية المطلة على البحر الأحمر والبحر المتوسط ، وخليجى السويس والعقبة ، حيث تصل إلى 60 ميناء بحرياً ، تساعد على تنشيط التجارة الخارجية لمصر ، وتعتبر حلقة من حلقات النقل المتكامل بين النقل النهرى والبحرى.

ب- الطاقة البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكى :

إذا كانت أدبيات السكان والتنمية تشير دائماً إلى الدور السلبى للزيادة السكانية ، فإن كاتب هذه السطور على يقين راسخ بأن كبر حجم السكان فى مصر يمثل عامل قوة وليس ضعف ، إذا استغل الاستغلال الجيد . وعليه تعد مصر من أكثر الدول فى عدد سكانها فى الشرق الأوسط ؛ مما يجعل السوق المصرى أكبر سوق استهلاكى بمنطقة الشرق الأوسط ؛ الأمر الذى يمنح مصر ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات على مستوى دول المنطقة ، وفضلاً عن ذلك يتميز الهرم السكانى لمصر بزيادة نسبة الشباب ممن دون 30 عاماً ، حيث يصل إلى نحو 61٪ من إجمالى السكان ، كما تتمتع مصر بعدد غير قليل من الاتفاقيات التجارية الدولية التى تمكنها من أن تصبح مركزاً للتجارة فى الشرق الأوسط .

ج- المقومات السياحية :

مصر من دول العالم النامى التى يزيد حجم استيرادها عن تصديرها ؛ مما يتطلب توافر النقد بالعملة الأجنبية (الدولار أو اليورو) ؛ ولذا تمثل

السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومى والعملة الأجنبية ، فمصر تمتلك مقومات الجذب السياحى ، فبالإضافة إلى سحر الطبيعة وروعة المناخ ، تضم مصر حوالى ثلث آثار العالم ، وتزخر بتراث عريق وحضارة تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ على مدار أكثر من سبعة آلاف سنة ، وتتميز مصر بتنوع المنتج السياحى ، ومن ثم لديها السياحة الأثرية والتاريخية والدينية والثقافية ، من أهم وأقدم أنماط السياحة ، هذا إلى جانب سياحة المؤتمرات والمعارض الدولية وسياحة السفارى الصحراوية ، وسياحة اليخوت والسياحة البحرية والبيئية والعلاجية والرياضية والريفية وسياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية والثقافية ، وسياحة الغوص التى تمثل فى الوقت الحالى رواجاً ملحوظاً(جلياً) .

د- تنوع الاقتصاد المصرى :

ما من شك أن أبرز ما يميز الاقتصاد المصرى عن غيره من دول العالم كافة ، أنه اقتصاد متنوع ، يعتمد على قطاع الخدمات ، وعوائد النفط والإنتاج الزراعى والصناعات التحويلية ، وعوائد السياحة ، ودخل قناة السويس ، وهذا ما حمى مصر فى ظل الأزمات الاقتصادية فى العقود المنصرمة ، وأتاح لها الفرصة فى الاندماج الاقتصادى وفاعليتها على مستوى العالم .

هـ- توافر العديد من فرص الاستثمار الحقيقى المستدام :

وذلك لما يتوافر لمصر من موارد طبيعية وغير طبيعية ، وثروات فوق الأرض وتحت الأرض ، تتطلب الاستفادة منها واستغلالها الاستغلال الجيد .

و-كبر حجم المساحة غير المستغلة :

تنخفض بمصر المساحة المعمورة والمؤهلة بالسكان ، حيث لم يتجاوز العشرة بالمائة حتى الآن ، ومن ثم يوجد بمصر أكثر من 90٪ من مساحتها تحتاج الي استصلاح واستغلال .

ز-صلابة الاقتصاد المصرى أمام الأزمات :

لقد صمد الاقتصاد المصري في العقد الأخير وحسب ، أمام أزمتين عالميتين أثرتا فى دول العالم أجمع ، الأولى أزمة الغذاء التي واجهت العالم 2008 ، وعلى الرغم من أن مصر تعد ثانى أكبر دولة مستوردة للقمح ونسبة كبيرة من المواد الغذائية ، فإنها استطاعت تجاوز هذه الأزمة وتحقق معدل نمو قدره 4,7 ٪ ، كما أن الأقتصاد المصرى نجح في تخطى تداعيات الأزمة العالمية ، كما أنه قد نجح فى أن يحقق معدل نمو قدره 6 ٪ خلال الربع الأخير من العام المالى 2009 / 2010.

ح- توافر موارد الطاقة الجديدة والمتجددة :

تعد مصر من الدول الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة لما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميز ، فعلى صعيد طاقة الرياح تعد منطقة قناة السويس من أكثر المناطق التى تتميز برياح ذات سرعات عالية ، تصل إلى 10 م / ث ، كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة ، من أهم مناطق توليد الطاقة ، عن طريق الرياح ، بما يجعل الدولة المصرية من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح ، والتى تتسم بالاستمرارية والاستدامة ، وعدم النضوب ، وبالنسبة إلى الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة ، فلمصر فى هذا الشأن مميزات كثيرة ، حيث تقع فى الحزام الشمسى وفقاً لأطلس الشمس الذى تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس ، ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة فى مصر ، ما بين 2000 إلى 2600 كيلو وات ساعة/ م^2 ، وهذا غير متوافر فى عدد كبير من الدول ؛ الأمر الذى يجعلها مصدراً مهماً لتوليد الطاقة .

ط-الثروة المعدنية :

يوجد بأرض مصر الكثير من المعادن التى تتنوع من حيث النوع والكم ، وأماكن التوزيع ، وتنقسم الثروات المعدنية فى مصر إلى خمسة أنواع أساسية هى :

- خامات الطاقة : وتشمل المواد البترولية ، كالبترول والغاز الطبيعى ، وعلى الرغم من ضعف إنتاجية مصر من خامات الطاقة ، مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى (السعودية ، العراق، ليبيا) ويتضح ذلك من ارتفاع معدلات استيراد المشتقات البترولية والغازية ، فإن هناك طفرة فى مجال الاكتشافات الجديدة التى تبشر بمستقبل واعد للطاقة فى مصر .

- خامات الطاقة الصلبة : وتتضمن الخامات الكربونية ، كالفحم ، والطفلة الزيتية التى تتواجد فى الصخور التى تعلو تكوين الفوسفات فى محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد .
- الخامات المشعة : كاليورانيوم ، الذى يتواجد فى صخور الصحراء الشرقية فى منطقة المسيكات وجبل قطار ، وسيناء ، ويستخدم فى إنتاج المواد النووية .
- الخامات الفلزية : وتشمل ثلاثة أنواع من المعادن ، وهى الخامات الحديدية والخامات غير الحديدية والمعادن النفيسة .
- الخامات الحديدية : كالحديد الذى يعد من أهم الثروات المعدنية التى تشتهر بها مصر ، وأساس الصناعات الثقيلة ، حيث يستخدم فى صناعة السيارات والقطارات وأعمال البناء ، كما يتوافر العديد من الخامات غير الحديدية ، كالنحاس والمعادن النفيسة كالفضة

والبلاتين والذهب والخامات اللافلزية ، وأخيراً خامات الصناعات الكيميائية ، والأسمدة ، وهذه المعادن تتوافر بكميات كبيرة ويتم استغلالها فى التصنيع والتصدير .

وتأسيساً على ما سلف نستنتج أن مصر لديها من المقومات والإمكانيات والموارد ما يؤهلها لأن تصبح بحلول عام 2030 من الدول المتقدمة ، كيف ؟وما المطلوب ؟، وكيف نقيس تحقيق ذلك ؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال الآتى :

2-استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة حتى عام 2030 :

فى ظل ظروف صعبة عاشتها مصر بعد ثورتى 25 يناير و30 يونيو ، جاءت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030 ؛ لتحيى الأمل من جديد فى إعادة إحياء دور مصر التاريخى فى ريادة الإقليم وتوفير حياة كريمة للمواطنين كافة ، وقد اتضح ذلك من رؤيتها التى مفادها " أن تكون مصر بحلول عام 2030 ذات اقتصاد تنافسى ومتوازن ومتنوع ، يعتمد على الابتكار والمعرفة ، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعى والمشاركة ، ذات نظام أيكولوجى متزن ومتنوع ، تستثمر عبقرية المكان والإنسان ؛ لتحقيق

التنمية المستدامة ، وترتقى بجودة حياة المصريين ، كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية إلى أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم ،من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد ، والتنمية البشرية ، وتنافسية الأسواق ، وجودة الحياة" ، وعلى إثر ذلك وضعت الاستراتيجية هدفاً للتنمية الاقتصادية ترنو إليه مفاده " أن يكون الاقتصاد المصرى اقتصاد سوق منضبط ، يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى ، وقادر على تحقيق نمو احتوائى مستدام ، ويتميز بالتنافسية والتنوع ، ويعتمد على المعرفة ، ويكون لاعباً فاعلاً فى الاقتصاد العالمى ، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية ، وتعظيم القيمة المضافة ، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج ، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع .

3-الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام 2030 :

تسعى استراتيجية التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الثمانية الرئيسة التالية :

م	الهدف	التعريف
1-	**استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى .**	خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وخفض نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.
2-	**تحقيق نمو احتوائى ومستدام.**	رفع معدل النمو الاقتصادى ، وتحقيق نمو متوازن إقليمياً وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوى الإعاقة فى سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادى للعمل على تخفيض معدلات الفقر .
3-	**زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة.**	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد دولياً ، وزيادة مساهمة الصادرات فى معدل النمو الاقتصادى ، ورفع مساهمة الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى ، وخاصة الخدمات الإنتاجية وذلك اتساقاً مع توجهات الحكومة والممارسات العالمية فى هذا الشأن التى تعتبر كل

		من الصناعة والخدمات محركاً مزدوجاً للنمو .
4-	**تعظيم القيمة المضافة.**	زيادة المكون المحلى فى المحتوى الصناعى وخفض عجز الميزان التجارى .
5-	**يلعب دور فعال فى الاقتصاد العالمى قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية.**	زيادة مساهمة الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى ؛ لتصبح مصر من أكبر 30 دولة فى مجال الأسواق العالمية ، ومن ضمن أفضل 10 دول فى مجال الإصلاحات الاقتصادية وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال 10 سنوات ، وضمن الدول حديثة التصنيع خلال 5 سنوات .
6-	**توفير فرص عمل لائق ومنتج .**	خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية
7-	**يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف**	تحسين مستوى معيشة المواطنين

	الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع .	
8-	**دمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد.**	العمل على دمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية ، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات .

وجدير بالذكر بعد طرح الرؤية الرئيسة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة لمصر 2030 ، وعرض أهدافها ومؤشرات قياس مدى تحقق تلك الأهداف أن نشير فى عجالة إلى أن هذه الاستراتيجة سوف تنفذ من خلال سياسات وبرامج تنموية ، فبالنسبة للسياسات تم وضع سياسات تنموية على مستوى الاقتصاد الكلى (السياسات المالية – السياسات النقدية – سياسات التشغيل – سياسات الاستثمار) وهناك كذلك سياسات تنموية وضعت لكل قطاع (سياسات للقطاع الصناعى ، والتجارة الخارجية ، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وقطاع الزراعة ، وقطاع المياه والرى ، وقطاع السياحة ، وقطاع التموين والتجارة الداخلية ، وقطاع النقل) .

وبالنسبة إلى البرامج والمشاريع التنموية القومية الكبرى ، هناك برامج ومشروعات على مستوى الاقتصاد الكلى (مشروعات قومية) مثل مشروع تنمية قناة السويس ومشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة ، ومشروع تنمية أربعة ملايين فدان ، ومشروع تنمية الساحل الشمالى الغربى ، ومشروع المثلث الذهبى للثروة المعدنية فى جنوب مصر . وتتضمن الاستراتيجية كذلك محاور جديدة للتنمية مثل (محور 30 يونيو ، ومدينة الجلالة الجديدة ، ومشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الأنفاق ، ومشروع بناء مليون وحدة سكنية فى إطار برنامج الإسكان الاجتماعى) ، وبالنسبة إلى البرامج التنموية يوجد بالاستراتيجية كثير من البرامج ، مثل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية ، وبرنامج إرادة ، وبرامج ومشروعات لتحويل القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى ، وبالإضافة إلى ذلك هناك برامج ومشروعات على المستوى القطاعى كما يلى :

- قطاع الصناعة (التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومشروع مدينة الجلود بالروبيكى ، ومدينة الأثاث بدمياط ، ومشروع دعم الصناعات الثقيلة ، ومشروع تطوير وتنمية المناطق

الصناعية بمحور قناة السويس ، ومشروع الخريطة الصناعية ، ومشروع صناعة السفن ، ومشروع تجمعات الصناعات الغذائية ...).

- قطاع التجارة الخارجية (مشروع شبكة التجارة المصرية ، ومشروع محور الاقتصاد الأخضر ، وبرنامج تعزيز التجارة والسوق المحلى .

-قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مشروع تحويل مصر إلى محور رقمى عالمى ، والمشروع القومى للإنترنت فائق السرعة ، وبناء مجمع رقمى لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات ، ومشروع إنشاء المناطق التكنولوجية ، ومشروع تطوير الحوسبة السحابية ، وبرنامج تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وبرنامج تصميم وتصنيع الإلكترونيات ، وبرنامج تنمية الريادة والأعمال .

- قطاع الزراعة (مشروع زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعى ، ومشروع إنشاء نقاط تجمع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية ، ومشروع تنمية الزراعة المائية ، ومشروع إنشاء مراكز لتحديث الزراعة ، والبرنامج القومى لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية .)

- قطاع الموارد المائية مثال (برنامج تطوير شبكات الصرف المغطى) .

-قطاع السياحة (مشروع تنمية منطقة الأهرامات ، وإنشاء منتجعات فى الصحراء الغربية ، إنشاء متاحف أثرية فى مدينتى شرم الشيخ والغردقة ، ومشروع إنشاء منتجعات صحية صديقة للبيئة ، برنامج تشجيع تحول القطاع السياحى إلى الاقتصاد الأخضر ، ومشروع السباقات والبطولات الرياضية ، ومشروع إنشاء تجمعات سياحية وسكنية بالساحل الشمالى ، ومشروع إنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية.

- قطاع التموين والتجارة الداخلية (مشروع مركز التجارة العالمى لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط ، ومشروع تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية ، ومشروعات الشئون المطورة ، ومشروعات صوامع الغلال ، ومشروعات مبادلة الديون الإيطالية ، ومشروع بناء شبكة رصد وإنذار مبكر للأسواق ، ومشروعات تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص فى مجال التجارة الداخلية .

- قطاع الإسكان مثل (مشروع إنشاء عدد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية) .

- قطاع النقل (مشروع تطوير ومد شبكة الطرق لخدمة أغراض التنمية ، ومشروع تطوير مرفق سكك حديد مصر ، ومشروع تطوير قطاع النقل البحرى ، ومشروع تطوير قطاع النقل النهرى) .

الفصل الثانى

الاتجاهات والمدارس العلمية

الحديثة والمعاصرة فى التنمية الاقتصادية

تمهيد :

ما من شك أن من الصعب الاطلاع على مرجعاً قد تناول كل الآراء المختلفة عن التنمية الاقتصادية ؛ وذلك لأن التنمية الاقتصادية تختلف عن النظريات العامة فى الاقتصاد والنقود والبنوك والمالية العامة ، والتجارة الخارجية ، والأزمات الاقتصادية ، فالمبادىء التى يتفق عليها الاقتصاديون فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية محدودة للغاية ، أضف إلى ذلك أن مشكلة الفقر والتنمية ليست مشكلة اقتصادية وحسب ، فهى كذلك مشكلة اجتماعية، وسياسية، ونفسية، وتكنولوجية .

وعندما نسلط الضوء على الإطار الفكرى للتنمية الاقتصادية ، نجد أن الفكر الإنسانى انشغل بعملية التقدم والنمو الاقتصادى منذ عهود بعيدة ، منطلقاً من رغبة جميع المنظرين فى إيجاد الآليات والطرق والأساليب التى من خلالها تتقدم الدول ، إلا أن طريقة تحقيق هذا التقدم اختلفت بين هؤلاء العلماء ، وكذلك اختلفت بين الدول المتقدمة والدول النامية ؛ مما ترتب عليه وجود مجموعتين من النظريات، تهتم الأولى بالنمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة ، بهدف توضيح الأخطار والمصاعب التى تتعرض لها ، ومحاولة التغلب عليها ، وتتناول الأخرى سبل تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، وتحديد المشاكل التى تقوض تقدمها وكيفية التغلب عليها .

وعليه جاء الفصل الراهن ليهتم بتناول أهم النظريات التى تناولت النمو الاقتصادى ، والتنمية الاقتصادية .

أولاً – نظريات النمو الاقتصادى :

على الرغم من أن الفكر الاقتصادى وجد منذ زمن بعيد ، فإن الفكر المنظم والمصاغ بأسلوب علمى رصين ، لم يظهر إلا بعد طبع كتاب آدم سميث " ثروة الأمم" عام 1776 ، فقد كانت هناك أفكار اقتصادية يطرحها بعض رجال الدين والفلاسفة والسياسيون ، أما الاقتصاديون لم يظهر دورهم الفكرى إلا مع ظهور نظام السوق الذى تباع وتشترى فيه السلع والخدمات ، والذى بدأ فى القرن الثالث عشر ، ورسخت دوره الثورة الصناعية التى جاءت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وإذا كان التجاريين قد أشاروا إلى أهمية الدور الاستراتيجى للتجارة والصناعة ، وضرورة التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية (الفيزيوقراط) كماأكدوا كذلك على دور القطاع الزراعى فى الإنتاج ، فإن ثمة غياب لنظرية تهتم بالتطور الاقتصادى فى فكرهما . ؛ ولذا سنهتم فى هذا المبحث بتسليط الضوء على النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادى ، من خلال طرح الأفكار الرئيسة بإيجاز لأبرز العلماء الذين ينضوا تحت لواء هاتين النظريتين .

1-النظرية الكلاسيكية فى النمو الاقتصادي:

عرف الفكر الاقتصادى عصراً جديداً منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وظهر فى تلك الحقبة عدد من المفكرين الاقتصاديين – خاصة فى انجلترا – أثروا النظرية الاقتصادية ، أمثال آدم سميث ، وريكاردو ، وسيتورات ميل ، ومالتس ، قدموا ما يعرف بالنظرية الكلاسيكية (التقليدية الإنجليزية) ، ومع أن بعض أفكار هذه المدرسة توجد بشكل متفرق عند مفكرين سابقين ، فإن الشىء المميز لأفكار هذه المدرسة أن علماءها استطاعوا أن ينظموا أفكارهم فى بناء نظرى متكامل ، أثرى النظرية الاقتصادية ، فضلاً عن أنهم لم يكونوا من الطبقات أو من أصحاب النفوذ ، فأغلبهم جاء من أقليات عرقية ودينية ، فقد كان آدم سميث ، وكذا جيمس ، وجون إستيورات ميل من الإسكتلنديين ، وهم يمثلون أقلية – وقتئذ– فى المجتمع الإنجليزى ، أما ريكاردو فقد جاء من عائلة يهودية ، وقد تميز أغلبهم بمستوى أخلاقى رفيع جاوز المصالح الشخصية .

وجدير بالذكر أن هذه النظرية العامة ، انطلقت من عناصر رئيسة أهمها :

- سياسة الحرية الاقتصادية : حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية ، وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة ، والبعد عن أى تدخل للدولة فى الاقتصاد .

- النظام الرأسمالى هو مفتاح التقدم : فقد ينظر جميع الكلاسيكيين على أن التكوين الرأسمالى هو العنصر الرئيس للتطور والتقدم الاقتصادى ؛ ولذا ركزوا على أهمية الادخار .

- الربح هو الحافز على الاستثمار : يمثل الربح الحافز الرئيس الذى يدفع الرأسماليين إلى الاستثمار، فكلما زادت الأرباح ، زاد الحافز على الاستثمار وزاد معدل التكوين الرأسمالى .

- ميل الأرباح للتراجع : الأرباح لا تتزايد بصورة دائمة ، وإنما أحياناً تميل إلى التراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين ، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التى تحدث بسبب المنافسة الحادة بين الرأسماليين .

- حالة السكون : يعتقد الكلاسيكيون حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالى ؛ وذلك لأنه ما إن تبدأ الأرباح فى التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ، ويتوقف التراكم الرأسمالى .

أ- نظرية آدم سميث :

ذهب آدم سميث إلى أن النظام الاقتصادى نظام طبيعى قادر على تحقيق التوازن تلقائياً ؛ ولذا أوصى بالحرية الاقتصادية ، وعدم تدخل الدولة

بأى شكل فى النشاط الاقتصادى ؛ لأن ذلك يقوض نمو الاقتصاد القومى ، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هى التى تنظم مسار الحياة الاقتصادية ، من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية ، كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يفضى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وبما يؤدى إلى زيادة الدخل والادخار ، ثم زيادة التراكم الرأسمالى ، الذى يعد المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى ، ويزيد عن طريق رفع مستوى الإنتاج ، فيرتفع معه مستوى الطلب الذى يؤدى إلى رفع مستويات المعيشة ، وتوسع الأسواق ، وزيادة استخدام عوامل الإنتاج التى يتم استخدامها فى النشاط الصناعى .· ومع ذلك يرى أن تراكم رأس المال له حدود ، حيث يفضى تنافس الرأسماليين على الاستثمار فى مجالات معينة إلى هبوط الأرباح ، وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالى لينتهى الأمر بحالة ركود .·

ب- نظرية ريكاردو :

تأثر ديفيد ريكاردو بكتابات آدم سميث ، وقد جاءت أفكار ريكاردو مستندة إلى دعامتين : الأولى نظرية مالتس للسكان ، والأخرى قانون تناقص الغلة فى النمو، ويرى ريكاردو أن عدد السكان عندما يكون قليلاً ، مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة ، يوفر فرص تحقيق أرباح للمستثمرين ؛ الأمر الذى يترتب عليه زيادة الاستثمارات ، وخاصة فى الزراعة من قبل المستثمرين ، ويفضى ذلك إلى زيادة أرباحهم ، وارتفاع معدلات تراكم رأس المال ، فكلما

ارتفعت الأجور زاد تراكم رأس المال ، الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاج والربح ، ويتزايد الطلب على عنصر العمل فترتفع الأجور ، ويتزايد النمو السكانى ، وتزداد المنافسة على استغلال الأراضى المرتفعة الخصوبة ، ولما كان عرض الأرض محدوداً نسبياً ، فإنه باستمرار النمو السكانى يتم استغلالها جميعاً بما فيها الأراضى الأقل خصوبة ، وهذا يؤدى إلى ظهور تناقص الغلة ، وارتفاع أسعار المواد الأولية الاستهلاكية ، والذى بدوره يؤدى إلى قلة الأرباح، ونقص التراكم الرأسمالى ؛ نظراً لأن كلاً من الأجور والأرباح ستلتهم الجزء الكبير من الناتج القومى ، وهذا سيسهم فى تقليل الحافز على الاستثمارات الجديدة ، وبالتالى انخفاض الطلب على الأيدى العاملة ، نتيجة انخفاض الأجور ،وتتردى الأوضاع المعيشية للمواطنين، ومن النقاط الهامة الأخرى فى فكره ، هو إقراره بأن التعريفة الجمركية ، والضرائب على السلع الضرورية والدخول تضر الصالح العام ، وتقوض معدل التكوين الرأسمالى والاستثمار ، ورأى أنه يمكن فرض ضرائب على الأرباح والسلع الكمالية .

وفى سياق متصل يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات ، طبقة الرأسماليين ، وطبقة العمال ، وطبقة ملاك الأراضى الزراعية ، ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادى يقع على كاهل الرأسماليين ، من خلال قيامهم بتشييد المصانع ، وتشغيل العمال واستثمار الأرباح ... إلى غير ذلك ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى حد الكفاف . إذ أن رفع

الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل ، هذا وتقوم فئة ملاك الأراضى الزراعية بتزويد المجتمع بالغذاء والطعام الذى تنتجه أراضيهم .

نظرية مالتس :

يعد " توماس روبرت مالتس" أول من نبه الأذهان للمشكلات الناتجة عن زيادة السكان بدرجة تفوق الموارد ، وما يترتب على ذلك من آثار ، بل يمكن القول إن الدراسة العلمية للسكان قد بدأت بمالتس ؛ لأنه أول من وجه إلى دراستها بطريقة علمية إحصائية . وذلك ما دعى "Ralph Tombinson" حيث يقول إن تأثير مالتس فى نظرية السكان والتنمية عظيم ، لدرجة أننا نصنف نظريات السكان والتنمية ، ثلاث فئات نظريات السكان قبل مالتس ، ونظرية مالتس فى السكان ، ونظريات السكان بعد مالتس .

ولقد أقام مالتس نظريته على حقيقتين الأولى : إن الغذاء ضرورى لحياة الإنسان ،والأخرى :إن الغريزة الجنسية بين النوعين ضرورية أيضاً ، وأنها ستبقى على ما هى عليه على مر الزمان . ثم أكد بعد ذلك على أن قوة الإنسان فى التزايد أكبر من قوة الأرض فى إنتاج القوت للإنسان والسكان ، إذ لم يعق نموهم عائق ، ويرى أن السكان يتزايدون حسب متوالية هندسية (2،4 ،8، 16، 32، 64) ، بينما تتزايد سبل العيش حسب متوالية حسابية (1، 2، 3،

4، 5، 6، 7) ، وإن قـدراً ضـئيلاً مـن التعمـق فـى هـذه الأرقـام ، سوف يكشف مدى ضخامة القوة الأولى إذا قورنت بالثانية . ولقد أشار مالتس إلى العوامل التى تضبط أو تقوض زيادة السكان ، وقسمها إلى موانع إيجابية وموانع سلبية ، والموانع الإيجابية ، هى موانع فرضتها الطبيعة على الإنسان ، وتشمل جميع العوامل التى تؤدى إلى زيادة الوفيات فى المجتمع، مثل (البؤس ، الفقر الشديد، والأعمال المضرة بالصحة ، الحروب والمجاعات ... إلى غير ذلك)، أما الموانع السلبية فهى موانع إرادية يفرضها الإنسان على نفسه بفضل قدرته على إدراك الآثار بعيدة المدى ، وهى تشمل جميع الوسائل التى تؤدى إلى هبوط معدل المواليد مثل (الضبط الأخلاقى،تأخير الزواج ...) وهكذا .

ويتضح من ذلك أن مالتس يعتبر التزايد السكانى عاملاً تابعاً يتأثر ولا يؤثر فى التقدم ، أو بالأحرى فى التنمية فى المجال الزراعى ، هذا فضلاً عن أن النظرية مبنية على قانون تناقص الغلة .

د- نظرية ماركس ونقد المدرسة الكلاسيكية :

من الناحية الزمنية يمكن إدراج نظرية ماركس ضمن المدرسة الكلاسيكية رغم اختلافه معها فى بعض النقاط التى تتضح فيما يلى :

يمثل ماركس الاتجاه المعارض للرأسمالية والتراكم الرأسمالى فى المدرسة الكلاسيكية ، وإذا كان آدم سميث أبو الرأسمالية ، فإن ماركس يعد أبو الاشتراكية التى ظهرت على إثر تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إبان الثورة الصناعية ، والتى يرجعها ماركس إلى النظام الرأسمالى ، حيث يرجع فقر الأمم والفوارق الطبقية بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى النظام الرأسمالى الذى يحمل فى أحشائه بذور فنائه ، حسبما يرى ، والذى يمثل مرحلة من المراحل التاريخية التى يمر بها أى مجتمع تسبقها مرحلة الإقطاع ، ثم المجتمع التقليدى ، وتليها حتماً – كما يرى – مرحلة الاشتراكية ، وهذا ما دعى البعض إلى أن يطلق على نظريته المادية التاريخية ، فالمادية لأنه أقر بأن الاقتصاد هو المحرك الرئيس للتغير الاجتماعى ، والتاريخية ؛ لأنه أقر بأن المجتمعات الإنسانية تسير نحو تطورها فى إطار خمس مراحل كما ذكرنا آنفا ، وفضلاً عن ذلك أقر ماركس بأن المجتمع يتكون من طبقتين رئيسيتين، الطبقة العليا، وهى الطبقة البرجوازية التى تشتمل على الملاك وأصحاب المصانع ، والطبقة الأخرى وهى طبقة البروليتاريا (العمال) أى الطبقة العاملة ، والتى تعيش من قوة عملها أو مقابل ما تقوم به من عمل عند أصحاب المصانع والمؤسسات ، ورأى كذلك أن الطبقة البرجوازية كونت ثرواتها من استغلالها للطبقة العاملة التى تتقاضى أجوراً لا تتناسب مع ما تقوم به من عمل ، وهذا ما ذكره فيما يسمى بنظرية فائض القيمة عند ماركس .

ويتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية (سميث، ريكاردو، مالتس) فى أن الإنتاج يعتمد على حجم القوة العاملة ، وعرض الموارد الطبيعية (الأرض) ومقدار رأس المال ، والنسبة التى تمزج بها هذه العوامل مع بعضها البعض ، ومستوى التقدم الغنى ، وقد ركز ماركس أكثر على أهمية التقدم الفنى ودوره كمحرك للنمو فى ظل الرأسمالية ، وأكد على أهمية المنظمين ، والعلاقة بين التقدم الفنى والاستثمار ، واتفق ماركس كذلك مع المدرسة الكلاسيكية على أن المستوى الفنى يعتمد على الاستثمار .

وقد اختلف ماركس مع المدرسة الكلاسيكية ، حيث ذكر أن نسبة الربح تحدد الاستثمار ، كما اعتقد الكلاسيكيون كذلك ، وذكر ماركس أن التقدم الفنى يوفر العمل ويتكلف الكثير من رأس المال ، ومن هنا تتزايد تكلفة رأس المال بالنسبة لتكلفة العمل ، أى أن حجم ما يجمع من رأس مال نتيجة الإنتاج أكثر بكثير مما ينفق من عمالة ، ولكن الفرق بين الاثنين يستأثر به الرأسماليون دون العمال ، ورأى كذلك أن الاستثمار لا يكون مربحاً ما لم يزدد الاستهلاك بالقدر الذى يستوعب الزيادة فى السلع النهائية ؛ ولهذا قال " إنه مهما ارتفع مستوى المعيشة فى الدول الرأسمالية ، فإن العمال هم الذين يكونون الطلب الأكبر على السلع الاستهلاكية .

وثمة نقطة خلاف رئيسة لماركس مع المدرسة الكلاسيكية ، وهى أنه يقيم نظريته على الدور السلبى للرأسمالية فى إحداث التنمية والتقدم ، بعكس

ما رأى أنصار المدرسة الكلاسيكية ، بأنها أساس التقدم والرقى ، وأنها نهاية مراحل التطور الإنسانى بعكس ماركس ، الذى رأى أن تاريخ المجتمعات سينتهى بالاشتراكية ، وأكدت الشواهد الميدانية فشل الرؤية الاستشرافية لماركس فيما يتعلق بزوال الرأسمالية وإحلال الاشتراكية محلها.

2- النظريات النيوكلاسيكية فى النمو :

على الرغم من الإسهامات الفكرية التى قدمتها المدرسة الكلاسيكية فى مجال الفكر الاقتصادى ، والذى كان آخر علمائها هو " جون ستيورات ميل" الذى ظل كتابه الموسوم بـ " الاقتصاد السياسى " عام 1848 الكتاب العمدة فى تعليم الاقتصاد .فإن هذه المدرسة لم تسلم من انتقادات عديدة وجهت إلى أفكارها ، وأفضى ذلك بالطبع إلى ظهور الفكر الاقتصادى النيوكلاسيك فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أى أنه ظهر فى وقت شهدت فيه الاقتصاديات الغربية – موطن هذا الفكر– نمواً اقتصادياً متنامياً ومستمراً ، بفضل الثورة الصناعية ، كما شهدت زيادة المشروعات من حيث العدد والحجم والتطور والتقدم التكنولوجى ، ولعل من أبرز الانتقادات التى وجهت للمدرسة الكلاسيكية ، هو رفضه فكرة أن النمو الاقتصادى فى الاقتصاد الحر مآله الكساد والركود .

ويمكن رصد أهم المبادىء التى تقوم عليها النظرية النيوكلاسيكية فيما يلى :

- أن ثمة ترابطاً بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث يؤدى نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ، كما أن نمو الناتج القومى يؤدى إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح .

- أن النمو الاقتصادى يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج فى المجتمع(العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) .

- أن السكان ،والادخار، والاستثمار ، وتراكم رأس المال هم المحرك لعملية النمو الاقتصادى .

- أن النمو الاقتصادى كالنمو العضوى – حسبما رأى مارشال– لا يتحقق فجأة ، إنما تدريجياً .

- أن النمو الاقتصادى يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل ، وحرية التجارة .

- أن حرية التجارة الدولية تسهم فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، ومع ذلك لا يؤيدوا الحرية المطلقة ، إذ أيدوا مبدأ الحماية للصناعات الوليدة أو الناشئة لفترة قصيرة .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه يندرج تحت لواء هذه النظرية عديد من العلماء مثل " ألفريد مارشال، فيكسل، كلارك، شوميتير، كينز،

روستو، ... وغيرهم . وسوف نسلط الضوء على المفكرين الرئيسيين فى هذه النظرية وحسب كما يلى :

أ- نظرية ألفريد مارشال :

يمثل مارشال (1841- 1924) المرحلة الاقتصادية الفكرية الثالثة بعد المرحلة الأولى التى تزعمها آدم سميث ، والمرحلة الثانية التى تزعمها ريكاردو ، وقد عرف عنه أنه جملة مؤهلات فى شخص واحد ، ولقد جاءت أهم أفكار مارشال فى كتابه المعروف " مبادىء علم الاقتصاد " والذى نشر عام 1890 ، وطبع ثمان طبعات ، الأولى فى 1890، والأخيرة فى 1920 ، ويمثل تركيز مارشال على السعر (القيمة) الذى يتحدد عنده بتفاعل كل من العرض والطلب .معاً ويرى مارشال أنه يصعب تحديد المسئول منهما عن تحديد السعر (القيمة) كما يصعب تحديد المسئول من بين حدى المقص عن قطع الورقة ، فالطلب والعرض يسهمان معاً –كحدى المقص– فى تحديد القيمة (السعر) ، ومن الأفكار الهامة كذلك التى أدخلها مارشال فى التحليل الاقتصادى ، فكرة المرونة Elasticity ؛لتوضيح طبيعة العلاقات بين المتغيرات ، وقد استعار مارشال هذه الفكرة من علوم البيولوجيا ، وبذلك تعتبر المرونة وفقاً له مقياساً مطلقاً ومستقلاً للتغير فى العلاقات الاقتصادية ، فمرونة الطلب مثلاً تعبر عن مدى حساسية التغير فى الكمية المطلوبة ؛ نتيجة للتغير فى ثمن السلعة.

وكذلك اهتم مارشال بفكرة تناقص المنفعة الحدية ، وأعطاها مزيداً من الوضوح والانضباط ، وفيما يتعلق بتوزيع الدخل القومى على الأجور والأرباح وسعر الفائدة والريع، فإنه طبق قواعده نفسها فى نظريه القيمة (السعر) ، حيث نظر إلى دخول هذه العناصر باعتبارها أثماناً لعناصر الإنتاج تتحدد كذلك فى ضوء ظروف الطلب والعرض ، وفى إطار إنتاجية كل عنصر ، ويشير ما سلف إلى أن تأثير مارشال فى علم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية كان عميقاً ، فقد كان يرى أن العرض يخلق الطلب ، وبالتالى فإن الأصل هو أن الاقتصاد يعرف التوازن عند مستوى التشغيل الكامل ، ومع ذلك أشار مارشال إلى إمكانية حدوث تقلبات اقتصادية ، ولكنها – حسبما يرى – تمثل حالات طارئة تعيدها قوى السوق من جديد إلى وضع التوازن .

كما رأى مارشال أن سلوك الأفراد فى المجتمع تحكمه دوافع عديدة ، كدافع الرغبة فى إشباع الحاجات الإنسانية ، ودافع الألم أو عدم اللذة نتيجة عدم حصول الإنسان على السلعة التى تشبع حاجاته ، وبين هذه الدوافع نوع من التوازن ، وأن هذه الدوافع يمكن قياسها باستخدام القيمة (السعر) الذى يسهم فى تغيير دوافع الإنسان .

ب- نظرية شومبيتر :

تدخل أفكار شومبيتر حول النمو الاقتصادى فى إطار الفكر النيوكلاسيكى ، حيث تأثر به كثيراً ، إلا أنه كان يرى أن النمو الاقتصادى

ليس عملية متسقة تتم بصورة تدريجية فى الأجل القصير ، لكنه كان يرى أنه عملية غير متسقة وغير منتظمة فى مسارها على الأجل الطويل ، وتحدث من خلال تدفقات أساسية مفاجئة وغير مستمرة ، تؤدى إلى الاختراق ، ومن ثم الانتقال من مستويات تنموية إلى مستويات تنموية أخرى مثال " الفرص الاستثمارية الكبيرة التى نتجت عن تطوير شبكة الطرق فى مصر فى العقد الأول من القرن الراهن ".وفضلاً عن ذلك اعتبر شومبيتر أن النظام الرأسمالى هو الإطار العام للنمو الاقتصادى ، وعلى الرغم من أنه يمقت الشيوعية ، فإنه توقع انهيار النظام الرأسمالى ليحل محله النظام الاشتراكى ، وليس الشيوعى ، وقد ظهرت أفكار شومبيتر فى كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية " عام 1911، وكذلك فى كتابه " الدورات الاقتصادية" عام 1939.

ويمكن تسليط الضوء على أهم أفكاره فيما يلى :

- أن التطور فى ظل النظام الرأسمالى يحدث فى صورة قفزات متقطعة ، واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات كساد ورواج قصيرة الأجل ومتعاقبة ، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التى يحدثها المنظمون ، والتى تفضى إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادى .

- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم ، والآخر هو الائتمان المصرفى الذى يقدم للمنظم إمكانية التجديد والابتكار .

- التطورات التى يحدثها المنظم تؤثر فى العادات والتقاليد ، وأذواق المستهلكين .

- أن الرأسمالية مسيرها للانهيار والزوال ؛ ليحل محلها النظام الاشتراكى ، وزوالها يمكن أن يكون للأسباب التالية :

أ- انتهاء وظيفة المنظم ؛ نتيجة الروتين .

ب- زوال الإطار التنظيمى للمجتمع الرأسمالى (الاحتكارات).

ج-غياب الطبقة السياسية التى كانت تحمى الرأسمالية .

د-العداء المتزايد للرأسمالية من قبل المثقفين والعمال.

- أن الناتج القومى يعتمد على عدد العمال ، ومقدار الموارد الطبيعية ورأس المال العينى ، ومستوى التقدم الفنى والتكنولوجى .

- أن الأجور تزيد بزيادة الاستثمارات والعكس .

ج- نظرية جون ماينور كينز(1883- 1946):

ما من شك أن كينز يعد من أبرز وأشهر علماء الاقتصاد خلال القرن العشرين ، فقد كان كتابه عن : النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود "عام 1936 The general Theory of Employment , Interest and Money والمعروف باسم "

النظريــة العامــة" حــدثاً لا يقــل أهميــة عــن ظهــور " ثــروة الأمــم" لآدم ســميث 1776 ، وقــد لا يقــل تــأثيراً عــن كتــاب " رأس المــال" الجــزء الأول لمــاركس عــام 1867 . فالاقتصــاد بعــد كينــز لــم يعــد الشــيء نفســه كمــا كــان قبلــه .ولقــد جــاء هــذا الكتــاب فــى أعقــاب مــا شــهده النظــام الرأســمالى مــن أزمــات خــلال الثلاثينيــات مــن القــرن العشــرين أبرزهــا الكســاد العظــيم ، ومــا رافقــه مــن توقــف للإنتــاج وارتفــاع مســتويات البطالــة وانخفــاض الأســعار .· وعليــه جــاءت أفكــار كينــز لتؤكــد علــى ضــرورة الأخــذ بالتحليــل الاقتصــادى الكلــى ، ولــيس الوحــدوى أو الجزئــى ، مــدركاً لأهميــة العلاقــات المتداخلــة بــين قطاعــات الاقتصــاد ، وأثــر التــوازن والاخــتلال بينهمــا ، ولقــد كــان هدفــه الــرئيس مــن هــذه الأفكــار ، هــو إخــراج النظــام الرأســمالى مــن أزمتــه وقتئذ .

ويستند كينز فى تحليله إلى دعامتين رئيسيتين : الطلب الفعال وأثره فى مستوى التوظيف والتشغيل ، وكذلك أثره فى الاستثمار ، والطلب الفعال يعنى الطلب الكلى (الخاص والعام) على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار ، ويرى أنه كلما زاد الطلب الفعال ازداد التشجيع على الاستثمار ، والإقبال على التوظيف ، وانخفض معدل البطالة ، أما إذا انخفض الطلب الفعال ، فإن ذلك يفضى إلى زيادة معدلات البطالة .· ولذا كان كينز يحث العائلات

على زيادة الإنفاق (تماماً كما فعل الرئيس جورج بوش فى أثناء ركود عام 1991) كما وجه الحث كذلك للحكومة ؛ كى تزيد من نفقاتها فى الأشغال العامة .· (وهذا ما يقوم به الرئيس السيسى منذ تولى الحكم ، حيث يعتمد على زيادة نفقات التشغيل فى المشروعات العامة ، وخاصة قطاع التشييد والبناء لما يجتذبه هذا القطاع من عمالة ؛ حتى لا يحدث ركود فى السوق).

وفى هذا السياق يقول كينز " يحدث الكساد عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات أقل من الدخل الكلى " ففى فترات الكساد تزيد الوظائف الشاغرة ؛ ولذا يحذر كينز من الطلب غير الكافى على السلع والخدمات من قبل الأفراد ورجال الأعمال ، فإذا لم يشتروا كميات كافية ، فمن المتوقع أن يفصل التجار العمال ، وبالتالى ينخفض الناتج . ورأى كينز أن الطلب الفعال يتأثر بعاملين هما :

- الميل الحدى للاستهلاك .
- الميل الحدى للاستثمار .

علاوة على ذلك ذهب إلى أن الاستثمار يتأثر بأمرين هما ، سعر الفائدة ، ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال ، إذ يزداد الميل للاستثمار كلما كان العائد المتوقع (الربح) يفوق سعر الفائدة ، ولكن إذا كان سعر الفائدة

أعلى من العائد المتوقع يترتب على ذلك انخفاض الحافز للاستثمار ، وبالتالى يتأثر الطلب على العمالة والتشغيل ، ويستمر الميل للاستثمار قوياً حتى يتساوى معدل الكفاية الحدية لرأس المال مع معدل الفائدة ، وبهذا يكون المستثمر قد حقق معدلات عالية من الأرباح .

وعليه يكون الاستثمار والنمو الاقتصادى مرتبطين بالعمل على رفع الكفاءة الحدية لرأس المال ، وخفض سعر الفائدة ، وهذا يتحقق فى نظر كينز من خلال تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى ، من خلال قيام الحكومة بدورها فى تشجيع الاستثمار ، وتشجيع الطلب الفعال ... وهكذا، واستخدام سياسات نقدية ومالية تؤدى إلى ذلك .ولذا نجد أن كينز من المحبذين لدور الدولة فى التنمية ، وضرورة تدخلها فى الشأن الاقتصادى ؛ لإعادة التوازن الاقتصادى ، وإزالة الأزمات التى ربما يتعرض لها الاقتصاد ويتفق معه الباحث فى ذلك .

د- نظرية والت ويتمان رستو :

ثمة جدل بين العلماء حول تاريخ ظهور النظام الرأسمالى وتطوره ، ومدى تأثيره أو تأثره بالثورة الصناعية ، فمنهم من رأى أن الثورة الصناعية أفضت إلى تطور النظام الرأسمالى- ونتفق مع هذا الرأى – والرأى الآخر رأى أن الرأسمالية التجارية والمالية ، وحتى الصناعية بدأت فى القرن السادس عشر، إلا أن كاتب هذه السطور يرى أن الرأسمالية تطورت من رأسمالية

تجارية خلال القرن 12، 13، 15، ثم جاءت المرحلة الثانية لها ، وهى الرأسمالية المالية خلال القرن 16، 17، ثم الرأسمالية الصناعية فى أواخر القرن 18 والتى رافقت الثورة الصناعية ، والتى بدأت من انجلترا– وكانت حينئذ تسمى النظام الانجليزى– وعلى إثر هذا الخلاف تساءل البعض عن أسباب ازدياد معدل التنمية بقدر كبير فى القرن الثامن عشر .

وفى هذا الصدد جاءت نظرية " رستو" فى الستينيات من القرن العشرين ، والتى ظهرت فى كتابه " مراحل النمو الاقتصادى : البيان غير الشيوعى " فى عام 1960، لفض هذا الاشتباك ، ومضمون هذه النظرية هو أن عملية التنمية تتركز فى فترة قصيرة من الزمن ، تمتد ما بين عشرين وثلاثين عاماً يواجه فيها الاقتصاد تغيرات جوهرية ، ويبدأ بعدها فى الانطلاق تلقائياً .· وعليه حدد رستو خمس مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادى عند الدول المختلفة تمر – أو يجب أن تمر – بها وتتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الانجازات التى حققتها المجتمعات فى مسيرة تقدمها ، وذهب رستو إلى أن هذه المراحل تعد نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الجسام التى شهدها التاريخ الحديث ، وتتلخص هذه المراحل فيما يلى:·

1–مرحلة المجتمع التقليدى :

وهى مرحلة تكون فيها الدولة شديدة التخلف ،ويسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية ، والتى تواجه لغرض الاستهلاك العائلى وليس

للسوق ، ويسيطر على هذه المرحلة النظام الإقطاعى ، وذلك لتركز ملكية الأراضى الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، وتتسم بغياب السلطة المركزية فى المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد ، وانخفاض متوسط الدخل الفردى ،وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا ، ويمثل المجتمع التقليدى كل العالم الذى سبق نيوتن – ذلك لأن نيوتن قد فصل بين عالمين الأول يقوم على المصادفات، والآخر يقوم على الضبط والتحكم – مثل الأسر التى توالت على عرش الصين، وحضارات الشرق الأوسط ، والعصور الوسطى فى أوروبا ، كما يمثل مجتمعات جاءت بعد نيوتن وظلت غير قادرة على تطويع البيئة والسيطرة عليها .

2-مرحلة التهيؤ للانطلاق :

تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة، وزيادة الاستثمارات فى البنى التحتية، وخاصة فى مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامى دور البنوك والمؤسسات المالية ، ويبرز فى هذه المرحلة دور الإنتاج الصناعى لتوفير السلع محلياً بدلاً من الاستيراد ، مع تداخل القطاعين الصناعى والزراعى ؛ لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة ، والانتقال التدريجى للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن ؛ للاستفادة من فرص العمل الجديدة ، وارتفاع الأجور ، وانتشار التعليم بين طبقات محدودة من المجتمع ، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، واتساع حجم التجارة الداخلية

والخارجية ، ويرى رستو أن هذه المرحلة يلزمها توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة ، يجب أن تتوافر فى المجتمع؛ حتى يكون معداً للانطلاق، علاوة على حدوث تغيير فى اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب ، وتحول رؤوس الأموال إلى الاستثمارات فى النشاطات الاقتصادية ذات الطابع العام، ويلزم لهذه المرحلة كذلك حدوث زيادة فى الإنتاج الزراعى ، والصناعات الاستخراجية، وأن تظهر طبقة واعية أو قيادة جديدة تؤمن بالتجديد والابتكار والإبداع .

3-مرحلة الانطلاق :

وهى المرحلة التى توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة ترنو إلى القضاء على أسباب تخلفها، وتخطى العوائق التى قوضت فى الماضى مسيرتها التنموية ، كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوى الدخل المحدود، وتحقيق العدالة الاجتماعية ضماناً لاستمرارية عملية التنمية ، ويزداد معدل الاستثمار ومعدل الادخار من حوالى 5٪ من الدخل القومى إلى 10٪ ، كما يتم التوسع فى صناعات جديدة ، وتزداد نسبة العاملين فى الصناعة ، وتنتشر المراكز الحضرية ، ويتقدم الفن الإنتاجى ، وخلال العشرين عاماً من مرحلة الانطلاق تكون البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد استقرت ، وتتطلب هذه المرحلة توافر شروط أساسية أهمها : حدوث نمو فى قطاعات النقل والمواصلات ، والزراعة، والتجارة الخارجية، وفى الخدمات

العامة، وبوجه خاص فى التعليم ، وتعد هذه الشروط وفقاً لرستو بمثابة عنق الزجاجة الذى تمر منه المجتمعات التقليدية ، وهى فى طريقها إلى التقدم .

4-مرحلة الارتقاء نحو النضج :

فى هذه المرحلة تتولد لدى الدولة القدرة على تصنيع وإنتاج أى شىء ترغب فيه ، ويرى رستو أن المجتمع يصل إلى النضج بعد مضى نحو ستين عاماً على بدء مرحلة الانطلاق ، وفى هذه المرحلة يحدث نمو جلى تتخلله بعض العقبات ، وتبدأ الدولة توجيه نحو 10٪ و 20٪ من دخلها القومى نحو الاستثمار ، وتنتشر التكنولوجيا الحديثة ، ويرسخ الاقتصاد القومى مكانته بين دول العالم ، تزداد معدلات التصدير ، ويقل الاستيراد ، وتقل نسبة العاملين فى قطاع الزراعة حتى تصل إلى 20٪ (بعد أن كانت 75٪ قبل الانطلاق ، 40٪ عند مقاربة الانطلاق) ، وتتبدل أيديولوجيات الأفراد ورؤيتهم للمستقبل ؛ وذلك لأن فى هذه المرحلة تكون الدولة متقدمة اقتصادياً ، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومى ، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها ، وقد حدد رستو أهم التغيرات التى تحدث فى هذه المرحلة فيما يلى :

أ- الانتقال السكانى من الريف إلى الحضر ، وتنمية المناطق الريفية .

ب- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوى المهارة المرتفعة .

ج–انتقال القيادة من أيدى أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين الأكفاء .

د– تغير النظرة إلى دور الدولة ، والتمسك بمسئولياتها إزاء تحقيق قدر مناسب من التأمين الاجتماعى والاقتصادى للمواطنين .

5–مرحلة الاستهلاك الوفير

وهى المرحلة النهائية لتطور المجتمع وفقاً لرستو ، ويتمتع فيها الأفراد باستخدامهم لأنماط استهلاكية عالية ، ويزداد فيها نصيب الفرد من السلع المعمرة ، ولا يصل المجتمع إلى هذه المرحلة ، إلا عندما يرشد استهلاكه الكلى ويحصل أفراده على كل حاجاتهم الضرورية، ثم يبدأون بعد ذلك فى زيادة طلبهم على السلع الكمالية ، هذا علاوة على الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلاً من التركيز على الرفاهية المادية التى غالباً ما تؤدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعى ، والتوتر النفسى والتفكك الأسرى ، وتردى القيم الاجتماعية ، وتسهم فى زيادة نسبة الجرائم والانحراف .

هـ– نموذج هارولد – دومار Haroud – Domar :

يعد من أشهر النماذج فى علم الاقتصاد ، وتم تطويره فى الأربعينيات ، ويرتبط باسمى الاقتصاديين البريطانى " رودى هارولد " والأمريكى " إيفرى

دومار " ، وقد استند هذا النموذج إلى التحليل الكينزى ؛ لذا هناك من يعتبره امتداداً لأفكار كينز ، فضلاً عن أنه اعتمد على تجارب البلدان المتقدمة ، ويركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأى اقتصاد ، ويبين أهمية الادخار فى زيادة الاستثمار كمتطلب من متطلبات رأس المال وعلاقتها بالنمو ، ويفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمى لرصيد رأس المال بإجمالى الناتج القومى ، وتعرف هذه العلاقة بمعامل رأس المال ، وعليه فنموذج هارولد ودومار ينطلق من فرض رئيس مفاده : أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار ، وبالتالى الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو ، وأساس النمو أن رأس المال الذى يخلق عن طريق الاستثمار فى المصانع والمعدات هو المحدد الرئيس للنمو ، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات المتاحة ، ولقد وجه لهذا النموذج الكثير من أوجه النقد أهمها : أن الاعتماد على الادخار والاستثمار يعتبر شرطاً ضرورياً لإحداث النمو ، ولكنه غير كاف ، خاصة وأن ظروف العالم النامى تختلف تماماً عن أوضاع العالم المتقدم قبل حدوث نهضته .

فإذا كان نموذج " هارود ودومار " قد استخدم فى الدول المتقدمة لرفع معدلات النمو الاقتصادى بها وتهيئتها للتقدم بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية ، فإن الوضع فى الدول النامية مختلف ، وإن كان يمكن الاستعانة به فى تحديد معدلات النمو المتوقعة عندما نحدد معدلات

الاستثمار وحجمه ، فمحددات النمو وفقاً لهذا النموذج لا تتوافر فى الدول النامية ، والتى تقل بها معدلات الادخار والاستثمار مقارنة بالدول المتقدمة ، بل إن دخول الأفراد فى هذه الدول أحياناً تكفى بالكاد ، وأحياناً أخرى لا تكفى إشباع احتياجاتهم الأساسية ، خاصة بعد تطبيق نظام السوق بها وسيطرة النظام الرأسمالى والليبرالية الجديدة والشركات متعددة الجنسيات على الأسواق بها ، ومساهمتها فى توسيع الفوارق الطبقية فى هذه المجتمعات .

ثانياً – نظريات التنمية الاقتصادية :

1-نظرية جالبريث عن التنمية المتقدمة :

يمكن الوقوف على أفكار وآراء جالبريث إزاء التنمية من استخلاص الأفكار الرئيسة لأهم مؤلفاته ، مثل " الرأسمالية الأمريكية 1956 American capitalism " والذى ناقش فيه القوة المناهضة ، وكتاب " الدولة الصناعية الجديدة 1967 The New Industrial State" والذى ناقش فيه خصائص المجتمع التكنولوجى الحديث ، وكذلك كتابه " مجتمع الوفرة 1958 The Affluent Society" الذى انتقد فيه فكرة المستهلك الرشيد ، وكتابه " طبيعة الفقر الجماعى 1979 The Nature of Mass Poverty" . وكتابه " تاريخ الفكر الاقتصادى1987 A Economics history of " الذى يرى فيه أن أفضل من كتبوا فى الاقتصاد ثلاثة : الفرنسى ج . ب ساى (الذى صاغ مفهوم ودور المنظم Entrepreneur)

ودافيد ريكاردو ، وتوماس مالتس . ويشير كذلك إلى دور ألفريد مارشال الذى به يختتم تاريخ الفكر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ويرى أنه على الرغم من أهمية مفهوم المنفعة الحدية ، فإن الكلاسيكيين استخدموه لتبرير انخفاض الأجور التى تتحدد به ، وحيث أن المنفعة الحدية فى التوظيف تعنى القيمة المضافة بعمل العامل الأخير الذى يحتاجه المصنع ، وأن عدد طالبى العمل من الفقراء كثر ، فإن من الطبيعى أن تنخفض الأجور .

وذهب إلى أن المفكر السويسرى Sismondi (1873-1842) قد سبق كارل ماركس فى إبراز مفهوم الطبقات الاجتماعية ، وتحديد طبقات المجتمع الرأسمالى وبوجه خاص البرجوازيون والعمال ، وما بينهما من صراع مستمر ، وفى معرض تحليلاته للأزمات التى مرت بها الرأسمالية ، وجه سهام النقد إلى المؤلفات التى سلطت الضوء على هذا الموضوع ، حيث يذهب إلى أن أوجه القصور فيها هو زعمها بأن العرض والطلب فى سوق المنافسة الكاملة يكفلان استمرار التقدم والعمالة الكاملة ، وكذلك التوازن الاقتصادى ، وأن الركود والبطالة وانخفاض الأسعار والأجور ظواهر وقتية ، وأن آلية السوق قادرة على تصحيحها ، وإن تدخل النقابات أو الدولة يعقد من تلك المشاكل ، ولا يسهم فى حلها ، فضلاً عن أنه يرجىء التوازن الجديد .

وفى هذا الصدد يرى " جالبريث" أن هذا الطرح يخالف الواقع ، وأنه من الضرورى تصحيح أوضاع السوق بواسطة الدولة ، فهو يرى أن الأزمات ظاهرة ترافق النظام الرأسمالى ، وفى كل أزمة لابد من تدخل الدولة .

وفى إطار تحليلاته ينفى جالبريث ما ذهب إليه البعض بأن " دولة الرفاه" وليدة الكساد العظيم (1929- 1934) ويؤكد على أن الريادة فى هذا الاتجاه كانت على يد بسمارك ، مستشار ألمانيا ، حين نجح فى استصدار قانونين (فى 1884، و1887) والذى وضعا الصورة الأولى للتأمين ضد الحوادث والمرض والعجز عن العمل ، وكبر السن وكان ذلك بدافع الخوف من ثورة عمالية تحاول فرض نظام اشتراكى ، وقد حاكت بريطانيا هذا الإجراء بعد 25 عاماً ، وكان ذلك بسبب قوة النقابات الأمر الذى دفع " أ . س . بيجو" الأستاذ بجامعة كامبريدج إلى تأليف كتابه الشهير " اقتصاد الرفاه" الذى نشر عام 1920 .

ويتضح مما سلف مدى نقد جالبريث للاتجاه النيوكلاسيكى فى الاقتصاد ، فقد اعترف بأنه قد يصلح تطبيق أفكار هذا الاتجاه فى ظل نظام السوق ، وإنما – كما يرى جالبريث- الرأسمالية الأمريكية الحديثة أفرزت نظاماً آخر يعيش جنباً إلى جنب مع نظام السوق المعروف ، ولكنه تجاوزه

وتفوق عليه بكثير من ناحية الثروة والقوة ، وهذا النظام الآخر هو نظام التخطيط ، والذى أفضى إلى تكوين شركات كثيرة متعددة الجنسيات ، لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً فى نمو الاقتصاد القومى ، وإن النمو الاقتصادى هو الهدف الرئيس لنظام التخطيط ، ويطلق جالبريث على نظريته " النظرية العامة للتنمية المتقدمة The general Theory of advanced development" ، ويرى أنها تختلف عن النظرية النيوكلاسيكية من نقطتين ، الأولى : أن نظرية القيمة (التسعير، السعر) ليست ذات أهمية فى ظل نظام التخطيط ، والأخرى : أنه إذا كان لا يوجد أى عنصر فى الاقتصاد لديه القدرة على ضبط الأسعار وفقاً لنظرية النيوكلاسيكية ، فإن الشركات المتعدية الجنسيات العملاقة ، ونظام التخطيط يستطيعون تحقيق ذلك ، وبفضل التخطيط والتقدم التكنولوجى تكونت الشركات الكبرى العملاقة ، وبفضل التخطيط نستطيع ضبط الاستيراد وضبط الطلب وتوفير رأس المال وتقليل المخاطر إلى أدنى حد .

وفى سياق متصل يذهب جالبريث إلى أن ثمة توزيعاً غير متساو للقوة بين نظام التخطيط ، ونظام السوق الذى ينتج من تطورهما غير المتساوى ، مما يفضى إلى اختفاء المنافسة الحرة ، حيث إن نظام التخطيط يتطلب عمالاً على مستويات عالية من المهارة ، يدفع لهم أجور مرتفعة عما كانوا يتقاضونها فى ظل نظام السوق ، مقابل قدرتهم على توليد إيراد ، فضلاً عن

ذلك فإن نظام التخطيط ذا النفوذ يمكنه أن يحصل على الخدمات من الدولة ، التى يستغنى عنها نظام السوق ، وعليه يفضى ذلك إلى أزمات عديدة ، حيث يطمئن الأفراد فى المجتمع للأفكار التى يسوقها لهم نظام التخطيط ، حتى ولو كانت ضد الصالح العام ، أو ضد مصالح المجتمع عامة ، ويشير ذلك إلى أن جالبريث كان واضحاً فى نقده للنيوكلاسيكيين ، وأن بؤرة تركيزه كانت على التخطيط وليست على السوق ، ويسلط الضوء على الشركات الكبرى متعدية الجنسيات ، ويذهب إلى أن الأسعار والإنتاج يجرى تحديده من خلال الهيكل التقنى ، وليس عن طريق آلية السوق ، وهو أكثر إيماناً بسيادة المنتج منه بسيادة المستهلك ، وهدف الشركات الكبرى عنده هو النمو من خلال زيادة المبيعات ، بدلاً من جنى أقصى معدلات الربح .· وهذا يخالف السمة الرئيسة للنظام الرأسمالى الذى تدافع عنه النيوكلاسيكية ، والتى مفادها أن السلع التى يأتى إنتاجها بربح تعرض بكميات كبيرة، بينما تلك التى لا تقدم آرباحاً تكون نادرة وقد تختفى من السوق .· وأن علاقة الدولة بالشركات الكبرى علاقة تعاونية ، وأن نوعية الحياة تكمن فى مكونات المنتج ، وليس فى حجمه . وصفوة القول إنه مثل " فيبلين وهيلبرونر" يرا أن علم الاقتصاد النيوكلاسيكى مسألة اعتقاد بدلاً من كونه حقيقة واقعية تؤيدها الشواهد الميدانية.·

2-نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

قدم وليام آرثر لويس الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام 1979 نظريته عن التحولات الهيكلية ، والتى تعد من أشهر نظريات التنمية التى ظهرت فى العقد الخامس من القرن العشرين ، والتى سلطت الضوء على الكيفية التى يتم بواستطها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات ، أو التحول من الريف إلى الحضر بشكل مقصود ؛ لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب . ويشير ذلك إلى أن لويس ذهب إلى أن اقتصاد الدولة مكون من قطاعين : الأول القطاع الزراعى التقليدى ، والذى أطلق عليه اسم قطاع الكفاف ، ويتميز بانخفاض إنتاجية العمل إلى الصفر أو أعلى بقليل ، والآخر هو القطاع الصناعى الحديث ، الذى ترتفع فيه الإنتاجية وتنتقل إليه العمالة الرخيصة فى القطاع التقليدى بشكل تدريجى منتظم ؛ نتيجة الزيادة غير الطبيعية للسكان (الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة) ، ويمكن رصد أهم افتراضات لويس فى هذا الشأن فيما يلى :

1-أن الزيادة فى الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل فى القطاع الصناعى تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالى فى هذا القطاع .

2-أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدى إلى القطاع الصناعى، تتوقف على زيادة إنتاج القطاع الصناعى .

3-أن الطبقة الرأسمالية فى المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها .

4-أن ارتفاع الأجور فى القطاع الصناعى عن القطاع الزراعى بنسبة لا تقل عن 30٪ ، تمثل حافزاً قوياً لهجرة العمالة إلى القطاع الصناعى .

ونستخلص من ذلك أن نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس ترتكز على الآلية التى بواسطتها تستطيع الاقتصاديات النامية نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد على الزراعة التقليدية ، إلى اقتصاد أكثر تقدماً وتنوعاً فى مجال الصناعة ، وتستخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية الجديدة ؛ لوصف الكيفية التى على إثرها تتم عملية التحول والتغيرات الهيكلية فى هذا الصدد تعنى التغيرات التى تطرأ على الأجزاء والكل وبين الأجزاء بعضها بعضاً ، فالتغيرات الكبيرة والطويلة الأجل ليست فى حقيقتها سوى نتائج لتغيرات متتالية قصيرة الأجل .

وهناك من يرى أنه على الرغم من توافق افتراضات النظرية الراهنة مع التجربة التاريخية التى مرت بها اقتصاديات الدول المتقدمة ، والتى رافق تحضرها ظهور الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر ، فإن افتراضاتها يصعب تطبيقها على دول العالم النامى :

1-افتراض النظرية وجود فائض عمل فى القطاع الريفى يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية ، إلا أن المدن فى الدول النامية تعانى من نقص

الوظائف الشاغرة ، فضلاً عن ارتفاع الكثافة السكانية ، وتفاقم مشكلة البطالة .

2-تفترض النظرية أن التراكم الرأسمالى يفضى إلى زيادة الاستثمار ؛ مما يتمخض عنه توليد فرص عمل جديدة ، وإن كانت هذه الفرضية صحيحة ، ولكنها نسبياً تتحقق فى الدول النامية ، لكون غالبية التراكم الرأسمالى فى هذه الدول يستثمر خارجها ؛ وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية .

3-افتراض وجود سوق عمل تنافسى فى القطاع الصناعى يؤدى إلى ثبات الأجور ، قد لا يتحقق فى الدول النامية لكثرة الطلب على الوظائف فى الوقت الذى تقل فيه تلك الوظائف ؛ مما يسهم فى انخفاض الأجور وليس ثباتها .

3-إذا كان التحضر فى الدول المتقدمة رافقه التصنيع ؛ مما ساهم تحديث المجتمع فى التحول إلى القطاع الصناعى ، وتطوره وتقدمه، فإن السير نحو المدينة فى الدول النامية بدأ قبل بدء عملية التصنيع فى المدن ؛ مما أفضى إلى تضخم حضرى أفرز مشكلات عدة تعيشها هذه الدول فى الوقت الراهن .

4-نظريتا رتشارد نلسون ولبنشتين للتنمية بزيادة الاستثمار :

ذهب " لبنشتين" إلى أن هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان والاستثمار ودخل الفرد ، وذكر أن زيادة الاستثمار تؤدى إلى زيادة الدخل ، وبالتالى يتجه عدد السكان نحو الزيادة ، وإذا بدأت دورة جديدة للاستثمار استمر دخل الفرد فى الارتفاع ، وهكذا فإن دخل الفرد يستمر فى الزيادة كلما زاد الاستثمار ، وترتفع معدلات الزيادة فى دخل الفرد بعد فترة ما نظراً لأن هناك حداً أعلى Biological قدره 3٪ سنوياً لزيادة السكان ، وهكذا يتحقق النمو المتراكم ، ولذا يؤكد " لبنشتين" على ضرورة أن يكون معدل الاستثمار فى البداية مرتفعاً بالقدر الذى يفضى إلى زيادة دخل الفرد ، ويمكن من تحقيق المزيد من تكوين رأس المال العينى والمدخرات المحلية . وأشار كذلك إلى الحلقة المفرغة الخاصة بالمنظمين فى الدول المتخلفة ، ورأى أن المشكلة ليست فى نقص عدد المنظمين الأكفاء فى هذه الدول ، وإنما فى أن الظروف تفرض على المنظمين الحرص الشديد فى تشييد مشروعاتهم ؛ لهذا يلجأ المنظمون فى مثل هذه الأحوال إلى القيام ببعض العمليات غير التجارية التى تمكنهم من الحصول على عائد أكبر ، وذلك بالاحتكار أو السلطة السياسية – يقصد توليهم مناصب سياسية تتيح لهم الحصول على منافع شخصية لهم – ، وهذه الأعمال بالطبع لا تزيد من الموارد المتاحة ، ولذا أشار إلى أهمية الأرباح المتوقعة للمشروعات لتحفيز المنظمين على القيام بالاستثمارات.

وفى الوقت نفسه الذى طرح فيه " لبنشتين " نظريته للتنمية الاقتصادية ، جاء "ريتشارد نلسون" بنظرية مماثلة ، ترى أن زيادة الدخل تعتمد على رأس المال العينى ، أو على تراكم رأس المال وحجم السكان، ومستوى الكفاية الإنتاجية ، ورأى أنه لا يمكن أن تتحقق أية استثمارات جديدة ما لم يجاوز الدخل حد الكفاف ، وفى رأيه معدل الاستثمار يتزايد بزيادة الدخل ، كما أن هناك حداً أدنى للاستثمار يقف عند المستوى الذى يكون فيه الدخل مساوياً لحد الكفاف ، ومن ثم لن بزيد عدد السكان ، كما يذهب إلى أن الدول المتخلفة تقع فريسة لهذا الحد فى الظروف التالية :

1-إذا كانت الأراضى الزراعية محدودة .

2-إذا كانت وسائل الإنتاج بدائية .

3-إذا كان الميل نحو الادخار والاستثمار منخفضاً .

4-إذا كان هناك ارتباط قوى بين مستوى الدخل ومعدل الزيادة السكانية .

وأشار إلى أن دولاً عدة واجهت هذه الظروف ، وكان السبيل الوحيد للخروج منها هو زيادة الدخل بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السكان ، وأن أضمن طريق لبلوغ ذلك هو تحقيق زيادة فى الدخل تجاوز 3٪ سنوياً ، وهو الحد الأعلى الطبيعى لزيادة السكان. وبذلك يمكن إحداث التنمية الاقتصادية المبتغاة ، والتى ترنو إليها الدول النامية.

4-- نظرية بول روزنشتين رودان :

ينتقد عدد من الاقتصاديين فكرة التدرج فى التنمية الاقتصادية ، على أساس أن التنمية فى حد ذاتها عبارة عن مجموعة من الدفعات المتقطعة ، وتوصى هذه المجموعة من الاقتصاديين بالقيام بدفعة كبيرة من الاستثمار Big push تمكن من التغلب على الركود الاقتصادى؛ حتى تحقق قدراً أعلى من الإنتاج والدخل ، ويمثلون الاقتصاد القومى بالسيارة أو الطائرة التى تحتاج إلى دفعة قوية لتبدأ فى سيرها . وترجع نشأة هذا الطرح إلى النظريات القديمة الخاصة بالاقتصاديات الخارجية External Economics ؛ ولذا يمكن القول إن جذور هذه الفكرة قديم ، ولكن الجديد فيه هو تطبيقه على التنمية الاقتصادية .

وتأسيساً على ذلك جاءت نظرية الدفعة القوية " لبول روزنشتين" والتى فيها يشير إلى أن القضاء على التخلف الاقتصادى فى الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية ، وربما سلسلة من الدفعات القوية تسهم فى خروج الاقتصاد القومى من إطار الركود ، ويذهب إلى أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدى إلى النتيجة نفسها ، ولا تسمح بالقضاء على التخلف الاقتصادى ، وتحقيق مستوى التنمية المرغوب فيه ؛ ولذا يرى أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ، ومن استغلال الموارد المتاحة فى المشروعات الإنتاجية ، والتخطيط الجيد ؛ حتى

تتجاوز تلك الدول مرحلة الانطلاق ، ويؤكد " روزنشتين" على أن القيام بهذه الدفعة القوية ، أو هذه السلسلة من الدفعات ، أمر ضرورى وحتمى لبعض الأسباب أهمها :

1- عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة ، بمعنى أنه لا يتيسر فى معظم الأحيان إقامة المشروعات الإنتاجية بشكل تدريجى ، وإنما يتطلب الأمر دفعة قوية ؛ نظراً لكبر حجم هذه المشروعات ، ومن ثم ارتفاع مقدار الاستثمارات اللازمة لإقامة هذه المشروعات ، وأن تجزئة هذه المشروعات وإقامتها تدريجياً يحول دون الاستفادة منها ، وحسن الاستفادة من مشروعات الخدمات العامة يتطلب مراعاة التلازم الزمنى بين هذه المشروعات .

2- عدم قابلية الطلب للتجزئة ، بمعنى أن الدفعة القوية تسهم فى توسيع حجم السوق فى الدول النامية ، والذى يتسم بالضيق ، وعلى أن تكون الاستثمارات فى سلعة واحدة أو صناعة واحدة ؛ لأن ذلك يزيد من المخاطر التى يتعرض لها الاستثمار .

وفى ذلك يرى " روزنشتين" أننا إذا عمدنا إلى إنشاء عدد كبير من المشروعات المتباينة فى آن واحد ، ففى هذه الحالة سوف نجد أن كل مشروع يخلق سوقاً لتصريف منتجات المشروعات الأخرى ، وبهذه الطريقة التى تعنى تكامل الطلب ، أى عدم قابليته للتجزئة ، تساند المشروعات بعضها بعضاً ، وتقل مخاطر ضيق حجم السوق ، ويزيد الحافز على الاستثمار .

ونستخلص من ذلك أن " روزنشتين رودان" أكد على ضرورة الدفعة القوية لإحداث التنمية ؛ وذلك لسببين الأول ، عدم القابلية للتجزئة وهى تنقسم إلى (وحدة عامل الإنتاج ، وحدة الطلب ، وحدة عرض المدخرات) والسبب الآخر الانفجار السكانى الذى تعانى منه تلك الدول ، وعلاوة على ذلك أكد على ضرورة توفير بيئة مناسبة للتنمية ؛ الأمر الذى لا تحققه المشروعات الفردية الغير متناسقة .

5-نظرية رجنار نيركس للنمو المتوازن :

إن القارىء لنظريات التنمية والأدبيات المرتبطة بها يجد أن ثمة عدداً غير قليل من علماء الاقتصاد ، عند تناولهم لنظرية الدفعة القوية يطرحون معها مضمون نظرية النمو المتوازن فى آن ، وذلك لأن الفكرة الرئيسة للنظريتين تعتبر واحدة ، بل إن "على لطفى"ذهب إلى أن نظرية النمو المتوازن " لرجنار نيركس" ما هى إلا امتداداً وتطوراً طبيعياً لنظرية الدفعة القوية التى صاغها " بول روز نشتين رودان " .

ويركز " رجنار نيركسه" فى نظريته للنمو المتوازن على الحلقة المفرغة التى يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعى ، حيث ذهب إلى أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق ، والذى لا يتحقق إلا بإنشاء صناعات استهلاكية عديدة يتحقق بينها التوازن مع ضرورة التأكيد على ضرورة تحقيق قدراً من التوازن بين قطاعات الدولة المختلفة (

صناعى، زراعى، ... إلى غير ذلك) ؛ حتى لا يؤدى تخلف قطاع من هذه القطاعات التى تقوض نمو القطاعات الأخرى ، وخاصة القطاع الصناعى ، ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد ، بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلى للمستهلكين على تلك السلع المنتجة ، واستراتيجية النمو المتوازن تهدف إلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية ، وليس لغرض التصدير على الأقل فى المراحل الأولى ؛ وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات فى الدول المتقدمة .· ويرى " نيركسه" أن توزيع المشروعات بين القطاع العام والخاص أمر تنظيمى ، كما أن التجارة الخارجية لن تؤدى إلى التخلص من ضيق السوق فى الدول المتخلفة ؛ نظراً لصعوبة تصدير المنتجات الأولية ؛ بسبب عدم مرونة الطلب عليها وثبات حجمه ، فضلاً عن عدم قدرتها على منافسة مثيلاتها كما أشرنا منذ قليل ؛ ولذا يلزم إنشاء صناعات تحل محل الواردات ، وأن يفرض عليها الحماية الجمركية ، ومع ذلك لن تؤدى هذه الاستراتيجية إلى نقص حجم الواردات فى مجموعها ، إذ أن زيادة الدخول بسبب التنمية ، سوف تسهم فى زيادة معدلات الاستهلاك .·

وفيما يتعلق بتوفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخم فى إطار نظرية النمو المتوازن ، ينصح " نيركسه" بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية ، التى تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية ، ويشير إلى أن توفير الموارد المحلية ينبغى أن يأتى من موارد القطاع الزراعى ، حيث يؤكد على ضرورة تعبئة المدخرات العينية المتمثلة فى البطالة المقنعة فى هذا القطاع ، وذلك بتوجيه فائض العمالة وتوظيفها فى بناء مرافق الاستثمار والمشروعات الاجتماعية الكبرى ، على اعتبار أن ذلك سوف يزيد من إنتاجية القطاع الزراعى ؛ نتيجة تخفيف كثافة العاملين به .

6-نظرية ألبرت هيرشمان للنمو غير المتوازن :

على الرغم من أن فضل السبق فى نظرية النمو غير المتوازن يرجع إلى الاقتصادى الفرنسى " فرانسوابيرو" فإن معظم الاقتصاديين الذين يتناولون هذه النظرية بالدراسة يركزون على نموذج الاقتصادى الأمريكى " هيرشمان" ؛ وذلك لأن هذا النموذج يتميز ببراعة التحليل .

وفى هذا الصدد يذهب " هيرشمان" إلى أن الأخذ بنظرية النمو المتوازن يتطلب موارد وإمكانيات ضخمة لا تتوافر للدول المتخلفة ، ونظرية النمو المتوازن فى نظره ، لا تعد سوى محاولة لتطبيق علاج لا ينطبق إلا على الدول المتقدمة ذاتها ،كوسيلة لمحاربة البطالة والتخلف ، ففى الدول النامية

تتوفر الصناعات والمواد الأولية والآلات ، والعنصر البشرى ، وكذلك الرغبة الاستهلاكية لدى أفراد المجتمع ، وتنحصر المشكلة فى زيادة العمال واستغلال الطاقات المعطلة ، وهى مشكلة تغاير مشكلة الدول المتخلفة ، ويرى أن الاختلال المتعمد طبقاً لاستراتيجية موضوعه هو أمثل طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فهو يؤكد على أن استراتيجية الدفعة الكبيرة فى الصناعة والزراعة وغيرهما من القطاعات فوق طاقة الدول المتخلفة ؛ ولذا يوصى " هيرشمان" بالقيام بدفعة كبيرة ، ولكن فى عدد قليل من الصناعات أو القطاعات الاستراتيجية ، حيث إن تاريخ الدول المتقدمة يشير إلى أن التنمية لم تكن متوازنة فى جميع القطاعات الأخرى ، فقد بدأت التنمية ببعض الأنشطة والقطاعات الهامة ، التى جذبت معها الأنشطة الأخرى ، وهكذا امتد أثرها من صناعة إلى أخرى .

فلا يجدر بنا قبول الرأى الخطأ – حسبما يرى هيرشمان– الذى يقول إن التنمية يتعين عليها أن تكون متوازنة فى مبدأ الأمر ؛ نظراً لضيق حجم السوق بتلك الدول .

إن أهم ما تفتقر إليه الدول النامية – وفقاً لرأى هيرشمان – هو القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار ، ولذلك فإن الميزة الرئيسة للنمو غير المتوازن ، هى أنه يسمح للدول النامية أن تقتصد فى استعمال هذه الموارد النادرة ، ويرجع ذلك إلى أن النمو غير المتوازن فى بعض القطاعات يحض على

الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، وعليه يمكن النظر إلى الاستثمار الذى يتم فى هذه القطاعات الأخرى على أنه استثمار محرض أو مدفوع إليه بهدف استعادة التوازن مرة أخرى .

ويرى بعض الاقتصاديين أن نقطة الضعف الرئيسة فى هذه النظرية ، هى افتراضها أن التنمية الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على الأفراد ، وليس على السلطات العامة بالدولة والمؤسسات المنوطة بهذا الشأن ، وأن هذه التنمية تتم دون وجود خطة شاملة ، يشارك فيها القطاع الخاص والقطاع العام ؛ وذلك لأن القطاع الخاص لا يستطيع تحمل أعباء عملية التنمية منفرداً .

7-نظريات التحديث والتبعية :

تعددت النظريات والمداخل النظرية التى اهتمت بقضية التنمية والتخلف؛ نظراً لاختلاف تخصصات الباحثين من جانب، ولتباين توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية من جانب آخر وفى هذا الصدد يرى على ليلة أننا نستطيع أن نقسم الأدب التنموى – تاريخياً – إلى مجموعتين من النظريات ، الأولى : وهى النظريات التى لم تهتم بشكل مباشر بقضية التنمية والتخلف ، بل كان جُل اهتمامها تفسير وتأويل الواقع الاجتماعى حينئذ، والاهتمام بمشاكل المجتمع خاصة الصناعى ومراحل تطوره ، وكيفية إعادة بنائه وتغييره للأفضل ، وتتضمن هذه المجموعة بعض الاتجاهات النظرية مثل، اتجاه

النماذج والمؤشرات،و الاتجاه التطورى المحدث ، والاتجاه الانتشارى، والاتجاه السيكولوجى أو السلوكى ....إلى غير ذلك.

أما المجموعة الأخرى، فهى النظريات التى اهتمت بقضية التنمية والتخلف بشكل رئيس ومباشر ، وهى نظريات التحديث والتنمية ، ونظريات التبعية – وما تمخض عنها من نظريات آخرى – وعلى الرغم من أن هاتين النظريتين قد اهتمتا بالتنمية والتخلف ، فإنهما تعدان مدرستين متباينتين لكل منها قضاياها وافتراضاتها المختلفة، وتفسيرها ورؤيتها الخاصة بها إزاء التنمية والتخلف.ومن ثم فهما مختلفتان تمام الاختلاف فى معالجتهما لأسباب وعوامل التخلف، وآليات إحداث التنمية فى الدول النامية .

وتجدر الإشارة إلى أن **نظريات التنمية والتحديث** الغربية تنحدر من منحدرين أساسيين فى أحدهما يركز على البعد الثقافى ، بينما يهتم الثانى بالبعد البنيوى للمجتمع وثمة مجموعة من العلماء قدموا إسهامات واضحة فى هذه المجالات المختلفة ، منهم على سبيل المثال (سملر، بارسونز، برجر، لينسكى...) .

ولقد انطلقت نظريات التحديث والتنمية من مجموعة من المسلمات الفكرية فى رؤيتها وتحليلاتها لظاهرتى التخلف والتنمية ، تلك النظريات قد جاءت امتداداً وتطويراً للاتجاهات الكلاسيكية الغربية من ناحية ، واستجابة للتطورات والتغيرات التى شهدها العالم خلال النصف الثانى من القرن الماضى

من ناحية أخرى ، ومن أهم تلك المسلمات التى شكلت محور اهتمام منظرى نظريات التحديث والتنمية :

1- التركيز على دراسة تحول البلدان النامية من المظاهر والسمات التقليدية إلى السمات العصرية والحديثة ، كما فى الدول الغربية .

2- هناك خصائص تميز المجتمعات التقليدية منها : أنها مجتمعات زراعية ، وتتميز بسيادة العلاقات الأولية الشخصية ، والتدين ، والتجانس، وانتشار نمط الأسرة الممتدة Extended Family ، وبطء معدلات التغير الاجتماعى ، وسيادة نمط الاقتصاد المعيشى ، وانخفاض معدلات الحراك الاجتماعى ، بينما تتميز المجتمعات الحديثة المتقدمة بسمات أخرى مثل : التصنيع ، التحضر، تقسيم العمل ، والعلمنة ، وانتشار نمط الأسرة النووية ، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى ، والتغير الاجتماعى السريع .

3- ثمة قيم اجتماعية تتسم بها المجتمعات التقليدية الأكثر انتشاراً فى الدول النامية مثل : الانتشار ، والغزو، والطقوسية، والخصوصيات ، والتقديس، أما القيم التى تميز المجتمعات الحديثة المتقدمة : فهى النوعية ، والإنجاز، والعقلانية ، والعموميات، والعلمنة . ومن ثم يؤكد منظروا التحديث على انتشار القيم الحديثة فى البلدان المتقدمة تمثل عاملاً أساسياً من عوامل تقدمها ، ولذلك فالتحديث من وجهة نظرهم يشير إلى مجموعة من العمليات المتزامنة التى تتحول بواسطتها المجتمعات التقليدية الزراعية الفقيرة إلى

مجتمعات صناعية، وأن التصنيع يعد عاملاً للتحديث وأنه سيؤدى إلى التحول من القيم التقليدية إلى القيم الاجتماعية الحديثة .

4- لكى يصبح المجتمع حديثاً عند منظروا نظرية التحديث ، فإنه لابد من التصنيع أولاً ، ويعتقد العلماء الذين يؤيدون نظرية التحديث أن المجتمعات الغنية تملك الثروة الآن ؛ لأنها نجحت فى تبنى مفهوم التحديث ، ومن ثم يقترح هؤلاء أن نشأة النظم الرأسمالية فى البلدان النامية يمثل المفتاح لتحويل تلك المجتمعات التقليدية إلى النمط الحديث . ويرى أنصار نظرية التحديث أن المجتمعات النامية فقيرة لأنها لم تتمكن من التخلى عن الطريق (الطرق) التقليدية فى تنظيم المجتمع ، ونتيجة لذلك فإنها لم تتمكن من تأسيس وتطوير النظم الرأسمالية الحديثة ، وتفترض تلك النظريات أنه إذا ما أرادت البلدان النامية أن تحقق تنميتها ، فإن عليها أن تحاكى Emulate التجربة الغربية فى التنمية ،وأن تحقق ذلك لن يتم إلا من خلال نقل النظام الرأسمالى للإنتاج بكل ما يحمله من مضامين وقيم ثقافية وتوجهات أيديولوجية ، فضلاً عن الاعتماد على التكنولوجيا الغربية ، وهذه الأمور تمثل الخيار الوحيد أمام هذه الدول لتحقيق التنمية والتقدم .

5-ترى هذه النظرية (التحديث) أن تخلف دول العالم الثالث وتأخرها يرجع إلى أن تلك المجتمعات لم تستطع التعرف على طريقها الصحيح للتحديث الرأسمالى .

وصفوة القول إن نظريات التحديث والتنمية، ردت تخلف الدول النامية إلى عوامل داخلية لتلك الدول ، أبرزها النمط القيمى والثقافى السائد ، والصراعات الداخلية ، وسيادة الأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية ؛ وذلك لأن هذه الدول لم تستطع أن تسير فى الطريق الصحيح للتحديث الرأسمالى ، وقد ذهبت تلك النظريات إلى أن تنمية الدول النامية تكمن فى إحداث تغيير قيمى فى تلك المجتمعات ، ومحاكاة التجربة الغربية فى التنمية ، من خلال نقل النظام الرأسمالى للإنتاج بكل ما يتضمنه من قيم ثقافية وتوجهات أيديولوجية ، فضلاً عن نشر التكنولوجيا الغربية فى كل أنحاء البلاد الفقيرة ، وأن هذه الإجراءات تمثل الطريق الوحيد أمام هذه الدول ؛ لتحقيق التنمية والتقدم .

و الباحث لا يؤيد افتراضات وقضايا هذه النظريات ؛ نظراً لعدم استطاعتها تفسير واقع التنمية والتخلف فى الدول النامية بشكل موضوعى وسليم ، فضلاً عن تجاهلها – عن عمد– دور الاستعمار والاستغلال الرأسمالى العالمى، وعلاقات التبعية بأشكالها المختلفة بين الدول النامية والمتقدمة فى إحداث التخلف ، كما أنها غضت الطرف عن خصوصية المجتمعات فى البلدان النامية ، فما يصلح تطبيقه من سياسات تنموية فى الغرب، ليس بالطبع نستطيع تطبيقه فى الشرق ؛ وذلك لتباين النسق الثقافى والقيمى .

وبالنسبة إلى **نظريات التبعية** ، فهى ترجع حدوث واستمرار تخلف الدول النامية بشكل رئيس إلى التطور التاريخى للعلاقات اللامتكافئة بين النظام الرأسمالى العالمى للدول المتقدمة والدول المتخلفة ، حيث تهيمن عليه علاقات القوة اللامتكافئة بين المراكز والهوامش ، والتى أفرزت نمطاً من التبعية بأشكالها المختلفة .· وقد ركزت هذه النظريات على الحل الاشتراكى الثورى· واعتبرته أساساً لحل المشكلات التى تعانى منها البلدان المتخلفة ، وذهب أنصارها إلى أن التنمية الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تحررت دول العالم الثالث من تبعيتها للدول المتقدمة ، وأن دراسة التنمية لابد أن تتم فى إطار نظرى عالمى ، كما أنه من الضرورى التخلى عن الطرق والأساليب التقليدية للتنمية ، والبحث عن أساليب جديدة تسهم فى تخلص البلدان المتخلفة من تخلفها وتحقق التقدم المنشود .· وينتمى إلى نظريات التبعية علماء كثر أهمهم ، اقتصاديون ماركسيون من أمريكا اللاتينية مثل دوس سانتوس Dos santos ، وكاردوسو Cardoso ، وسونكل Sunkel ، وفاليتو Faletto ، واقتصاديون غير ماركسيين من أمريكا اللاتينية مثل ، فورتادو Furtado ، وبريبيش Prebisch ، وأمريكيون شماليون ماركسيون جدد مثل بودبنهايمر Bodenheimer ، وبتراس Petras ، وماجدوف Magdoff ، وأندريه جوندر فرانك André Gunder Frank . وعلى الرغم من أن أغلب علماء هذه النظرية ينتمون إلى أمريكا اللاتينية ؛ لأنها نشأت فى إطار تحليل بلدانها · فإن هناك كتابات قدمها علماء ومفكرون ينتمون إلى بلدان أخرى من العالم

النامى ، أهمهم محبوب الحق الباكستانى، وسمير أمين وعادل حسين المصريان.

وبتسليط الضوء على القضايا التى طرحها بعض أنصار هذه النظريات ، نجد أن شارل بيتلهايم Bettlheim ذهب إلى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى ثلاثة عوامل هى : التبعية ، والاستغلال، والتجميد(أى يظل النمو الاقتصادى للدول النامية فى حالة تكبيل دائم) ، ورأى أن التبعية تحدث على مستويين ، سياسى ، واقتصادى . كما رأى بيتلهايم أن تنمية الدول النامية ترتبط بثلاثة شروط ، الأول تحقيق الاستقلال السياسى ، وإقصاء الطبقة الاجتماعية المرتبطة بالإمبريالية والتى تتعاون معها، والثانى : يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادى عن طريق تأميم الممتلكات الخاصة ونزع ملكية رأس المال الأجنبى ، أما الشرط الأخير فيرتبط بإحداث تحول اجتماعى كبير يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار .

وفى هذا الصدد كانت للعالم الاقتصادى الأرجنتينى راؤول بربيشRaol Brebich رؤية أخرى ، فقد طرح نظرية القلب والتخوم (الأطراف) والتى تنطلق من فكرة رئيسة مفادها: أن الرأسمالية الغربية نجحت فى دمج العالم فى نظام رأسمالى ، عن طريق القوة والاستعمار ، فأصبح بذلك القوة والثروة فى يد القلب (المركز الرأسمالى العالمى) على حساب تخوم هذا النظام ، كما رأى أنه كلما ازداد وزن وقوة القلب (المركز الرأسمالى) ،

انجذبت إليه أطراف أو تخوم النظام الرأسمالى العالمى .كما رأى أن التبادل التجارى غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والمتخلفة يرسخ التبعية الخارجية ، ويفضى إلى استمرار الفقر الذى هو نتاج طبيعى للنظام الرأسمالى ، الذى يعمق الفجوة بين الأغنياء فى البلدان المتقدمة والفقراء فى البلدان المتخلفة ، وقد أشار إلى أن إحداث التنمية فى الدول النامية يكون من خلال اتباع استراتيجيات التصنيع من أجل إحلال الواردات ، والتصنيع من أجل التصدير ، علاوة على التنمية المستقلة المعتمدة على الذات .

وفى سياق متصل ذهب " أندريه جوندر فرانك" إلى أن جانباً كبيراً من تخلف الدول النامية يرد إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة وتلك الدول ، وأن التنمية فى الدول المتقدمة أفضت إلى تخلف الدول النامية.وأن الدول النامية تشهد أعلى معدلات فى تنميتها الاقتصادية، وخاصة الصناعية حينما تكون علاقاتها مع الدول الرأسمالية فى أضعف حالاتها، وأضاف أن هذا حدث بالفعل فى كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، وأمريكا اللاتينية فى فترات تاريخية متفرقة منذ القرن السابع عشر وحتى الآن . ورأى أن فقر الدول النامية واعتمادها على الدول المتقدمة ، يعد أمراً لا مفر منه فى ظل الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحالى ، و أن التخلف فى الدول النامية لن ينتهى ببساطة بمرور الوقت أو بالتغيير الاجتماعى ، بل إن القضاء على تخلف تلك الدول يرتبط بحماية أسواقها من الدول المتقدمة .

وجدير بالذكر أنه يمكن تقسيم نظريات التبعية إلى مدرستين : الأولى ترى أن التخلف ليس مرحلة ، بل هو ظرف دائم لا مهرب منه إلا بالهروب من النظام الرأسمالى ، ومن أنصار هذه المدرسة كل من " بول باران ، وأندريه جوندر فرانك، وثيتونيودوس سانتور وسمير أمين " حيث يرون أن الرأسمالية ليست نظاماً تنافسياً ، بل هى نظام مبنى على الاحتكارات ؛ لذلك لا تستطيع الدول الفقيرة أن تغير أوضاعها من خلال التنافس .وعليه حاول هؤلاء المفكرون إيجاد نظاماً جديداً بديلاً للرأسمالية ، وهنا ظهر مفهوم الاعتماد على الذات والذى تطورت إلى مفهوم التنمية المستقلة .

أما المدرسة الأخرى يطلق أنصارها أتباع التبعية البنيوية ، و منهم " كارد وسووفاليتو ، جيرفى وإيفانز " ، وهم يعترفون بالتأثيرات السلبية للتبعية ، ولكنهم يروا أنه يمكن تحقيق التنمية فى ظل نظام التبعية ، ونتيجة للانتقادات التى وجهت لنظريات التبعية البنيوية ، برزت نظرية النسق العالمى و التى تمثل تطوراً لنظريات التبعية ، ومن ثم فوحدة التحليل الأساسية عند أنصار هذه النظرية، هى النسق العالمى ، بالإضافة إلى التقليل من أهمية الدولة أو المجتمع القومى كوحدتين لتحليل أسباب التخلف الذى تعانى منه الدول النامية .· ويرى أنصار هذه النظرية أن مشاكل العالم الثالث وخاصة الاقتصادية ، ترد إلى العلاقات التاريخية بين تلك الدول والدول المتقدمة التى ساد فيها استغلال الثانية للأولى .

ولعل من أبرز الكتابات فى هذه النظرية كتاب " النسق العالمى الحديث : الرأسمالية الزراعية وأصول الاقتصاد الأوروبى فى القرن السادس عشر لـ إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein ، وكتابات فرانك الأخيرة ، فضلاً عن كتابات سمير أمين .التى ذهب فيها إلى أن قضية التنمية تشغل موقعاً مركزياً فى المجتمع المعاصر، وأنها لم تحل بعد ، ولا يمكن أن نجد لها حلاً فى ظل النظام الرأسمالى العالمى الراهن . وأن الاندماج فى هذا النظام يؤدى إلى تعميق التخلف فى العالم الثالث؛ وذلك لأن الرأسمالية تسهم فى زيادة ثروات وسيطرة المراكز فى الدول المتقدمة والتى تمثل (20 ٪ من سكان الكوكب) وفى الوقت نفسه تعمق من فقر الغالبية العظمى من سكان العالم نحو (80 ٪) .وهو يبنى نظريته هذه على أساس العلاقة بين رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف ، ويرى أن الطبقة الرأسمالية فى المركز متمركزة حول الذات ، وتستعين بعلاقاتها فى الخارج لخدمة مصالحها ومصالح أوطانها ، بينما الطبقة الرأسمالية فى الأطراف فهى طبقة تابعة وفى خدمة مصالح المراكز الرأسمالية، كما يرى أن تحقيق التنمية بالدول النامية يرتبط باتباع النموذج الاشتراكى الذى سينهى على الرأسمالية فى العالم .

وفضلاً عن ذلك ثمة نموذج نظرى حديث ينتمى إلى نظريات التبعية ، هو **نموذج المحتوى الزائف**، وينطلق هذا النموذج من فكرة محورية ترى أن

تخلف الدول النامية يرجع إلى اعتمادها على الاستشارات الخادعة وغير الملائمة التى يقدمها الخبراء والاستشاريون الدوليون – خاصة الخبراء فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ويعتبر هذا النموذج تلك الاستشارات خادعة؛ لأنها لا تراعى خصوصية المجتمعات ، حيث يقدم الخبراء مفاهيم ونماذج اقتصادية للتنمية تفضى إلى تبنى سياسات غير مناسبة للدول النامية، إضافة إلى ذلك فإن غالبية المثقفين والأكاديميين وخبراء الاقتصاد فى هذه الدول، يتلقون تدريبهم وتعليمهم فى الدول الرأسمالية المتقدمة وفقاً للنظريات والنماذج الغربية المتسقاه من الواقع الغربى . وفى ضوء ذلك يتم صوغ سياسات تنموية معتمدة على النظريات الغربية وتخدم جماعات الضغط المحلية والعالمية بصرف النظر عن مدى ملاءمتها للواقع الاجتماعى الذى تطبق فيه ، ويرى هذا النموذج أن أكثر الطرق قدرة على القضاء على الفقر وإحداث عدالة اجتماعية ورفع مستويات المعيشة بشكل عام ، هو تأميم الممتلكات الخاصة ، حيث إن الملكية العامة للأصول تتيح قدراً أكبر من السيطرة وتسهم فى إحداث التنمية .

ويعد الطرح الذى قدمه " **آمارتيا صن** " الذى اعتبر فيه التنمية عملية توسيع للحريات الحقيقية التى يتمتع بها البشر ، من أهم التطورات النظرية الحديثة فى الفكر التنموى ، فلقد تجاوز هذا المنظور الذى يسلط الضوء على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية . حيث رأى أن الحرية تمثل عاملاً

فعالاً وسبباً رئيساً فى إحداث التنمية ، ورأى أن عملية التنمية تسهم فيها مجموعة متباينة من المؤسسات الاجتماعية ، وترتبط جميعها بعملية تشغيل وإدارة الأسواق والإدارات الحكومية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع كله ، ورأى أن التنمية تقييم من خلال تقييم الحريات الفعلية التى يتمتع بها الشعب .

8-نظريات العولمة :

وفى السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن العولمة أصبحت من النظريات المعاصرة والتى تتجاوز النظريات السابقة عليها ، وبخاصة التحديث والتبعية . ولقد ظهر فى إطارها عديد من النظريات التى حاولت تحليلها وتفسيرها والتعرف إلى آثارها . وفى هذا الصدد أمكن رصد ثلاث نظريات فيما يتعلق بالأثار التنموية للعولمة هى :

أ-نظرية الليبرالية الجديدة (المتحمسين للعولمة) :

يرى أنصار هذه النظرية " غريدر، وأوهمى،و أومايى...." أن العولمة ظاهرة حقيقية نتعرف إلى آثارها فى كل مكان ، كما أنها تفرز نظاماً عالمياً جديداً تسيطر عليه شركات التجارة والإنتاج العابرة للحدود ، وأن دور الدولة تراجع وأصبحت الدولة غير قادرة على السيطرة على اقتصاداتها بسبب التوسع فى التجارة العالمية .وقد ذهبوا كذلك إلى أن العولمة قوة إيجابية للتنمية ،

وأنها تفرز الديمقراطية الليبرالية والتنمية ، بشرط استدامة تحرير السوق واتباع سياسة السوق الحر ، وأن التنمية يمكن أن تغيب إذا تدخلت الدولة فى الاقتصاد ، وازداد الفساد والعزلة .

ب- نظرية ما بعد التنمية (المشككين فى العولمة) :

يرى أنصار هذه النظرية (الماركسيون الجدد) أن الاقتصاد العالمى فى الوقت الحالى لم يصل بعد إلى درجة كافية من الاندماج والتكامل ؛ لكى يصبح اقتصاداً عالمياً ، بل أضحى أقل اندماجاً وتكاملاً مما كان عليه فى العقود السابقة ، وأن الدولة ما زالت وستظل الفاعل الرئيس فى التنمية ؛ وذلك لأنها تقوم بتنظيم النشاط الاقتصادى وتنسيقه . واعتبروا العولمة مرحلة من مراحل توسيع الإمبريالية الغربية ، حيث تقوم الحكومات القومية بوظيفة قنوات لاحتكار رأس المال ، وأن غياب التنمية هو نتيجة للاستغلال من قبل النخب الإمبريالية وما بعد الإمبريالية ، وأن العولمة تفضى إلى تخليد التخلف والتهميش ، وأن السياسات التى يلزم أن تتبع لإحداث التطور تتمثل فى الانسحاب من الرأسمالية والبحث عن أنماط حياة بديلة .

ج- نظرية البنيوية الجديدة (المؤمنون بالتحول) :

يتبنى أنصار هذه النظرية مثل " كاستيلز، بيت ، روستو ، ساس، ..." موقفاً وسطاً بين النظريتين السابقتين ، إذ يرون أن العولمة تمثل القوة المحورية

التى أفضت إلى عديد من التغيرات التى تقوم بتشكيل المجتمعات الحديثة ، ويرون أن الدولة لم تفقد سيادتها ، بل أعادت هيكلة مؤسساتها من خلال أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى .· كما يرون أن العولمة تديم التخلف وغياب التنمية فى الدولة عندهم نتيجة لطبيعة الاندماج فى نظام العولمة ، وأن الاستراتيجيات التى يجب اتباعها لإحداث التطور والتقدم يلزم أن تكون انتقائية ، وتصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة .·

الفصل الثالث

نحو تفسير جديد للتخلف الاقتصادى
" فى عصر العوالم الثلاثة "

تمهيد:

تمثل قضـــية التخلف محوراً أســـاســـياً لاهتمام المشـــتغلين بالعلوم الاجتماعية كافة ؛ ويرجع ذلك إلى أن التخلف هو أكثر مشـــاكل عصـــرنا أهمية وخطورة . فهناك هوة قائمة بين عالم يتمتع بالقوة والســـيطرة والنفوذ ، وعالم آخر يعيش ظروف الفقر والتبعية والحرمان ، وبعبارة أخرى إن العالم يشهد الآن نموذجين أساسيين للتنظيم الاجتماعى والسياسى ، أحدهما حديث والآخر تقليدى أو متخلف .() وإذا كان هذا هو الســـائد الآن ، فإن تحليلنا للتخلف فى الفصـل الراهن سـيسـلط االضـوء على التخلف الاقتصـادى منذ نهايـة الحرب العـالميـة الثـانيـة وحتى الآن ، مروراً بـالفترة من عـام 1945 وحتى 9 نوفمبر عام 1989 عام سقوط ، أو بالأحرى انهيار حائط برلين (الاتحاد الســوفيتى) ، وهى الفترة التى كان العالم فيها يتكون من ثلاثة عوالم ، الأول رأســـمالى ، والثانى شـــيوعى ، وعالم ثالث خارج من بين أنقاض النظام الاستعمارى .(

وما من شـــك أن الاقتصـــاد العالمى فى الوقت الراهن يشـــهد فجوة سـحيقة بين الدول المتقدمة والنامية ، فثمة عدم تكافؤ بالنسـبة إلى اقتصـاد دول العالم كافة .() ومن بين الأســـباب التى تؤدى إلى زيادة التفاوت بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية ، أنه فى الوقت الذى تســـير فيه الدول المتخلفة فى طريق التنمية ، تســـير الدول المتقدمة كذلك فى ذات

الطريق ، ولكن بمزيد من الثبات والاســـتقرار ، وحتى لو تقدمت الدول المتخلفة بمعدل الدول المتقدمة نفسه، فإنها لسوء الحظ تظل متخلفة نسبياً.() علاوة على ذلك أن ثراء العالم المتقدم يفضـــى إلى فقر الدول النامية ، وهذا ما أكده "جونار ميردال" فى منتصف الخمسينيات، حين أشار إلى أن الأمم الغنية فى هذا العالم تصــبح أكثر غنى ، بصــورة نسـبية ومطلقة ، فمن ثم تتزايد دخولها بمعدلات ســـريعة تفوق الدول النامية ، وأكد على ذلك البنك الدولى ، منذ زمن بعيد حيث ذهب فى عام 1966 إلى أنه حســب معدلات النمو المعمول بها ، فإن الفجوة فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بين الولايات المتحدة من ناحية ، وأربعين من الدول النامية من ناحية أخرى سوف تتضاعف بحلول عام 2000 .()

ويشير ما سبق إلى أن ثمة فجوة واسعة وعميقة بين البلدان النامية والمتقدمة فى مختلف الجوانب ، كما أن لها أبعادها الخطيرة بالنســـبة إلى ســـكان هذه البلدان ، وهذه الحقيقة التى ذكرناها ، الهدف منها هو الإحاطة بعمق المشكلة ،

ولمعرفة مدى الجهد العظيم الواجب بذله فى ســـبيل تحقيق قدر معقول من التنمية الاقتصـادية .(وبناءً عليه جاء الفصـل الراهن من هذا الكتاب منطلقاً من هدف رئيس يسـعى من خلاله إلى إيجاد تفسـير جديد لأزمة التخلف فى

دول العالم الثالث بعامة ،ومصـــر بوجه خاص ؛ ولذا ارتكز على مجموعة من المبـاحـث يطرح من خلالهـا التعريفـات المختلفـة لمفهوم التخلف ، والاتجاهات النظرية التى اهتمت بتفسيره ، ومؤشرات التخلف وعوامله .

أولاً- مفهوم التخلف :

يعد التخلف تعبيراً عن حالة ذات تركيب معقد ، ومن الضـــرورى الإحاطة بماهية هذا المفهوم الذى اهتم الناس به كحالة راهنة ، ولكنهم نادراً ما بحثوا فيه كعملية مركبة لا تفلها أو تحلها إلا عملية مركبة مثلها . والواقع هو أن الذين أطلقوا هذه العبارة فى البداية هم أناس من أهل الغرب المتقدم صـــناعياً ، وقد ارتأت دوائر الأمم المتحدة أن تخفف من صـــلابة عبارة " التخلف" ، فأطلقت على جمهرة البلدان المعنية عبارة " البلدان النامية" أو " الأقل نمواً " وما شـــابه ذلك من نعوت مهذبة ، وكان من بينها نعت شـــاع تداوله أيضـــاً هو " العالم الثالث" ومهما كانت التســـميات والنعوت فإن المقصود بها هو " التخلف" كحالة أو كنمط لحياة اقتصادية واجتماعية مثقلة بـأوزار كثيرة من الجهـل والفقر والتردى فى مختلف جوانـب وظروف حيـاة الناس فى هذه البلدان .()

فالمجتمع باعتباره بنيان اجتماعى يتكون من مجموعة من الأنســـاق والعناصر البنائية المتساندة والمتكاملة بنائياً ووظيفياً ، فلا يمكن أن نفصل

بين الظروف المادية للمجتمع وبين الجوانب الاقتصـــادية ، أو بين الجوانب الاقتصادية والسكانية ، ومن ناحية أخرى بين الجوانب الاقتصادية والسكانية وبين الجوانب الاجتماعية الثقافية والقيمية . فكل هذه العناصـــر متفاعلة ويؤثر بعضها فى البعض الآخر ، ولكن هذا لا يمنع من الجزم بأن الجانب الاقتصـــادى يحتل الأولوية فى التأثير فى باقى الجوانب . فالجانب الاقتصادى يمثل دوراً أساسياً فى تقدم أو تأخر المجتمع ،و يتوافق ذلك مع أطروحة ماركس عن الاقتصاد ومدى أهميته فى إحداث تغير اجتماعى.

ولقد شاع فى مجال الدراسات الاجتماعية عديد من المصطلحات التى تعبر عن واقع المجتمعات ، من حيث التقدم أو التأخر أو التخلف ،

وما يهمنا هنا أن نذكر أن التخلف يعنى " الحركة البطيئة فى ذات الاتجاه الســـائد ، ولكن ليس بنفس معدل الســـرعة المطلوبة . إذن فالتخلف هو " ظاهرة تعبر عن تخلف الأساليب الفنية ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع معين عن المستوى الذى كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه فى ذلك الوقت ، والذى اســتطاعت بالفعل أن تصــل إليه فى مجتمعات أخرى وفى أماكن أخرى من العالم" .(

وعن المعنى اللغوى" للتخلف" كما ورد فى المعجم الوســـيط فيعنى " التجاوز وترك الشـــىء فى الخلف" ، كما يُعرفه المعجم الرائد بأنه " التأخر" مثل : تخلف الشعب عن ركب الحضارة .كما يعرف المعجم الفنى التخلف

بأنه فعل خماســـى لازم متعد بحرف (خ ل ف) تخلّف ، تخلف مصـــدر تخلف وهو يعنى :

أ- تخلف عن القافلة : أى بقى وراءها ، خلفها .

ب- تخلف عن حضور الحفلة : أى لم يحضرها .

ج-تخلف الطفل : بطء نمو عقله.

د- تخلف الطالب فى دراسته : أى تأخر وتقهقر ،أى عاد إلى الوراء .(

وهناك من يفسر التخلف كمشكلة بأنه " حالة مرضية أو وضع غير مرغوب فيه ومطلوب حسمه وتصفيته ، ويسعى المجتمع إلى التخلص منه والانتقال إلى وضـــع آخر مرغوب ومســـتهدف هو التنمية " . ولقد برز الاهتمام بالتخلف كظاهرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كمحاولة مستمرة لتوصـيفها ، وتحليل أسـبابها العميقة . كما أن التخلف كمفهوم يعنى " عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التى يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة "، كما يعنى " ضعف الأداء الاقتصادى لهذه البلدان ، ويعنى أيضاً عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان .(

وفى السياق نفسه اختلف علماء الاقتصاد فى تحديد مفهوم التخلف باختلاف الزاوية التى ينظرون من خلالها لهذه الظاهرة ، ولتأثر هؤلاء العلماء بخلفياتهم الأيديولوجية .

وعليـه يرى " كوزينتس Kuznets" أن مفهوم التخلف يعنى " عـدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التى يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة ؛ بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة فى البلدان المتخلفة أمام هذا الاسـتخدام ، كما يعنى " ضـعف الأداء الاقتصـادى لهذه البلدان وعدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان .

ويرى آخرون أن التخلف يعبر عن " حالـة يقل فيها الإنتاج والدخل كثيراً عما تسـمح به الموارد البشـرية ، والطبيعية فى حالة تعبئتها وحسـن اسـتخدامها ، أى أن ظاهرة التخلف تتضـمن إمكانية التنمية . ويرى الكاتب الفرنسـى " آيف لاكوسـت Yves Lacoste" أن التخلف ظاهرة تاريخية ، نتج عنها وضع اقتصادى واجتماعى متناقض ، أفرز نمواً سكانياً سريعاً فى ذات الوقت الذى عجز فيه عن تلبية حاجات النمو السـكانى المتزايد وهناك من يربط التخلف بحالة التبعية الاقتصـادية التى خلفها الاسـتعمار الغربى خلال سيطرته على اقتصاديات البلدان المتخلفة .(

كما يُعرف التخلف على أنه " انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصـادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مسـتوى تطورها وتقدمها ، تسـود فى زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة ، أو مجتمع ودول محدودة . ومن

ثم يختلف الاقتصـاديون فى تعريف التخلف وتحديد معناه ، فمنهم من يذكر أنه :

1- اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التى يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور.

2- البلد أو المجتمع المعتمد أساساً على الإنتاج الأولى ، لا على الإنتاج الصناعى ، أو البلد الذى تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة الاستخدام الأمثل وفقاً للفن الإنتاجى الحديث .

3- التخلف الاقتصادى هو ندرة شديدة فى عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى ، وخاصة عنصر العمل ، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة فى الدول المتقدمة .

4- التخلف الاقتصادى يعكس انخفاض وتدنى لمتوسط الدخل الحقيقى للفرد .

5- التخلف الاقتصادى يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومى بين أفراد المجتمع ، إضافة إلى ركود النمو الاقتصادى . (

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن أغلب المراجع ذات النزعة الرأسمالية تعرف التخلف الاقتصادى بوصف مظاهره المألوفة التى يراها

الناس سائدة فى الدول المتخلفة ، كالفقر والمرض والجهل وضعف الأجهزة الإدارية ، وما إلى ذلك من المظاهر الاقتصـــادية والاجتماعية ، وهى بهذا الأسلوب الفكرى السطحى تباعد بينها وبين الأسلوب العلمى الصحيح الذى يغوص فى أعماق المشكلة دارساً منقباً عن أبعادها المختلفة وأسبابها ، وهو الاتجاه الذى ربما نلمســـه فى بعض المراجع الماركســـية التى تعالج مشكلة التخلف على أنها وضع سياسى وتاريخى معين ، نتج عن علاقات الســيطرة والاســتغلال القائمة بين الدول الاســتعمارية الغنية ، وبين الدول المتخلفة أو المنتجة للمواد الأولية .(

واتساقا مع ما سبق لا يوجد تعريف واحد ووحيد للتخلف الاقتصادى . فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المســتند إليها ، ويقترح " ســيمون كورنت" ثلاثة تعاريف له منها :

1-أن التخلف يعنى الفشــل فى الاســتفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية ، والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية .

2-قد يعنى التخلف الفشل فى أداء الاقتصاد بالمقارنة بالدول المتقدمة .

3-وقد يشــير التخلف إلى الفقر الاقتصــادى أى الفشــل فى تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة .

كما يعرف البعض التخلف الاقتصـــادى بأنه " انخفاض متوســـط نصـــيب الفرد من الدخل القومى عن حد معين " ، ولكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقاً للحكم على التخلف ، فبعض البلاد المتخلفة المصـــدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومى بدرجة كبيرة .()

ولقد عرف البعض التخلف تعريفاً يعتمد على خصـــائصـــه ، حيث يرون أن البلد المتخلف هو ذلك الذى يكون النشـاط الزراعى فيه هو النشـاط الرئيس ، فى حين يتضـــاءل نصـــيب النشـــاط الصـــناعى ، وأنه البلد الذى يعانى من ندرة رأس المال ، وينخفض فيه مستوى الدخل الفردى ، فى حين يرى البعض أن التخلف " ظاهرة اقتصـادية اجتماعية وفكرية ، ترتبط بعملية تجدد الإنتاج الاجتماعى والأســلوب الرأســمالى غير المتوازن فى التطور ، وتتميز فيها المجتمعات بفقدان السيطرة على شروط الإنتاج وتحدده بمظاهره المختلفة "، وهذا التعريف يشـير بوضـوح إلى طبيعة التخلف ، فضـــلاً عن سببه الكامن فى عملية التطور غير المتوازن للرأسمالية العالمية .(

وفى سـياق متصـل يضـيف " إبراهيم مشـورب"(أن ظاهرة التخلف ظهرت مع تكون النظام الاقتصـــادى الرأســمالى العالمى ، وأن هذه الظاهرة ارتبطت بتقســـيم العالم اقتصـــادياً وفقاً لاحتكارات عملاقة ، وجغرافياً بفعل الاســـتعمار ، وما تبع تلك الفترة من تقســـيم عالمى للعمل ، ومن ثم تخلف

المستعمرات وتبعيتها للدول المستعمرة . كما يضيف أن التخلف هو " مقولة اقتصـــادية عالمية ، خاصـــة بعصـــر الاســـتعمار ، ترتبط بمجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصـــادية الخارجية والداخلية التى تتصـــف بها البلدان فى العالم النامى (المتخلف) تصـــلح لأن تكون مؤشـــرات نوعية للتخلف .

كما يرتبط مفهوم" التخلف" بنظرية التبعية ، ويستخدم لوصف حالة الفقر والركود الاقتصادى الذى تتسم به كثير من مجتمعات العالم الثالث ، وهو يعنى ضـــمنياً أن هذه المجتمعات لا تعانى فقط من انعدام التنمية ، وإنما يعنى كذلك أنها لم تستطع أن تحقق مستويات التنمية التى كان ينبغى أن تتحقق لو لم تقم على استغلالها الدول الرأسمالية المتقدمة.()

وفى الإطار ذاته يرى " جيرالد تشـــاليـاند " أن التخلف ليس ظاهرة داخلية بســـبب التركيب الهيكلى الجامد فى بلدان العالم الثالث ، بل هو حصيلة النظام الرأسمالى العالمى ، ويشكل قسطاً جوهرياً منه ، ولا مجال للتخلص من سيطرته إلا بوضع حد للتبعية نفسها ولجميع أشكالها وعلاقاتها وتراكيبها ، ويمكن للجميع الإدراك بأن مسألة التطور ليست مشكلة اقتصادية يمكن حلها بحقنات من رأس المال ، بل أنها مشكلة قائمة بذاتها .()

واتساقاً مع ما سبق اقترح " سانكيل" تعريفاً شاملاً غاية فى الانفتاح لظاهرة التخلف ، فاعتبرها " مجموعة من الظواهر المعقدة المتبادلة التى

تظهر نتيجة لتفاوتات صارخة فى الغنى والفقر ، والركود ، وتأخر نسبى فى بعض البلدان الأخرى ، واحتمالات الإنتاج التى لا تحقق إلا بقدر ،وتبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوجية .()

ومن ناحية أخرى يرى " راشد البراوى" () أن التخلف يتمثل فى " عدم الاستغلال السليم لموارد المجتمع المادية والبشرية ؛ مما ينعكس فى انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام . بينما يركز كتاب آخرون على عنصر انخفاض مستوى الدخل برغم وجود إمكانيات رفعه . ومع كلٍ إذا كان من العسير تقديم تعريف شامل أو جامع مانع ،فهناك خصائص وسمات تشترك فيها البلدان المتخلفة ، وبدرجة أكثر أو أقل ، ومن أهمها:

1-انخفاض مستوى الدخل السنوى بالنسبة إلى الفرد ، وذلك بالمقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً .

2-فى ظل التخلف يقوم الاقتصاد الوطنى على إنتاج الموارد الأولية من نباتية ومعدنية القطن من (السودان) والكاكاو من (غانا) .

3-تأخر أساليب أو فنون الإنتاج ، ويتمثل هذا فى عدم التوسع فى تطبيق مبدأ تقسيم العمل ، وعدم توافر الإطارات أى العناصر البشرية اللازمة لأغراض التنمية .

4-عدم وجود صرح سفلى يخدم التنمية ، وخاصة فى مجال التصنيع ، وهو الصرح الذى يتمثل فى مشروعات توليد الطاقة ، وفى طرق

المواصلات على اختلاف أنواعها . وهذه جميعاً مشروعات لا غنى للاقتصـــاد الوطنى عنها ولا يضـــطلع بها النشـــاط الخاص ؛ نظراً لضـخامتها وعظم تكاليفها من جهة ، وبطء العائد من الاستثمارات فيها من جهة ثانية ، وعدم توافر المال اللازم لإنشـــائها من جهة ثالثة .

5- عـدم توافر المقـادير الكـافيـة من رأس المـال ، فنظراً لانخفـاض مســتوى الدخل إلى جانب أســباب أخرى ينخفض معدل الميل إلى الادخار ، ومن ثم لا يحدث التراكم الرأســـمالى المطلوب لعمليات التنمية .

6- انخفاض مستوى الدخول بالنسـبة إلى أغلبية سـكان البلد المتخلف يترتب عليه انخفاض القدرة الشرائية ؛ مما يستتبع أن يكون السوق المحلية ضــيقة ، ومن ثم لا يتوافر لدى أصــحاب الأعمال الحافز على إنشاء مشروعات جديدة ، أو توسيع نطاق المشروعات القائمة .

7- الناحية الديموجرافية ، وتتمثل فى انتفاء التوازن الســـليم بين حجم الســـكان من جهة ، والموارد المادية المتاحة من جهة أخرى ، والمشـــاهد بادئ ذى بدء أن معدلات المواليد فى البلاد المتخلفة أعلى منه فى البلاد المتقدمة ، وأن الزيادة الســـكانية تفوق مثيلتها فى الإنتاج .

8-وجود عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تشكل معوقات للنمو والتقدم ، ومن ذلك على سبيل المثال :

أ- التقاليد التى تحرم تقاضى الفائدة عن المال أو استخدام بعض الموارد الطبيعية لأغراض إنتاجية ، وكذلك تحول التقاليد فى مجتمعات كثيرة دون اشتغال المرأة.

ب- إتباع نظام الزراعة الذى لا يترك للقائم بزراعة الأرض واستغلالها إلا فائضاً يسيراً ، ومن ثم لا يتوافر لديه حافز كاف على بذل الجهد .

ج-اطراد تقسيم الملكية الزراعية بفعل نظم المواريث فى بعض المجتمعات.

د- السياسة الاستعمارية التى ركزت على توجيه البلاد التابعة نحو إنتاج المواد الأولية ، وأهملت فى الوقت نفسه تطوير المستعمرات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، ويلاحظ أن معظم البلاد المتخلفة فى آسيا وإفريقيا كانت مستعمرات للدول المتقدمة.

ويشير ما سبق إلى أن تعدد مظاهر التخلف وارتباطها بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تمخض عنه اختلاف العلماء والمفكرين إزاء تعريف هذه الظاهرة ؛ وذلك نظراً لاستناد كل فريق منهم فى

تعريفــه لظــاهرة التخلف على بعض مظــاهره دون البعض الآخر ، أو لاسـتنادهم إلى معيار واحد يعولون عليه كثيراً ويجعلونه أسـاسـاً للتفرقة بين التخلف والتقدم .()

ثالثاً : مؤشرات التخلف :

يعد التخلف ظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصراع الحضارات وتصادمها ، حيث إنه نتيجة مباشرة للصـراع والصـدام الثقافى بين الأمم والشعوب عبر الحقب التاريخية المختلفة . فالتخلف وفقاً لهذا التحليل ليس ضـــعف جهود التنمية وحسب ،

وإنما هو تأخر وارتكاس (Back wardness) ، أى تأخر مســيرة الدولة فكرياً وثقافياً واقتصـــادياً عن زمانها وأوانها ، وأبرز مظاهره هو ارتكاس الثقافة باتجاهها نحو الماضـــى والاحتمائية ، فالغرب الذى ظهر تفوقه فى الربع الأول من القرن السابع عشر ، ليس ظاهرة استثنائية فى التاريخ ، فقد سبقه تفوق حضـارات البحر المتوسـط ، وحضـارات شـرق آسـيا وحضـارات الأمريكتين .

وفى العقود الأخيرة من القرن العشـرين ، هيمنت على الحياة السـاسـية والاقتصـــادية ظاهرة العولمة ، التى أفرزتها ظاهرة المعلوماتية ، أو كانت نتيجة للتحول إزاء مجتمع المعلومات والثورة التكنولوجية فى الاتصـال .() إلا أن تلك الظاهرة ساهمت بشكل جلىّ فى توسيع الفجوة بين الدول الغنية التى تسـودها الليبرالية الجديدة، حيث تعتمد فى سـياسـتها الاقتصـادية على النظام الرأســمالى ، وبين الدول النامية أو بالأحرى الفقيرة التى خرجت منذ عقود من السيطرة الاستعمارية ، وتبنت النظام الاشتراكى لعقود ، ثم تنازلت عنه ، وبدأت تطبق سـياسـات السـوق الحر والليبرالية الجديدة فى سـياق متخبط ، أفضـى إلى ازدياد تخلفها وارتفاع مسـتويات الفقر بدولها وعجزها عن إشباع احتياجات سكانها .

ونتيجة لذلك، بذل علما ء الاقتصـاد والاجتماع والسـياسـة خلال السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة ؛ للتعرف إلى أبعاد التخلف ومظاهره ، وبسبب كثرة وتنوع هذه الجهود فإن من الصـعب الوصـول إلى تصـنيف محدد لها ، ومع ذلك يمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات أســاســية فى هذا المجال ، الاتجـاه الأول : وهو الـذى يميـل إلى الاعتمـاد على بيـانـات ومؤشــرات إحصـائية " كمتوسـط الدخل الفردى ، ونسـبة سـكان المدن ، ونصـيب الفرد من الخدمات التعليمية والطبية ، ويقارن على أســاســها الدول النامية أو المتخلفة بالدول المتقدمة ، وعادةً ما يعتمد هذا الاتجاه على مؤشر إحصائى

واحد ، أما الاتجاه الثانى : فيعتمد على خصـائص متعددة قد تكون كمية أو كيفية ، أما الاتجاه الثالث والأخير : فهو اتجاه بنائى ينظر إلى خصـــائص التخلف فى ضوء طبيعة البناء الاقتصادى والاجتماعى القائم .()

وهناك من يرى أن التخلف فى مجمله يمكن أن يفصح عن نفسه فى مجموعة من المظاهر أو المؤشـــرات العامة له ، والتى تتمثل فى انخفاض متوسط الإنتاجية ، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى ، وسوء توزيع الدخل القومى بشـــكل صـــارخ ، والاشـــتغال بالزراعة ، ونظام غير عادل للملكية ، والزيادة السكانية ، وضـغط سكانى على الأراضـى الزراعية ، أى تزايد أولئك السكان عن طاقة تلك الأراضـى على إشباع احتياجاتهم ، وسوء الظروف الصـحية، وانخفاض مسـتوى التعليم وانتشـار الأمية، وارتفاع تكلفة الإنتاج . وثمة حقيقة هامة ينبغى أن نضـعها نصـب أعينينا ، وهى ضـرورة عدم الاعتماد على مؤشـــر واحد فى قياس وفهم ظاهرة التخلف ، فهذا من شأنه أن يوصلنا إلى فهم وتفسير مضلل وقاصر للتخلف .()

وبناءً على ما سـبق يمكن أن نقف على مجموعة من المؤشـرات العامة للتخلف والتى نوجز أهمها فيما يلى ():

1-المؤشرات الاقتصادية للتخلف :

تتميز البلاد المتخلفة بانخفاض نصـــيب الفرد من الدخل القومى ؛ نتيجة لعدم كفاية الإنتاج ، بســبب تطبيق وســائل تقنية بدائية . ويشــير " راجنر نوركســيه" بوصــفه أحد منظرى التنمية إلى " دور الفقر" الذى تســير آليته بالضــرورة على النحو التالى : من أجل تحقيق زيادة نصــيب الفرد من الدخل ، يتعين وجود زيادة مســـبقة فى الإنتاجية التى لا يمكن الحصـــول عليها إلا فى أعقاب عملية تراكم رأس المال تتيح الحصـــول على وســـائل إنتاج أفضـــل ، ولكى يتحقق هذا التراكم يجب أن يكون هناك فائض هائل من الإنتاج الكلى بعد الاستهلاك .(

وفى السياق نفسه يحدد " محمد زكى شافعى" خصـائص البلاد النامية فى ثلاث خصـــائص رئيســـة هى : عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة ، وتخلف طرائق الإنتاج ، وشـيوع ظاهرة البطالة، والتبعية الاقتصـادية للخارج .(واتساقاً مع ما سبق يمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية للتخلف كما يلى :

1-انخفاض متوســـط الإنتاجية فى البلاد المتخلفة ؛ بســـبب ضـــعف التصنيع ، والبنيان الزراعى ، وما يترتب عليهما من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

2-سـوء توزيع الدخل القومى بشـكل غير عادل ، حيث نجد أبناء تلك البلاد منقسمين إلى أغلبية هائلة تعيش فقراً شديداً ، وشريحة ضئيلة جداً من حيث العدد تعيش حياة شديدة الرفاهية .

3-اشـــتغال الغالبية العظمى من أبناء تلك البلدان فى الأنشـــطة الاقتصـــادية الأولية فى قطاعات الزراعة ، وتربية الماشـــية، وقطع الأشجار . ويتم هذا النمط من الإنتاج بأدوات بدائية وأساليب متخلفة . أما قطاع الصـــناعة والخدمات فيتميز بضـــآلة الشـــأن أمام ذلك القطاع الأولى من الإنتاج .

4-يعانى نظام ملكية الأراضـــى الزراعية فى تلك البلاد من ظاهرتين متطرفتين تضران الكفاءة الاقتصادية للأرض بشكل كبير وهما :

أ- الملكيات الكبيرة ب- الملكيات المفتتة . ()

5- قصـور الانتفاع الكامل بالقوة العاملة ، وقد تمخض هذا عن انتشـار ظاهرة البطالة المسـتترة(المقنعة) والسـافرة ، وترجع هذه الظاهرة فى دول العالم الثالث، إلى أسـباب هيكلية تكمن فى عرض عناصـر الإنتاج ، حيث الاختلال الهيكلى الذى يتمثل فى ابتعاد التناســـب الفعلى لعنصر العمل .

6-التبعيـة الاقتصـــــاديـة للخـارج ، ويعـد هـذا العـامـل من أهم مظـاهر التخلف فى بلدان العالم الثالث ، وينظر إليها بعض الاقتصـــاديين

كسبب رئيس للتخلف ، وتأخذ ثلاثة أشكال هى : أ- التبعية التجارية

ب- التبعية المالية ج – التبعية التكنولوجية .()

7-الفقر ، حيث يمثل الوجه القبيح للتخلف ، فهو جزء لا يتجزأ منه وتعبير صارخ عما تعنيه مشكلة التخلف ، فهو يعنى عدم الأمان بصفة مستمرة ، إذ إنه مطاردة من الماضى ومعاناة فى الحاضر ، وخوف من المستقبل ، فكونك فقيراً فى دولة متخلفة يعنى العجز عن توفير الغذاء الكافى ، والمسكن الملائم ، والكساء المناسب ، وعدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية .

8-أسفرت عملية التخلف التى تعيش فيها البلدان النامية عن تشويه هيكل الاقتصاد فيها

، بحيث أصبحت اقتصاديات هذه البلدان تعتمد على محصول واحد أو محصولين رئيسيين على الأكثر ، ويعد القطاع الزراعى هو القطاع المسيطر فى غالبية الدول النامية ، حيث يعتمد عليه غالبية السكان فى معيشتهم ، كما يعد أكبر مصدر للدخل القومى .()

9-نقص رؤوس الأموال .

10- سوء إدارة المنشآت ، وعدم كفاءة الجهاز الحكومى .

11- سوء استغلال الموارد الطبيعية ، مثل الأراضى الزراعية أو الثروة المائية، أو الثروة المعدنية.

12- التبعية النقدية والمصـرفية ، أى اسـتخدام الدول النامية عملة أجنبية فى التداول الداخلى ، أو إسناد عملة الدول النامية إلى غطاء من النقد الأجنبى .()

2- المؤشرات السكانية للتخلف :

يقاس معدل النمو الطبيعى لســكان بلد ما ، من خلال فترة زمنية ، بمعرفة الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات فى نفس الفترة ، وأن من أبرز ما يميز البلاد النامية عن البلاد المتقدمة هو الارتفاع الكبير فى معدل النمو الســـكانى فى الأولى بالمقارنة بالأخيرة ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير فى معدل المواليد فى البلاد النامية عنه فى البلاد المتقدمة .() وعليه تتمثل المؤشــرات الســكانية بصــفة عامة فى ارتفاع معدل المواليد وارتفاع معدل الوفيات ؛ بســبب انتشــار أمراض ســوء التغذية بين الســكان ، وفى بعض البلاد النامية ومنها مصــر ، يقابل ارتفاع عدد المواليد انخفاض كبير فى عدد الوفيات ؛ مما يسـهم فى زيادة كبيرة ومطردة للسـكان ، علاوة على انخفاض المستوى الصحى بين السكان ؛ نتيجة لانتشار الوسائل البدائية فى العلاج وقلة المرافق الصــحية وزيادة الكثافة الســكانية .() وزيادة عدد وفيات الرضــع ، وارتفاع أعداد الأطفال الأقل من 15 ســنة؛ مما يســهم فى ارتفاع نســـبة الإعالة ، وانخفاض العمر المتوقع عند الميلاد ، وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية للمدن ، فضلاً عن تردى الخصائص السكانية .

3- المؤشرات الاجتماعية:

تتمثل المؤشرات الاجتماعية فى عدة نقاط نذكر أهمها فيما يلى :

1-ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم ،وخاصة بين الإناث فى البلدان النامية .

2-تردى الإسكان والضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية ، والتناقض الحضرى ،فإذا قمت بزيارة أى دولة نامية ،وذهبت إلى عاصمتها فسوف تجد مساكن فاخرة تبهرك بجمالها ، حتى تظن أنك فى دولة من الدول المتقدمة اقتصادياً ، رغم وجود بعض الأحياء السكنية الشعبية داخل العاصمة نفسها على درجة عالية من التدنى ، فتجد أكواخاً من الصفيح الذى اعتراه الصدأ ، ولا تتمتع هذه المناطق بأى خدمات وتحيط بها القاذورات والمهملات .()

3-سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحى وتفشى الملوثات فى البلدان النامية عن الدول المتقدمة .

4-تشغيل الأطفال مبكراً فى أعمار أقل من 10 سنوات .

5-شيوع الإنفاق البذخى والمظهرى فى المناسبات بدافع حب التفاخر والتظاهر .

6-شيوع الفتن والصراعات الداخلية .

7-احتقار الأعمال اليدوية واعتبارها غير لائقة لأفراد الطبقات الراقية .

8-قضـاء أوقات الفراغ فى أنشـطة غير مفيدة كالجلوس على المقاهى مثلاً).

4- المؤشرات السياسية والإدارية:

لقد أصبحت قلة الوعى الاجتماعى وعدم المشاركة فى العمل السياسى من أهم المؤشرات السياسية للتخلف ، فقد أوضـحت أدبيات التنمية والتخلف أن زيادة الوعى الثقافى والاجتماعى ، يؤدى إلى فهم الأفراد لظاهرة التخلف ، وانبعاث رغبتهم فى المشـــاركة فى أعمال تفضـــى إلى التنمية . فالوعى الثقافى والاجتماعى له أهميته القصـوى للمشـاركة فى العمل السـياســى ، وحينما يتخاذل الناس عن المشـاركة الإيجابية فى العمل السـياسـى تصـبح السـاحة مهيأة لوجود حكومات مسـتبدة أو حكومات عاجزة عن أن تحرك عجلة التنمية .(

وبناءً على ما سـبق يمكن إيجاز أهم المؤشـرات السـياسـية والإدارية للتخلف كما يلى:

1-انخفاض فى مستوى الإدارة الحكومية وظهور التعقيدات وأمراض البيروقراطية .

2-ظهور فئة أهل الثقة وتوليهم المناصب العليا فى الدولة .

3-غياب المشاركة الشعبية فى العمل السياسى .

4-الاستبداد فى الحكم وغياب الحكم الديمقراطى .

5-فساد البيئة السياسية .

5- المؤشرات الثقافية للتخلف :

ما من شك أن نظام القيم السائد يخضع لمؤثرات متعددة أخرى منها ، الدين والمعتقدات الأخرى السائدة التى ارتبطت بها ، والتى أصبح لها قداستها بالنسبة للفرد ، وتؤثر فى سلوكه واتجاهاته . فالتنظيم الدينى السائد مسئول إلى حد كبير عن نظام القيم الذى يحدد الغايات العليا للحياة ، ويرسم شكل السعادة ، وكيفية إشباعها . فالحاجات الاجتماعية تختلف باختلاف القيم ، وحتى الحاجات البيولوجية ، فإن طريقة الوفاء بها تخضع لتنوع كبير باختلاف القيم ، فهناك من يرى فى أكل اللحوم جريمة ، وهناك من يعتبر الانغماس فى ملذات الدنيا انشغالاً عن الغايات الحقيقية للحياة ، وكل هذا يؤثر فى عادات الاستهلاك والادخار وتنوع الثروة ، وهكذا تؤثر المعتقدات والقيم السائدة تأثيراً كبيراً على سلوك الأفراد .(

واتساقاً مع ما سبق يمكن القول إن كثيراً من القيم فى المجتمعات النامية تتصف بشىء من الجمود وتدعو إلى التواكل والسلبية والتبعية ، والوقوف موقفاً سلبياً تجاه التقدم المادى و الادخار بعيداً عن أوعية الادخار العامة ، واحتقار العمل اليدوى ووضع المرأة فى مكانة أقل من الرجل ، وعدم الاهتمام بعنصر الزمن ، والميل إلى التقليد والمحاكاة ، إلى غير ذلك

من قيم تقوض مســـيرة التنمية وتقف فى ســـبيل التغير .(ومن ثم يمكن الإشارة إلى بعض أهم المؤشرات الثقافية للتخلف فى النقاط التالية :

1-شيوع نوع من القيم والتقاليد والمعتقدات السائدة التى ترسخ الإحباط والسلبية وعدم الانتماء والحرص على المصلحة العامة .

2-الموقف السلبى تجاه تكوين الثروات وضعف الميل للادخار ؛ نتيجة الإسراف فى المناسبات .

3-الموقف السلبى تجاه التقدم المادى .

4-التواكلية وعدم الإقبال على المبادأة والمخاطرة .

5-عدم تقدير قيمة الوقت .(

رابعاً - عوامل التخلف الاقتصادى وتحديات التنمية :

تعددت النظريات التى حاولت تفسير أسباب التخلف ، حيث ردت كل منها ظاهرة التخلف إلى عامل أســـاســـى انبثقت عنه ، وتشـــابكت حوله مجموعة من العوامل الفرعية التى أفرزت فى مجموعها على مدار الزمن ظاهرة التخلف التى تعيشـــها دول العالم الثالث .() وفى هذا الإطار لابد ألا نغفل أنه من الحقائق الثابتة ، أن الاســـتعمار الأوروبى كان له دوره فى اســتمرارية تخلف بعض المجتمعات لحقب طويلة من التاريخ . فالاســتعمار حرص على أن تظل البلاد التى وقعت فى قبضـــته متخلفة ؛ لذا عمل على

تبعيتها الاقتصادية له وإدماج اقتصاديات هذه البلاد فى اقتصاده ، وسعى إلى أن تظل هذه البلاد مصدراً لإنتاج الموارد الأولية اللازمة لصناعاته ، وسوقاً رائجاً لتجارته ، وهذا ما يعنى توجيه اقتصاديات البلاد المتخلفة لخدمة اقتصاد الدول المتقدمة . ولقد ترتب على هذه التبعية الاقتصادية والسياسية تردى الأوضاع الاجتماعية للسكان فى هذه المجتمعات التى وقعت فريسة للاستعمار الأوروبى .()

وإذا نظرنا إلى توزيع الدخل ، نجد أنه يمثل بعداً هاماً من أبعاد التخلف ، حيث يزداد هذا البعد سوءاً كلما زادت درجة التخلف ، كما أنه من الملاحظ أن مدى اختلال توزيع الدخل يكون أقل سوءاً فى البلدان المتقدمة عنه فى البلدان المتخلفة ، حيث تتخذ البلدان المتقدمة أساليباً وطرقاً مختلفة ومتعددة ؛ وذلك للحد من سوء توزيع الدخل ، مثل العلاج المجانى للأطفال حتى بلوغ الخامسة عشر ، وضمان حد أدنى من المعيشة لا يجوز النزول عنه تحت كل الظروف ، وإعانة البطالة ، ...إلى غير ذلك .()

وعن عملية تكوين واستثمار رأس المال ، نجد أنها تميل إلى الضآلة عموماً فى الدول النامية ، حيث تنخفض الدخول إلى حد كبير ، وكان من الواجب أن تكون أكبر نسبياً ؛ لكى يكون هناك توازن فى معدل النمو مادامت الزيادة الطبيعية فى عدد سكان الدول الفقيرة تسير عادةً بطريقة أسرع . والجدير بالذكر أن الزيادة السريعة فى عدد السكان هى محصلة

لعلاقة خاصة بين معدلى المواليد والوفيات (الزيادة الطبيعية)، التى نجد أن كلاهما مرتفع للغاية فى الدول النامية ؛ الأمر الذى يجعل توزيع السكان على حسب أعمارهم أقل نفعاً لهذه الدول، علاوة على الزيادة غير الطبيعية ، والتى نعنى بها الهجرة من الريف إلى الحضر ، وخاصة هوامش وأطراف المدن ، وما يترتب عليه من أزمات وتضخم حضرى؛ ونتيجة لهذا كله وبسبب الركود الذى تغلغل فى ثقافتهم برمتها ، فإن تطورهم الاقتصادى يسير عادةً بطريقة أبطأ ، بل إن كثيراً من هذه الدول قد انخفض فيها متوسط الدخل أكثر باضطراد خلال الآونة الأخيرة . (

ولا يقتصر الأمر على التفاوت فى الدخول ، بل يمتد ليشمل نواحى أساسية أخرى فى الحياة ، ولازمة من أجل التقدم ، مثل التعليم ، فبينما نجد أن الدول المتقدمة تفوق بعدة مرات الدول النامية ،من حيث عدد المقيدين فى مراحل التعليم المختلفة بالنسبة إلى كل المجموعات العمرية ، ومن ثم نجد أن الفارق يكون صارخاً فى مرحلة التعليم العالى . وليت الأمر يقف عند التفاوت الكبير فى العدد ، بل يمتد الأمر ليشمل نوعية التعليم التى تختلف كثيراً فى كلا المجموعتين من الدول . وإذا انتقلنا إلى البحث العلمى يتضح لنا مدى التخلف الذى تعانى منه البلدان النامية ، إذ أن نحو 94٪ من الإنفاق على البحث العلمى والتنمية فى العالم يكون فى البلدان المتقدمة . فإذا أخذنا عدد السكان فى الاعتبار، اتضح لنا مدى الفارق الرهيب ، كما أن نصيب البلدان النامية فى الإنتاج الصناعى العالمى يكاد يكون هامشياً

).

ونسجاً على المنوال الفاءت ، فإننا نجد أن السمات العامة لعدم تكافؤ الاقتصاد العالمى المشار إليه سلفاً ، لم تنتشر على نطاق أكبر فى الدول النامية وحسب ، بل أخذت تنتشر كذلك فى الدول المتقدمة . ولكن العامة من الناس فى الدول المتقدمة عندما يدركون لأول وهلة مثل هذه الحقائق المؤلمة ، تتبدى هذه الحقائق لهم على أنها اكتشاف جديد ، كما يلاحظ أن هذا الاكتشاف الجديد ذو طابع محير . وليس من السهل أن يتلاءم تصورهم للعالم كما هو ، وكما ينبغى أن يكون مع إدراك مثل هذا الفقر المدقع الذى يعم غالبية الدول واتجاه عدم التكافؤ الدولى نحو الازدياد .()

وعليه فإن التخلف يضرب بجذوره فى كل تلك الأبعاد ، ولا بد أن يكون اقتلاع تلك الجذور بثورة تنموية شاملة ، ورغم أن هناك قدراً من التفاوت بين دول العالم الثالث فى الموارد والإمكانات ، ومع التأكيد على أنه ليس فى الإمكان تحقيق التنمية الفعلية الشاملة من منظور منغلق ، فإن القاسم المشترك بين هذه الدول يكاد يكون متماثلاً فى ضياعها فى التخلف بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .()

وإذا سلطنا الضوء على مصر – كنموذج من نماذج العالم الثالث – سنجد أنها تشهد منذ عقود تردى اقتصادى ، وهناك ما يشير بل ما يؤكد على تعرض الاقتصاد المصرى فى السنين الأخيرة إلى حالة من الركود

الحقيقى بكل ما تعنيه الكلمة من ســـلبية فى معدلات النمو ، ومظاهر ذلك كثيرة منها ، ارتفاع معدلات البطالة ، و غلق الكثير من المصـــانع ، وانخفاض معدلات اســتخدام الطاقة فى عدد آخر منها ، وخصــوصــاً فى المدن الجديدة ، فضلاً عن الارتفاع المستمر لأسعار السلع والخدمات .

ولا تقف مظاهر الركود على ما تقدم وحســب ، بل يضــاف إلى ذلك تزايد حالات التعثر لدى الكثيرين من رجال الأعمال ، وتدهور قطاع الغزل والنسيج الذى يمثل العمود الفقرى للصناعة بمصر ، من حيث عدد العاملين والقيمة المضـافة ، وانخفاض معدلات الائتمان المصـرفى ، وهبوط عائدات الســـياحة ومعدلات الاســـتثمار فى هذا القطاع الحيوى ، وزيادة حالات الإفلاس أمام المحاكم وتزايد قضـايا الشـيك بدون رصـيد ... إلى غير ذلك من مشكلات.(

إن تحديد أهم المظاهر التى تعبر عن ضعف الاقتصاد المصرى وتهدد انطلاقه نحو أهدافه فى تحقيق التنمية والعدالة ، والتى تهدد قدراتنا على الاستمرار فى جنى ثمار ما تحقق من إنجازات خلال العشرين عاماً الأخيرة ، يمثل الخطوة الأولى ؛ لما يتضـــمنه هذا الكتاب من دراســـات ، ولابد أن يتلوها خطوات أخرى لتحديد أهم أسباب هذا الضـعف . وعليه فإننا نقتصـر على بيان جوهر الأسـباب التى تفسـر أوجه الضـعف الحالية فى الاقتصـاد المصرى والتى يمكن إيجازها فى الحقائق التالية :

1-عدم تمتع الإدارة الاقتصادية بالقوة اللازمة لاتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب.

2-عدم التوصل إلى تصور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول إلى اقتصاديات السوق .

3-عدم وجود قطاع خاص قوى وقادر على تحمل مسئوليات المرحلة .

4-العوامل الخارجية ، وفى مقدمتها الآثار السلبية للعولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية .()

وبناءً على ذلك فقد حددت بعض النظريات بعض الأسباب الرئيسة لظاهرة التخلف التى نجمل أهمها فيما يلى() :

أ-المناخ وضآلة الموارد الطبيعية .

ب- عدم مسايرة المناخ الاجتماعى التقليدى لقيم التقدم .

ج- الاستعمار كسبب للتخلف .

د-الحلقات المفرغة وحواجز التقدم الاقتصادى(الدائرة الخبيثة للتخلف) .

هـ- التجارة الخارجية كسبب لفجوة التخلف .

1- المناخ وضآلة الموارد الطبيعية :

برر الباحثون الغربيون التخلف الاقتصادى فى الدول النامية بعدة نظريات ، من بينها نظرية المناخ كخاصية طبيعية تؤدى إلى التخلف ،

وطبقاً لهذه النظرية تقع البلدان المتقدمة فى مناطق معتدلة ، فى حين توجد البلدان المتخلفة فى مناطق اســتوائية وحارة ، هذه الخاصــية الطبيعية التى تتميز بها الدول النامية ، تجعل وتيرة النمو فيها متأخرة. () كما أن المناخ الحار والرطب من شـأنه أن يخفض إنتاجية الإنسـان ، حيث يجعله كسـولاً وغير قادر على العمل الشـــاق المتواصـــل ، والمناخ الحار المصـــحوب بالأمطار الشـديدة التى تأتى على شـكل فيضـانات تهلك المحاصـيل وتحرم التربة من خصوبتها .(

وبالنسـبة إلى الموارد الطبيعية ، فتعد أحد العناصـر الهامة المحددة للفقر أو للغنى، للمقدرة أو عدم المقدرة على تحقيق النمو الاقتصـــادى . فالبلدان الفقيرة من الأراضـــى الزراعية الخصـــبة لم تســتطع تاريخياً أن تحقق تقدماً اقتصـــادياً مثل البلدان التى تمتعت بثروة من الأراضـــى الخصـــبة ، وإلى عصـــرنا الحاضـــر إذا كان هناك بلدان متســاويان فى كل شـــىء ، إلا أن أحدهما لا يتمتع بأراضـى زراعية خصـبة فإنها ستكون فى وضـع اقتصـادى أقل ، ولكن الأراضـى الزراعية لا تمثل كل الموارد ، بل هناك تنوع كبير فى الموارد الطبيعية من خامات ومعادن وثروات من الأخشـــاب فى الغابات، ومراعى وثروات نهرية ، والوقت نفسه نجد أن البلدان النامية الأكثر فقراً إلى الثروات الطبيعية، هى الأكثر تخلفاً والأقل قدرة على الخروج ســـريعاً من إطار التخلف .()

وعلى الرغم من أهمية المناخ و الموارد الطبيعية كعوامل محددة لتقدم أو تخلف الدول ، إلا أن هذه النظرية لقيت انتقادات كثيرة ؛ لكونها لا تستند إلى أى أســـاس علمى ، فإذا كان صـــحيحاً أن العوامل المناخية تؤثر فى العملية الإنتاجية ،فقد أثبت التاريخ أن هناك دولاً غير معتدلة مناخياً ، بلغت حضــاراتها ذروة فى التقدم والتطور ، مماثلة لمســتويات التقدم التى تعيشــها الدول المتطورة اليوم كمصـــر والعراق والهند ، كما أن هناك بلداناً تعيش مناطق معتدلة غير أنها ما زالت تعد من بين الدول النامية كتركيا مثلاً .()

كما يمكن القول إنه إذا كانت بعض الدول تقدمت بســبب مســاحات الأرض الضـــخمة الغنية بالموارد التى لديها ، إلا أنه لا يمكن الجزم بذلك . فهناك دول أراضيها شاسعة مثل الجزائر وليبيا وليست متقدمة ، وفى المقابل هنـاك دول تفتقر إلى الأرض وإلى الثروات الطبيعيـة ، ومع ذلـك متقدمـة كاليابان وســويســرا ، أما ما نســتطيع الجزم به فهو وجود المعادن الحيوية تحت باطن الأرض هو العامل الذى ييســر للدول التى تملكها حياة هنيئة ، ولكنه لا يضمن تحقيق التقدم . ومن ناحية أخرى هناك دول يوجد بأراضيها ثروات طبيعية مثل البترول ولا تعلم عنه شىء ، مثل السودان ، ودول أخرى متقدمـة عنـدهـا العلم والتكنولوجيـا المتطورة للتنقيـب عن البترول والمعـادن

ويعرفون مناطق البترول فى هذه الدول النامية،ولا يفصـــحون لأصـــحابها مسبقاً ؛ لأسباب سياسية.()

2- عدم مسايرة المناخ الاجتماعى التقليدى لقيم التقدم :

يتخذ السـلوك فى المجتمعات المتخلفة مسـاراً نحو مجموعة من القيم ، وهذه القيم يخلقها الإطار المرجعى العام فى المجتمع الذى يتمثل فى نوع الثقافة السـائدة فيه ، ومن البديهى أن تماسـك المجتمع يتوقف إلى حد كبير على وحدة قيمها وانتشـــارها وانســـجامها ، ومن القيم ما يعم انتشـــاره فى المجتمع كله بغض النظر عن ريفه وحضره، وطبقاته وفئاته المختلفة، ومنها ما ينتشـر فى بعض الفئات أو القطاعات الاجتماعية دون غيرها أو تتمسـك به بعض الفئات بدرجة أكبر مما تتمسك به غيرها من الفئات .

وللوقوف على طبيعة القيم التى تعم أغلب البلاد النامية يمكن القول إن الفرد فى تلك المجتمعات يشعر بأنه ينتمى انتماءً كلياً للجماعة ،

وبأنه قد تثقف بنعمة الاعتماد على الســلطات واحترامها ، وهذه الســلطات هى السلطة الدينية وسلطة الوالدين بصفة خاصـة . وهناك إحساس بالتبعية ينمو نتيجة التنظيم الاجتماعى الذى هو أكبر ســـلطاناً فى البلاد النامية.() ولذلك يتمثل التخلف فى الدول النامية فى نقص مســـتوى المعلومات ،

وقصور أساليب السلوك والأساليب الفنية ، وانتشار حالة الجهل واللامبالاة ؛ مما يترتب عليه دائماً عجز – نسبى– عن حل مشكلات الوجود الإنسانى ، وتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية لأبناء المجتمع .(

كما يرجع البعض ســـبب التخلف فى الدول النامية إلى عدم توافق المناخ الاجتماعى فيها مع الابتكارات والاكتشـــافات العلمية ، وبالتالى عدم ظهور المنظمين المجددين الذين قادوا حركة التقدم فى البلاد الصـــناعية ، ويبرهن العالم النفســـى " ديفيد ماكيلاندا" فى دراســـة له على وجود علاقة ســـببية بين انتشـــار دافع الإنجاز فى مجتمع البلاد المتقدمة ، وبين ظهور طبقة المنظمين الجدد الذين قادوا حركة التقدم الاقتصـــادى لها . فالظروف الاجتماعية والثقافية فى هذه المجتمعات ، وكبر حجم الطبقة المتوســـطة ، أوجدت البيئة الصـــالحة لغرس دافع الإنجاز ، وبالتالى خلق طبقة المنظمين المجددين . وعلى النقيض من ذلك فإن البيئة الاجتماعية والثقافية وصـــغر حجم الطبقة المتوسـطة فى مجتمعات الدول المتخلفة لم تكن مواتية لتنشـئة الأفراد على روح المجازفة وحب النجاح والمثابرة والدقة والاعتماد على الذات ، وبالتالى عدم خلق دافع الإنجاز فيها ، الأمر الذى حال دون ظهور طبقة المنظمين الديناميكية .(

الاستعمار كسبب للتخلف :

ورثت الدول النامية أوضـاعاً اقتصـادية واجتماعية موغلة فى التخلف والتدهور بفعل ما أصـــابها من تردٍ وانحطاط على يد القوى الأجنبية التى كانت قد تناوبت فى الهيمنة على مقدراتها لأمد طويل ، فلقد تمادت تلك القوى فى هدر الطاقات و تبديد المقومات المادية والحضـــارية لهذه الدول ، وأمعنت كثيراً فى إشـاعة الجهل وضـرب العزلة عليها قصـداً ؛ لإبعاد تلك البلاد عن ركب التطور والنماء وإرغامها على الخضـــوع رهينة ســـيطرتها واستغلالها .

ولقد فعل ذلك الهدر المتمادى فعله وانحدر بالحياة إلى درك ســـحيق من الجهالة والركود الحضـارى والفقر والاضـمحلال حتى عم التخلف وأوغل عميقاً نواحى الحياة كافة اقتصـــادياً واجتماعياً وحضـــارياً ،وعندما أطلت العصور الحديثة كان الهزال قد أصاب مقوماتها
وضـــعضـــع قواها الذاتية حتى باتت عاجزة عن رد الموجات الاســـتعمارية الوافدة من جديد أو التصدى لتحديات العصر المتواترة .(

فكان " الاستعمار" هو أحد المؤشرات الخارجية التى كان لها أعمق الأثر فى تخلف البلدان النامية وفى بقائها متخلفة حتى اليوم عن ركب التنمية والتقدم ، هذه المؤشرات حدثت خلال فترة طويلة من الزمن ، وأخذت أشـــكالاً عدة ، ولكن كان هدفها واحداً ونتيجتها واحدة وهو التخلف الذى

ابتلى به كثير من بلدان العالم الثالث. فالسياسة الاستعمارية كانت ضرورية من أجل خلق تقسيم دولى للعمل ، حيث تتخصص كل بقعة من بقاع العالم شأنها فى ذلك شأن كل إقليم من أقاليم الدولة الواحدة فى إنتاج السلعة التى تجيد إنتاجها بأقل تكلفة طبقاً لنظرية النفقات النسبية لـــ" ريكاردوا" بل أكثر من ذلك فلقد كان يرى البعض أن الاحتلال كان يمثل الحل العملى الوحيد للتنمية فى الفترة السابقة على عام 1914 ، لكن مثل هذه الآراء لا تستطيع أن تخفى الحقيقة الواضحة من أن النهب الاستعمارى للشعوب المتخلفة ، والذى بدأ مع الاكتشافات الجغرافية التى قام بها الأسبان والبرتغاليون ، تعد سبباً رئيساً من أسباب التخلف .(

وفى هذا الإطار يرى " غسان بدر الدين " أن عملية الاستعمار التى تمت كنتيجة لظهور نمط الإنتاج الرأسمالى هى التى قضت على أية إمكانية للتنمية ، وبالتالى هى المسئولة أساساً عن الحالة التى تعيشها البلدان المتخلفة .(وعليه إن أى تجاهل للدور الذى يلعبه الاستعمار والرأسمالية فى الاستنزاف والاستغلال – القديم والمعاصر– بصوره كافة فى الدول المستعمرة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، يعد مجافاة للحقيقة وللواقع ، ومحاولة للتشويه وللتضليل ، حيث حاول الاستعمار الجديد أن يخلق صوراً تمكنه من ربط الدول النامية بعجلة التبعية ، فهو يحاول فى كل مرحلة أن

يحدث ثغرة يدخل فيها أما على مســـتوى القيادات أو البنية الاجتماعية أو الأنماط الثقافية .()

وفى السياق نفسه يضيف " رول" أن مبدأ التخصص الدولى أدى إلى جعل اقتصاديات الدول النامية تابعة أو ملحقة بالاقتصاد الأوروبى ،

الـذى كـان بحـاجـة مـاســـــة إلى مزيـد من المواد الأوليـة اللازمـة للتطور الاقتصـادى السـريع ، والمحافظة على أوسـع الأسـواق لتصـريف منتجاتها ، مع مرور الزمن أصبحت اقتصاديات الدول النامية جزءا مكملا لاقتصاديات الدول الصناعية المتطورة ؛ لذا فالاستعمار هو أحد الأسباب الرئيسة للتخلف فى الدول النامية .()

وفى هذا الصــدد يجدر بنا ألا نغفل عاملاً آخراً غاية فى الأهمية، ألا وهو التبعية الاقتصـــــادية للخارج ، فهو يعد أهم مظاهر التخلف فى بلدان العالم الثالث ، وينظر إليه بعض الاقتصــاديين بأنه ســبب رئيس للتخلف ، حيث يأخذ هذا العامل أشـــكالاً ثلاث هى : التبعية التجارية ، والتبعية المالية، والتبعية التكنولوجية . وترجع جذور التبعية التجارية إلى الاسـتعمار الغربى الذى ربط بلدان العالم الثالث فى عصـــر الاســـتعمار بالمراكز الصـناعية كمصـدر للمواد الأولية ، وكسـوق للمنتجات الصـناعية . وفيما يتعلق بالتبعية المالية فهى تمثل الوجه النقدى للتبعية التجارية ، والنتيجة الطبيعيـة لاختلال الهيكـل الإنتـاجى للاقتصـــــاد المتخلف ، أمـا التبعيـة

التكنولوجية ، فنظراً لشدة اعتماد دول العالم الثالث على استيراد التكنولوجيا المجسدة فى شكل سلع رأسمالية لازمة لتنميتها ، تبرز خطورة التبعية التكنولوجية ، ليس فقط فى الاعتماد شبه الكامل على عناصر التكنولوجيا المستوردة ، بل أيضاً لتزايد اتساع الفجوة التكنولوجية بين العالم الثالث والعالم المتقدم . (

وجدير بالتبيان فى هذا الصدد أن جوهر التبعية الاقتصادية يتمثل فى أن التخلف ليس حالة متأصلة وحتمية ، وإنما جاء نتيجة طبيعية للقوانين التى تحكم نمو النظام الرأسمالى الدولى وديناميكية هذا النمو ، إذ أن البلدان المتخلفة قد ضمت إلى هذا النظام الرأسمالى العالمى وتحولت اقتصادياتها إلى اقتصاديات رأسمالية تابعة ؛ الأمر الذى استتبع بالضرورة اعتبار البلدان النامية عناصر فى هيكل الاقتصاد الرأسمالى العالمى . على هذا نشأت علاقات اقتصادية وغير اقتصادية بين الدول المتبوعة والتابعة على نحو غير متوازن طبقاً لقوانين التطور الرأسمالى التى تعمل على تنمية أجزاء على حساب أجزاء أخرى ، وكان طبيعياً أن يكون التخلف من نصيب البلدان التابعة والتقدم من نصيب البلدان المتبوعة . ()

4- الحلقة المفرغة وحواجز التقدم الاقتصادى :

تتمثل أحد التفسيرات المعروفة للتخلف واستمراره فيما سمى بـــ"الدائرة الخبيثة أو المفرغة" ، وبيان ذلك أنه إذا كانت الدخول التى يحصـــل عليها غالبية الأفراد منخفضة ،

فإن معدل الادخار على المسـتوى الكلى سـيكون منخفضـاً ، وبالتالى فإن معدل الاسـتثمار سـوف يكون منخفضـاً ، فينمو الناتج الحقيقى بمعدلات منخفضـة على مدى الزمن ، وتسـتمر الدائرة الخبيثة كلما اسـتمر الادخار والاســتثمار فى الانخفاض .. ومعنى هذه الدائرة أن الفقر يقود إلى فقر أو أن التخلف الاقتصادى يظل يؤدى إلى تخلف اقتصادى .(

وفى هذا الصدد يشير " نيركسه" إلى نوعين من هذه الحلقات المفرغة ، أحدهما فى جانب الطلب على رأس المال ، والآخر فى جانب عرض رأس المال، يتضـافران معاً فى الإبقاء على التراكم الرأسـمالى ضـئيلاً ، واسـتمرار حالة التخلف والركود، حيث إن الطلب على رأس المال – الاستثمار– طلب مشـتق ؛ لأن الهدف النهائى من إنتاج السـلع الرأسـمالية هو اسـتخدامها فى إنتاج الســـلع والخدمات الاســـتهلاكية ، وكلما كان الطلب على الســـلع الاسـتهلاكية كبيراً ، كان الميل إلى الاسـتثمار كبيراً والعكس . ومن الواضـح أن مســـتوى دخول الأفراد من أهم محددات طلبهم على ســـلع الاســـتهلاك منخفض، أى أن السـوق ضـيقة ، وبالتالى يصـبح الميل إلى الاسـتثمار فى إنشاء وحدات إنتاجية منخفضاً ، ولكن انخفاض الدخول يرجع إلى انخفاض

الإنتاجية الذى يرجع بدوره إلى صـــغر حجم التجهيزات الرأســمالية فى هذه البلاد .

وبالنســبة إلى عرض رأس المال ، توجد حلقة مفرغة أيضــا ، فعرض رأس المال يتحدد بالموارد الادخارية التى تحدد بالرغبة والمقدرة على الادخار ، التى تكون ضـــــعيفة فى البلاد المتخلفة لانخفاض الدخول الفردية والتى تعود إلى انخفاض حجم رأس المال القائم .()

4-التجارة الخارجية كسبب لفجوة التخلف :

على الرغم من أن بعض المفكرين فى الفكر الكلاسيكى والنيوكلاسيكى ، وكذلك الحديث ، قد رأوا أن فى التجارة الخارجية دوراً إيجابياً فى إنماء البلاد أطراف التبادل الدولى من متقدمة ومتخلفة على حد سواء ،فعلى سبيل المثال ذهب " مارتن نيل بايلى وزملاؤه" ‘لى أنها تحفز النمو الاقتصادى ، من خلال الســماح بتنويع المنتجات ، وتحفيز نمو الإنتاجية والنهوض بها ، فمن ثم تســهم فى تحفيز المشــروعات على الابتكار والبحث عن أســاليب للإنتاج منخفضة التكاليف ، وتحسين المنتجات والخدمات المقدمة والارتقاء بمستوى

الجودة.() فإن من الاقتصـــاديين فى العصـــر الحديث من رأى عكس ذلك . فالعالم الاقتصـــــادى " ميردال" رأى أن علاقة التجارة الخارجية بين البلاد المتقدمة والمتخلفة كأطراف غير متكافئة فى التبادل الدولى ، ترتب عليها اتســـاعاً فى فجوة التخلف على أســـاس أن الآثار التوســـعية للتبادل الدولى كانت أصـــغر من الآثار المضـــادة أو العاكســـة لتقدم المناطق المتخلفة. فحرية التجارة فى القرن التاسـع عشـر رسـخ تخصـص البلدان المتخلفة فى الإنتاج الأولى ، وحال دون إنشـــاء صـــناعات محلية بها ، أما " مينت" فقد أرجع ســـبب التخلف الناتج عن التجارة الخارجية ليس إلى تخصـــص البلاد المتخلفة فى الإنتاج الأولى ، بل إلى ســـيطرة المشـــروع الغربى على قطاع التصدير فى هذه البلاد ، والذى تمكن من اقتطاع الجزء الأكبر من مكاسب التجارة الخارجية ولم يعمل على تنمية أنشـــطة ترتبط بالاقتصـــاد المحلى ، وفى هذا الصـــدد أضـــاف " بريتش" أن الدور الســـلبى للتجارة الخارجية فى فجوة التخلف يحول شـروط التبادل الدولى ضـد صـالح البلاد المتخلفة والتى تخصـــصـــت فى إنتاج وتصـــدير المواد الأولية .() ونحن نؤيد ذلك ، حيث السوق الخارجى تسيطر عليه شركات متعددة الجنسيات ، تمتلك من رؤوس الأموال ، ما إن تعجز كثير من الدول منافستها أو التماهى معها .

ولا تقتصر أسباب التخلف الاقتصادى على الأسباب السالفة وحسب ، حيث يرى البعض أن تفسير أسباب التخلف الاقتصادى مقروناً بعوامل عدة أخرى لا تقل أهمية عن الأسباب السالفة والتى منها():

1- قصـــور المهارات والكفاءات والقدرات البشـــرية، فهناك عدد كبير من خريجى المدارس والمعاهد والجامعات فى معظم البلدان النامية لا تدرى شيئاً كثيراً عن التخلف الاقتصادى ، وليس لديها تصورات واضحة عن كيفية الارتقاء بمستوياتها المعيشية .

2- تخلف الفنون الإنتاجية (التقنية) وعدم القدرة على تطويرها ، حيث يرجع أسـباب التخلف الاقتصـادى إلى التخلف التقنى وعدم القدرة على تطوير الفنون الإنتاجية، حيث إن تخلف الفنون الإنتاجية فى الزراعة والصـناعة أو الخدمات يعنى تكلفة المنتجات بالمقارنة بالبلدان المتقدمة ، ومن ثم يعنى انخفاض القدرة على منافســـة منتجات البلدان المتقدمة سواء داخل الأسواق المحلية أو خارج البلاد فى الأسواق العالمية .

3- العلاقات الاقتصـــادية غير المتكافئة مع العالم المتقدم ، حيث إن نمط العلاقات الاقتصـادية فى بلدان العالم المتقدم يعد من الأسـباب الرئيسـة للتخلف واستمراره .

فمعظم البلدان النامية تقوم بتصدير سلع زراعية وخامات أولية ، وبعض السـلع المصـنوعة البسـيطة للبلدان المتقدمة ، ويسـتورد من هذه سـلعاً مصـنعة . وقد رأينا هذا النمط من التجارة يرتبط بتدهور شـروط التبادل التجارى بالنسـبة إلى البلدان النامية فى معظم السـنوات ، ويعنى تدهور شـــروط التبادل التجارى أن التجارة الخارجية تقود إلى مكاســـب غير

متكافئة . فالبلدان النامية تحصل على المكسب الأقل ، بينما تحصل الدول المتقدمة على المكسب الأكبر ؛ مما يزيد من حدة الفجوة الاقتصادية – فجوة التخلف– بين المجموعتين.

4- تفشى الفساد وشيوع الأخلاقيات الهابطة والسلبيات ، حيث نجد فى بلدان نامية أمثلة كثيرة للفساد الذى يقف عائقاً أمام نجاح أى برامج إنمائية، على سبيل المثال قيام كبار المسئولين باستغلال نفوذهم فى الحكم وتكوين ثروات ضخمة لأنفسهم أو لذويهم غير عابئين بالآثار الضارة التى تقع من جراء أعمالهم اللاأخلاقية والقيم المنحطة فيستهتر عامة الناس بالأمانة ، وتمتد يد السرقة إلى المخازن ، وتجد أشخاصاً كثيرين يديرون أعمالهم فى المصالح العامة والرسمية ابتغاء مصالحهم الشخصية فقط ، ويكثر التغيب من العمل بحجج باطلة ويكثر غش الكمية والجودة فى التجارة و الصناعة .

إضافة إلى ما سبق ثمة اتجاهات أخرى تفسر أسباب مشكلة التخلف الاقتصادى بالمظاهر الاجتماعية والاقتصادية للدول المتخلفة والتى منها الانفجار السكانى الذى يعتبرونه خاصية مميزة للبلدان المتخلفة ، حيث إن واقع حال الدول النامية يفيد وجود انفجار سكانى وزيادة فى نسبة النمو السكانى ، فقد اعتبرت الدراسات الغربية أن الانفجار السكانى الذى يشهده عالم الدول النامية هو السبب فى تخلفها وأحد العوائق الهامة فى طريق

حركة نموها ، وما معدلات الولادات والوفيات المرتفعة إلا سبباً لهذا التخلف وليس علامة له أو مظهراً من مظاهره ، ذلك لأن النمو الاقتصـــادى لا يستطيع اللحاق بالنمو السكانى ومتابعته.()

وثمة رؤية أخرى ترى أن أسباب التخلف الاقتصادى يرتبط بمعايير عرقية ودينية ، وذلك طبقاً للنظرية القائلة بأن العرق يثبط التقدم ، ويعتبر الجنس الأبيض – باستثناء اليابانى– هو الجنس الوحيد القادر على التقدم ، لما لهذا الجنس من خصائص المهارة والنشاط
والمثابرة ، فى حين أن بقية الأعراق الأخرى كالأحمر ، والأسود ، والأصفر ، يسيطر عليها الخمول والكسل الذين يشكلان عائقاً للتقدم .()

وبالطبع لقيت هذه النظرية انتقاداً لكونها لا تستند إلى واقع علمى أو موضــوعى ؛ ذلك لأن النشــاط أو الكســل أمران نســبيان لا يرتبطان على الإطلاق بالجنس أو العرق ، فهما يرتبطان بالتركيب الفيزيولوجى والعقلى للفرد (للإنسان).()

وبالنسبة إلى المعايير الدينية فقد أشارت مراجع اقتصادية عديدة إلى أن كثير من الأديان فى العالم الثالث معوقة لتيارات التقدم الاقتصـــادى ، وهذا القول مناف للحقيقة . فالفكر الدينى خاصـــة الإســـلامى أحرز تقدماً كبيراً فى المجتمعات الإســـلامية ، فقد ســـاعد هذا الفكر على بث الروح

القومية ، وكان دافعاً لكثير من نواحى التقدم فى هذه المجتمعات ، وأن مهمة الدين الأساسية هى تحطيم أى قيد يعوق الإنسان أن يجعله ينطلق نحو مستقبله ، فالعقيدة حرية لا إكراه فى الدين ، والحضارة واجب وضرورة ، ولا يمكن تصور دين لا يخلق حضارة أو تنمية اقتصادية بناءة تعود على الجميع بالخير .(

ونستخلص مما سبق أن ثمة أسباباً عديدة تؤدى إلى التخلف الاقتصادى يمكن إيجازها فى النقاط التالية():

1- انخفاض الدخل القومى ، حيث تواجه الدول النامية ضعفاً فى الجهاز الإنتاجى وعدم كفاءته ؛ مما يفضى إلى انخفاض الدخل القومى ونصيب الفرد منه ، ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة ، وفى حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الأمثل .

2- الزيادة السكانية الكبيرة ، تعد مشكلة كبيرة فى الدول النامية على عكس الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة المواليد وانخفاض الوفيات نتيجة الزواج المبكر .

3- الفن الإنتاجى ، حيث أدت الثورة الصناعية فى الدول الأوروبية إلى زيادة التقدم الإنتاجى ؛ مما أدى إلى رفع مستوى الإنتاجية لاعتمادها على الآلات المتقدمة فى الإنتاج ، بينما الدول النامية لا تزال تعتمد على العمل اليدوى ، وينقصها الفنيين ذوى الخبرة ؛ مما يؤدى إلى تأخر إنتاجية العمل ، وانخفاض الدخل القومى .

4-البطالة ، حيث تشكو الدول النامية من عديد من أنواع البطالة أهمها :

أ- البطالة البنائية، وهى البطالة التى تتولد من اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية ، وخاصة عنصـــر العمل ؛ ويرجع شـــيوع البطالة البنائية فى الدول النامية إلى توافر الأيدى العاملة غير المدربة .

ب- البطالة المقنعة وهى تطلق على العمال فى أعمال تافهة أو معدومة القيمة اقتصادياً .

ج-البطالة الموسمية ، ويقصد بها العمال الذين يظلون بلا عمل فى بعض المواســـم ، ويعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبات الموسمية فى الطلب على العمال ، وينتشر هذا النوع من البطالة فى البلاد الزراعية .

5- سـيادة الثقافات غير الاقتصـادية ، يسـود الدول المتخلفة ثقافات غير مشجعة على العمل ؛ بسبب بعض المعتقدات مثل الاتكالية ، والنظر إلى العمل نظرة متدنية تفقده المكانة الاجتماعية ، وسـيطرة العادات والتقاليد ، وضعف الحافز لكسب النقود .

6-تخلف البنيان الاجتماعى ، حيث يوجد الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التى تؤدى إلى التخلف الاقتصادى مثل :

أ- ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم .

ب- تأخر المرأة فى كثير من المجالات .

ج-فساد البيئة السياسية.

د- وجود ظاهرة عمل الأطفال ،والإنفاق البذخى وخاصــة فى ظل سوء توزيع الدخل .

وإذا كان الطرح الفاءت على امتداد الفصـل بأكمله ، يتطرق لمشـكلة التخلف فى الدول النامية بأسبابها وأهم مظاهرها ، فإن الفصـل القادم سوف يطرح آليات العلاج ، من خلال تســـليط الضـــوء على التنمية بعامة ، والاقتصادية بوجه خاص وكيفية تحقيقها .

الفصل الرابع

المشكلة السكانية والتنمية الاقتصادية في المدن المصرية

تمهيد :

تشــهد دول العالم النامى ومنها مصــر أعلى معدلات للنمو الحضــرى، حيث تستوعب مدن هذه الدول فى المتوسط نحو خمسة ملايين نسمة جديدة شــهرياً، كما أنها تســاهم بنســبة 95٪ من الإجمالى العالمى لمعدلات النمو السكانى الحضرى .· وتشير نتائج البحوث والدراسات إلى أن النمو السكانى فى العقود التالية ســيكون فى المدن بعامة ومدن العالم النامى بوجه خاص، وأن ذلك النمو سينتج عنه آثار سلبية عديدة على الصعيدين المحلى والعالمى .وهذا يشــير ضــمنياً إلى وجود علاقة بين المســألة الســكانية والتنمية الحضــرية من ناحية، وبين الأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية والســياســية فى كلٍ من الدول النامية والمتقدمة من ناحية أخرى. وعليه جاء الفصــل الراهن بهدف التعرف على ملامح النمو الحضرى فى مصر والقضايا المصاحبة للمسألة السكانية فيها ، فضلاً عن العلاقة الجدلية بين المسألة السكانية والتنمية الحضرية. ولقد جاء هذا الفصــل متضــمناً ثلاثة مباحث رئيســية. يعرض الأول ملامح النمو الحضــرى على المســتوى العالمى والإقليمى والمحلى فى الفترة من(1950-2025) ويتناول الثانى أهم قضايا التنمية الحضرية فى المدن المصرية، بينما يناقش الثالث علاقة التأثير والتأثر بين المسألة السكانية والتنمية الحضرية .

1 - التحولات الديموغرافية فى مصر خلال الفترة من 1950- 2025.

يمثل النمو الحضرى ظاهرة عالمية، حيث تشير البيانات الحديثة إلى أن العالم الآن يغلب عليه الطابع الحضرى إلى حد كبير، وأنه سيكون لنمو المدن

أكبر الأثر فى عمليـات التنميـة خلال النصـــف الأول من القرن الحـادى والعشـرين، إذ يعيش الآن أكثر من ثلاثة مليارات نسـمة فى مناطق حضـرية. وتشـــير البيانات إلى أن هناك تبايناً فى اتجاهات النمو الحضـــرى بين الدول المتقدمة والنامية يتضح من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (1- 6)

نسبة التحضر فى الدول المتقدمة والنامية فى الفترة من (1950-2025)

العام / الدول	1950	1970	1990	1995	2000	2010	2025
إجمـالى العالم	,30 29	,60 36	,10 43	,20 45	,60 47	,80 52	,50 58
الـــدول المتقدمة	,30 54	,60 66	,70 72	,20 74	,80 75	,10 79	,80 83
الـــدول النامية	17	,70 24	,30 34	,20 37	,30 40	,80 46	,70 56

يتضـح من بيانات الجدول رقم (1– 6) أن نسـبة سـكان الحضـر فى العالم شـهدت ارتفاعاً خلال النصـف الثانى من القرن العشـرين، فقد زادت من 29,3 ٪ فى عام 1950 إلى 47,60 ٪فى عام 2000 . ويتوقع أن تصـــل إلى 58,5 ٪ فى عام 2025، وأن تلك النســـبة قد زادت فى الدول المتقدمة بمعدلات متقاربة من الزيادة على المســـتوى العالمى، حيث زادت من 54,3 ٪ فى عام 1950 إلى 75,8٪ فى عام 2000. ويتوقع أن تصـــل إلى 83,8٪ عام 2025. وفى الدول النامية بلغت تلك الزيادة أكثر من الضـــعفين فى الفترة من(1950 –2000) ،حيث بلغت 40,30٪ عام 2000، مقابل 17٪ عام 1950 ويتوقع أن تصل إلى 56,7 ٪ فى عام 2025 .

وفى هذا الصدد أشار أحد التقارير إلى أن عدد سكان المناطق الحضرية فى دول العالم النامى قد شـهد ارتفاعاً بلغ ثلاثة ملايين نسـمة أسـبوعياً خلال العقدين الماضـيين . وسـيتجاوز العدد الإجمالى لسـكان المناطق الحضـرية فى بلدان العالم النامى الضعفين بحلول منتصف القرن الراهن من 2,3 مليار نسمة فى عام 2005 إلى 5,3 مليارات نسـمة فى عام 2050 ، كما سـيقطن آسـيا بحلول عام 2050 ما يعادل 63٪ من عدد سـكان الحضـر فى العالم ، أى ما يسـاوى 3,3 مليارات نسـمة . وسـيصـل عدد سـكان الحضـر فى أفريقيا 1,2 مليار نسـمة، أو نحو ربع سـكان الحضـر فى العالم، كما سـيتم اسـتيعاب نحو 95٪ من معدل نمو ســـكان الحضـــر فى العالم خلال الأربعة عقود القادمة ضـمن مدن الدول النامية.· الأمر الذى دفع البعض إلى القول بأن ظاهرة النمو الحضـــرى الزائد فى الدول النامية تعد واحدة من أبرز الظواهر الســـكانية التى يشـــهدها العالم فى الوقت الحالى، والتى تنذر بالمزيد من المشـــكلات فى

المستقبل .· نظراً لعدم قدرة المناطق الحضرية فى تلك البلدان على استيعاب تلك الأعداد الزائدة من السكان وإشباع حاجاتهم . ويتضح من ذلك أن هناك زيادة كبيرة فى نسبة سكان الحضر على مستوى العالم بشكل عام ،وفى الدول النامية بوجه خاص .وهذا يدعم الرأى الذى يرى أن النمو السكانى على مدى العقود القادمة سيكون أغلبه فى المناطق الحضرية.·

وبالنسبة إلى مصر فهى تعد من أقدم التجمعات البشرية التى عرفت ظاهرة التحضر، فقد نشأت المدن فيها أول ما نشأت فى الإقليم الجنوبى على ضفاف النيل منذ أكثر من خمسة آلاف عام . بيد أن وجود نهرالنيل كوسيلة للمواصلات وكمصدر للمياه التى هى شريان الحياة ، ووجود السواحل البحرية لمصر التى تطل على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، قد أضفى على مصر مكاناً ومكانة متميزة، وساهم فى تشكيل مواقع المدن فيها، بالإضافة إلى ذلك ساهمت مصالح الاحتلال الأجنبى منذ العهدين اليونانى والرومانى فى تحديد مواقع بعض المدن، كما أن المصالح الاقتصادية المحلية كانت هى السبب الجوهرى فى وجود أغلب المدن على شاطئ النهر والبحر وعلى قناة السويس .·

وما من شك أن النمو الحضرى لم يشكل ظاهرة تستحق الدراسة فى مصر إلا منذ عقود، فمنذ بداية القرن العشرين وإلى قيام الثورة المصرية كان إيقاع التحضر بطيئاً، وكان نمط الاستيطان المصرى ريفياً فى المقام الأول، حيث إن 81٪ (نحو 9 ملايين نسمة) من سكان مصر كانوا يعيشون فى القطاعات الريفية، فى مقابل 19٪ (نحو 2,1 مليون نسمة) من سكانها كانوا

يعيشون فى المدن المصرية، ومع ذلك يمكن القول إنه منذ بداية القرن العشرين وحتى آخر تعداد أصـــدرته البلاد، أخذ نمط الاســـتيطان يتحول تدريجياً إلى استيطان حضرى .

وهناك من يرى أن النمو الحضرى فى مصر منذ عام 1882 وحتى الآن، قد مر بمراحل ثلاث: **المرحلة الأولى** مرحلة النمو الحضـــرى الريفى المتعادل وتمتد فيما بين(1882- 1917)، **والمرحلة الثانية:** مرحلة النمو الحضـــرى المرتفع نسـبياً وتمتد فيما بين عام(1917- 1947)، أما **المرحلة الثالثة:** فهى مرحلة النمو الحضـرى المرتفع – مقارنةً بالسـنوات السـابقة – وهذه الفترة تمتد من 1947 وحتى الآن .ويوضح الجدول التالى تطور نسبة سكان الحضر فى مصر كما يلى :

جدول رقم (2- 6)

تطور النمو الحضـــرى فى مصـــر خلال الفترة من(1907- 2006)

العام	1907	1927	1937	1947	1960	1976	1986	1996	2006
النســـبة المئويــة لســـكان الحضر	2, 17	9, 26	2, 28	5, 33	2, 38	8, 43	44	6, 42	09, 43

.

وبالنظر إلى الجدول رقم (2 – 6) نجد أن نسبة سكان الحضر فى مصر فى العقد الأول من القرن العشرين كانت قليلة بنحو 17,2٪ . ويمكن تفسير ذلك برده إلى ضعف التنمية الصناعية وقتئذ. فعلى الرغم من أن وقتها كان يوجد فى مصر بعض الصناعات التقليدية، فإن مصر كانت مزرعة للاستعمار الأجنبى ومورداً للمواد الخام، فكانت الصناعات البسيطة الموجودة لا تستطيع المنافسة مع الصناعات الأوربية، وعلى الرغم من أن فى هذه الفترة كان هناك نموٌ حضريٌ بسيطٌ، فإن هذا النمو كان يرتكز معظمه فى مدينتين كبيرتين كانت العاصمة إحديهما، والأخرى ميناءً هاماً، وهاتان المدينتان هما: القاهرة والإسكندرية . وأدى نمو هاتان المدينتان إلى قفزة حضرية عظيمة بالنسبة إلى مصر؛ مما جعل البعض يظن أن هناك تحضراً زائداً فى مصر فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وهذا التصور نتج عن قصة النمو الحضرى التى حدثت آنذاك فى القاهرة والإسكندرية.

ويتضح أيضاً من معطيات الجدول أن النمو الحضرى فى مصر ظل مستمراً فى الزيادة، حتى بلغ أعلى درجاته فى عام 1986 بنسبة 44٪ من إجمالى السكان بالجمهورية، ثم انخفض بعد ذلك انخفاضاً طفيفاً فى عام 1996، حيث بلغ 42,6 ٪ وارتفع بعدها فى التعداد الأخير عام 2006 ، حيث قدر بـ43,09 . ويمكن تفسير ذلك نتيجة للجهود التى تبذلها الدولة فى إيقاف تيارات الهجرة الريفية الحضرية ومنها انتهاجها إستراتيجية تطوير وتنمية الريف بعامة، علاوة على تباطؤ حركة التصنيع فى المدن الكبرى نتيجة لاتباع

سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وما تبعها من إغلاق لعدد كبير من مصانع القطاع العام والتى كانت تستوعب عدداً كبيراً من المهاجرين من الريف إلى المدينة وارتفاع معدلات الهجرة الخارجية إلى كل دول العالم وخاصة البلاد النفطية، فقد بلغ عدد المهاجرين إلى الخارج وفقاً لتعداد 2006 نحو أربعة ملايين نسمة، مقابل 2,2 مليون نسمة فى عام 1996 بالإضافة إلى النجاح النسبى لسياسة تنظيم الأسرة وخاصة بين سكان المدن، وصعوبة الحصول على وظيفة ومسكن مناسبين بالنسبة إلى المهاجرين إلى المدن الكبرى، وانتشار ظاهرة الهجرة إلى المدن الجديدة، والتعديلات الإدارية فى بعض محافظات الجمهورية والتى أدت إلى تغير نسب السكان ما بين الحضر والريف فى الأوراق الرسمية .

وإذا كان ما سبق تحليلاً لتطور نسبة سكان الحضر فى مصر فإن الجدول التالى سيوضح معدلات النمو الحضرى والآفاق المستقبلية له فى مصر .

جدول رقم (3- 6)

معدل النمو السنوى لسكان الحضر فى مصر بين (1950- 2025)

العام / النسبة	1950 – 1955	1960 – 1965	1970 – 1975	1980 – 1985	1985 – 1990	1990 – 1995	1995 – 2000	2000 – 2005	2005 – 2010	2010 – 2015	2015 – 2020	2020 – 2025
معدل النمو السنوى لسكان الحضرى فى مصر	4 ,2	,95 3	,45 2	,61 2	,42 2	57 2 ,	,74 2	89 2 ,	,93 2	,83 2	37 , 2	19 2 ,

.. I.

يتضح من الجدول رقم (3–6) أن هناك انخفاضاً تدريجياً– بشكل عام– فى معدلات النمو الحضرى· فى مصر، حيث كانت أعلى نسبة لمعدلات نمو سكان الحضر فى مصر فى الفترة من (1950–1965) حيث بلغت 4,2 ٪ فى الفترة من(1950– 955 1) ، و3,95٪ فى الفترة من (1960–

1965) . ويمكن تفسير ذلك بالثورة الحضرية التى واكبت ثورة 1952، وما نتج عنها من تحولات اقتصادية واجتماعية إيجابية، خاصة فى المدن المصرية، حيث كانت عاملاً جاذباً للسكان إلى المدن وخاصة الكبرى .

وبعد الفترة المشار إليها أخذ معدل نمو سكان الحضر فى التذبذب، حتى بلغ أدنى حد له فى الفترة من(1985-1990) حيث بلغ 2,42 ٪ ويمكن تفسير ذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية الشديدة التى واجهت مصر مع بداية فترة الثمانينيات، والتى ازدادت حدتها بفعل الانخفاض المفاجئ فى الدخل من البترول، وانخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج؛ مما زاد من ظهور أزمة المديونية الخارجية وأثرها فى ميزان المدفوعات المصرى وأعباء خدمة الدين. إلا أن معدلات سكان الحضر قد استمرت فى الزيادة بعد ذلك ،حتى بلغت 2,93٪ فى الفترة من(2005- 2010) وفقاً لبيانات الأمم المتحدة .

ومع ذلك تشير الإسقاطات الموجودة بالجدول قيد التحليل أن هناك هبوطاً سيحدث فى معدلات نمو سكان الحضر فى مصر، حيث يتوقع أن

يصـــل معدل النمو فى الفترة من(2020– 2025) إلى 2,19 ٪ مما يشـــير إلى احتمال انخفاض فى الزيادة الطبيعية لســـكان الحضـــر، علاوة على توقع ضـعف تيارات الهجرة الريفية الحضـرية نتيجة لتطوير وتنمية القطاعات الريفية . ويتضـــح من ذلك أن معدل نمو ســكان الحضـــر يتجاوز معدلات الزيادة فى النمو الســكانى على مســتوى الجمهورية – كما أشــار الباحث فى موقع ســابق من البحث – حيث بلغ 2,3٪ فى عام 2006 . ويتوقع أن يصـــل إلى 1,89 ٪ فى عام 2011 ، و1,72 ٪ فى عام 2016 ، بينما سينخفض إلى 1,53٪ فى عام 2021.

ويشـــير ذلك إلى توقعات باســـتمرار منح المناطق الحضـــرية أولوية فى مخططات التنمية – وتســمى هذه الظاهرة بالتحيز الحضـرى – الأمر الذى سيترتب عليه استمرار نمو سكان الحضر بمعدلات مرتفعة عن المعدلات العامة لنمو ســكان الدولة، وذلك لأن الهجرة الداخلية تســاهم بجزء فى تكوينه، فضـــلاً عن الزيادة الطبيعية للســكان بالمدن. وإذا كان هذا التحليل يعد عرضـــاً للملامح العامة للنمو الحضـــرى فى مصـــر، فإن اتجاهات النمو الحضـــرى فى محافظات مصر سنتعرف عليها من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (4- 6)

اتجاهات النمو الحضرى فى محافظات مصر فى الفترة من (1976-2006)

سنة التعداد / المحافظة	تعداد 1976	تعداد 1986	تعداد 1996	تعداد 2006
القاهرة	100	100	100	100
الإسكندرية	100	100	100	99 ,05
بور سعيد	100	100	100	100
السويس	100	100	100	100
جملة المحافظات الحضرية	100	100	100	99 ,05
حلوان	___	___	___	70 ,2
6 أكتوبر	___	___	___	28 ,9
دمياط	,8 24	,2 25	27 ,5	38 ,7
الدقهلية	24	,2 26	27 ,8	27 ,9
الشرقية	,2 20	,1 21	22 ,5	23 ,09

القليوبية	,7 40	,8 43	40 ,6	44 ,7
كفر الشيخ	,7 20	,8 22	22 ,9	23 ,05
الغربية	,3 33	,7 32	31 ,1	29 ,9
المنوفية	,7 19	,1 20	19 ,9	20 ,5
البحيرة	,1 24	,4 23	22 ,8	19 ,12
الإسماعيلية	,2 49	,8 48	50 ,3	45 ,3
جملة محافظات الوجه البحرى	,4 26	,6 27	27 ,6	30 ,1
الجيزة	57	,4 57	54 ,1	92
بنى سويف	,9 24	,1 25	23 ,5	23 ,24
الفيوم	24,1	,2 23	22 ,5	22 ,51

المنيا	9, 20	8, 20	19 ,4	18 ,9
أسيوط	7, 27	8, 27	27 ,3	26 ,5
سوهاج	3, 21	9, 21	21 ,7	21 ,4
قنا	9, 22	4, 23	24 ,4	21 ,3
أسوان	9, 37	6, 39	42 ,6	42 ,5
الأقصر	ـــــ	ـــــ	ـــــ	47 ,8
جملة محافظات الوجه القبلى	5, 30	7, 31	30 ,8	32 ,9
البحر لأحمر	3, 87	6, 85	74 ,5	95 ,5
الوادى الجديد	2, 41	2, 44	48 ,2	48 ,09
مطروح	46	9, 50	55 ,7	70 ,4
شمال سيناء	100	4, 61	59 ,1	60 ,4

جنوب سيناء	ـــــ	,9 37	49 ,1	50 ,9
جملة محافظات الحدود	,1 55	,6 57	58 ,6	67 ,9
جملة سـكان الحضـر على مستوى الجمهورية	,8 43	44	42 ,6	43 ,09

ا.

يتضـح من الجدول رقم (4– 6) أنه على الرغم من أن هناك ارتفاعاً فى نسـبة سـكان الحضـر فى كل من محافظات الوجه البحرى والقبلى ومحافظات الحدود فى الفترة من(1976– 2006) فإن نسـبة التحضـر فى المحافظات الحضـرية قد قلت بمقدار 95,٪ فى تعداد 2006 عن تعدادات السـنوات السابقة؛ ويرجع ذلك نتيجة لإضافة بعض المناطق الريفية لمحافظة الإسكندرية فى التعداد الأخير .

كما توضـح بيانات الجدول ارتفاع نسـبة سـكان الحضـر فى محافظات الحدود عن الوجهين القبلى والبحرى, فضلاً عن ارتفاع نسبة سكان الحضر فى الوجه القبلى، حيث بلغت 32,9٪ طبقاً لتعداد 2006 عن إجمالى نسبة سكان الحضر فى الوجه البحرى 30,1٪ فى العام نفسه . وبالنظر إلى نسبة التحضر بين محافظات الجمهورية غير الحضـرية نجد أن محافظة حلوان تمثل المرتبة الأولى فى الوجه البحرى بنحو 70,2٪ , وفقاً لبيانات تعداد 2006، بينما تمثل

محافظة الجيزة أعلى نسبة تحضر فى الوجه القبلى بواقع 92٪ من إجمالى سكان المحافظة، فى الوقت الذى تمثل فيه محافظة البحر الأحمر أعلى نسبة تحضر بين محافظات الحدود, فقد بلغت النسبة بها 95,5٪ وهى أيضاً تمثل أعلى نسبة تحضر بين محافظات الوجهين القبلى والبحرى ومحافظات الحدود, بينما تعد محافظة المنيا أقل محافظة فى نسبة سكان الحضر بها عن باقى محافظات الجمهورية، فقد بلغت نسبة سكان الحضر بها نحو 18,9 ٪ من إجمالى سكان المحافظة فى عام 2006 .

وبالنسبة إلى معدلات الزيادة فى سكان الحضر، فإن محافظات الحدود تمثل أعلى نسبة فى الزيادة، حيث بلغت 67,9٪ فى عام 2006، مقابل 58,6٪ فى عام 1996 . ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف النمو الحضرى فى محافظات مصر من خلال **معيارين:الأول** وفقاً لنسبة سكان الحضر **والآخر** وفقاً لدرجة النمو الحضرى بها .وعليه فقد صنف محافظات مصر وفقاً لنسبة سكان الحضر إلى ثلاث مجموعات :

أ- **المجموعة الأولى:** وتشمل المحافظات ذات المعدل الحضرى المرتفع، وتزيد نسبة سكان الحضر فى هذه المجموعة عن 50٪ من مجموع السكان فى المحافظة، وتتضمن هذه المجموعة محافظة القاهرة، والإسكندرية, وبور سعيد, والسويس, وحلوان, والجيزة، والبحر الأحمر, ومطروح، وشمال وجنوب سيناء .

ب-**المجموعة الثانية:** وتتضمن المحافظات ذات المعدل الحضرى المعتدل، وتتراوح نسبة سكان الحضر فى هذه المجموعة بين 40٪ , 50٪ من

مجموع سـكان المحافظة, وتشـمل محافظة القليوبية، والإسـماعيلية, وأسوان, والأقصر , والوادى الجديد .

ج- **المجموعة الثالثة:** وتشمل المحافظات ذات المعدل الحضرى المنخفض، وتتراوح نسبة سكان الحضر فى هذه المجموعة ما بين 40٪ ، 18٪ من مجموع سـكان المحافظة, وتضـم كلاً من 6 أكتوبر، ودمياط, والدقهلية, والشـرقية, وكفر الشـيخ, والغربية, والمنوفية، والبحيرة, وبنى سـويف، والفيوم، والمنيا, وأسيوط, سوهاج, وقنا .

ويمكن تفسـير انخفاض نسـبة سـكان الحضـر فى المجموعتين الثانية والثالثة, نتيجة انخفاض معدلات التصـنع فيهما، مقارنةً بمحافظات المجموعة الأولى؛ الأمر الذى يشـير إلى وجود ارتباط بين التنمية الصـناعية والنمو الحضـرى، علاوة على تواضـع معدلات التنمية الحضـرية فى تلك المحافظات وارتفاع معدلات البطالة وصـعوبة الحصـول على مسـكن ملائم مقارنةً بمحافظات المجموعة الأولى الأمر الذى دفع العديد من سكانها إلى الهجرة إلى المـدن الجـديـدة التى تتوفر بهـا بعض الوظـائف, أو إلى مـدينتى القـاهرة والإسكندرية اللتين تستحوذان على أعلى نصيب من الاستثمارات التنموية, مما جعل مدينة القاهرة تصـل إلى المرتبة رقم 17 على مسـتوى العالم فى عام 2006 من حيث عدد السـكان حيث بلغ عدد سـكانها نحو 11,29 مليون نسـمة, ومن المتوقع أن تصـل إلى المرتبة رقم 13 حيث متوقع أن يصـل عدد سـكانها إلى 14,02 مليون نسـمة فى عام 2020، بينما انتقلت مدينة الإسكندرية إلى المرتبة رقم 74 على مستوى دول العالم من حيث حجم السكان

بواقع 3,81 ملايين نسمة عام 2006. ومن المتوقع أن تصل إلى المرتبة 79 فى عام 2020 بواقع 4,77 ملايين نسمة .

ويشير ما سبق إلى القضيتين الهامتين التى توصل إليهما علماء الأيكولوجيا الحضرية .والتى ترى **الأولى** منهما: أن هناك وظيفة أساسية تؤديها المدينة، لكنها ما تلبث بنمو حجمها أن تؤدى وظائف أخرى؛ مما يضاعف من نموها .و**تشير الثانية** إلى قضية وراثة الحجم الذى ينجم عن تصارع المدن فى الإقليم من أجل الحجم والضخامة، وتحاول كل مدينة الإفادة من حجمها الحالى لتحقيق نمو لاحق فكلما كانت المدينة أكبر حجماً كان معنى ذلك أنها تقدم فرصاً كبيرة للسكان، وبذلك تتداعى الوظائف ويتضخم الحجم باطراد، حتى نصل فى النهاية إلى نقطة قد يصعب فيها تعليل التضخم المطرد فى حجم المدينة بأسباب أو ضروريات واضحة . وعلى الصعيد الآخر صنف الباحث المحافظات المصرية وفقاً لدرجة النمو الحضرى إلى ثلاث مجموعات:

أ- **المجموعة الأولى** :وهى المحافظات التى زاد سكان الحضر بها بشكل مرتفع وتضم: دمياط والجيزة, والبحر الأحمر, ومطروح, والقليوبية . وبالنظر إلى الجدول رقم (4-6) نجد أن هناك طفرة نمو حضرى قد حدثت فى كل من محافظة الجيزة ومحافظة البحر الأحمر. ويمكن تفسير النمو الحضرى الزائد فى الأولى إلى تأثير التقسيمات الإدارية الجديدة التى أدت إلى إضافة نسبة كبيرة من سكان الريف بها إلى كل من محافظة حلوان, و6 أكتوبر. أما زيادة النمو الحضرى فى محافظة البحر الأحمر، يمكن رده إلى ازدهار النشاط السياحى فى تلك المحافظة

بعد تطوير شـواطئها وتوفير عناصـر الجذب السـكانى بها، الأمر الذى يفضـــى إلى اســـتنتاج قضـــية هامة، وهى أن هناك ارتباطاً طردياً بين التنمية السياحية والنمو الحضرى .

ب- **المجموعة الثانية** : وهى المحافظات التى زاد سكان الحضـر بها بشكل قليل وهى:الدقهلية والشـــرقية، وكفر الشـــيخ, والمنوفية, والفيوم, وشـــمال سيناء, وجنوب سيناء .

ج- **المجموعة الثالثة:** وهى المحافظات التى نقص بها نسبة سكان الحضـر وهى: الإسكندرية والغربية، والبحيرة, والإسماعيلية, وبنى سويف, والمنيا, وأسيوط, وسوهاج, وقنا، وأسوان والوادى الجديد . ويمكن تفسير انخفاض نسـبة سـكان الحضـر فى تلك المحافظات طبقاً لتعداد 2006 ، ببعض العوامل : إما لتغيير التقســـيمات الإدارية بين المحافظات، كما حدث بالنسبة إلى سكان البحيرة ،والفيوم... وغيرها من المحافظات التى تأثرت بإضـافة محافظتى حلوان و6 أكتوبر ضـمن التقسـيم الإدارى لمحافظات مصـر,أو إضـافة مناطق ريفية إلى بعض المحافظات كما حدث بالنسـبة إلى الإسـكندرية .ويشـير ذلك إلى وجود علاقة بين التقسـيمات الإدارية، وبين تذبذب معدلات النمو الحضـــرى . علاوة على ذلك يمكن رد هذا الانخفاض إلى النجاح النسـبى لسـياسـة تنظيم الأسـرة فى حضـر تلك المحافظات، والذى أثر فى معدلات الزيادة الطبيعية بها، فضـــلاً عن الاتجاهات الجديدة للدولة إزاء تنمية القطاعات الريفية، وما ترتب عليه من انخفاض معدلات الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى التى أصبحت لا تستطيع إشباع حاجات المهاجرين إليها .

وتأسيساً على ما سبق تجدر الإشارة إلى أن هناك تبايناً فى وجهات النظر بين العلماء فيما يتعلق بعوامل النمو الحضرى، ومن ثم يرى **كنجرلى دافيز Kigsley Davis** أن هناك عوامل ثلاثة قد أثرت فى النمو الحضرى فى الدول المتقدمة وهى: الزيادة الطبيعية، والهجرة الريفية الحضرية، وانتشار التصنيع فى المدن . ومع ذلك تشير نتائج أحد التقارير إلى أنه إذا كانت الزيادة الطبيعية تسهم بمقدار 60٪ كمكون أو كعامل من عوامل النمو الحضرى, فإن الهجرة وإعادة تصنيف ما كانت من قبل تعد مناطق ريفية، ومن كانوا سكاناً ريفيين قد يساهم بـ40٪ فى تشكيل هذا النمو .

وذهب **ماركس** إلى أن عوامل النمو الحضرى فى الدول الرأسمالية هى: البرجوازية, ونمو الطبقة العاملة والأوضاع المحيطة بها، علاوة على تقسيم العمل بين يدوى وعقلى، والذى أدى إلى الانفصال بين القرية والمدينة, حيث تتسم الأولى بالعمل اليدوى وتتصف الثانية بالعمل العقلى والذهنى. وذهب **ماير R.Meir** إلى أن السبب الرئيسى للنمو الحضرى هو: سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد, و يسر الانتقال – النسبى – من مكان لآخر. فمن وجهة نظره أن النمو الحضرى يفسر ذاته فى ضوء نسبة أو معدل وسائل الاتصال المتاحة فى المركز الحضرى . وهناك من يرى أن معدل النمو الحضرى يتحدد فى ضوء مجموعة من المتغيرات:

أ- عدد السكان وكثافتهم, وتوزيعهم بين مناطق الإقليم .

ب-التركيب السكانى للأفراد من حيث النوع, والعمر , والتعليم,والعمل, والدخل ...وهكذا.

ج- طبيعة النمط الحضـرى من حيث كونه مدينة عاصـمة, أو مدينة كبرى, أو مدينة صغيرة أو ضاحية .

د- نوعية وسائل الاتصال بين النمط الحضرى وما يحيط به من مناطق .

ه- طرق النقل والمواصلات .

و- طبيعة الأنشطة الإنتاجية (وبخاصة الصناعية منها) والخدمات المتاحة .

ز- الإمكانات القائمة والمحتملة لأوجه النشاط المختلفة بالمركز الحضرى .

ويشير تقرير حالة مدن العالم 2008– 2009 إلى أن هناك عوامل تؤثر فى النمو الحضـرى هى: الموقع الجغرافى, والزيادة الطبيعية للسـكان, والهجرة الريفية الحضـرية, وتطوير البنية التحتية والسـياسـات الوطنية، إلى جانب قوى سياسية واجتماعية واقتصادية أخرى بما فى ذلك ظاهرة العولمة.

وجدير بالذكر أن العولمة قد أحدثت تغييرات فى البنية الاجتماعية لجميع الدول, فالتحولات الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية, ما هى إلا تجليات للعولمة. وهناك حقيقة هى أن العولمة منتشـرة فى جميع قارات العالم، وتمتلك أدوات وميكانيزمات ومتغيرات عديدة تسـاعدها على فرض هيمنتها وتجلياتها على الأقاليم الفقيرة والغنية فهى تتحدد فى انتقال السـلع والخدمات والأموال والأفكـار بين مختلف دول العـالم دون قيود. وقـد تؤثر العولمـة فى النمو الحضـرى. فالمدن هى المسـتفيدة من العولمة, أى من الاندماج التدريجى لاقتصـاديات العالم. فالناس يتجهون حيث توجد فرص العمل, وهذه الفرص توجد حيث يوجد الاستثمار والأنشـطة الاقتصـادية ويتركز معظم الناس بدرجة

متزايدة فى المناطق الحضرية المليئة بالنشاطات، وفيما حولها سواء كانت كبيرة أو صغيرة. وعليه فالعولمة تساعد على نمو وتنمية المدن بحجم وشدة الأسواق الخارجية، وقدرتها على اجتذاب الاســـتثمارات الأجنبية والتكنولوجية، فقدرتها على اجتذاب تلك الاستثمارات يؤدى إلى تعجيل نموها الاقتصادى .

ويتضح مما سبق أن هناك عوامل متعددة تحرك وتسير النمو الحضرى، إلا أن العنصــر الرئيســى من عناصــر هذا النمو ليس عادة الهجرة من الريف إلى الحضــر، بل هو الزيادة الطبيعية فى عدد الســكان فى المدن نفســها؛ مما يشـــير إلى أن أفضـــل طريقة لخفض معدلات النمو الحضـــرى، هى خفض الخصــوبة فى كل من المناطق الحضــرية والريفية. وبناءً على ما ســبق أمكن رصد أهم العوامل التى تحرك النمو الحضرى فيما يلى :

أ- الموقع الجغرافى ومدى توفر وسائل الاتصال بين النمط الحضرى، وما يحيط به من مناطق.
ب-الزيادة الطبيعية للسكان .
ج- الهجرة الريفية الحضرية.
د- طبيعة النمط الحضرى مدينة عاصمة، أو مدينة كبيرة، أو مدينة صغيرة .
ه- أوضاع التنمية الحضرية بعامة، والتنمية الصناعية بوجه خاص بالنمط الحضرى .

ثانيا- قضايا التنمية الاقتصادية فى المدن المصرية .

نتج عن النمو الحضرى الزائد والمستمر فى مدن العالم – ومنها مصر- فى ظل أوضـــاع اجتماعية واقتصـــادية مترديه لتلك المدن, ظاهرة التضـــخم الحضـــرى التى تجســـدت ملامحها فى ظهور مشـــكلات اجتماعية عديدة فى محيط الحياة الحضرية أهمها :

2-1- البطالة:

احتلت البطالة المكان الرئيسى داخل الأزمة الحضرية، باعتبارها قضية من قضايا الاقتصاد الحضرى من ناحية، وباعتبارها سبباً مباشراً لحالة الفقر والإســـكان المتردى والجوانب الأخرى للحرمان الاجتماعى من ناحية أخرى . وتمثل قضية فائض العمل فى المدن إحدى القضايا الرئيسية فى الدول النامية ومنها مصـــر, حيث تتميز مدن تلك الدول بزيادة فى المعروض من القوى العاملة دون ما يقابله زيادة فى الطلب فى سوق العمل وخلال العقود الأخيرة – نتيجة للتضخم الحضرى – ظهر وبشكل متزايد الباحثون عن العمل، والنتيجة لذلك معدلات عالية ومفرطة من البطالة. وتلعب الهجرة الريفية الحضـــرية دوراً هاماً فى زيادة حجم مشـــكلة البطالة حيث يعد كل من البطالة والعمالة غير الكاملة فى المناطق الريفية، من بين الأســـباب الرئيســـية للنزوح من الريف، والنمو الانفجارى فى المدن فى العالم النامى بعامة ومصر بوجه خاص .

وعلاوة على ذلك تكمن الأســـباب الهيكلية للبطالة فى نمط النمو الاقتصـــادى المرتكز على اســـتغلال الموارد الطبيعية, وفى خصـــائص القوة

العاملة التى ترتفع ضـمنها نسـبة الشـباب الذى يفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل . ومن أهم أسباب هذا الضـعف فى أداء أسواق العمل: شـــدة الاعتماد على القطاع العام فى توفير فرص العمل، إضـــافة إلى عوامل تشمل النزاعات الإقليمية وهجرة اليد العاملة, واستيعاب أيدى عاملة غير ماهرة، بالإضـــافة إلى ذلك أدى النمو المعتمد على الموارد الطبيعية إلى ربط التنمية على نطاق واسع بتقلبات أسعار النفط وإيراداته, وإلى تقويض الجهود التى تبذل من أجل التنوع الاقتصادى .

وقد أصـبحت البطالة الآن فى مختلف دول العالم هى المشـكلة الأولى، وهنـاك مـا يقرب من مليـار عـاطـل عن العمـل موزعين على مختلف أنحـاء المعمورة فى حالة بطالة كاملة أو جزئية, ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية, ففى حالة البلدان الصـــناعية المتقدمة كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصـــادية, بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفى مع مرحلة الانتعاش, أما الآن فقد أصبحت البطالة, ومنذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمان مشكلة هيكلية . فعلى الرغم من تحقق ازدهار ونمو اقتصـــادى فى معظم دول العالم، فإن البطالة تتفاقم سنة بعد أخرى فى غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالى,وفى البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام, نتاجاً لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية :

أ- فشل أنماط التنمية التى انتهجتها هذه البلاد .
ب-تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التى نجمت عن ذلك .
ج- الأوضاع المضطربة للاقتصاد العالمى وتنامى العولمة .

وتشـير البيانات إلى أن معدل البطالة فى مصـر قد ارتفع من 2,2٪ فى أوائـل الســـتينيات إلى 7,7٪ فى تعداد 1976, ثم إلى 10,7٪ فى تعداد 1986, حيـث بلغ الحجم الكلى للمتعطلين فى هـذا العـام الأخير نحو 1,4 مليون. وقد استمرت مشكلة البطالة فى التفاقم خلال السنوات التالية مع تدهور الأوضـاع الاقتصادية، ومع غياب إستراتيجية متكاملة للتشغيل .· وقد بلغ معدل البطالة فى عام 1993 نحو 10,6٪ من إجمالى الجمهورية . وبالنســـبة إلى الحضـر فى مصـر، فقد بلغ معدل البطالة إلى 12,5٪ ، فى مقابل 9,2٪ فى الريف .· وتشـــير بيانات تعداد 2006 أنه بلغ معدل البطالة 9,72٪ مقابل 8,95٪ فى عام 1996.· ويشـــير تقرير التنمية البشـــرية 2010 أن معدل البطالة عام 2007 بلغ فى الحضـــر 11,7٪ ، مقابل 7٪ فى الريف .· وفى ســـياق ذلك يعتقد الباحث أن النســـب الســـابقة للبطالة لا تعكس الحقيقة الاجتماعية عن وضعها الفعلى فى مصر، وأن نسبتها تتجاوز الأرقام السالفة .

ويتضـح مما سـبق أن مشـكلة البطالة فى المدن تعد من أهم المشـكلات الناتجة عن النمو الحضـرى وأنها مشكلة عالمية وليسـت مشكلة مصـرية فقط، إلا أن تلك المشـــكلة تختلف فى البلدان النامية عنها فى البلدان الصـــناعية المتقدمة من حيث حجمها وأســبابها . وأن البطالة فى مصـــر تتســم بطبيعة هيكلية وحجمها فى الحضـر أكبر من حجمها فى الريف. ويتضـح من ذلك أن البطالة سبب من أسباب فشل التنمية الحضرية، وفى الوقت نفسه نتيجة لتردى أوضــاعها. ويمكن معالجة قضـية البطالة من خلال تشـجيع الدولة على إعادة النظر فى إسـتراتيجياتها التدريبية والتعليمية، وفقاً لمتطلبات أسـواق العمل, وأن

تضع إستراتيجية واسعة النطاق لتحسين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للموارد البشرية, بالإضافة إلى تكثيف إستراتيجيات التنوع الاقتصادى الموجهة إلى بناء صناعات مستدامة تولد فرص عمل هامة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات فى تنمية رأس المال البشرى, والنفاذ إلى الأسواق فى سياق العولمة .

2-2- الفقر الحضرى :

يرتبط انتشار الفقر على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ارتباطاً وثيقاً بالمستويات المتدنية للتعليم وسوء الحالة الصحية، إلى جانب الافتقار إلى الخدمات الأساسية للبنية التحتية مثل: إمدادات المياه النظيفة، والصرف الصحى، والطاقة و الكهرباء . كما أن العامل المباشر والأهم الذى يسهم فى تفشى الفقر الحضرى، هو النقص فى دفع الأجر الجيد مقابل العمل فى مدن الدول النامية ومنها مصر، حيث يكمن التحدى فى خلق فرص العمل ورفع مستويات الأجور. ويعد الفقر الحضرى ظاهرة منتشرة فى المدن بكل المجتمعات، مهما بلغ معدل النمو الاقتصادى بها, وأياً كان مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الذى تكون قد حققته, وأن عموميتها هذه نتجت بصورة رئيسية من ذلك التنوع الذى يميز التركيب الطبقى السائد بالمدينة, ومع أن التنوع يعد سمة ضرورية وطبيعية للتركيب الطبقى بعامة, فإنها أشد وضوحاً فى النمط الحضرى مقارنةً بالأنماط المعيشية الأخرى . وتشير إحدى دراسات البنك الدولى إلى أن هناك نحو 300 مليون ساكن حضرى فى الدول النامية يعيشون فى فقر وبدون غذاء وحاجة إلى الكساء, وهذا ناتج عن تزايد السكان بصورة كبيرة جداً فى المناطق الحضرية, وفى عام 1990 عاش 600 مليون من السكان على الأقل فى المناطق الحضرية فى الدول النامية فى حالات

شديدة من الفقر، وفى بعض المدن يعيش أكثر من نصف السكان فى حالات فقر مدقع .

وفى دراسة على 90 دولة تمثل أكثر من 90 ٪ من السكان فى العالم النامى، أوضحت أن نسبة الفقراء الذين يعيشون فى المناطق الحضرية تزداد ارتفاعاً بصورة أسرع من الزيادة فى معدلات السكان . وأن تحقيق التنمية سيساعد على تخفيض أعداد الفقراء فى الحضر. وأن عملية النمو الحضرى قد أثرت فى الفقر الريفى أكثر من تأثيرها فى الفقر الحضرى . و يرى البعض أن هذا ناتج عن انعدام العدالة فى توزيع الدخول, فعلى سبيل المثال أن أكثر من 50٪ من سكان المناطق الحضرية بالدول النامية يحصلون على أقل من 25 ٪ من إجمالى الدخول، رغم ارتفاع الدخول بتلك المناطق مقارنةً بالريف . وتتوقع تقارير الأمم المتحدة أن نسبة الفقر الحضرى سوف تصل إلى 40٪ فى عام 2020, وستصل إلى 50٪ فى عام 2035عندما يصل عدد سكان الحضر 61٪ من سكان العالم . ويتضح من ذلك أنه توجد علاقة ارتباط طردى بين زيادة سكان الحضر، وبين زيادة أعداد الفقراء فى المدن فى الوقت الراهن وفى المستقبل؛ مما يعكس ضعف البناء الاجتماعى للمدن فى العالم النامى، وعدم قدرته على استيعاب الزيادات السكانية وإشباع حاجات السكان .

وتأسيساً على ما سبق يعد الفقر الحضرى ظاهرة عامة توجد فى كل المجتمعات الإنسانية على تنوعها وتفاوتها, غير أنها (أى الفقر الحضرى) ظاهرة تتشكل بناءً على الأوضاع الخاصة بكل مجتمع، فليست النظم الاقتصادية،أو الاجتماعية، أو السياسية واحدة – أو حتى متشابهة – بين

المجتمعات بعضـــها البعض، ومن ثم فإن الظواهر المنبثقة عنها تكون مرتبطة بها ومعبرة عنها، وتتميز بذات الخصوصية التى تتسم بها. وفيما يتعلق بالنوع والفقر فإن التقديرات والدراسات تشير إلى أن فقر النساء أكثر وضوحاً خاصة فى المناطق الحضـــرية, الأمر الذى جعل الدارســين يتحدثون عن تأنيث الفقر على المستوى العالمى. فأعباء النساء تتزايد وساعات عملهن وقسوة أعمالهن أوضح، حيث يتعرضن لاستنزاف بدني واضح إلى حد كبير.

وفى مصـــر تشـــير البيانات إلى أن نســـبة الفقراء فى جميع المناطق الحضـرية تصـل إلى 35,88 من الأسـر؛ مما يعنى أن هذه الفئة لا تحصـل على حاجاتهم الأساسية من السلع الغذائية وغير الغذائية , وأن الوجه القبلى به أكبر نســـبة من الأســـر الفقيرة 34,8٪ من إجمالي الأســـر التى تعيش فى المناطق الريفية. وهذا يعنى أن نسبة الفقر فى حضـر مصـر أكبر من النسبة فى الريف؛ مما يشـير إلى وجود علاقة طردية بين النمو الحضـرى والفقر فى المدن المصرية .ويرى البعض أن الفقر الحضرى يرجع إلى ثلاثة أسباب :

الســبب الأول: فشـل بعض الدول النامية فى توقع حجم وخطى التحضـر، وعدم استعدادها النسبى لمواجهة قضايا التحضر.

السبب الثانى :عدم قدرة القطاع الرسمي على التوسع, واستيعاب قوة العمل الحضرية المتزايدة .

الســبب الثالث :عدم قدرة النظم المؤســسـية على توســيع البنية التحتية، والخدمات الحضرية الأساسية لتلبية حاجات سكان الحضر المتزايدة .

ومن الملاحظ أن ظـاهرة الفقر لا ترتبط بـالاحتيـاج المـادى وحســـب – رغم أنه من أهم ملامحها– وإنما هى ظاهرة مركبة تتشكل لأسباب اقتصادية, وعوامل اجتماعية ودوافع أســـاســـية وتتكامل هذه الجوانب جميعاً لتتمركز فى نطاق مكانى محدود يطلق عليها تسـميات مختلفة ولكنها تجتمع فى النهاية فى وصف شامل وعام وهو المناطق المتخلفة بالمدينة:

2- 3- الإسكان الحضرى :

تشير التقديرات الصـادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى ارتفاع الطلب على المساكن فى جميع أنحاء العالم فى الفترة من (2003– 2030) وذلك من أجل تلبية احتياجات الكثافة الســكانية الحضـــرية المتزايدة والتى تقدر بـ70 مليون نسمة سنوياً، أي ما يعادل تشييد سبع مدن كبرى جديدة إضـــافية، أو تشـــييد مدينة جديدة بحجم مدينة هانوى أو مدريد .وعليه فقد أصبحت مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التى تواجه المدن سريعة النمو . ولقد كشف التحليل المتعمق لها عن حقيقة كونها مشكلة حضرية ومتعلقة بحياة المدينة فى المقام الأول، كما أن هذه المشـــكلة تتفاوت بتفاوت حجم كل مدينة وكثافتها الســـكانية. فالمســـكن والبيئة الســـكنية التى تحيط به يكونان الإطار المادي الذى يشـــبع فيه الإنســـان أكثر حاجاته ويقضـــى فيه معظم أوقاته .. فالمسكن مأوى, ورمز للخصوصية، والمكانة والتمايز, فهو يعكس إلى حد بعيد ليس فقط شـخصـية قاطنة، وإنما أيضـاً شـخصـية المجتمع الذى يوجد فيه, بل ومستواهم التكنولوجي والاقتصـادي والاجتماعى . فبقدر ما يؤثر الإطار المادي

فى سلوك وتصرفات وشخصيات الذين يشغلونه يؤثر الأفراد والجماعات بدورهم فى محيطهم السكنى فيشكلونه ويطوعونه ويخضعونه لرغباتهم ومتطلباتهم.

ولعل من أهم ما تكشف عنه مشكلة الإسكان الحضرى أنها ذات أبعاد وجوانب عديدة ومتنوعة تأخذ طابعاً اجتماعياً, واقتصادياً, وثقافيا, وأيكولوجياً..وهكذا , حيث إنها ظاهرة متشابكة ومعقدة ترتبط بسلسلة متصلة الحلقات من الظواهر والمسائل والاهتمامات المتنوعة بدءاً بمستوى دخل الفرد، وانتهاءً بمسائل السياسة العامة والتشريعات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن مشكلة الإسكان تكاد تكون عامة فى معظم مدن العالم, فإنها أكثر وضوحاً فى مدن العالم النامى؛ ذلك لأن الأوضاع الاقتصادية لبلدان هذا العالم غالباً ما تقف حائلاً فى سبيل إشباع الطلب على الإسكان. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه فى نهاية الستينيات كان هناك مليار نسمة فى قارة آسيا وأفريقيا وأمريكا بدون مأوى .وفى السبعينيات ومع بداية الثمانينيات انتشر الإسكان العشوائى فى كثير من مدن العالم بشكل ملحوظ؛ مما جعل مشكلة الإسكان من المشكلات الأساسية التى تواجه هذه الدول .وتتميز الدول النامية ببعض الخصائص التى ساعدت على ظهور مشكلة الإسكان بحجمها الحالى وهى: انخفاض متوسط دخل الفرد مقارنةً بالدول المتقدمة, وارتفاع معدل النمو السكانى, والهجرة الداخلية الواسعة من الريف إلى الحضر, وضعف التطور التكنولوجى بالمقارنة بالدول المتقدمة؛ مما جعل مساهمة الدول النامية فى الإنتاج الصناعى العالمى ضئيلة, واختلال التوازن الاقتصادى الداخلى، وعدم قدرة التنظيمات الاجتماعية على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة, وعدم القدرة على النمو الذاتى, أو تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين .

وتعد مشكلة الإسكان فى مصر كغيرها من الدول النامية مشكلة حضرية فى المقام الأول، حيث يقع جزء كبير منها فى المدن الكبرى, علاوة على أنها لم تظهر منذ زمن بعيد . ففى بداية الستينيات

تضافرت بعض العوامل وساهمت فى ظهور أزمة الإسكان· وتصعيدها منها: اتجاه الدول إلى التنمية الصـــناعية وإعطائها الأولوية مع عدم تشـــجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات الإسكان التى انفردت بها الدولة, وارتفاع معدل النمو السكانى والهجرة الريفية إلى المدن، وارتفاع تكاليف بناء المساكن؛ مما أدى إلى ارتفاع القيمة الإيجارية للمسكن, وانخفاض حجم الاستثمارات فى هذا القطاع وكذلك إصـــــدار مجموعة من القوانين أدت إلى تخفيض القيمة الإيجارية، وأفضى ذلك إلى هبوط الاستثمارات فى قطاع الإسكان وخاصة من جانب القطاع الخاص, هذا علاوة على الحروب التى خاضـــتها الدولة والتى امتصـــت مواردها، وقد تراكم العجز فى الوحدات السـكنية ·حتى وصـــل مليون وحدة عام 1973.

ويتضـح من ذلك أنه إذا كان الإسكان الحضرى يعتبر مشكلة فى بعض الدول المتقدمة والتى حققت التقدم الاقتصادى والاجتماعى، فإنه يعد من أخطر المشـــكلات التى تواجه الدول النامية بعامة ومصـــر بوجه خاص ؛ لأنها تؤثر مباشـــرةً فى الأســـرة وفى العلاقات الاجتماعية . ويتفق مع ذلك أيضـــاً قول **M.Bryce** "إن المكـان الـذى يســـكن فيـه الفرد يعـد أمراً حيوياً فى تكوين شـخصـيته، وعاملاً مؤثراً فى صـحته النفسـية والجسـدية والاجتماعية". ولقد كشفت الدراسات عن أن الخمول وهبوط الحيوية من أهم أسباب اعتلال المزاج

والإدمان, وأن أوضاع الإسكان الرديء من أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية, وأن هناك علاقة ارتباط طردى بين النظافة الشـــخصـــية واحترام الذات والسلوك والأخلاق من جانب, وبين مدى توفر الأوضاع السكنية الملائمة من جانب آخر. · وما من شــك أن عجز البلاد النامية – ومنها مصــر– عن تلبية حاجة ســكانها الحضــريين إلى الســكن ،أدى إلى اتســاع رقعة الأحياء المتخلفة والعشوائية وأحياء واضعى اليد .

2-4- المناطق المتخلفة:

مما لا شـك أن ثمة علاقة وثيقة بين نمو ظاهرة الفقر الحضـرى, ونشـأة المناطق المتخلفة بالمدينة فإذا كانت الأولى محصلة لعوامل عدة – كما سبق الإشارة إليه – فإن الثانية تتشكل فيزيقياً وتتكامل مع الظواهر الحضرية السائدة، غير أن الفقر الحضرى ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق .· ولقد نتج عن المعدلات السريعة للنمو الحضرى فى بلدان العالم النامى, العديد من المشكلات مثل :انخفاض دخول المواطنين، الأمر الذى دفع سـكان المدن إلى الاسـتقرار فى مناطق منخفضـــة التكاليف, ومتردية من حيث البنية التحتية والخدمات، وهى ما أطلق عليها المناطق المتخلفة أو العشوائية.·

وهناك من يرى أن الدراســـات التى تنظر إلى المناطق المتخلفة كنتيجة رئيسـية للتحضـر السـريع هى نظرياً مضـللة؛ لأن هناك مجموعة متشـابكة من العوامل الاقتصـادية، والاجتماعية، والسـياسـية والقانونية أدت إلى انتشـار واسـع النطـاق للمنـاطق الحضـــرية المتخلفة . ويمكن أن نرجع نموها إلى الازدياد

السريع فى عدد سكان الحضر سواء كان ذلك بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر أو التدفقات الدولية للقوى العاملة, أو النمو الطبيعى للسكان, أو الحروب والتشريد القسرى, أو الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعى, وتقصير الحكومات وقصور السياسات الحضرية عن مراعاة حاجات فقراء الحضر فى تنظيم تقسيم المناطق والإجراءات الإدارية, أما القيود التى تمنع الفقراء فى المناطق الحضرية من الحصول على سكن لائق وأوضاع معيشية جيدة، فغالباً ما تتمثل فى تكلفة المساكن القانونية, وارتفاع أسعار الأراضى فى المناطق الحضرية, وأنظمة البناء والتخطيط المقيدة وغير الملائمة, والمعوقات الإدارية والبيروقراطية, وقد أدت كل هذه العوامل إلى ظهور فقراء الحضر وتقويض حصولهم على السكن الملائم بأسعار معقولة, وبالتالى أجبرت الكثيرين منهم على العيش فى أحياء المدينة القديمة المتردية ,أو اللجوء إلى السبل غير القانونية فى سوق الأراضى والمساكن .· وإذا كان ظهور المناطق المتخلفة· نتيجة لعدد من العوامل فإن هناك نوعين من هذه المناطق:

النوع الأول – الأحياء الشعبية القديمة Slums :

وهى عبارة عن وحدات سكنية قل مستواها مع الزمن والإهمال والتقسيم إلى وحدات أصغر وتعانى معظم هذه الأحياء من تدهور حالة المرافق والخدمات بها؛ نتيجة لازدياد الضغط عليها, وأنها نشأت وتطورت داخل إطار التنظيم والتخطيط الرسمى للدولة ,وأن غالبية هذه الأحياء قد نشأت داخل المدن، لتضم صناعات حرفية أصلية، وبعضها أطلق عليها اسم الحرفة

الشائعة فيه مثال ذلك: منطقة الفحامين، والنحاسيين، وخان الخليلى فى القاهرة ...وغيرها .

النوع الثانى – المناطق العشوائية :

وتعد المناطق العشـوائية ظاهرة تنتشـر فى كل دول العالم، إلا أنها أشـد وطأة فى مدن العالم النامى فضـلاً عن ذلك يختلف تعريفها من مجتمع لآخر, حسب أوضـاع كل مجتمع ومستوى معيشته، وحسب قبول المجتمع لحد أدنى فى مسـتوى السـكن والخدمات، والذى إن قل عنه تعتبر المنطقة عشـوائية. وتتعدد التسميات المختلفة لتلك المناطق, فتسمى أحياء واضعى اليد Squatter settlement أو مـدن الأكواخ Fauelum villes فى ريودى جـانيرو, والباسـطى Bustee فى الهند ومدن الأكواخ villes Boldon فى تونس وفى فنزويلا يطلق عليهاRanchas. وتسمى فى مصر الأحياء العشوائية, أو مدن الصـفيح, أو الأحياء المتخلفة. ولقد شـهد عام 2005 كثافة سكانية عالية فى المناطق العشـوائية والتى بلغت نحو مليار نسـمة تقريباً، أى 31,2٪ من إجمالى سـكان الحضـر فى العالم، ويوجد نحو 41,4٪ من إجمالى سـكان الحضـر فى مناطق عشـوائية فى الدول النامية، فى مقابل 6٪ فى الدول المتقدمة، علاوة على ذلك فقد سـجلت منطقة جنوب الصـحراء الكبرى أعلى نسـبة مئوية لسـكان العشـوائيات فى المناطق الحضـرية بمعدل 71,8 ٪ من إجمالى سكان الحضر بها .

وبالنسبة إلى مصر قد نشأت المناطق العشوائية فيها لأسباب عديدة لعل من أهمها: تدفق تيار الهجرة الحاد من الريف نحو المدن بحثاً عن فرص العمل, وصعوبة الحصول على سكن داخل المدينة مما دفع السكان الذين لا مأوى لهم إلى البحث عن سكن فى مناطق الأطراف رخيصة التكاليف, وكذلك اتجاه أعداد كثيرة من سكان الأحياء القديمة المتدهورة داخل المدن إلى السكن فى هذه المناطق ،التى لا حدود لاستيعاب السكان بها بصرف النظر عن القدرة الاستيعابية المناسبة . وتعانى المناطق العشوائية من نقص متطلبات الحياة المدنية الكاملة سواء من حيث حالة المساكن، أو الطرق وعدم توفر المياه أو الصرف الصحى أو الخدمات التعليمية والصحية الجيدة وغيره . والمساكن فى هذه المناطق غالباً ما تكون عبارة عن ملاجئ أو مساكن للإيواء يبنيها السكان من أية مادة متاحة للبناء أو من بعض الألواح الخشبية أو الصفيح أو الكرتون أو غير ذلك، وبمرور الوقت تتراكم هذه المساكن بشكل لا يحكمه نظام حتى تظهر فى النهاية على هيئة منطقة عشوائية تسكنها طبقة من العمال والحرفيين وصغار التجار والموظفين والمهاجرين والخارجين على القانون ومن على شاكلتهم . وتختلط فى هذه الأحياء المساكن بالورش والحوانيت والأنشطة الطفيلية، كما تزداد كثافة السكان وترتفع درجة التزاحم ارتفاعاً كبيراً لا تعرفه بقية أحياء المدينة الأصلية .

وفى إطار ذلك تشير إحدى الدراسات عن المناطق العشوائية فى مصر إلى أن هناك زيادة فى إجمالى عدد المناطق العشوائية من 1034 منطقة عام 2000 إلى 1172 منطقة عام 2007. وتم تقدير عدد سكان المناطق العشوائية فى عام 2007 بنحو 13 مليون نسمة, مقابل 11,5 مليون نسمة

عام 2000 طبقاً لتقديرات المحافظات, ويبلغ عدد سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى نحو 6,1 ملايين نسمة بنسبة 47,5٪ من إجمالى سكان العشوائيات فى كل محافظات مصر, وتعتبر مدينة بور سعيد أقل المحافظات التى بها مناطق عشوائية, حيث يوجد بها ثلاث مناطق يقطنها 7500 نسمة بينما تخلو كلٌ من محافظة جنوب سيناء وأسيوط وقنا من وجود مناطق عشوائية بهم, حيث تم تطوير المناطق الموجودة فى الثانية، والثالثة بينما محافظة جنوب سيناء كانت خالية من تلك المناطق .

وجدير بالذكر أن العمل على حل مشكلة الزيادة السكانية, وإعادة توزيع السكان على خريطة الجمهورية, والخروج من الوادى الضيق إلى الصحراء, وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى تنمية جميع المحافظات, والاهتمام بالتنمية الريفية ,وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدورها فى استقطاب الزيادة السكانية، وتخفيف العبء عن كاهل المدن الكبرى والعواصم وإشباع حاجات الفقراء للإسكان والاهتمام بوجود برنامج للإسكان المنخفض التكاليف, كل هذه الآليات كفيلة بمنع تكون الإسكان العشوائى .

ويتضح مما سبق أن المناطق المتخلفة مشكلة عالمية، موجودة فى معظم بلاد العالم المتقدم والنامى، ومصر كإحدى دول العالم النامى تعانى منها, وأن هذه المناطق غير ملائمة لسكنى الإنسان وهى متشابهة – إلى حد ما – فى خصائصها وأنماطها وطريقة الحياة بها والقواعد والمعايير التى تسود بين أفرادها . ومن خصائصها أنها مزدحمة بالسكان ومتدهورة فيزيقياً وبيئياً واجتماعياً ,وتفتقر إلى الخدمات والمرافق وعدم التنظيم الاجتماعى والتفكك

الأسرى، مشيدة من المخلفات الحضرية وترتفع فيها معدلات الكثافة السكانية . وهكذا كانت المناطق المتخلفة نتيجة من نتائج النمو الحضـــرى المتزايد الذى يسود فى مدن العالم النامى ومن بينها مصر والتى يمكن القضاء عليها باتباع بعض الإستراتيجيات سالفة الذكر.

وإذا كان التحليل السابق لظاهرة النمو الحضرى قد خلص إلى أن هناك اطراداً فى هذا النمو من حيث عدم استطاعة المدن استيعابه من ناحية, وتباين درجته بين محافظات مصـــر من ناحية أخرى. وأنه انبثق عنه عدة قضـــايا يســتلزم مواجهتها من قبل الحكومة. فإن هناك عدة ســياســات وإســتراتيجيات اقترحها بعض العلماء؛ لمعالجة الآثار السلبية للنمو الحضرى لإحداث التنمية الحضرية وهى:

أ- **إســـتراتيجية الانتشـــار** : وتعتمد على فكرة مفادها أن انتشـــار الســـكان (وبخاصـة الجزء الفعال من القوى العاملة منهم) وكذا الأنشطة متمثلة فى رؤوس الأموال وغيرها من العناصر المكونة للأنشطة, وبخاصة الصناعية منها فى منطقة ما، يؤديان إلى إحداث درجة من التنمية فى المنطقة, سواء تم هذا الانتشار بشكل متعادل أو غير متعادل.

ب- **إســـتراتيجية التركيز** : وتعتمد هذه الإســـتراتيجية على إقامة برامج مركزة فى قطاعات معينة وفى مناطق محدودة من الدولة, وتلجأ إليها عادةً الدول محدودة الموارد فى المراحل الأولى للتنمية .

ج-**إســـتراتيجية الانتشـــار بطريقة مركزة** : وتســـتند إلى فكرة أقطاب النمو(أوالتنمية) فاختيار (نقط أو مواقع) للنمو، يتم اعتماداً على

وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة, تجعلها محوراً للتنمية بالنسـبة إلى المناطق الأخرى, وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً, فهى إستراتيجية انتشار فى أساسها, ولكنه انتشار محدود يتم بطريقة مركزة. وهناك إســتراتيجية مقترحة للتنمية الحضــرية فى مصــر طرحها **محمود الكردى** مفادها اختيار النقط العقدية داخل أقطاب النمو ذاتها, الأمر الذى سيترتب عليه – كما ترى الإستراتيجية – إمكانية تحويل مراكز الاسـتقطاب الحضـرى إلى أقطاب للنمو(أوالتنمية). وعلاوة على ما سـبق هناك إستراتيجيات أخرى فى هذا الصدد أشار إليها العديد من العلماء مثل إسـتراتيجية القطب المضـاد وإنشـاء المدن الجديدة, وتنمية المناطق الريفية .

وعلى الرغم من أن العرض الفائت قد طرح بعض الإسـتراتيجيات القديمة نسبياً للتنمية الحضرية والتى لا تزال تتبناها معظم دول العالم، فإن هناك بعض البلـدان اعتمـدت خلال العقود الأخيرة على بعض الإســتراتيجيات الحـديثـة للتخطيط الحضــرى القائمة على الإبداع والابتكار، والتى تســاعد على إحداث التنمية الحضرية، معتمدة بذلك فى بعض الأحيان على مساعدة من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمســتوطنات البشــرية، والبنك الدولى وهذه الإستراتيجيات هى :

أ- التخطيط العمرانى الإسـتراتيجى والذى لا يعالج مجمل أجزاء المدينة، بل يركز فقط على الجوانب أو المجالات الإستراتيجية أو الهامة بالنسبة إلى مجمل أهداف الخطة .

ب- اســـتخدام التخطيط العمرانى لدمج المهام التى يتولاها القطاع العام، بما فى ذلك وضع البعد المكانى أو الإقليمى فى الإستراتيجيات القطاعية .

ج-النهج الجديد لتنظيم وإدارة الأراضـــى، والتى تطرح البدائل لعمليات الترحيل القسرى للمستوطنات غير الرسمية، أو لتلك التى تعرضت للإهمال .

د- العمليات التشاركية أوالشراكات على صعيد الأحياء السكنية بما فى ذلك: التقييم الحضرى التشاركى والعمليات التشاركية للتعليم والعمل وتخطيط العمل المجتمعى .

هـ- اعتماد أشـــكال جديدة من التخطيط الحضـــرى لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الآثار المترتبة على عمليات المضـــاربة على الأراضى .

ويتضح مما سبق أن النمو الحضرى المفرط فى المدن المصرية، قد أفضى إلى العديد من المشكلات، الأمر الذى ترتب عليه اقتراح إستراتيجيات لمواجهة الآثار السلبية له ولإحداث التنمية الحضرية.

ثالثا - التحولات الديموغرافية واثرها في التنمية في المراكز الحضرية.

أضـحى الحديث عن العلاقة بين المسـألة السـكانية والتنمية الحضـرية والآثار المترتبة عليها محل اهتمام الباحثين وصـناع السـياسـات على مسـتوى العالم أجمع, خاصـة فى ظل النمو السـكانى المطرد والتدفق المتزايد للسـكان

نحو المراكز الحضـــرية فى الوقت الحالى؛ مما تمخض عنه تركيز المنظمات الدولية, وعلى رأســـها البنك الدولى وغيرها، على قضـــايا التنمية الحضـــرية وعلاقتها بتلك المسـألة فى العالم بعامة، وفى الدول النامية ومنها مصـر بوجه خاص .

أصـــبح النمو الســـكانى فى المدن محوراً لجميع التحولات الاقتصـــادية والاجتماعية والديموجرافية والبيئية، وما يحدث فى مدن العالم النامى على مدى السنوات المقبلة، سيحدد آفاق النمو الاقتصادى العالمى. وفى هذا الصدد ذهب كلٌ من **ماركس Marx و فيبر Weber** إلى أن هنـاك علاقـة بين التنميـة والتحضـر وأن زيادة معدل سكان المدن فى الدول النامية يرتبط بعملية استمرار الفقر, ويفترضا أن هناك علاقة قوية بين الركود الاقتصادى والانفجار الحضرى . ويرى **سميث Smith** أن التضـخم الحضرى ناتج عن عدم التوازن بين النمو الديموجرافى والموارد المتاحـة فى المدن . وجدير بالذكر أن هنـاك تبايناً فى النظر نحو العلاقة بين زيادة سكان الحضر والتنمية الحضرية تتضح فيما يلى :

3-1- اختلاف الآراء إزاء تأثير نمو سكان المدن فى التنمية الحضرية :

جدير بالذكر أن هناك مدرســـتين فكريتين متباينتين فيما يتعلق بعلاقة التحضـر بالتنمية: **المدرســة الأولى** ترى أن زيادة السـكان فى المدينة تشـكل مجالاً حيوياً للنمو الاقتصـادى والتطور الاجتماعى والوعى السـياسـى والنضـج الثقافى، وأنهم بذلك يمثلون إطاراً ملائماً لحشـــد الإمكانيات المادية والموارد

البشـــرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصـــادية، وذلك يتطلب قدراً من المركزية الاقتصادية والتركز السكانى حتى تستطيع المشروعات الإنتاجية إنجاز أهدافها .أما **المدرسة الثانية** فيذهب أصحابها إلى أن النمو الحضرى السريع يؤدى إلى تعميق التفاوت الإقليمى بين المدينة والريف ،علاوة على ما يتمخض عنه من مشكلات تعوق مسيرة تنمية المراكز الحضرية . ويدافع عن المدرسة الأولى كثير من الكتاب أمثال **فريد مان وكوزناتس** حيث يرى **فريد مان** أن التحضـــر إستراتيجية تنموية هامة للنمو الاقتصادى والتغيير الاجتماعى .

ويؤيد ذلك **كوزناتس** غير أنه يرى ضـــرورة ترشـــيد نمو المدن الكبرى باعتباره أمراً حتمياً يصعب تفاديه, فهو عملية طبيعية تصاحب مسار التنمية القومية, بالإضـــافة إلى أن المدن الكبرى تتضـــمن مزايا عديدة منها:ارتفاع الإنتاجية، والقدرة على اســـتيعاب التكنولوجيا الجديدة، وارتفاع مســـتوى المهارة نتيجة لارتفاع مســـتوى التعليم . ويطالب **كوزناتس** بعدم تدخل الحكومات فى مسار النمو الحضرى .فمن شأن ذلك تعويق النمو الاقتصادى؛ لأن مثل هذا التوازن يتحقق تلقائياً، ومن وجهة نظره أن التضخم الحضرى يعد أحد مقومات التنمية, وأن المشـكلات الحضـرية تحل نفسـها تدريجياً وبطريقة تلقائية، وأن التخطيط الحضـــرى الملائم يفيد فى تلافى الآثار الســـلبية الناجمة عن النمو الحضرى السريع.

ويتفق **جورج مارتن** مع ما ســـبق حيث يرى أن زيادة عدد الســـكان فى المدن تحســـن الحياة بوجه عام . وينبغى أن تعترف الحكومات بدور حراك السكان فى التنمية وفى الحد من الفقر, وأن القضية الحقيقية ليست نمو عدد

السكان فى المدن بسرعة، بل هى عدم استعدادها لاستيعاب النمو الحضرى. فهناك أدلة واضـــحة على أن التحضـــر يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فالارتباط الدائم تاريخياً بين التحضر والنمو الاقتصادى كان ارتباطاً قويا، واليوم توجد فى المدن بوجه عام إمكانات أكبر من الإمكانات الموجودة لدى المناطق الريفية فيما يتعلق بالحد من الفقر. فالمدن هى الموقع الرئيســـى للنمو الاقتصـــادى فى معظم البلدان ،وتمثل حصـــة من الإنتاج الاقتصـــادى الوطنى مرتفعة والبلدان التى يغلب عليها طابع التحضـــر تتســـم عادةً بارتفاع دخول أفرادها, وكون اقتصادياتها أكثر استقراراً, ووجود مؤسسات أقوى لديها, فضـــلاً عن أنها تكون أقدر على تحمل تقلبات الاقتصـــاد العالمى والقرب والتركيز يمنحان المدن ميزة فيما يتعلق بإنتاج الســـلع والخدمات وذلك بالحد من التكاليف, ودعم الابتكار, وتشجيع أوجه التآزر بين مختلف القطاعات الاقتصـــادية, وإمكانية الارتقاء بجودة حياة الناس بتكلفة أقل بالمقارنة بالمناطق الريفية .

ويذهب **ريتشـــارد ماركو Richard Marcoux** إلى أنه يترتب على النمو الحضـرى العديد من التحولات الاجتماعية, حيث إنه يعد العامل الرئيسـى المحرك والمحفز للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية .ويتضح من ذلك أنه يوجد علاقة بين حجم المدينة وكثافتها ،والتنظيم الاجتماعى. ويشير أنصار نظرية التحديث التقليدية إلى الدور الإيجابى للمناطق الحضـرية وخاصـة المدن الكبرى فى التنمية الاقتصـــادية على المســـتوى القومى . ويرى كلٌ من **بيرى وكارســـاردا** أن هناك ارتقاءً بجودة الخدمات الصـــحية، والرعاية الاجتماعية والإسـكان ...وغيرها من المؤشـرات التى يقاس من خلالها جودة الحياة بالمدن,

علاوة على ذلك يرى أنصـــار نظرية التحديث أن التحضـــر أفرز قيماً إيجابية واتجاهات معينة تعد ضرورية للتنمية الاقتصادية.

ويضيف كل من **إنكلز وسميث** أن الأفراد فى المناطق الحضرية يتمتعون بالخصـــائص اللازمة لإحداث التنمية على المســـتوى القومى, لذا يتعين على المناطق الفقيرة أن تسـير بخطى سـريعة نحو التحضـر .· واتفق ما سـبق مع دراســة **جيهان أبو الفتوح** عام 1997 التى أوضـــحت نتائجها أن زيادة حجم المدينة فى المجتمع المصرى يؤدى إلى نوعية حياة أفضـل لسكانها .·وفى هذا الصـدد أشـارت إحدى الدراسـات إلى أن النمو الحضـرى يقدم فرصـاً للارتقاء بمسـتوى معيشـة المواطنين, فالمناطق الحضـرية تولد 55٪ من الناتج القومى الإجمالى فى الدول الأقل دخلاً , 73٪ من الناتج القومى الإجمالى فى الدول متوسـطة الدخل , و85٪ من الناتج القومى الإجمالى فى الدول مرتفعة الدخل, وهو ما يوضح الدور الحيوى للسكان بالمدينة فى النمو الاقتصادى .·

وعلى النقيض مما سبق نجد أن **أوزفالد سبنجلر Spengler** والذى يعد رائد النظرية التشـاؤمية للنمو الحضـرى، حيث يذهب إلى أن المدينة المعاصـرة هى شـيطان مدمر يفتك بكل شـىء, ثم ما يلبث أن ينهار بفعل خطاياه، أى أن المدينـة تضـــم فى رحمها عناصـــر فنائها, بينما انتقض **لويس ممفورد Mumford** النمو المفرط لمركز حضرى واحد داخل الدولة, وأشار إلى بعض المصـطلحات التى تشـير إلى ذلك مثل (المدينة العاصـمة, والمدينة العملاقة, والمدينة الطاغية،والمدينة المنهارة) .· وينضـم إلى موقف **لويس** كلٌ من **ليستر**

براون وجودى جاكوبســـن ،حيث يقولان " إن المناطق المدنية التى كبرت وازادت عدداً إلى حدود لم يســـبق لها مثيل، قد تجاوزت قدرة النظم الطبيعية والاجتماعية على مســـاندتها, ونتيجة لذلك فإن مدن العالم اليوم قد تكون حائلاً وعقبة بدلاً من أن تكون عاملاً مساعداً فى رفع مستويات المعيشة على نحو منصــف " .· ويشــير ذلك إلى أنه كلما زاد النمو الحضــرى اتســعت الرقعة المكانية التى تشغلها المدينة، وازداد تعقد بنائها الوظيفى والفيزيقى .

ويرى أنصـــــار نظرية التبعية أن انفراد المدن الكبرى بدول العالم الثالث بمعظم مخصصات إستراتيجيات التنمية ؛ يفضى إلى مشكلات عديدة أهمها تشـــويه نمط التنمية المتوازنة فى تلك المجتمعات، وانتشـــار الفقر والمناطق العشوائية التى تجسد أبرز ملامح التفاوت الطبقى بتلك المدن ،وأن النمو الزائد لسكان مدن العالم الثالث يترتب عليه انتشار البطالة، وتردى الأوضاع السكنية وغيرها من مقومات جودة الحياة بتلك المدن, علاوة على أن التحضر الزائد فى تلك المدن يسهم فى تخلفها .·ففى مصر كإحدى دول العالم الثالث على سبيل المثال, ارتبط النمو الحضرى بها بحركة التصنيع وكان من الضرورى لنجاح عملية التنمية إيجاد نوع من التوازن بين عملية التنمية الحضرية ،وعملية التنمية الصـــناعية, إلا أن هناك خللاً فى التوازن بين عملية التصـــنيع والتحضـــر, قد جسدته الهجرة الريفية الحضرية غير المنظمة، وتوطنت الصناعة فى بعض المدن الكبرى نتيجة لتمتعها ببعض المزايا؛ مما جعل منها مناطق جذب

للاستثمارات وللأنشطة الأخرى, وقد تطلب ذلك استقدام عمالة لمواجهة الزيادة فى الطلب نتيجة التوسع الصناعى, الأمر الذى ترتب عليه بروز ظاهرة التضخم الحضرى ·وما نتج عنه من مشكلات عديدة تم الإشارة إليها فى مبحث سابق من هذا الفصل .

ويرى الباحث أنه فى ظل الأوضاع الراهنة لمدن العالم النامى ومنها مصر, تمثل زيادة سكان المدن عبئاً على بنيتها التحتية والاقتصادية، ويتمخض عنها العديد من المشكلات، وتعد عاملاً فاعلاً فى تخلفها بينما إذا سلطنا الضوء على تنمية المدينة، من خلال تنمية سكانها وتعليمهم وتثقيفهم وتدريبهم علاوة على العناية بتمكين المرأة فى المجتمع، وتزويد المدن بالدعم اللازم، الأمر الذى يحتمل أن يترتب عليه تطور تلك المدن واستيعابها أعداد أكبر مما يسكن بها, ويصبح سكانها قوة دافعة لها لإحداث مزيد من التنمية ؛ وذلك لأن إحداث التنمية الحضرية متوقف على تنمية الموارد البشرية بالمدن، وزيادة الدعم المادى والاستثمارى لها مع إحداث عدالة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات .

3-2- جدل العلاقة بين المسألة السكانية· والتنمية الحضرية :

بيد أنه يمكن تحليل العلاقة بين المسألة السكانية والتنمية الحضرية، من خلال التعرف على مدى تأثير كل منهما فى الأخر .

3-2-1- تأثير المسألة السكانية فى التنمية الحضرية:

يذهب **كنجزلى ديفيز** إلى أن للتغيرات الديموجرافية بعدين: البعد الأول انعكاسى ،والبعد الآخر سلوكى, ويقصد **ديفيز** بالبعد الانعكاسى أن التغيرات الديموجرافية التى تقع فى مجتمع من المجتمعات تؤثر فى المكونات الأخرى للنسق الاجتماعى القائم, حيث تؤدى تلك التغيرات فى تلك المكونات إلى استثارة حدوث تغيرات أخرى جديدة، وهكذا كأن التغير الذى يقع فى نطاق الإطار الديموجرافى ومكوناته يؤدى إلى وقوع تغيرات جديدة فى المكونات الأخرى فى المجتمع . وبالنسبة إلى البعد السلوكى فيتمثل فيما يتخذه الإنسان من قرارات لمواجهة تلك التغيرات, فقد واجهت المجتمعات مشكلات النمو السكانى بعدد من الأساليب والطرق للسيطرة على النمو السكانى والتغيرات السريعة والمتلاحقة التى يشهدها تركيب السكان فى المجتمع. وإن كان الباحث قد عالج البعد السلوكى فى الفصل السابق من هذا البحث، فإنه فى هذا المبحث سيسلط الضوء على البعد الانعكاسى للمسألة السكانية وتأثيرها فى متغيرات التنمية الحضرية من خلال النقاط التالية :

أ- المسألة السكانية والمتغيرات الاقتصادية:

يشكل النمو السكانى المستمر بمدن العالم النامى ضغطاً كبيراً على عمليات التنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن تدهور الأوضاع ومستويات المعيشة فى تلك الدول، قد دفع الحكومات إلى تبنى بعض السياسات من أجل

خفض هذا النمو، فإن النمو السكانى فى المناطق الحضرية يفوق معدلات الانخفاض فى الخصوبة, نتيجة لاعتبارات ديموجرافية وعوامل جذب فى المناطق الحضرية تجذب إليها أعداد سكانية كبيرة،غالبيتها أناس غير مؤهلين علمياً بالقدر الكافى للعمل أو للإنتاج، وبالتالى يشكل هؤلاء عبئاً كبيراً على مستويات الإنتاج والخدمات المختلفة .فاستمرار معدلات الخصوبة العالية, يؤدى إلى استمرار ارتفاع معدلات الإعالة؛ مما يترتب عليه انخفاض المدخرات والاستثمارات، ويضعف من القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى .

وتتمثل العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية فى علاقة بين متغيرين يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به، إذ أن العوامل الاقتصادية المختلفة تنعكس تغيراتها على معدلات نمو السكان والخصوبة والمواليد والوفيات والزواج ...وغيرها. كما أن التغيرات التى تطرأ على النمو السكانى تؤثر بدورها فى المتغيرات الاقتصادية, إذ أن تغير معدل نمو السكان يؤثر فى الغذاء, وفى الأسعار المحلية, وفى الدخل القومى, وفى التراكم الرأسمالى والاستثمارات الاقتصادية والبنية الهيكلية للاقتصاد القومى, مما يؤثر فى ميزان المدفوعات وفى الموازنة العامة للدولة .ويشير ما سبق إلى أن النمو السكانى المطرد فى المدن يعوق التنمية الاقتصادية, وأن التنمية لا تتحقق إلا عندما يكون النمو السكانى بطيئاً. وعلاوة على ما سبق فإنه نظراً لأن التحضر قد سبق التصنيع فى معظم البلاد النامية ومنها مصر منذ أربعينيات القرن الماضى فقد أصبحت الهياكل الاقتصادية للمدن فى هذه البلاد عاجزة عن استيعاب قوى العمل المتزايدة فيها، ولقد اتخذ هذا الوضع مظاهراً اقتصادية عدة فى هذه المدن لعل من أهمها: تفاقم معدلات البطالة والعمالة المتدنية (أو كما يطلق عليها أحياناً

بالعمالة الهامشـية) والتى تعد أحد المظاهر البارزة الناتجة عن النمو السـكانى فى المدن .

وصـفوة القول إن زيادة عدد سـكان المدن تفضـى إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالى الادخار والاستثمار، وانخفاض معدل النمو الاقتصـادى, حيث إن التزايد السكانى يؤثر سلباً فى القاطنين بها وفى إحداث التنمية . فتكاثر عدد السـكان يؤدى إلى تزايد عدد المواليد فى المجتمع, وهذا يؤدى بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل؛ مما يضعف من مقدرة الأسر والأفراد على الادخار. ويؤدى هذا النمو المفرط إلى زيادة الطلب الإجمالى على السـلع بنوعيها الضرورى والكمالى، مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات؛ مما يشكل ضـغوطاً على التنمية الاقتصـادية بالمجتمع .وعلاوة على ذلك أنه على الرغم من أن النمو السكانى يزيد من قوة العمل, فإن قوى السوق لا تستطيع استيعاب كل الأعداد مما يترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة .

ويتضح مما سبق أن هناك قضيتين هامتين تجدر الإشارة إليهما، **القضية الأولى** مفادها : أنه كلما زاد النمو السـكانى فى المدن غير المؤهلة اقتصـادياً واجتماعياً وعمرانياً لاستيعابه انخفضت المدخرات والاستثمارات .مما يفضى إلى معدل أقل لنمو الإنتاج ولمتوسـط دخل الفرد, علاوة على معدلات مرتفعة من البطالة والعمالة الهامشية. **والقضية الثانية** أنه كلما سبق التحضر التصنيع فى إحدى المدن أدى ذلك إلى تردى الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية بالمدينة، وكان هناك احتمال كبير بحدوث ظاهرة التضخم الحضرى بها .

ب-**المسألة السكانية والمتغيرات الاجتماعية:**

ارتبطت ظاهرة التزايد السريع لعدد سكان المدن بالدول النامية بحدوث تغيرات مقابلة فى البناء الاجتماعى للمدينة, فلقد أثر نمو المدينة والتزايد الهائل لحجم السكان بها فى نمط العلاقات الاجتماعية بين السكان . فقد تحولت العلاقات من النمط الأولى إلى النمط الثانوى والسطحى .· ويدعم ما سبق **لويس ويرث** حينما يقول "إن كثافة السكان فى المدينة تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية السلبية الناجمة عن الحجم، فهى تزيد من درجات التقارب الفيزيقى بين الأفراد، فى مقابل التباعد الاجتماعى ،كما أنها تؤكد الحاجة إلى التخصص والتمايز" .· ولعل من المتعارف عليه أن نمو سكان الحضر فى تلك البلدان يجرى بمعدلات أسرع من معدلات تصنيعها, فالمدن تجتذب السكان فى مرحلة تسبق قدرتها الاقتصادية على إشباع حاجاتهم والارتقاء بنوعية الحياة .·

وجدير بالذكر أنه مع تزايد عدد السكان, يتزايد الطلب على الماء، والخدمات، والمرافق الصحية والسكن، والطاقة، والنقل، والتعليم، ووسائل الترفيه...وغير ذلك من المطالب الاجتماعية والبيولوجية والثقافية . ومن ثم يشكل النمو السكانى السريع مزيداً من الضغوط على المرافق العامة, وعلى كفاءة تلبية هذه الخدمات للمواطنين، كما نجد أن هذا النمو يتطلب المزيد من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، والصحية والتعليمية... وغيرها . ويشير ذلك إلى أن زيادة عدد السكان فى المدينة يلعب دوراً أساسياً فى تحديد طابع التنظيم الاجتماعى السائد فيها كما ذكر **لويس ويرث** .·

ولقد أفضى النمو السكانى الزائد لسكان المدن إلى تصاعد العنف، وانعدام الأمن بين الأشخاص والعلاقة بين النمو السكانى فى المدن والعنف,

هى علاقة غير مباشرة، وإن كانت بالغة الأهمية فى ذاتها, حيث إن الضغوط السكانية ربما لا تكشف عن نفسها بصورة صريحة، فالناس الذين يعيشون فى مناطق مزدحمة لن يتظاهروا فى الشوارع ولن يهاجموا غيرهم لمجرد أنهم يعرفون أنهم يعيشون فى مناطق مزدحمة, غير أن الازدحام ذاته يخلق الندرة, سواء فى الطعام, أو فى المياه, أو فى الإسكان أو فى العمل . ومن هنا فالندرة تولد السخط وعدم الرضا, وهذا السخط قد يولد العنف كما هو معروف فى العديد من المناطق العشوائية فى البلاد النامية ومنها مصر. ويرى **لويس ويرث** فى هذا الصدد أنه كلما زاد حجم السكان فى المدينة تنوعت النشاطات، والبيئات الاجتماعية والثقافية، وازدادت الانحرافات الشخصية ومعدلات الجريمة وانتشرت الأمراض العقلية مما يزيد الحاجة إلى ضوابط رسمية لمواجهة كل احتمالات الفوضى والتفكك الناجمة عن زيادة أعداد السكان .

ومن الجدير بالذكر أن التحضر إذا صاحبه انخفاض فى معدلات كفاءة أجهزة الدولة وتفاعل ذلك مع المشكلات الاقتصادية, فإن النتيجة قد تكون بالغة السوء . ولذا لم يكن أحد الباحثين مبالغاً حينما تنبأ بأن أشد أنواع الحروب خطورة فى المستقبل ستكون الحروب الأهلية, ويشهد على ذلك شيوع العنف فى المدن الكبرى، وخاصة فى مناطق الدول النامية ومنها مصر, حيث أصبح العنف جزءاً أساسياً من أسلوب الحياة. ويشير أحد العلماء إلى أن ثمة ارتباطاً بين تزايد العنف والعولمة التى أدت إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة, بينما قللت فى الوقت نفسه من قدرة الدولة على اتخاذ تدابير علاجية، وقد استفادت المنظمات الإجرامية من الأسواق المفتوحة, لتقيم اقتصاداً فاسداً يشجع أشكالاً جديدة من الجرائم ، مثل الاحتيال الالكترونى، والاتجار الدولى بالبشر .

وجدير بالذكر أن لعولمة صـــناعة المخدرات غير المشـــروعة تأثيراً مضاعفاً فى العنف والإجرام حيث يتسبب العنف فى طائفة واسعة من التأثيرات المباشــرة فى النظم الاقتصــادية والســياســية والاجتماعية, وله تأثير كبير فى التنمية الحضـــرية ،ويتأثر أيضـــاً تنظيم الحيز الحضـــرى بالجريمة والعنف .فالطبقات الوســطى والعليا تحصــن نفســها وتدفع ثمناً لأمنها الخاص, ولكن خصخصة الأمن نفسها يمكن أن تكون مصدراً لزيادة العنف وعدم احترام حقوق الإنســان, وتأثيرات الجريمة والســطو والاغتصــاب, والاعتداء على المجتمعات الفقيرة، وربما كان الأكثر إضــراراً هو تآكل رأس المال الاجتماعى· والذى يعنى الثقـة المتبـادلـة الطويلـة الأمـد بين الجيران وأفراد المجتمع المحلى، وهى ثقـة تشكل فى حد ذاتها حماية فعالة من الجريمة.·

ج- المسألة السكانية والمتغيرات البيئية والعمرانية:

يؤثر النمو الســكانى فى التركز المكانى للســكان، والصــناعة والتجارة والنقل، واســتهلاك الطاقة واســتخدام المياه وإفراز النفايات وفى ضــغوط بيئية أخرى .وغالباً ما يفترض أن المشـكلات البيئية للمدن تتفاقم بفعل عدد السـكان المتزايد, وارتفاع معدل تركزهم، وتردى خصــائصــهم الاجتماعية والاقتصــادية واختلال توزيعهم المكانى، وأثر حجم المدينـة فى البيئـة ويعتقد أنـه كلما كـانت المدينة أكبر عدداً زاد نصـيب الفرد من التكاليف أو الأضـرار البيئية. ومما لا جدال أن المناطق الحضـرية تعتمد على الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالحصـول على المياه والغذاء ومواد البناء والطاقة والتخلص من النفايات. والتحضـر بدوره

يحدث تحولاً فى التضاريس المحلية، وكذلك فى النظم البيئية سواء كانت محلية أو عالمية .

لعل التهديد الذى يواجه التوازن البيئى فى المدن, والذى تجسده مظاهر الخلل المتنوعة هو أخطر ما خلفه التحضر فى المدن التى تعانى أزمة بيئية حضرية متمثلة فى أزمة إسكانية حادة، وانفجار حضرى، وانتشار مناطق الاستيطان العشوائى, وتريف المدن. وبناءً على ذلك يترتب على زيادة سكان المدن استنزاف الموارد الطبيعية، وتدنى معدلات التنمية الحضرية على المدى الطويل, مؤثرة فى أشكال الحياة الإنسانية بالمدن، ومن ثم ينتج عنها العديد من الآثار السلبية مثل :تلوث مصادر المياه, والهواء، والتربة، والضغوط المستمرة على التربة, وسوء استغلال الأراضى، وندرة أو نضوب الكثير من الثروات الطبيعية، واعتلال الصحة العامة؛ نتيجة لتسرب الملوثات لكل أنماط الحياة من نبات, وحيوان وإنسان ،الأمر الذى يترتب عليه انتشار العديد من الأمراض التى تصيب الإنسان .

أما على الصعيد العالمى فترتبط الأعباء البيئية الحضرية بأنماط استهلاك الطاقة والتغيرات فى أنماط استخدام الأراضى, والتى قد تؤدى إلى زيادة معدل انبعاث الغازات بسبب ظاهرة الاحتباس الحرارى والتى تمثل السبب الرئيسى فى ظاهرة التغير المناخى. وقد أشارت إحدى الدراسات التى أعدتها الأمم المتحدة فى هذا الشأن إلى أن مساهمة المدن فى هذه الانبعاثات ترتبط بأنماط الاستهلاك والناتج المحلى الإجمالى للفرد بشكل أكبر من ارتباطها بمستويات التحضر .

وتتعرض الشـرائح ذات الدخل المنخفض للمخاطر البيئية والصـحية التى تؤدى إلى تردى نوعية الحياة، لاســـيما تلك الشـــرائح التى تقطن فى الأحياء الســـكنية الفقيرة .ومن الواضـــح أن مدن البلدان النامية تكافح لمواجهة أكثر القضايا المحلية إلحاحاً, والقضايا البيئية المهددة للصحة والتى تنتمى إلى أجندة الصحة البيئية، كالافتقار للمياه الصالحة للشرب, وعدم كفاية عمليات الصرف الصـحى، وسوء إدارة النفايات والمخلفات والتخلص منها، فى حين تتعامل مدن البلدان الصـناعية ذات الدخل المرتفع بشـكل أكبر مع أجندة الاسـتدامة البيئية بما فى ذلك أعباء مصـادر التلوث غير المحددة والأعباء الاسـتهلاكية بما فى ذلك انبعاث الغازات بســـبب ظاهرة الاحتباس الحرارى, والتى تعد ذات أثر عالمى يتناقل عبر الأجيال .

وجدير بالذكر أن النمو الســـكانى المتزايد فى مدن العالم النامى بعامة ومصـــر بوجه خاص, قد أسـفر عن بناء مسـاكن عشـوائية ذات مرافق بدائية وازدحام متزايد؛ مما أفضـــى إلى تفشـــى الأمراض المرتبطة بوجود بيئة غير صـحية . وفى معظم مدن العالم الثالث أدى الضـغط الشديد على السكن وتزايد الطلب على الخدمات إلى تردى الأوضـاع الحضـرية . فالكثير من المسـاكن التى يسـتخدمها الفقراء مسـاكن متداعية, وغالباً ما تكون أقرب إلى التصـدع والانهيار، وينطبق ذلك على خدمات البنية التحتية لتلك المدن، فوســائل النقل العام تعانى من شدة الازدحام والاستخدام المفرط, شأنها شأن الطرق والحافلات والقطارات ومحطات النقل ودورات المياه العامة، وسوء حالة شبكات الماء؛ مما يسمح بتسرب مياه الصرف الصـحى إلى مياه الشرب, كما أن نسبة كبيرة من

سكان المدن غالباً ما تكون محرومة من مياه الأنابيب أو الصرف الصحى أو الطرق .

وصفوة القول إن ازدياد أعداد السكان فى المدن، أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية متجاوزاً طاقات الأنظمة الطبيعية فى البيئة؛ نتيجة مزاولة السكان للأنشطة المختلفة، التى تؤثر بالسلب فى البيئة وتوازنها وجهلهم بأغلب قوانين الطبيعة, علاوة على افتقارهم إلى الوعى البيئى ,وقد أفضى ذلك إلى ظهورالعديد من المشكلات الناتجة عن ضغط السكان بالمدن على الموارد الطبيعية واستنزافها . ويتضح مما سبق أنه كلما زاد النمو السكانى فى المدن زادت المشكلات البيئية الناتجة عنه، والتى تعد سبباً ومعوقاً للتنمية الحضرية .

3-2-2- تأثير التنمية الحضرية فى المسألة السكانية :

تعد نظرية التحول الديموجرافى من أهم النظريات التى اهتمت بتأثير التنمية فى المسألة السكانية حيث انطلقت من قضية أساسية مفادها " أن التحضر والتنمية يعملان على انخفاض الوفيات والمواليد معاً . وعليه فقد لخصت نظرية التحول الديموجرافى اتجاهات النمو الحضرى فى ثلاث مراحل أساسية : المرحلة البدائية، ثم الانتقالية، ثم النضج السكانى . **فالمرحلة الأولى** تمثل مرحلة ما قبل الصناعة(مرحلة سابقة على التنمية) وتتميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات, فأوجد ذلك تركيباً سكانياً ثابتاً نسبياً وأكثر شباباً وأصغر حجماً . **والمرحلة الثانية** تمثل مرحلة التصنيع المبكر (مرحلة بدايات حدوث التنمية) فقدم نموذجاً سكانياً انخفضت فيه معدلات الوفيات, بينما

اســـتمرت معدلات المواليد فى الارتفاع المطرد، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو السكانى, ثم **المرحلة الثالثة** والتى تتميز بمعدلات أكثر انخفاضاً للمواليد والوفيات(مرحلة التحضـــر وإحداث التنمية) مما أدى فى النهاية إلى تركيب سكانى ثابت أكبر سناً وأوسع حجماً ،ونمو سكانى منخفض.

ووفقـاً لنظريــة التحول الـديموجرافى لن تبقى فى تعـداد البلـدان ذات الخصــوبة العالية, إلا تلك التى لم تصــل إلى درجة مقبولة من التنمية . ومن المتوقع طبقاً لهذه النظرية أن تمر البلاد النامية بالمراحل الثلاث التى مرت بها الدول المتقدمة فى نموها السكانى, فلقد تأخر انطلاق الدول النامية إلى المرحلة الثانية فى التحول الديموجرافى حتى منتصــف القرن العشــرين تقريباً, وتميزت تلك البلدان بمعدلات إنجاب تصـــل إلى نحو45 بالألف فى المرحلة الأولى, ويعود الســبب فى ذلك إلى الســن المبكر للزواج فى هذه البلدان، بالمقارنة بما كانت عليه الدول المتقدمة فى المرحلة الأولى من تطورها السكانى؛ مما سمح إضـــافة إلى عوامل أخرى، بإطالة مرحلة الإنجاب، وزيادة عدد الأســـر وعدد الأبناء للأسرة الواحدة .

وعلى الرغم من تطبيق البلدان النامية لتحســـينات فى الصـــحة العامة مســـتفيدة من انتشـــار وجهود التنمية, ومن تقنيات الغرب التى لم تكن متوفرة بالقدر نفســـه من الفاعلية فى مطلع المرحلة التحويلية للبلدان المتقدمة, فإن هبوط معدل الوفيات كان أســـرع فى البلدان النامية من البلدان المتقدمة فى المرحلة نفسها, ومع ذلك لم ينخفض معدل الخصوبة بالصورة المرتجاة ، بل زاد فى بعض البلدان النفطيـة والتى حصـــلت على دخول عـاليـة عززت القيم

الاجتماعية المرتبطة بزيادة الإنجاب ،وهذه بدورها قد قادت إلى معدلات زيادة طبيعية مرتفعة تجاوزت 5, 2٪ سنوياً, بل وصلت فى بعض البلدان العربية إلى 3٪ سنوياً . ويقدر الديموجرافيون أن المرحلة الثانية فى البلدان النامية قد امتدت فى الفترة من (1950–1970) , وبعدها أصبحت بعض الدول القليلة جداً على وشك الدخول فى المرحلة الثالثة نتيجة لتحقيقها مستويات تنمية مرتفعة(مثال تايوان, سيرلانكا) ولحقتها الصين والفلبين, بينما بقيت معظم البلدان النامية فى المرحلة الثانية, حيث استمرت الخصوبة مرتفعة بسبب انتشار الفقر أو انخفاض مستويات المعيشة . وينطبق هذا على عدد من البلدان العربية والبلدان الأسيوية والأفريقية.

فعلى سبيل المثال من الدول العربية التى تقع فى المرحلة الثانية الانتقالية(مصر ,البحرين، الكويت سوريا، الإمارات...) .وهناك دول عربية لا تزال فى المرحلة الأولى منها (جزر القمر، والسودان...). ·

ويشير ذلك إلى أن الدول النامية لم تكتمل بها دائرة التحول الديموجرافى، ولم تصل بعد إلى مستويات الخصوبة والوفيات المنخفضة حسب ما تتوقعه نظرية التحول الديموجرافى .·

وجاءت نظرية أخرى هى نظرية التغير الديموجرافى والاستجابة The Theory of Demographic change and Response التى صاغها **كنجزلى ديفيز Kingsey Davis** كإضافة لنظرية التحول الديموجرافى, حيث تهتم هذه النظرية بأسباب النمو السكانى وتدور القضية الرئيسية لها حول كيفية انخفاض الخصوبة بانخفاض الوفيات . ولعل أهم ما

توصلت إليه هذه النظرية، هو أن الدافع القوى فى تحديد حجم الأسرة هو التوقع برفع مســتوى الرفاهية, التى تدفع الأفراد نحو البحث عن وســائل لتحديد عدد الأطفـال؛ من أجـل الرغبـة فى تحقيق مكـانتهم فى المجتمع ,علاوة على أن اســتجابة الأفراد نحو خفض الخصــوبة ترتبط بأهدافهم الشــخصــية أكثر من القومية .

وفى هذا الصدد يرى **وارن تومبسون** أن التنمية المرتبطة بالتوزيع العادل للدخل بين الطبقات هى تلك التنمية التى من شــأنها أن تؤدى إلى هبوط معدل النمو السكانى داخل المجتمع , والعكس صحيح . ويشير إلى ذلك **هنري جورج** حيث يرى أن الزيادة الســكانية من شــأنها أن تؤدى إلى زيادة الإنتاج، ورفاهية المجتمع إذا كانت هناك عدالة اجتماعية فى توزيع عوائد التنمية على أفراد المجتمع. ويعنى ذلك أنه لا قيمة من عمليات تنموية يتجه فائضـــها وعائدها إلى فئات محددة من الاســـتثماريين أوالرأســـماليين، أو ممن يقودون برامج وســياســات التنمية، لا لتحقيق مصــالح الطبقات الفقيرة،وإنما لتحقيق أهدافهم ومصــالحهم الاقتصــادية والاجتماعية، كما هو حادث فى الدول النامية ومنها مصر .

وفى إطار ما سبق يرى **آمارتيا صن** أن معدلات الخصـوبة انخفضـت انخفاضاً كبيراً نتيجة للتطور الاجتماعى والاقتصادى الذى حدث فى أوربا, وفى أمريكا الشــمالية, ويحدث الآن على نطاق كبير فى آســيا، كما يحدث بدرجة كبيرة فى أمريكا اللاتينية, فقد ظلت معدلات الخصـوبة مرتفعة وثابتة نسـبياً فى أقل البلاد نمواً خاصة فى أفريقيا. وهذه هى البلدان التى لم تحقق بعد قدراً كبيراً

من التطور الاقتصـــادى والاجتماعى, وهى التى اســـتمرت فقيرة ومتخلفة من حيث مستوى التعليم الأساسى والرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع, وبيد أن ذلك ما جعله يقول"إن التنمية خير أداة لمنع الحمل" .· وهناك من يرى أنه ينبغى أن تحول السياسات التى ترمى إلى إبطاء النمو الحضرى اهتمامها إلى العوامل الإيجابية التى تؤثر فى انخفاض الخصـــوبة وهى التنمية الاجتماعية, والتى تتجسد أهم مؤشراتها فى الاستثمارات فى الصحة والتعليم، وتمكين المرأة وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.·

ويشير ذلك إلى أنه كلما قطعت الدولة شوطاً كبيراً فى مضمار التنمية، فإن هذا سـيسـاعد فى التعجيل بالتخلص من المرحلة الانتقالية، والوصـول إلى مرحلة النضـج والاستقرار السكانى.· ويتضـح من ذلك أن هناك ارتباطاً بين التنمية الحضـــرية، والعديد من المؤشـــرات الســـكانية. وأن مزيداً من التحســـن فى المؤشـــرات الســـكانية لن يتأتى دون إحداث تنمية حقيقية فى المناطق المراد تخفيض الخصـوبة بها والارتقاء بخصـائص سكانها وإحداث توازن فى التوزيع المكانى لهم، وعلى أن يصـــاحب ذلك عدالة فى توزيع عوائد التنمية بين أفرادها.

وعلى نقيض ما ســـبق ثمة اتجاه آخر يرى أن للتنمية آثاراً ســـلبية فى المسـألة السكانية . حيث يرى أنصـار المدرسـة المالتوسـية الجديدة أن السـبب الأساسى فى استمرار واقع التخلف, إنما يعود إلى التزايد السكانى السريع, فإذا ما تزايد السكان بمعدل أسرع من معدل زيادة الموارد, فإن تلك الزيادة السكانية تؤدى إلى إهدار ثمار التنمية الاقتصـــادية، وافتقار الســـكان أنفســـهم, فالزيادة الســـكانية الســـريعة تؤدى إلى زيادة الاســـتهلاك, وبالتالى إلى ضـــعف قدرات المجتمع الادخارية. ويتسـبب ضـعف الادخار فى ضـعف الاسـتثمارات وضـآلة

تكوين رؤوس الأموال؛ مما يؤدى فى النهاية إلى ضعف الإنتاج, واستمرار واقع الفقر والتخلف ويميل المالتوسيون الجدد إلى الاعتقاد بأنه عند المستويات المنخفضة من النمو, فإن حدوث أى ارتفاع طفيف فى الدخل يؤدى إلى زيادة الخصوبة وليس تقليلها, وبالتالى يعجل بزيادة النمو السكانى؛ مما يحدث تآكلاً فى دخول الأفراد, وتدخل الدول الفقيرة من خلال تلك الميكانيزمات فى حلقة مفرغة من التخلف والفقر, ومن ثم فإن إحداث التنمية لن يحقق الهدف المنشود، ألا وهو تخفيض معدلات النمو السكانى، ولا تستطيع الدول الفقيرة التغلب على مصيدة التخلف تلك، إلا باتباع سياسات حازمة وذلك عن طريق تبنى حزمة من الإجراءات الطبية التى عرفت باسم سياسات تنظيم الأسرة.

ولا يؤيد الباحث ذلك التوجه؛ لأن إحداث التنمية مع توفر العدالة فى توزيع عوائدها بين أفراد المجتمع، سيؤدى إلى الارتقاء بالخصائص السكانية ،وسيترتب على ذلك انخفاض النمو السكانى علاوة على أن هناك بعض الإستراتيجيات التى أثبتت جدواها فى معالجة المسألة السكانية فى مجتمعات أخرى، من أهمها سياسيات تنظيم الأسرة وإحداث التنمية بعامة والتنمية الحضرية بوجه خاص، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية وتمكين المرأة فى المجتمع .

خاتمة:

انطلق الفصل الراهن من هدف أساسى وهو الإجابة عن السؤال الرابع والخامس والسادس من الأسئلة الفرعية للبحث، ولقد أسفرت الإجابة عن هذه التساؤلات عن عدد من النتائج تتمثل أهمها فيما يلى :

تعد ظاهرة النمو الحضرى الزائد فى الدول النامية واحدة من أبرز الظواهر السكانية التى يشهدها العالم فى الوقت الحالى، والتى تنذر بالمزيد من المشكلات فى المستقبل . كما أن النمو الحضرى فى مصر منذ عام 1882 وحتى الآن ، قد مر بمراحل ثلاث :المرحلة الأولى مرحلة النمو الحضرى الريفى المتعادل، وتمتد فيما بين 1882 – 1917 . والمرحلة الثانية مرحلة النمو الحضرى المرتفع نسبياً، وتمتد فيما بين عام(1917– 1947) . أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة النمو الحضرى المرتفع – مقارنةً بالسنوات السابقة – وهذه الفترة تمتد من 1947 وحتى الآن .

وتشير الإسقاطات السكانية أن هناك هبوطاً سيحدث فى معدلات نمو سكان الحضر فى مصر حيث يتوقع أن يصل معدل النمو الحضرى فى الفترة من (2020– 2025) إلى 2,19٪ ؛ مما يشير إلى احتمال انخفاض الزيادة الطبيعية لسكان الحضر، علاوة على وقف تيارات الهجرة الريفية الحضرية نتيجة لتطوير وتنمية القطاعات الريفية . وأن معدل النمو فى سكان الحضر يتجاوز معدلات الزيادة فى النمو السكانى على مستوى الجمهورية .

بالنسـبة إلى النمو الحضـرى بين أقاليم الدولة، أوضـحت النتائج ارتفاع نسـبة سـكان الحضـر فى كل من محافظات الوجه البحرى والقبلى ومحافظات الحدود، بينما قلت نسبة التحضر فى المحافظات الحضرية فى تعداد 2006 ؛ نتيجة لتغيير الحدود الإدارية لبعض المناطق . وقد اتضـــح أن هناك علاقة طردية بين التقسيمات الإدارية ونجاح سياسة تنظيم الأسرة فى الحضر، وتنمية القطاعات الريفية وبين انخفاض معدلات النمو الحضـــرى . وعلى الرغم من وجود تباين فى وجهات النظر بالنسبة إلى العوامل المحركة للنمو الحضرى بين العلماء ، فإنه أمكن رصـــد عدة عوامل رئيســـية اتفق العلماء فيما بينهم على تأثيرها فى النمو الحضـــرى تتجســـد فى الموقع الجغرافى، والزيادة الطبيعية، والهجرة الريفية الحضـرية وانتشـار التصـنيع فى المدن، وتطوير البنية التحتية، ووســـائل الاتصـــال المتاحة فى المركز الحضـــرى بينه وبين ما يحيط به من مناطق ،علاوة على السياسات الوطنية والعولمة.

واتضـــح أن هناك علاقة بين حجم المدينة وكثافتها والتنظيم الاجتماعى، فمن ثم كلما نمت المدينة ضـــعفت العلاقات الاجتماعية بين ســـكانها، وحلت أساليب الضبط الرسمى محل أساليب الضبط غير الرسمى القائمة على العرف والتقاليد، وازداد التخصص والتباين بين أفرادها، علاوة على تعدد الوظائف التى تقوم بها ما بين السياسية والاقتصادية والثقافية، وتنوعت النشاطات الاجتماعية والثقافية وازداد تفكك الشخصية ومعدلات الجريمة والعنف، بالإضافة إلى زيادة بنائها الوظيفى والفيزيقى .

وتمخض عن النمو الحضرى الزائد فى الدول النامية ومنها مصر ظهور مشـــكلات اجتماعية فى محيط الحياة الحضـــرية أهمها : البطالة، والفقر

الحضــرى، والإســكان الحضــرى، والمناطق المتخلفة. ولقد كان ولا يزال لهذه القضايا تأثير سلبى فى التنمية الحضرية .

اتضـح أيضـاً أن هناك إسـتراتيجيات اتبعتها غالبية الدول للحد من الآثار السلبية للنمو الحضرى وهذه الإستراتيجيات: إستراتيجية الانتشار، وإستراتيجية التركيز، وإستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة وإستراتيجية القطب المضاد، وإنشاء المدن الجديدة، بالإضافة إلى إستراتيجية تنمية المناطق الريفية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تبايناً فى الآراء نحو تأثير نمو سكان المدن فى التنمية الحضرية فهناك اتجاه يرى أن زيادة السكان فى المدينة يشكل مجالاً حيوياً للنمو الاقتصــادى، والتطور الاجتماعى والوعى الســياســى، والنضــج الثقافى، وأنهم يمثلون إطاراً ملائماً لحشــد الإمكانيات المادية والموارد البشــرية اللازمـة لتحقيق التنمية، أمـا الاتجـاه الثـانى فيذهـب أصـــحـابـه إلى أن النمو الحضرى السريع يؤدى إلى تعميق التفاوت الإقليمى بين المدينة والريف، علاوة على ما يتمخض عنه من مشكلات تعوق مسيرة التنمية الحضـرية . وأن هناك تأثيراً سلبياً للمسألة السكانية فى التنمية الحضرية ،من خلال تأثيرها بالسلب فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية .

وبخصوص تأثير التنمية الحضرية فى المسألة السكانية، اتضح أن هناك تبايناً فى الآراء ،ومن ثم نجد أن هناك اتجاهين: الأول يرى أن تحقيق التنمية كفيل بخفض أعداد السـكان وخفض الخصـوبة وعلى رأس هذا الاتجاه أنصـار نظريـة التحول الـديموجرافى، و **كنجزلى دايفيز** صـــــاحـب نظريـة التحول

الديموجرافى والاستجابة، **ووارن تومبسون، وهنرى جورج ،وآمارتيا صن** الذى قال" إن التنمية خير علاج لمنع الحمل " أما الاتجاه الأخر فيرى أنصـــاره (المالتسيون الجدد) أن للتنمية آثاراً سلبية فى المسألة السكانية، وأن حدوث أى ارتفاع طفيف فى الدخول ســوف يؤدى إلى زيادة الخصــوبة، وبالتالى ارتفاع أعداد المواليد .ولا تســتطيع الدول الفقيرة التغلب على الفقر الناتج عن النمو السكانى المفرط، إلا باتباع سياسات حازمة، وذلك باتباع حزمة من الإجراءات الطبية منها سياسات تنظيم الأسرة .

الفصل الخامس

التغيرات المناخية والتنمية الاقتصادية المستدامة

صدمة المدنية والتقانة

تمهيد :

البيئة هى الوسط أو المجال المكانى الذى يعيش فيه الإنسان بما يضم كل من الظواهر الطبيعية والبشرية ، التى يتأثر بها ويؤثر فيها ، وأوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذى عقد فى استوكهولم عام 1972 عن مفهوم البيئة عندما عرفها ، بأنها **كل شىء يحيط بالإنسان** . فمن ثم ركز هذا المؤتمر على أهمية اتساع مفهوم البيئة ، ليشمل البيئة الاجتماعية ، إلى جانب البيئة الطبيعية ، ورفع للمرة الأولى الشعار القائل بأن " الفقر هو أكبر ملوث للبيئة" ، وعلى هذا الفهم الجديد شاركت الدول النامية فى المؤتمر بفاعلية واضحة ، وفى الساعات الأخيرة للمؤتمر تفجرت أزمة داخلية قادتها الصين ، التى كانت ترى أن انتشار الملاريا بشكل وبائى أشد خطراً وفتكاً مما يمكن أن يحدثه استخدام المبيدات الحشرية من آثار بيئية ضارة وأخطار صحية ، وانتهى المؤتمر إلى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليكون أول منظمة من منظمات الأمم المتحدة تتخذ من إحدى عواصم العالم الثالث نيروبى مقراً لها .

وقد برزت أيضاً مشكلة الخلل البيئى الذى نجم عن بناء السد العالى فى جنوب مصر ، دون اتخاذ بقية الإجراءات الكفيلة بمواجهته فى الوقت المناسب ، وبالأسلوب الأمثل ، وغدا واضحاً أن كثيراً من الآثار البيئية للأنشطة التنموية لا يتضح مباشرة بكل أبعاده ، وأننا لا نتقن بعد أساليب

تحديد هذه الآثار ، وأنه عندما تكتمل الصورة فى شأنها ، يكون الضرر قد وقع فعلاً ، وتكون فرص تداركه قد تضاءلت كثيراً ، حينما تكون تكلفة درئه – لو كان هذا ممكنا – باهظة ، ومازلنا حتى الآن نسعى إلى بلورة منهجيات موثوق بها لتقييم وقع الأنشطة التنموية والتكنولوجيات المستحدثة بالذات على البيئة ، وبمعايير اقتصادية – اجتماعية متفق عليها بحد أدنى من إجماع الآراء ، وبدأنا نتحدث عن " الحدود القصوى" لقدرة البيئة على استيعاب الملوثات والنفايات ، وتدويرها فى عجلة التحولات الطبيعية ؛ لنعيد استخدامها لغرض أو لآخر ، وعن البديل الآخر وهو عزل تلك المواد التى لا سبيل للبيئة إلى استيعابها بطرق مأمونة ، كما يجرى مع حالات التخلص من النفايات النووية أو الكيماوية السامة .

وعلى ذلك فقد أصبحت قضية البيئة تحتل موقعاً متقدماً فى جدول أعمال واهتمامات المخططين وصناع السياسات فى الكثير من دول العالم فى السنوات الأخيرة ، كما حظيت هذه القضية – و لا تزال – باهتمام متزايد على النطاق العالمى ، ومن أبرز مظاهر ذلك الاهتمام انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية فى البرازيل فى يونيو 1992 ، برعاية هيئة الأمم المتحدة ، ومشاركة عدد كبير من رؤساء العالم فى أعمال ذلك المؤتمر من خلال قمة الأرض .

ومنذ انعقاد ذلك المؤتمر (البيئة والتنمية) شاع مفهوم التنمية المستدامة ، وأصبح يتردد فى كل مناسبة وعلى كل لسان حتى إن كلمة " مستدامة"

أصبحت تطلق على كثير من الأنشطة التنموية ، مثل الزراعة المستدامة والعمارة المستدامة ، والطاقة المستدامة والسياحة المستدامة وغيرها ، والاستدامة هنا تعنى التواصل والاستمرارية ، حيث لا معنى لأى نشاط تنموى لن تكتب له الاستدامة ، بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة ، وهنا يتحقق مبدأ العدالة بين الأجيال ، وحق الأبناء والأحفاد فى نصيب عادل من الموارد الطبيعية .

وفى سياق متصل نجد اهتمام مصر بالبيئة يبرز فى تكوين جهاز وطنى يرعى شئون البيئة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية كافة ؛ ونظراً لأن مصر تشغل مساحة من الأرض تقدر بنحو مليون كيلو متر مربع داخل منطقة شديدة الجفاف تمتد من شمال إفريقيا إلى غرب آسيا ، وتشمل الصحراء الكبرى والجزيرة العربية ، فقد مثلت البيئة فى مصر – و لا تزال– أهمية كبيرة منذ انطلاق أعمال المؤتمر الدولى الأول حول البيئة والتنمية المستدامة فى العالم بمدينة ريودى جانير بالبرازيل عام 1992 ، والذى واكبه إصدار البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة للتقرير السنوى حول التنمية والبيئة عام 1992 ، ومنذ هذا التاريخ بدأت العديد من دول العالم النامى والمتقدم على حد سواء فى التحرك نحو العمل على تحقيق بيئة نظيفة ، وبدأت بوضع معايير وشروط بيئية متعددة حول العمل البيئى فى العالم كله .

وعلى الرغم من أن النظام البيئى يقوم بوظيفة بنك الموارد الطبيعية ، الذى نسحب منه ما نحتاج إليه من أجل حياة هانئة سعيدة ، فإنه فى الوقت ذاته يؤدى وظيفة سلة المهملات التى نلقى فيها بمخلفاتنا ، وفضلات حياتنا ، ولقد خلق الله جلت قدرته هذا النظام فى توازن يشهد بعظمته وجبروته إلى أن أفسدناه بسلوكياتنا، فسحبنا من المخزون أكثر مما يجب ، وألقينا من المخلفات ما يفوق قدرة النظام البيئى على الاستيعاب ، فبدأت المشكلات التى تعانى منها الإنسان أكثر من باقى المخلوقات ، ثم أفاق الإنسان من غفلته ، وبدأت صيحات العقلاء تجد صدى لها فى أرجاء المعمورة ، واقتنع الجميع بأن التنمية الشاملة لا تعنى نمواً اقتصادياً على حساب الموارد الطبيعية ، كما أنها لا تعنى نمواً اقتصادياً على حساب الغالبية الفقيرة والمهمشة فى المجتمع .

ومنذ عام 1992 وحتى الآن أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفاً لكل دول العالم كما أصبحت البيئة أحد محددات القدرة التنافسية فى ظل نظام تحرير التجارة العالمية الذى تشرف عليه منظمة التجارة العالمية ، وبدأ الحديث عن الأبعاد البيئية فى حرية التجارة ، وسواء شئنا أم أبينا فسوف نشهد فى القريب العاجل قيوداً على صادراتنا فى أسواق العالم ما لم نرع اعتبارات حماية البيئة ، سواء كانت تلك الصادرات سلعاً أم خدمات .

وفى ذات السياق أشار بعض العلماء إلى أنه رغم كل التطورات التى حدثت فى مسيرة التنمية ، وعلى الرغم من كل الجهود الدولية التى بذلت منذ مؤتمر استوكهولم لعام 1972 ، وما تلاه من مؤتمرات وجهود إقليمية ودولية شاركت فيها الكويت ، ودول خليجية أخرى ، فإنه لم يحدث تطور ملموس فى مفهوم التنمية ، والعلاقة بين التنمية والبيئة ، بل بقيت التطورات فى المفاهيم أسيرة الأحداث البارزة أو الكوارث الواضحة المعالم، حيث لا تلبث هذه التطورات أن تختفى بمجرد انتهاء الأحداث المسببة لها ، فتعود الأمور إلى سابق عهدها وكأن شيئاً لم يكن .

ومما هو جدير بالذكر أن التلوث الكيماوى والنفايات السامة هما جانبان واضحان تماماً ومميزان للأزمة البيئية خلال الخمسينيات والستينيات فى البلدان الصناعية ، قد أديا إلى تلوث كبير فى الهواء والماء ومواد كيماوية مسرطنة فى الغذاء ، وجميع ذلك أفضى إلى مخاطر على الصحة البشرية ؛ مما جعل الأزمة البيئية قضية رئيسة لدى الجمهور فى الستينيات ، وكانت تلك المشكلات قريبة من الحياة اليومية للناس فى المدن ، ولذلك اضحى من الطبيعى المطابقة بين الأزمة البيئية وتلوث المدن .

وبالنسبة لمصر كبقية الدول النامية ، فقد اتجهت إلى حركة التصنيع فى بداية مراحل نموها دون دراسة للآثار الناجمة على البيئة الطبيعية ، فنتج عن

ذلك آثاراً شديدة الضرر على البيئة الطبيعية وإهدارها لمواردها ، والقطاع الصناعى خير شاهد على صدق ذلك ، حيث يواجه العديد من المشاكل التى يرجع جانب كبير منها إلى عدم أخذ البيئة بمفهومها الواسع خلال نشأته وتطوره ، فمن ثم حاولت إبراز الاختلالات البيئية التى يعمل فى ظلها القطاع الصناعى العام والاستثمارى ، والتى أثرت فى كفاءته وأدائه، وقد تم القيام بدراسة ميدانية تناولت شركات القطاع العام التى نشأ فى الستينيات وشركات الانفتاح التى نمت فى السبعينيات والثمانينات لتوضيح استمرار حالة الاختلالات البيئية التى تؤثر فى كفاءة أداء القطاع الصناعى ككل .

وعلى ذلك فأنه من الضرورى التعرف بدقة إلى مصادر الثروة الطبيعية الموجودة ، وحدود استخدامها على المدى البعيد لكى نضمن استمرار عملية التنمية وضمان الاستقرار ، وبذلك يكون الهدف الأساسى الذى نركز عليه ، هو دراسة البيئة ليست عملاً منفصلاً عن جهد التنمية ، ولا عملية استعراض علمى ، بل إنها دراسة ترتبط ارتباطاً عضوياً بالتنمية ، وباستمرار الحياة نفسها ، وهذه هى الصورة التى تربط فيها ما بين التنمية والبيئة ، وهذا هو التغير الذى حدث فى مفهوم البيئة فى العالم اليوم لم يعد الأمر أمر هواء ملوث أو مياه غير نقية ، بل أصبحت القضية هى استمرار الحياة نفسها فى بيئة ما ، ومستويات لائقة من الوفاء بالحاجات الأساسية والرفاة الاجتماعى . وما يترتب عليها من أثار سلبية تعد مشكلة الساعة فى دول العالم كافة ،

فإن الفصل الراهن جاء بهدف تسليط الضوء عليها وعلى تداعيات سلبية على التنمية الاقتصادية المستدامة متضمنا بعض المباحث كما يلى :

أولاً – فقر البيئة وبيئة الفقر :

ما من شك أن تعريف البيئة يختلف باختلاف العلوم التى تتناوله بالبحث والدراسة . فالبيئة فى علم النبات أو الحيوان أو الحشرات تختلف عن البيئة فى علم الاجتماع أو الجغرافيا أو السياسة أو الاقتصاد .. إلى غير ذلك . وبالتالى فليست كل التعريفات المدرجة تحت مسمى البيئة يمكن أن نأخذ بها ، بل يجب أن نتناول من تعريفات البيئة ما يتناسب مع طبيعة الدراسة التى نحن بصددها ، ومن هنا فإن تعريف البيئة نسبى ، فالبيئة لا يمكن تحديدها إلا بالتحديد المسبق للنظام المعنى بالبحث والدراسة . والبيئة شىء نسبى كذلك لأنها تختلف فى محتواها ومكوناتها باختلاف المستوى التجميعى الذى ننظر منه إلى النظام المراد تحديد بيئته وكذلك باختلاف بعده الزمنى .

وبوجه عام يمكن تعريف البيئة على أنها الإطار الذى يعيش فيه الإنسان كوعاء شامل لعناصر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، وعلاقة البيئة بالإنسان متبادلة الأثر والتأثير ، وبهذا المفهوم تمثل البيئة المصدر الذى يحصل منه الإنسان على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ، فهى

الإطار الذى يحيا فيه البشر ، ويمارسون علاقاتهم التى تنظمها المؤسسات الاجتماعية والعادات والقيم والأديان .

وقد عرف المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة البيئة بأنها " مجموعة الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة فى وقت معين ؛ من أجل إشباع الحاجات الإنسانية . وقد اتضحت الأهمية البالغة لقضية الموارد خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وذلك مع التطور الديموجرافى والاقتصادى ، وأصبحت هذه القضية لها الأولوية المطلقة على جميع المستويات العالمية والمحلية .

كما يعرف علم البيئة الحديث (الأيكولوجيا) البيئية بأنها " الوسط أو المجال المكانى الذى يعيش فيه الإنسان ، بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها " ، وبعبارة أخرى البيئة هى كل ما تخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم والتذوق واللمس ، سواء أكان هذا من خلق الله سبحانه وتعالى (الظواهر الطبيعية" أم من صنع الإنسان (الظواهر البشرية).

وكما اشرنا فى المقدمة ان مؤتمر البيئة البشرية الذى عقد فى استوكهولم عام 1972عرف مفهوم البيئة بأنها " كل شىء يحيط بالإنسان ، ويتفق هذا المفهوم مع المفهوم الذى ينص على أن البيئة هى " كل ما هو خارج جلد الإنسان " .

كما تعرف البيئة بأنها الوسيط الذى يعيش فيه الإنسان ، ويحصل منه على عناصر ومقومات الحياة الأساسية ، ويمارس فيه نشاطاته المختلفة . وللبيئة ثلاثة أبعاد أساسية هى :

- **البعد الأيكولوجى** : ويتمثل فى البيئة التى توجد فيها الحياة ويتواجد فيها الإنسان الذى يقوم بنشاطاته المختلفة .
- **البعد الاقتصادى والاجتماعى** : ويتمثل فى البيئة التى توجد بها مراكز الصناعة والمرتكزات المادية الأساسية والمشاريع الزراعية ، بالإضافة إلى المراكز البشرية .
- **البعد الإدارى والقانونى** : ويتمثل فى الجوانب والترتيبات الإدارية والقانونية وغيرها من الإجراءات والأساليب التى تتبع فى إدارة شئون الإنسان من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية .

وفى ذات السياق عرف المؤتمر الدولى للتعليم العام ، الذى نظمه اليونسكو عام 1968 ، البيئة بأنها : كل ما هو خارج ذات الإنسان ، ويحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر ، وجميع نشاطاته والمؤثرات التى يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوافرة لديه ، ويشمل ذلك تراث الماضى من عادات وتقاليد وأعراف ومكتشفات الحاضر " .

ونخرج من التعريفات السابقة بأن تعريف البيئة يتضمن العناصر الآتية:

1-الإطار الفيزيقى الذى يمثل الأساس الطبيعى للكائنات كافة ، بما فيها الإنسان.

2-الإطار الاجتماعى الذى يمثل الأفراد والجماعات والمجتمعات ، وبما اخترعوه من نظم اجتماعية وتكنولوجية للتكيف مع الإطار الفيزيقى .

3-هناك تفاعل وتأثير متبادل بين الإطار الفيزيقى والاجتماعى ، ينعكس على الإنسان فى مختلف الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والصحية ، بالتالى فى تأثير سلوك الفرد والجماعة والمجتمع كمحاولة للتكيف معها .

وتجدر الاشارة الى أن ثمة مفاهيم عديدة ترتبط بالبيئة نذكر منها ما يلى :

- **النظام الأيكولوجى** : وهو مجموعة من العناصر الحية وغير الحية ، تتفاعل مع بعضها ، وهو سر من أسرار استمرارية الحياة، ويطلق على النظام الأيكولوجى نظام إعادة الحياة ، ويمكن تقسيم العناصر التى يتكون منها النظام الأيكولوجى إلى أربع مجموعات فرعية وهى :
  - العناصر غير الحية، وتمثل هذا العناصر مجموعة الأسس التى تعتمد عليها الحياة ، حيث تضم المقومات الأساسية لاستمرارية الحياة ، وتشمل هذه المجموعة الماء ، والهواء ، والغازات، وأشعة الشمس، والصخور ، المعادن المختلفة ، بالإضافة إلى التربة .

- العناصر الحية أو المنتجة : وترتبط هذه المجموعة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة الأسس الأولى ،حيث تستخدم مقومات الإنتاج من هذه المجموعة ، وتشمل هذه المجموعة على الكائنات الحية النباتية التى تقوم بإنتاج الغذاء اللازم للمجموعة الثالثة .
- العناصر الحية المستهلكة : وتشمل هذه المجموعة الإنسان الذى يعتبر محور الاهتمام البيئى الاقتصادى والاجتماعى ، كما تضم الكائنات الحية التى تعتمد فى غذائها على المجموعات السابقة . وتعتبر هذه المجموعات هى المسئولة عن تدهور القدرة البيولوجية للنظم البيئية العالمية .
- مجموعة العناصر المفككة : وتضم الكائنات الدقيقة والمجهرية ، مثل البكتريا والفطريات، وتقوم بدورحيوى وأساسى فى النظام الأيكولوجى ، حيث تقوم هذه الكائنات بتحليل المادة العضوية، سواء كانت نباتية أو حيوانية ، وتحويلها إلى أصولها التى تدخل ضمن المجموعة الأولى ؛ ليعاد استخدامها مرة أخرى ، لذلك يطلق على النظام الأيكولوجى نظام إعادة الحياة .

- **المحيط الحيوى** : ويقصد به الحيز المكانى الذى توجد فيه الحياة بأنماطها المختلفة ، ويضم جزءاً من القشرة الأرضية اليابسة ، والمياة، والغلاف الجوى المحيط بها ، الذى يمنح أو يتيح فرص وجود أشكال الحياة ، ويقدر

ارتفاع المحيط الحيوى بحوالى 26 كم فوق سطح الأرض ، و12 كم تحت سطح التربة ، ويشمل جزءاً من الغلاف الهوائى ، وجزءاً من القشرة الأرضية والغلاف المائى .

ويتكون المحيط الحيوى من طبقة الأرض والماء والهواء الذى يحيط بالكرة الأرضية ، حيث توجد الظروف الضرورية للحياة ، وترتبط المكونات غير الحية فى البيئة (الماء والهواء، والطاقة الشمسية، والتربة) بالمكونات الحية بها (الإنسان، والنبات، الحيوان، والكائنات الأولية من بكتريا وفطريات وطحالب) بعلاقات متبادلة ، ولا يمكن فصل هذه المكونات عن تلك، فالتربة التى تعلو المحيط اليابس عنصر ومكون من مكونات البيئة ، وهى تشمل الطبقات العليا من الأجزاء الصلبة للكرة الأرضية إلى عمق يصل إلى 3 أمتار، وهى منطقة وجود الحياة .

والمعادن هى ثروات تزخر بها الأرض ، وتمثل جزءاً من الموارد الطبيعية للبيئة، والتى يستغلها الإنسان ويستثمرها إلى حد الاستنزاف فى الوقت الحاضر ؛ من أجل تقدمه ورفاهيته ، وفى التربة وعليها ينمو النبات كغذاء للإنسان والحيوان ، ولكن الممارسات الخاطئة للإنسان تؤدى إلى فقد هذا المورد خصائصه الطبيعية وتدهور انتاجيته . مما يفضى الى ما يطلق عليه فقر البيئة .

ثانياً – اختلال التوازن البيئى ثمنا للمدنية :

يتسم الكون بالدقة والاتزان والمرونة ، والاتزان الطبيعى يأتى من حسن استغلال الإنسان لعناصر البيئة المختلفة بشكل لا يضر بالنظام البيئى ، ويكون الاستغلال لعناصر البيئة سليماً عندما يكون مبنياً على اعتبارات بيئية لا على اعتبارات اقتصادية أو تجارية ، والمرونة فى النظام البيئى ضرورة حتمية ، فالعناصر والمكونات الأساسية للبيئة قد يحدث فيها تغير طبيعى ، ضمن حدود معقولة ومقبولة تستطيع معها إعادة الاتزان إلى نفسها مرة أخرى بواسطة القوى الذاتية للبيئة .

وإذا نظرنا إلى البيئة الطبيعية ، نجد أنها تحتوى على أربعة مجالات أو أنظمة ترتبط وتتفاعل وتتوازن مع النظم الأخرى ، وتتمثل أهم هذه الأنظمة فيما يلى :

أ- الغلاف الأرضى : ويشمل الطبقة العليا ، وجوف الأرض .

ب- الغلاف المائى : ويشمل البحار والبحيرات العذبة والمالحة والأنهار والمياه الجوفية والينابيع.

ج-الغلاف الغازى أو الهوائى : ويشتمل على أربعة أنظمة فرعية بحسب بعدها عن اليابس .

د- المجال الحيوى للكرة الأرضية :ويشتمل على جميع الأماكن التى يمكن أن توجد أو يعيش بها أى صورة من صور الحياة المعروفة لنا على

الأرض ، ومن تفاعل تلك الأنظمة مع بعضها يجد الإنسان الظروف والعوامل البيولوجية اللازمة لحياته، وكذلك الحفاظ على استمرارية أنشطته الإنتاجية المتعددة .

وتتميز البيئة الطبيعية بتفاعلاتها المختلفة وأنظمتها المتعددة ، ويمكن للإنسان التحكم فيها ، لكن بتكاليف تنعكس على طبيعة البيئة ، وعلى الرغم من أن البيئة تسير وفق نواميس ثابتة من صنع الله، فإنه فى كثير من الحالات يتدخل الإنسان فى هذه النظم ، ومن ثم يكون تدخله محدداً بعوامل بعضها طبيعى ، والبعض الآخر مادى ، وعلى مستوى محلى فقط ، فالإنسان لا يستطيع أن يتحكم فى الشمس ، فالكون يسير فى اتزان طبيعى تلقائى من صنع الله جلت قدرته .

و يعرف التوازن البيئى بأنه " **المحصلة المنطقية للآثار الجانبية للتنمية وقدرة البيئة على استيعاب هذه الآثار** "

كما عرف بعض العلماء " التوازن البيئى" بأنه " حصيلة حركة الحياة على سطح الأرض من بشر وحيوان ونبات ، وهو الضابط لتوجيه استخدام موارد التنمية المتواصلة من خلال أساليب حسن التعامل مع البيئة .

و يعرف التوازن البيئى كذلك على أنه " التوازن بين الكائنات الحية ، وعلى قمتها الإنسان من جهة، والعناصر الطبيعية من جهة أخرى ، والإنسان

بأنشطته المختلفة ، ومخلفاتها وتفاعله مع العناصر الطبيعية المحيطة به ، والتأثير فيها والتأثر بها ، وتعامله مع غيره من الكائنات الأخرى .

ويذهب عبد القادر الفقى الى أن التوازن البيئى يعنى " بقاء عناصر ومكونات البيئة الطبيعية على حالها كما خلقها الله سبحانه وتعالى ، دون تغير جوهرى يذكر، فإذا حدث أى نقص أو تغير جوهرى فى أى عنصر من عناصر البيئة ، اضطرب توازنها بحيث تصبح غير قادرة على إعالة الحياة بشكل عادى .

أشكال الإخلال بالتوازن البيئى

أفضى تنفيذ برامج التنمية الصناعية فى الوقت الحاضر الى افقار النظام الأيكولوجى ؛ مما أدى إلى الإخلال بالتوازن البيئى ، وحد من إمكانيات الحياة للاجيال الحالية و المستقبلية .

ويعتبر الإخلال بالتوازن البيئى نتيجة لنوعين من المخاطرهما :

الأول: عوامل طبيعية ، مثل الزلازل والبراكين والفيضـــانات، والجفاف، والأمراض، والتزايد المستمر لسكان العالم ، والعواصف .

الثانى : عوامل بشرية عن طريق :

أ- المخاطر التكنولوجية ، والتى تتضح مظاهرها فى صورة الأمطار الحمضـية ، تلويث الأراضـى الزراعية، ارتفاع مسـتوى البحار، حرق الغابات.

ب- كوارث المناجم، الانفجارات ، الحوادث، الكوارث النووية.

ج-عندما تسمح الأنشطة الإنسانية بظهور وزيادة المخاطر الطبيعية مثل، تجريف الأراضـى، والتصـحر، انهيار المبانى ، الانجراف الثلجى، دفن النفايات النووية .

ومهما تعددت الأسـباب سـواء كانت طبيعية أو بشـرية ، فهى تنعكس فى صـورة خسـائر إنسـانية وكوارث بيئية وتحطيم للموارد الطبيعية التى أدت بدورها إلى أهم المشـكلات البيئية التى يمكن أن تؤثر فى مسـتقبل البشـرية مثل تآكل طبقة الأوزون ، وارتفاع درجة الحرارة العالمية ، وانقراض الفصائل الأحيائية المتعددة ، والتصـحر، والجفاف، وارتفاع مستوى البحار وعواصـف أكثر عنفاً فى مناطق لم تشهدها من قبل وأعاصير مدمرة .

وثمة مصادر أخرى للإخلال بالنظام البيئى وهى :

1-إضـافة عنصـر أو أكثر إلى النظام الأيكولوجى ، وهو ما يعبر عنه مفهوم التلوث .

2-زيادة عنصـر أو أكثر من عناصـر النظام الأيكولوجى يؤدى أيضـاً إلى اختلال فى التوازن البيئى ، وينبع ذلـك فى كثير من الأحيـان

تأثيرات بيئية واقتصـــادية خطيرة ، على ســبيل المثال قد تؤدى زيادة غاز ثانى أكسيد الكربون إلى اختلال فى توازن عناصر النظام البيئى ، وتعمل على زيادة درجة حرارة الكرة الأرضـــية ، ويتبع ذلك تأثيرات ضـارة تؤدى فى نهاية المطاف إلى تدهور القدرة البيولوجية لعناصـر النظام الأيكولوجى ، كما أن زيادة غاز ثانى أكســـيد الكبريت فى الغلاف الجوى يؤدى إلى تغيرات بيئيـة ، قد تبلغ غـايـة الخطورة ، وتؤثر بشكل مباشر فى النشاط البشرى والزراعى بشكل خاص، حيث تعمل زيادة نســـبة هذا الغاز على انخفاض الكفاءة الإنتاجية ، وهذا بدوره يعتبر اسـتنزافاً وتدهوراً رئيسـاً فى عناصـر النظام البيئى ؛ مما يؤدى فى النهاية إلى الإخلال بالتوازن البيئى .

ومن العوامل الرئيسة التى تتسبب فى اضطراب التوازن البيئى التلوث ، ويعد التلوث إحدى صور الفساد الذى يتسبب فيه الإنسان نتيجة للإخلال بتوازن النظم البيئية.

والتلوث هو كل ما يؤثر فى كل أو بعض عناصر البيئة ، بما فيها من إنسان وحيوان ونبات، وكذلك كل ما يؤثر فى تركيب العناصر الطبيعية غير الحية (مثل الهواء، والماء، والتربة .. وغيرها) أى أن التلوث البيئى هو كل تغير كمى وكيفى فى مكونات البيئة الحية وغير الحية التى لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها . ولقد صدق

من قال" إن الإنسان بدأ حياته مع الأرض وهو يحاول أنه يحمى نفسه من غوائل الطبيعة ، وانتهى به الأمر بعد آلاف السنين ، وهو يحاول أن يحمى الطبيعة من نفسه .

ويقسم التلوث على أساس طبيعة الملوثات إلى نوعين رئيسيين هما :

أ- ملوثات طبيعية: وهى الملوثات النابعة من مكونات البيئة ذاتها ، مثل التلوث بالميكروبات والحشرات الضارة، والنبات والحيوانات السامة ... وغيرها .

ب- ملوثات صناعية (مستحدثة) : وهى التى تتكون نتيجة لما استخدمه الإنسان فى البيئة من ملوثات وما ابتكره من مواد مخلفة صناعياً ، كتلك الناتجة عن الصناعات والتحضيرات الذرية ، ووسائل المواصلات، وما تسببه من ملوثات غازية وضوضاء وخلافه .

كما يقسم التلوث عموماً إلى :

أ- تلوث مادى : وهو تلوث بمواد محسوسة يمكن تقديرها بسهولة ، مثل تلوث الهواء والماء والتربة وخلافه .

ب- تلوث غير مادى (معنوى) : وهو تلوث بأشياء غير محسوسة يصعب تقديرها بسهولة مثل الضوضاء ، التى تنتج عن محركات السيارات والآلات والورش .. وغيرها وتسبب ضجيجاً يؤثر فى أعصاب الإنسان ويلحق به الكثير من الأذى الفسيولوجى

والضـــرر الســيكولوجى النفســى ، بالإضــافة إلى الضــرر العضــوى بإصـــابة جهاز الســـمع وخلافه ، وكذلك التلوث الكهرومغناطيســـى وحالة من أضراره على الإنسان وعلى صحته وغيره.

وما من شــك أن حجم المشــكلات البيئية قد تتزايد فى الســنوات الأخيرة وتعددت جوانبها ومظاهرها ، ووصــلت إلى مرحلة أصــبحت معها تهدد حياة الإنسان من خلال جو ملوث وأمراض لا حصر لها . فالمحافظة على البيئة من التلوث والتدهور ضــرورة من ضــروريات العصــر ؛ لارتباطها بصـــحة ووجود الإنســـان والكائنات الحية الأخرى ، والوعى البيئى هو أهم طرق حل المشكلة البيئية. فقد أصـبح من الضـرورى تنمية الوعى البيئى لدى الأفراد ، حتى نتجت عن معالجة الآثار السيئة للتلوث والتى تكلفنا الكثير .

ويتحقق الوعى البيئى عن طريق رفع المستوى التعليمى والثقافى ، وتعلم الفرد كيفية التعامل مع البيئة ، ثم جعل هذا الوعى البيئى جزءاً من سلوك الفرد ؛ لذلك نجد أن المحافظة على البيئة هى مسئولية جماعية يتحمل الفرد جزءاً منها ، وإذا لم يكن لدى الفرد اقتناعاً بأهمية السلوك الفردى فى المحافظة على البيئة ، فإن الوصول إلى الحلول الموجودة يصبح أمراً يسيراً نتيجة اقتناع الفرد بمسئوليته تجاه المحافظة على البيئة ، يصبح المحافظة عليها واقعاً ويتم ذلك من خلال الحركات القومية والجمعيات الأهلية والتنظيمات غير الحكومية .

ونستخلص مما سلف أن المنظومة البيئية تتضمن مكونات حية وأخرى غير حية ، والمكونات الحية تتميز بمظاهر الحياة ، بدءاً من البعث حتى الموت ؛ ونظراً لأن المواد التى تكون أجسام هذه الكائنات هى نفس مواد الأرض ، فإنها تتفاعل معها ، وتعود مرة أخرى لتصبح من مكونات المنظومة الطبيعية ، وهذا يعنى أن جميع مكونات المنظومة الطبيعية ، من عناصر الوسط المحيط ومركباته قابلة للتحلل إلى عناصره مرة أخرى ، ولكن المواد الغريبة عن المنظومة البيئية ، والتى تم تصنيعها بواسطة الإنسان يصعب تحليلها إلى عناصرها الأولى وأنسب مثال على ذلك الاختلال فى التوازن البيئى كنتيجة لوجود المواد الغير قابلة للتحلل والناتجة عن التلوث الصناعى والكيميائى والزراعى ، والتى لا تمتصها التربة ، وأبرز هذه الأمثلة العبوات والأكياس والمعلبات البلاستيك التى يلقى بها الإنسان إلى البيئة .

إن الإنسان هو أرقى الكائنات الحية فى المنظومة البيئية ، ويتميز بالإبداع والتفكير ، ويمكنه إحداث تغيرات كمية وكيفية فى مكونات البيئة وعملياتها ، وبالتالى فهو الوحيد القادر على إحداث تأثيرات سلبية خطيرة ، وصفوة القول إن أى منظومة بيئية تتكون من :

أ- منظومة المحيط الحيوى : وهى منظومة كونية النشـــأة خلقها الله سـبحانه وتعالى قبل بدء التاريخ الإنســانى ، وتبدأ مكانياً بالطبقات الســفلى من الهواء (الغلاف الجوى) والطبقات العليا من الماء (الغلاف المائى) والطبقات السـطحية من الأرض (الغلاف اليابس) وحدود هذا المحيط هى الحدود التى تتكون فيها الحياة بصـــورها وأنماطها المختلفة ، وهى خزائن الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة وهى الوعاء الذى يصب فيه سائر المخلفات والنفايات.

ب- منظومة المحيط المصـــنوع (التكنولوجى) وهى ما صـــنعه الإنسـان وشـيده وأقامه فى حيز المحيط الحيوى ، وبالتالى تقع تحت إدارتـه وتحكمـه ، ولكنهـا فى نفس الوقت تقع تحت تـأثير عوامـل خارجة عن إرادته ، مثل العوامل الطبيعية ، وما زال الإنســان يطور من مكونات هذا المحيط بالعلم والاسـتكشـاف فى محاولة لإخضـاع منظومة المحيط الحيوى من أجل إشباع حاجاته .

ج-منظومة المحيط الاجتماعى : وهى المؤســســات والتنظيمات التى صـنعها الإنسـان ، ويعتمد عليها فى إدارة العلاقات بين المنظومات المختلفة فى محاولة للحفاظ على التوازن البيئى ، من خلال التعامل مع المنظومات الأخرى ، باعتبار أن التفاعل بين هذه المنظومات ونبض الحياة ،والإنســان عنصــر فعال فى كل منظومة ، فهو يؤثر ويتأثر وهى الإدارة الضابطة للمحافظة على التوازن البيئى .

ثالثاً – البيئة والسكان والتنمية

يرتبط المجتمع الإنسانى ارتباطاً وثيقاً بعناصر البيئة الطبيعية ، من خلال عملية تبادلية للمواد الإنتاجية أو الاستهلاكية ، وتتميز العلاقة التبادلية الاستهلاكية بأنها تركز على جانبين ،الجانب الأول منهما : يظهر الإنسان ككائن بيولوجى يرتبط بعناصر البيئة الطبيعية ، وتمده البيئة الطبيعية بسائر العناصر والظروف الملائمة لاستمراره ، ويحصل الإنسان على هذه المستلزمات عن طريق استخدام أعضاء جسمه بدون وسيط خارجى .

أما الجانب الآخر من العلاقة التبادلية فيظهر فيها الإنسان ككائن اجتماعى داخل جماعة معينة هدفها تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجاته عن طريق العملية الإنتاجية . فالمجتمع الإنسانى يقوم بتحديد أهدافه عن فترة زمنية معينة ، ثم يحدد العناصر التقنية التى سوف يستخدمها للحصول عل احتياجاته من الموارد والقوى الطبيعية اللازمة للقيام بإنتاج السلع والخدمات التى تلزمه للإشباع المباشر لاحتياجاته .

فنرى أن المجتمع الإنسانى يستخدم عناصر البيئة الاصطناعية ؛ ليستخلص المواد الأولية بموارد الطاقة ، ويقوم بتصنيعها وتشكيلها إلى سلع وخدمات تجد طريقها إلى الاستهلاك فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك تنبعث مخلفات يتم إرجاعها إلى البيئة الطبيعية .

ويقوم الإنسان من خلال علاقته التبادلية من الناحية الإنتاجية مع البيئة باستخدام قدراته الطبيعية دون فصلها عن البيئة الطبيعية فى بعض الأحيان ، ومن الأمثلة على قدرات الطبيعة واستفادة الإنسان منها :

- القدرة على تحمل الأوزان والضغوط، وهى قدرة باطن الأرض على حمل الأوزان الطبيعية أو الاصطناعية .
- القدرة على تدوير عنصر المياه (قدرة الطبيعة وليس الإنسان) .
- القدرة الإنباتية للتربة ، وهى قدرة التربة والغلاف الهوائى المحيط بها على تخليق مواد عضوية ، عن طريق التمثيل الضوئى وتكرار تلك العملية دون تدخل الإنسان.
- كذلك تتمثل العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة فى مخلفات العمليات الإنتاجية والإستهلاكية ، وذلك بإلقاء النفايات الصناعية والبشرية فى البيئة ، على أمل أن تقوم الأنظمة الطبيعية من خلال عملية تدويرها للمواد بالقضاء على المخلفات ومنع أضرارها .

وما من شك أن المحيط الحيوى بما يضمه من (ماء وهواء وأرض) هو مصدر كل ما يحتاج إليه الإنسان ؛ ليبقى على قيد الحياة، ولكى يحصل على طعامه وكسائه ومأواه ، ولكى يقيم منشأته ومؤسساته بمختلف أنواعها وأغراضها ، وهذا المحيط الحيوى هو فى الوقت نفسه المثوى الأخير لما نلفظه من مخلفات ونفايات(غازات كانت أو سوائل، أو مواد صلبة) هذا المحيط

الحيوى إذن هو مصدر كل المدخلات التى نحتاج إليها ، والمكان الذى تنتهى إليه كل المخرجات الناجمة عن العمل على تدبير احتياجاتنا. إلا أن ما يجرى بفعل الإنسان فى هذا المحيط يكون وراءه طلب اجتماعى للسلع والخدمات التى يوفرها هذا الفعل ، وهكذا نجدنا فى حاجة إلى النظر إلى محيط آخر غير المحيط الحيوى ، ألا وهو المحيط الاجتماعى ، ونعنى به مجموعة العقائد والأعراف والتقاليد والعادات والقيم والتشريعات التى تحدد السلع والخدمات المطلوبة ، فقد تكون هذه السلع المطلوبة أدوات للدمار الرهيب مثل (الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية)، أو قد تكون للتعمير والرفاهية والترفيه وسعادة الإنسان، ولكن الوفاء بالطلب الاجتماعى أياً كان نوعه يتم عن طريق تطبيق تكنولوجيات (أى معارف وخبرات ومهارات مكتسبة) وقد نلجأ إلى استخدام تكنولوجيات يترتب عليها هدر غير مبرر فى استهلاك الموارد المستخرجة من المحيط الحيوى ، كالإسراف فى استهلاك المياه أو الطاقة أو تجريف التربة أو اقتلاع الأشجار ، أو قد يترتب عليها وقوع تلوث خطير فى المحيط الحيوى مثل تلوث مجارى المياه بفعل المبيدات الحشرية أو الكيماويات السامة أو نتيجة لبعض طرق معالجة مخلفات الصرف الصحى ، ومن ثم فإننا فى حاجة إلى النظر فى محيط ثالث ، وهو المحيط التكنولوجى الذى تتطور فيه التكنولوجيات وتتبدل مع تنوع الاحتياجات التى تتحد فى المحيط الاجتماعى .

وخلاصة القول إن الحديث فى شئون البيئة يعنى تناول كل واحد من هذه المحيطات الثلاثة ، والنظر فيما يجرى بينها من تفاعلات . ويصبح السؤال الآن هو ما الاعتبارات التى تحدد رد فعل النظام البيئى للأنشطة التنموية ، أو بمعنى آخر ما القيود التى يفرضها النظام البيئى على النشاط الإنسانى ؛ حتى لا يكون الرد غير متسامح؟ إذا ما أريد لنشاط الإنسان (أى جهد التنمية) أن يحقق هدف التنمية المستدامة (وهو الوفاء بطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرتها على توفير احتياجاتها) فإن عليه أن يلتزم بشروط ثلاثة :

1- ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة ، وهذا أمر واضح ومبدأ اقتصادى عقلانى لا يحتاج إلى شرح أو تبرير ، فرصيدنا منها محدود ، وأحياناً غير معروف ، وحسن استخدامه واجب .
2- عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة (نباتية- حيوانية- أرضية- مائية) على تجديد نفسها ؛ حتى لا تندثر وتفنى إلى غير رجعة، ومن أمثلة ذلك الرعى الجائر ، الصيد الجائر .
3- عدم تجاوز قدرة النظام البيئى على " هضم" المخلفات التى تقذف بها فيه ؛ حتى لا يتلوث تلوثاً يضر بالإنسان والحيوان على حد سواء.

إن تجاوز أى من هذه الاعتبارات الثلاثة يعنى أن التنمية المستهدفة من النشاط الذى أدى إلى هذا التجاوز ، لن تكون مستدامة ، إذ إن هذا النشاط لا يمكن أن يستمر أمداً طويلاً .

وعلى ذلك فالبيئة والسكان هما العنصران الرئيسان لتحليل النسق الأيكولوجى ، فهما عنصران من نسيج ممتد ودائم يتحركان معاً لتحقيق التوازن وتأثيرهما متبادل، فالبيئة هى مشكلة التكيف أو موضوعه، والسكان هم العنصر الحيوى ، والنسق الأيكولوجى هو ميكانيزم التكيف الذى هو القضية الرئيسة للإيكولوجيا البشرية . وبمعنى آخر فإن استجابة السكان للبيئة وتفاعلهم معها هو الذى يشكل العلاقة الإنسانية بالبيئة.

والتكيف مع البيئة هو عملية التفاعل معها ،وهو عمليات السلوك الجماعى ، لأن الإنسان لا يعيش بمفرده، ومن ثم فإن استجابة الإنسان للبيئة هى سمة جمعية أو كلية؛ لأنه وفقاً لتعريف فيليب وانجر للبيئة بأنها " العلاقة بين شىء مادياً يحيط به".

ومنذ العصر الرومانى وحتى عام 1950 تدور أربع أفكار رئيسة هامة حول العلاقة بين الإنسان والبيئة .

الأولى : أوضـــح" هيبوقراط" أن العناصـــر الأســـاســـية للكون هى الماء– الأرض– الهواءوالنار، ثم ربط هذه العناصر بالأمزجة ، وتعرف هذه النظرية بنظرية الأمزجة ، وقد سادت هذه النظرية حتى عصر النهضة .

الثانية : جاء " كانت" ليوضـــح أن الأرض وما عليها من صـــور حية ، ما هى إلا نتيجة لحوادث تاريخية ، وحفل القرن الثامن عشــر بالتطور والتاريخ الطبيعى ، إلى أن جاء " مالتوس" فى أواخر القرن الماضــى ليؤكد محدودية إنتاج الأرض .

الثالثة : أن البيئة ذات تأثير محدود ، ومن هؤلاء "مالتوس،وبواس" وإن كان بواس يقصــد أن للموقع الطبيعى أثره فى إحداث التغير الثقافى ، فبينما يرى " راتزل وســمبل" أن البيئة الطبيعية ســبب جوهرى وكاف لظهور الأنســاق الاجتماعية بمعناها الواسع.

الرابعة : أن البيئة تمارس ضـــغوطها على الإنســـان ، وبالتالى فإن تأثيرها حتمى ، ويتضح ذلك من تأثير المناخ على الجسم الإنسانى والصحة العامة والذكاء ، وقد ســادت هذه المدرســة الحتمية منذ القرن الثامن عشــر وحتى القرن العشرين، وسيطرت أفكارها المتضمنة أن استجابة الأفراد لتأثير البيئة الجغرافية تحدث دون أدنى مجهود للإنسان، وأنها استجابات تلقائية.

وعلى ذلك يمكن أن توضح تأثير البيئة على الإنسان فعلى سبيل المثال التلوث الذى تعانى منه معظم دول العالم يؤثر سلباً على صحة الإنسان ، ويعمل على زيادة الأمراض التى تصيبه فى المستقبل ، وتأثير التلوث على صحة الإنسان معناه التأثير على عنصر بيئى حيوى يؤثر فى الإنتاج والإبداع ، فينخفض مستوى آدائه أو يتعطل تماماً عن أداء دوره فى الحياة ، والآثار البيئية على الإنسان ، تؤثر أيضاً على التكلفة الاقتصادية ، حيث إن جزءاً كبيراً من رأس المال اللازم للتنمية يجب أن يتوجه نحو تنمية العناصر البيئية ونحو السيطرة على الأضرار التى تصيب البيئة كتلوث الهواء ، فبدأت الدول بصرف أموال كثيرة على معالجة الملوثات والتحكم فيها ، وعلى الجانب الآخر نجد تأثير البيئة ليس على الإنسان فحسب بل يتعداه إلى الحيوان والنبات ، فزيادة الغازات الملوثة فى الغلاف الغازى قد تؤدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بشكل كبير ، كما أن تدهور التربة الزراعية نتيجة لسوء استغلال الإنسان بتعرضها للتعرية أو للتحمض أو غيره من مظاهر الاستنزاف ، سوف يكون له تأثير بيئى اقتصادى واجتماعى ملموس .

و يدخل ضمن العلاقات التبادلية بين الإنسان والبيئة تلك الجهود المبذولة لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أخطار التلوث ، فالحفاظ على البيئة الطبيعية من التدهور يرجع إلى المنظومة الاجتماعية بالدرجة

الأولى ، حيث إن المنظومة هى التى تحدد أهداف وقيمة المجتمع؛ مما ينعكس أثره فى أدائه مع البيئة الطبيعية .

وعلى ذلك فالمناخ هو العامل الرئيس الذى يؤثر فى مكونات المحيط الحيوى جميعاً، والذى يحكم التوزيع الجغرافى للمجموعات الحية على سطح الأرض اليابسة ويحكم التوزيع الجغرافى لأنماط التربة .

ولقد كان هناك اعتقاد بان الإنسان لا يصل أثره إلى المناخ العام ، ولكن ظهر قصور هذا التصور ، وتدل الشواهد والقرائن على أن فعل الإنسان وخاصة ما يخرج نشاطه من غازات وأبخرة ودقائق مثل الغازات حابسة الحرارة ، قد يسبب رفع معدلات درجات الحرارة فى العالم ،والحرارة واحدة من عناصر المناخ الرئيسة ، ولارتفاعها أثار مباشرة فى الحياة السائدة على سطح الأرض ، وآثار غير مباشرة تتصل بدورة المياه ، وارتفاع سطح مياه المحيطات والبحار ومعدلات استهلاك الطاقة إلى غير ذلك .

وعليه فإن تمتع حواس الإنسان بجمال بيئته يدعوه إلى المحافظة عليها من تراكم مخلفاته ، فالإنسان يجد فى البيئة خزانة الموارد الطبيعية ، ويستخدمها كمستودع لمخلفاته الصلبة والسائلة ، والصرف الصحى ، وتراكم المخلفات فى حيز الحياة والبيئة ، على نحو ما نجد فى شوارع المدن وأزقة القرى ، يفسد تمتع حواس الإنسان بجمال ما حوله ، ويضر بصحته، هذه أمور

تحتاج إلى التربية والتوعية البيئية ، وهذا دور المدرسة ووسائل الإعلام والجمعيات الأهلية والمؤسسات الجماهيرية .

خامساً- التغيرات المناخية و اغتيال ثروات الأمم

تعد التغيرات المناخية من أبرز القضايا التى تشغل بال متخذى القرار والحكومات فى دول العالم كافة ، حيث تشكل إحدى أهم التهديدات للتنمية المستدامة على دول العالم المتقدم بشكل عام والدول النامية والفقيرة بوجه خاص ، حيث إن آثارها السلبية على تلك الدول يفوق آثارها على الدول المتقدمة رغم أن الدول النامية تسهم بنسبة ضئيلة من إجمالى انبعاثات الغازات التى تسبب الاحتباس الحرارى ، والذى يسهم فى تغير المناخ ، ويعود ذلك إلى تردى أوضاع الصناعة بها ، وضعف قدرتها التصنيعية .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه لا يزال العديد من اقتصاديات دول العالم تعتمد على أنشطة حياتية رهينة بالظروف المناخية ، كالزراعة والصيد البحرى واستغلال الغابات ، وباقى الموارد الطبيعية والسياحية ، ولقد أشارت الأبحاث الحديثة إلى أن مورد الطاقة كالبترول وغيره، والتى تعتبر شريان الاقتصاد لكل الدول ، وبوجه خاص فى الدول العربية ، هى الأخرى معرضة وبشدة إلى الزوال ؛ بسبب التغيرات المناخية والاستهلاك اللاعقلانى لها ؛ مما يجعل كل دول العالم أمام تحدى كبير يهدد الحاضر والمستقبل ،

ويفرض عليها اتخاذ التدابير الملائمة والتى تساعد على الحد من هذه الأزمة .

وعليه تزايد وعى كثير من العلماء بأن تغير المناخ هو قضية العصر ، فهى تتداخل مع كل العناصر التى تبقينا أحياء – الغذاء والطاقة – وكذلك الوسائل التى نحصل من خلالها على المال مثل التجارة والصناعة والنقل ، فالتغيرات المناخية شيئاً يؤثر فى كل ما نفعله ، وهى ليست مجرد مسألة ستغير طبيعة حياتنا فى المستقبل ، ولكن الكيفية التى نعيش بها فى الوقت الحالى . فقد أصبحت هذه القضية حديث كل يوم ، ولطالما تمت مناقشتها بشىء من الغموض يستعصى على فهم غير المتخصصين ؛ ولذا جاء تسليط الضوء عليها من خلال بعض المباحث الفرعية كما يلى :

1-التغيرات المناخية وأسبابها :

يعرف تغير المناخ بأنه " أى تغير مؤثر وطويل المدى يحدث فى معدل حالة الطقس فى منطقة معينة فى العالم ، ويشمل هذا التغير درجات الحرارة ومعدل تساقط الأمطار وأحوال الرياح .

وهناك من يعرفها بأنها " كل أشكال التغيرات التى يمكن التعبير عنها بشكل إحصائى ، والتى يمكن أن تستمر لعقود متوالية ، الناتجة عن النشاط الإنسانى ، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخى " ويتضح من هذا التعريف استمرار تأثير تلك التغيرات لأجيال قادمة .

ولقد بدأ الاهتمام بظاهرة التغير المناخى مع نهاية القرن 19 حينما توصل علماء علم المناخ والأرض إلى بعض المعلومات الموثقة ؛ نتيجة دراســـات عدة ، والتى تفيد بأن مناخ الأرض فى تغير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبى فى نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحى ، وأن هذه الظاهرة ترد إلى بعض العوامل أو الأسباب الطبيعية والبشرية ، مثل العمليات الديناميكية للأرض ، كالبراكين ، أو بسبب قوى خارجية كالتغير فى شدة أشعة الشمس أو سقوط النيازك الكبيرة ، أو بسبب نشاط الإنسان ، ويؤكد عديد من العلماء أن النشــاطات البشـرية هى السـبب الرئيس لارتفاع درجة حرارة الأرض فى الوقت الراهن ، وذلك بفعل انبعاث الغازات المســـببة للاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوى ، وخصوصاً غاز ثانى أكسيد الكربون والميثان ، على الرغم من أن هذه الغازات ضــرورية للحياة لأنها تحافظ على الحرارة ، من خلال " الاحتباس الحرارى" فإن انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضـــبطة يؤدى إلى زيـادة الحرارة بطريقـة غير طبيعيـة ، وبـالتـالى إلى تغيير فى نظـام المنـاخ بشــكل عام ، ولقد بلغت نســبة تركز هذه الغازات فى الغلاف الجوى حدها الأقصــى منذ زمن طويل ؛ وذلك بسـبب تزايد المصـانع خلال قرن ونصـف وزيادة استهلاك البشر للطاقة بشكل كبير .

2-أثر التغيرات المناخية فى التنمية المستدامة :

إن المتأمل لتاريخ البشـــرية عبر الأزمنة المختلفة ، يجد أن أغلب المجاعات كانت نتيجة لعوامل طقس تغيرت ، فالجفاف الذى يصيب بعض الدول أو الفيضـــانات والســـيول تؤدى إلى ندرة الغذاء ، وبالتالى حدوث المجاعات ، إذ تعتبر عوامل الطقس والمناخ ذات تأثير كبير على الزراعات والإنتاج الغذائى ، ويشـــير ذلك إلى أن المناخ العالمى يتأثر بكثير من العوامل البيئية التى يتسبب فيها الإنسان ويؤثر كذلك فى البيئة ويكون تأثيره أشد على البشر .

وتشير تقارير" البنك الدولى" إلى أن درجة حرارة الأرض قد ترتفع أربع درجات مئوية فى نهاية القرن الحالى ، الأمر الذى ســـينتج عنه آثاراً مدمرة على الزراعة والموارد المائية وصـــحة البشـــر ، وســـيكون الفقراء أشـــد المتضررين من هذه الآثار التى لن تستثنى أياً من مناطق العالم ، ونستنتج من ذلك أن تأثير التغيرات المناخية يختلف من مكان إلى آخر على ســـطح الكرة الأرضية ؛ نظراً لطبيعة النظم البيئية لكل منطقة .

وتشـــكل التغيرات المناخية أحد أهم التهديدات للتنمية المســـتدامة على الدول الفقيرة أكثر منه على الدول الغنية . فعلى الرغم من كونها لا تســـاهم بنسبة كبيرة من إجمالى انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى ، فإن العلماء يروا أنها من أكثر المناطق فى العالم المهددة بالآثار الســـلبية لتغير

المناخ ، ومن ثم فالتغير المناخى فى هذه الدول سيرافقه ندرة فى الموارد المائية وانخفاض فى سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة نحو أربع درجات مئوية عن المعدل الحالى مع زيادة فترات الجفاف واتساع مساحة المساحات الصحراوية ، وارتفاع سطح البحر وغمر المناطق الساحلية الطويلة فى الدول الفقيرة وفى العالم العربى بوجه خاص ، إلى جانب تلوث المياه الجوفية بمياه البحر؛ مما يفضى إلى تدهور خصوبة الأراضى الزراعية ، فى حين تمثل حالياً المناطق الجافة وشبه الجافة مساحات كبيرة ، فعلى سبيل المثال تمثل 90٪ من مساحة المنطقة العربية ، هذا فضلاً عن افتقار ملايين السكان بهذه المناطق إلى المياه النظيفة والخدمات الصحية المأمونة.

وتؤثر التغيرات المناخية فى حياة الإنسان وقدرته على الاستقرار فى الحياة، حيث إن تغير المناخ يشمل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائى من توافر الغذاء وقدرة الوصول إليه ، وقدرة استخدامه واستقراره، فزيادة تركيزات ثانى أكسيد الكربون فى الهواء يتوقع أن تنعكس على إنتاجية العديد من المحاصيل ، ومن شأن تغير المناخ أن يزيد من حدة تقلبات الإنتاج الزراعى فى الوقت الذى تعانى منه المناطق الفقيرة من أعلى درجات عدم الاستقرار فى الإنتاج الغذائى، فضلاً عن الزيادات المرتفعة لأسعار السلع الغذائية ..

وبالنسبة لمصر يرى العلماء أن ارتفاع درجات الحرارة الناتجة عن الاحتباس الحرارى ،سيؤدى إلى ارتفاع سطح البحر الأبيض المتوسط ؛ لتغمر المياه المالحة كلاً من رشيد وبور سعيد ، ثم بعدهما كفر الشيخ والبحيرة؛ لتفقد من 12٪ إلى 15٪ من أجود أراضيها الزراعية فى الدلتا ، ويروا أنه ربما يمتد ذلك إلى الإسكندرية عند المحمودية وأبو قير بفعل العواصف و الأمواج ؛ مما يؤدى إلى هجرة ما بين 4- 6 ملايين من السكان المحليين ، ويتوقع الخبراء فى هذا الصدد أنه نتيجة لذلك سينقص الإنتاج الزراعى بنسبة 30٪ ومثلها فى الإنتاج الصناعى . ويمكن رصد بعض التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الزراعة المصرية من خلال ما يلى:

1-التأثير فى الزراعة والثروة الحيوانية ومصادر الغذاء :

- التغيرات المناخية ستؤدى إلى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل.
- التغيرات المناخية ستؤدى إلى عدم جودة الإنتاج الزراعى لبعض المحاصيل.
- التغيرات المناخية ستؤدى إلى زيادة معدلات التصحر .
- التغيرات المناخية ستؤدى إلى زيادة البخر وزيادة استهلاك المياه .

- التغيرات المناخية ستؤدى إلى هجرة العمالة وانتشار المناطق الهامشية والفقر .
- التغيرات المناخية ستؤدى إلى غرق مساحات كبيرة من الأراضى الساحلية لدلتا نهر النيل .

2-ارتفاع مستوى سطح البحر:

تشير الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر من 18 إلى 59 سم سوف يؤدى إلى غرق المناطق الساحلية المنخفضة ودلتا نهر النيل ، وتأثر مخزون المياه الجوفية القريبة من السواحل ، وتأثر جودة الأراضى الزراعية والمستصلحة ، علاوة على الآثار السلبية التى ستصيب السياحة والتجارة والموانىء بالمناطق الساحلية .

3-ارتفاع درجات الحرارة :

من المتوقع أن تفضى زيادة معدلات وشدة الموجات شديدة الحرارة والبرودة إلى تذبذب بعض المحاصيل الغذائية ، كالأرز والقمح وصعوبة زراعة بعضها ، وزيادة الاحتياج إلى المياه نتيجة ارتفاع درجات الحرارة ، وارتفاع معدلات البخر ، فضلاً عن اختفاء بعض الأنواع من الكائنات الحية ، وانتشار سوء التغذية وعديد من الأمراض .

4-التأثير على المناطق الساحلية :

ستفضى التغيرات المناخية كما توقعت عديد من الدراسات إلى غرق بعض المناطق المنخفضة فى شمال الدلتا ، وبعض المناطق الساحلية الأخرى ، وزيادة معدلات نحر الشواطىء مثال ،(ما حدث لقلعة قايت باى بالإسكندرية ، وهى ترمم الآن بسبب النحر الذى طال صخرتها الرئيسة)، وتغلغل المياه المالحة فى التربة ، وتداخل مياه البحر مع المياه الجوفية ، ونقص الإنتاجية الزراعية ، وبالإضافة إلى تأثر الإنتاج السمكى نتيجة تغير الأنظمة الأيكولوجية فى المناطق السياحية وارتفاع حرارة مياه البحار .

5-التأثير فى السياحة :

من المتوقع أن يؤدى ارتفاع منسوب مياه البحرين الأحمر والمتوسط إلى عدد من التداعيات السلبية على المشروعات السياحية والتى تتجاوز الـ 600 منتجع سياحى وفندق عالمى ، كما ستتأثر المشروعات الاستثمارية فى ضوء ارتفاع درجة حرارة المياه ، وكذلك هجرة الكائنات البحرية ، وانخفاض عدد الشواطىء الملائمة للزيادة ؛ مما يتمخض عنه تردى أوضاع السياحة بوجه عام وارتفاع معدلات البطالة بين المشتغلين فى القطاع السياحى أو خريجى كليات السياحة .

6-التأثير فى الموارد المائية والرى :

تشير الدراسات إلى تردى متوقع لمياه الرى نتيجة التغيرات المناخية واختلاطها بالمياه المالحة المتسربة إليها من البحار ، فضلاً أن نقص وجفاف متوقع نتيجة تلك التغيرات .

7-التأثير فى الصحة :

إذا كانت من الآثار الأكيدة لتغير المناخ هو ارتفاع درجات الحرارة ، فإن الارتفاع الشديد فى درجات الحرارة يسهم فى حدوث عديد من الأمراض الخطرة والمعدية ، والتى قد تؤدى إلى حدوث الوفيات ، وبوجه خاص بين الأطفال وكبار السن .

3- الجهود الدولية والمحلية المبذولة لمواجهة آثار التغيرات المناخي:

أفضى الأثر السلبى الناتج عن النشاط الإنسانى المطرد للبشر على البيئة والاقتصاد ، إلى استثارة الجهود الدولية نحو عقد عديد من القمم والمؤتمرات من أجل إزكاء الوعى الاجتماعى الدولى بخطورة الوضع الذى يهدد البشرية جمعاء ؛ نتيجة التغيرات المناخية المحتملة ، والتى بدأت آثارها يشعر بها القاصى والدانى فى الكرة الأرضية .

ومن بين هذه القمم وأبرزها قمة الأمم المتحدة حول البيئة" قمة الأرض المنعقدة فى ريودى جانيرو فى البرازيل فى عام 1992" والتى تم من خلالها التفاوض حول ثلاث اتفاقيات دولية رئيسة حول موضوع البيئة ، تجتمع

الدول الأعضـاء بموجبها بشـكل دورى لاسـتعراض التقدم المحقق ، ولصـوغ الخطوط السـياسـية للمسـتقبل ، وهى : اتفاقية تغير المناخ ، واتفاقية التنوع الحيوى ، واتفاقية مكافحة التصحر .

كما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ســبتمبر عام 2000بإقرار أهداف الألفية الثمانية ، والتى تشــمل إدماج مبادىء التنمية المســتدامة فى سياسات الحكومات وبرامجها فى مختلف بلدان العالم وتغيير الاتجاهات إزاء استهلاك الموارد الطبيعية.

وجاءت بعد ذلك قمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة عام 2002 ، حيث تم تحديد الفلســفة الجديدة التى ينبغى أن توجه النمو الاقتصــادى . وفى عام 1997 فى مدينة كيوتو اليابانية تم اعتماد اتفاقية التغيرات المناخية التى كانت إحدى اتفاقيات قمة الأرض فى عام 1992 ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى 2005 ، وفى فبراير عام 2009 وقعت 189 دولة على الاتفاقية وصــــدقت على البروتوكول ، وينص البروتوكول على التزامات بخفض انبعاث الغازات الدفينة (غازات الاحتباس الحرارى) خلال الفترة من 2008- 2012 على أن تتحمل الدول الصــــناعية الموقعة على البروتوكول .

وفى ديســـمبر 2012 تم عقد ملتقى الدوحة حول التغيرات المناخية للأمم المتحدة ، وفى هذا الملتقى تم تعديل بروتوكول كيوتو، باعتباره

الاتفاق الوحيد القائم والملزم للبلدان بخفض غازات الاحتباس الحرارى ، بحيث يستمر نفاذ مفعوله اعتباراً من 1 يناير 2013، وفترة الالتزام الثانية ستكون ثمان سنوات ، كما تم الاتفاق على الجدول الزمنى للاتفاق العالمى بشأن تغير المناخ لعام 2015، وحتى 2020 .

وجدير بالذكر أن تسليط الضوء فى السنوات الأخيرة على مشكلة تغير المناخ زاد من الأمم المتحدة ، حيث قامت بعقد عدة مؤتمرات دولية فى هذا الصدد . ففى سبتمبر 2014 عقد مؤتمر القمة المعنى بالمناخ فى نيويورك ، وفى 2015 عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بباريس فى الفترة من 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015 ، وفى العام التالى عقدت الأمم المتحدة فى المغرب بمراكش مؤتمر لتغير المناخ فى الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016 ، وفى عام 2017 فى الفترة من 6 إلى 17 نوفمبر عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها عن التغير المناخى ببون .

بالنسبة لمص بذل عدة جهود لمواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ ومن أهم هذه الجهود :

أولاً – فيما يتعلق بالالتزام باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية:

- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية وإصدار قانون البيئة رقم 4 فى عام 1994 والمشاركة فى المؤتمرات والمنتديات العالمية الإقليمية المتعلقة بالتغيرات المناخية .
- التصديق على بروتوكول كيوتو وتشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة فى عام 2005 .
- إصدار تقرير الإبلاغ الوطنى الأول فى عام 1999 ، تنفيذ البنود الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية .
- إصدار تقرير الإبلاغ الوطنى الثانى فى 2010 ، علاوة على مساهمة عدد من الخبراء والعلماء المصريين من مختلف مناحى المعرفة فى إعداد تقرير الإبلاغ الوطنى الثالث ،والذى يهدف إلى تحديد السياسات اللازمة اتباعها للحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية .

ثانياً – فيما يتعلق بتطوير البناء المؤسسى :

أ- **تشـــكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة** ، والتى بدأت عملها فى 2005 والتى تعمل على تفعيل وتنشـيط مشـروعات آلية التنمية

النظيفة ، فضـلاً عن حضـور الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، مثال " الاجتماع الذى تم فى ألمانيا ، وكذلك فى أثيوبيا فى النصـف الأول من 2012 ، والمؤتمر الثامن عشـر الذى عقد فى قطر بنهاية عام 2012، ولقد بلغ عدد المشـــروعات التى تقوم على تنفيذها من قبل اللجنة نحو 39 مشروع.

ب- **تفعيل عمل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية** ، وقد تم تفعيل عملها بقرار من رئيس مجلس الوزراء فى عام 2007 ومنوط بهذه اللجنة مواجهة ظاهرة تغير المناخ ، هذا بالإضـافة إلى وضـع تصـور نحو إنشـاء مركز تميز لجمع البيانات والمعلومات الخاصـة بموضـوعات وقضـايا تغير المناخ ، والعمل على إنشاء مركز وطنى لبحوث ودراسات التغيرات المناخية .

ج-**إنشاء الإدارة المركزية للتغيرات المناخية** فى ضوء الاهتمام بقضية التغيرات المناخية ، حيث قامت وزارة الدولة لشـــئون البيئة على إنشاء الإدارة المركزية للتغيرات المناخية ؛ لتحقيق عدة أهداف منها :

- الارتقاء بالأداء الوطنى فى مجال التكيف مع تغيرات المناخ .
- المساهمة فى تنفيذ خطة تنموية تسهم فى خفض التلوث .
- زيادة القدرة الوطنية على اجتذاب الدعم الدولى والاستفادة منه .
- التنســـيق مع الجهات الدولية لتجنب تحمل الدول النامية أى تكاليف لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى .

- ازكاء الوعى الاجتماعى بقضـية تغير المناخ وآثارها السـلبية على جميع الأصعدة و المستويات .

الفصل السادس

التنمية الاقتصادية فى مصر

خبرة الماضى .. وتحديات الحاضر .. وآفاق المستقبل

"

تمهيد:

على الرغم من اختلاف الرؤى ، وتعدد الاتجاهات حول قضية التنمية، فإن الاهتمام بها ومحاولة سبر أغوارها سعياً وراء دراستها وتشخيصها ومعالجتها يزداد يوماً بعد يوم فى كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية ، وأياً كان الهدف من إحداثها ،ومهما تباينت الوسائل المحققة لها، ومع الاختلاف الطبيعى والتناقض الواقعى بين القائمين عليها، تعتبر التنمية بمضمونها الشامل ضرورة ملحة يسعى كل مجتمع بشرى إلى تحقيق درجة منها بشكل يحفزه للسعى وراء إنجاز درجة ثانية فثالثة.... وهكذا.

ولقد تعرض المجتمع المصرى منذ ثورة 1952 وحتى 2004 إلى العديد من التحديات التي تلقى بظلالها على مسيرة التنمية ،ولعل أبرزها التحولات السياسية وما ترتب عليها من تحولات اقتصادية واجتماعية أثرت فى نمط التنمية السائد فى اهتمام الدولة بالتنمية الحضرية وبناء المدن الجديدة، فمن ثم كان لكل نظام سياسي أيديولوجيته السياسية والتنموية الخاصة به ، وتوجهه الخاص نحو قضية التنمية الشاملة، نتيجة لاختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي تظهر فى كل فترة من فترات حكم كل نظام. ولأن الدراسة التاريخية تمثل مطلباً هاماً للدراسة المتعمقة لواقع التنمية ، تعين علي الباحث النظر إلي تلك التحولات

في ســـياق تاريخي /اجتماعي مقارن؛ لرصـــد وتحليل مختلف الجهود التي بذلت لتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن هنا جاء هذا الفصـــل بهدف التوصـــل إلي رؤية واضـــحة للمراحل التنموية التي مرت بها مصـر منذ قيام ثورة 1952 وحتى 2004 ؛ للوقوف على الإنجازات التنموية لكل مرحلة ومعرفة مدى ارتباط تغير نمط التنمية بتغير طبيعة النظام الســـياســـى الممارس لســـلطة الدولة وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: التنمية في مصر فى الفترة (1952 – 1970).

نموذج التنمية المستقلة والاعتماد علي الذات .

ثانياً: التنمية في مصر في الفترة (1970 – 1981).

نموذج التنمية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى.

ثالثاً: التنمية في مصر في الفترة من (1981 – 2004).

نموذج التنمية في ضـــوء ســـياســـات التكيف الهيكلي والإصـــلاح الاقتصادي.

أولاً: التنميـة في مصـــر في الفترة 1952- 1970 (نموذج التنميـة المستقلة والاعتماد على الذات):

بقيام ثورة يوليو 1952 حدث تغير جذري في أوضـــاع المجتمع المصـــري غيّر معه صـــورة الحياة فوق أرض مصـــر ،وأبعاد الخريطة الاجتماعية لبنيان هذا المجتمع، وقد شـملت هذه التغيرات جوانب عدة أولها : تغيير النظام السـياسـي(نظام الحكم) باعتباره يمثل قمة السـلطة بالمجتمع المصري. · مما أدي إلي تغييرات كثيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وتعد ثورة يوليو من أهم أحداث القرن العشـــرين في مصـــر؛ لما حققته من تغيرات جذرية شملت واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قام بها أبناء مصر · بدافع الوطنية والقومية، بعد أن بلغت الحياة السياسية قبل الثورة مسـتوى من المهانة والتضـليل لم يصـلح معه أي تغييرات أو إصـلاحات جزئية، وإنما كان لابد من تغيير جذري في الاتجاهات السـياسـية الداخلية والخارجية، وبالنسبة للحياة الاجتماعية، فلقد زادت حدة الصراع بين الطبقات السـائدة ؛ وذلك نتيجة لسـيطرة طبقة القلة من الرأسـماليين والإقطاعيين علي مقاليد الحكم وتحكمت في مصائر الأغلبية ومن هنا اندمجت الثورة السياسية مع الثورة الاجتماعية".

والواقع أنـه من الصـــعب في هذا الحيز المحدود اســـتعراض كل الإنجـازات التنمويـة التي حققتهـا ثورة يوليو في الفترة مـا بين 1952 –

1970 لتعددها، إلا أن الباحث سـيعرض في الفقرات التالية أهم ملامح التنمية علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

1-التنمية الاقتصادية:

بعد قيام ثورة 1952 وبعد أن استقرت حكومة الثورة وتولى جمال عبد الناصر الحكم · تولت الدولة الوظائف الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد يدار بواسطة الدولة. ومع ذلك فالسنوات الأولي لحكم الثورة (1952 – 1956) كانت تعتبر بمثابة فترة انشغال نسبي عن القضية الاقتصادية، حيث يطلق عليها البعض "فترة التردد" فقد انشغلت القيادة السياسة بقضية التحرر الوطني، والتخلص من بقايا المعارضة السياسية المنظمة التي خلفها النظام القديم. وعلي ذلك يمكن القول إن قضية التنمية لم تكن تمثل بشكل نسبي في الفترة ما بين (1952– 1956) القضية الأولي التي تشغل القيادة السياسية الجديدة حيث ، اتسمت هذه الفترة بعدم وجود تخطيط علمي دقيق للاقتصاد القومي. ولم يحدث أي تغيير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي ، وكان الاستثناء الوحيد هو صدور قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952 ·، ليحطم القاعدة الاقتصادية لطبقة كبار الملاك ، وخلق فئات اجتماعية جديدة انضمت إلي طبقة صغار ومتوسطي الملاك في

الريف المصـــــري، ومن ناحية أخري أدي هذا القانون إلي مزيد من الدعم، والتأييد للثورة من جانب الشـــــعب، وبهذا يتضـــــح أن هذا القانون كما يرى البعض اســـتهدف تحقيق أهداف ســـياســـية للطبقة الحاكمة، أكثر من كونه استهدف تحقيق أهداف اجتماعية وطبقية لطبقة المعدمين وفقراء الريف.

وفى خلال الفترة 1952- 1956 تم إفســـــاح المجال أمام رأس المال المحلي، والأجنبي لدفع عملية التنمية. كما تم إصـــــدار العديد من القرارات والقوانين لتشجيع الرأسمالية المحلية والأجنبية وتوفير الضمانات لها.

ولكن نظراً لأسـباب عديدة لا يتسـع المجال للخوض فيها ، فقد أحجم رأس المال المحلي والأجنبي عن المشـــــاركة بفاعلية في عملية التنمية ؛ ولذلك اتجهت الدولة في أعقاب تأميم شـــركة قناة الســـويس ووقوع العدوان الثلاثي في عام 1956، إلي توسيع دورها في عملية التنمية وذلك من خلال عمليات التمصير والتصنيع.

وكانت تلك هى البداية الحقيقية لظهور القطاع العام. ومنذ مطلع الســـــتينيات بدأت مرحلة جديدة قوامها التأميم والتخطيط المركزي والتحول الاشـتراكي، وهو ما جعل القطاع العام بمثابة الركيزة الأسـاسـية للاقتصـاد الوطني. وفي هذا الإطار فقد قامت الدولة بالدور الرئيس في عملية الإنتاج والتوزيع وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين، مما ترتب عليه تعاظم دورها في الاقتصـاد والمجتمع. حيث أنجزت الحكومة المصـرية أول خطة خمسـية

متكاملة (1960-1965) وكان الهدف الرئيس لهذه الخطة هو مضـــاعفة الدخل القومي كل عشرين عاماً تقلصت بعد ذلك إلي عشرة أعوام بقرار من القيادة السياسية العليا، علي أساس إحداث توسع زراعي رأسي وأفقي، وخلق قاعدة صـــناعية، وإقامة وتدعيم القطاع العام والاهتمام بخدمات الإســكان والمرافق والتعليم والصحة، وخلق فرص عمل جديدة ،وزيادة نصيب الفرد من الاستهلاك. ·

ولقد حققت الخطة الخمســية الأولي للتنمية 1960/59-1965/64 قدراً كبيراً من النجاح لم يتحقق منذ فترة حكم محمد علي ،واســتطاعت أن تحقق الكثير من أهدافها، فقد وصـل متوسـط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 6.5٪ خلال سنوات الخطة ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن عمليات التأميم (1960-1962) ســاهمت بحد غير قليل في الوصــول لهذا الرقم. ويمكن التعرف علي المستهدف والمتحقق من هذه الخطة من الجدول التالي:

جدول رقم (1)

"إنجازات الخطة الخمسية 65/64-60/59"

البيان	الخطة الخمسية 1965/64-1960/59	
	المستهدف	المحقق
الاستثمار	1577	1513
الإنتاج	3684.4	3474.1
الدخل(الناتج المحلي الإجمالي)	1840.1	1762.2
الأجور	759	789
العمالة	7015 (ألف مشتغل)	7918 (ألف مشتغل)

ويتضـح من الجدول السـابق أن إنجازات الخطة الخمسـية الأولي كما وردت في تقارير المتابعة الحكومية – تشير إلي ما يلى:

- نفذت 96٪ من جملة الاستثمارات المقررة.

- حدث نمو في الإنتاج القومي بنسبة 7٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة.
- حقق الاقتصاد القومي دخلاً محلياً إجمالياً بمتوسط نمو سنوي قدره 6.5٪ سنوياً. في حين كانت تقارير متابعة التنمية للأمم المتحدة في الدول النامية حينذاك قد أثبتت أن معدلات النمو في الدخل القومي في هذه الدول لم تتجاوز 3٪ أو 4٪ على الأكثر (بالنسبة للدول النامية الأخرى خلاف مصر).

- تجاوزت الخطة ما استهدفته من عمالة بنحو 903 ألف مشتغل ومن أجور بنحو 120 مليون جنيه.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الخطة الخمسية الأولي، فأنها انتهت بعجز في الموارد، بحيث تعذر تنفيذ الخطة الخمسية الثانية 1965-1970 والتي تبدلت إلي خطة ثلاثية ثم خطط إنجاز سنوية، وذلك دون وجود إطار للترابط بين الخطط، وكانت الأهداف العملية للتخطيط تدور حول مواجهة المشاكل التي كانت تطرأ علي الاقتصاد القومي. وبعد سنة 1966 لم تجد خطط الاستثمار طريقها إلي حيز التنفيذ ولم تتحقق زيادة تذكر فى الدخل القومي بسبب أعباء حرب 1967، واستمرار أعباء التسلح بعدها ، فضلاً عن تفاقم الضغط السكاني الذي تآكلت معه ثمار التنمية ، وزيادة الاستهلاك الخاص والعام ، وتزايد أعباء تكاليف المعيشة. وتدهورت

حالة البلاد تدهوراً كبيراً؛ بسبب فقدان مصر لجانب كبير من مواردها الذاتية من العملات الأجنبية ؛بسبب غلق قناة السويس، واستيلاء العدو علي حقول البترول من ســـيناء، وتوقف موارد الســـياحة؛ مما أدي إلي تراجع التنمية وتوقف الخطط التنموية وتحولها إلي موازنات ســـنوية، وتوقف العديد من المشروعات.

وتشـــير البيانات والتقارير أنه بعد الخطة الخمســـية الأولي من " 1960-1965" أصـبح هناك فجوة تخطيطية بين هذه الخطة والخطط التي تبعتها ، فأول خطة خمسية بعدها كانت في (1982-1986). ·

2- التنمية الاجتماعية :

منـذ الأيـام الأولى لثورة يوليو 1952 كـان واضـــحـاً أن محتواهـا الاجتماعي متوافق مع محتواها السياسي، فالمبادئ الستة· التي كانت بمثابة أول مؤشـــر لطبيعة واتجاه حركة الضـــباط الأحرار تناولت في أربعة منها المسألة الاجتماعية ·.

وهكذا صاحب التنمية الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ قيام ثورة يوليو 1952 تنمية اجتماعية واسعة النطاق ،شملت مجالات عديدة كالتعليم ، والصحة ، والإسكان ،والعمل ، والمواصلات، فضلا عن مجموعة القوانين التي أتاحت الفرصـة لفقراء الريف والحضـر الاستفادة بالخدمات الاجتماعية على نطاق واســع، والواقع أن من الصــعب في هذا الحيز المحدود تســليط

الضوء على كل الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعية ؛بسبب تعددها وتطورها على مدى الفترة من 1952-1970. إلا أن ذلك لا يمنعنا من الإشـــارة إلى أهم الإنجازات في مجال التعليم ، والصـــحة ، والإســكان كمؤشـــرات لما أنجزته الثورة في مجال التنمية الاجتماعية في الفترة قيد البحث .. وبالنسـبة للتعليم أولت حكومة الثورةاهتماماً كبيراً بالعملية التعليمية ، فلقد وســـعت دائرة من يلتحقون به ، وجعلت مجانية التعليم حقا يتمتع به كل المواطنين ..

لقد كان أبرز منجزات الثورة هو خلق نظام قومي موحد للتعليم، فقبل الثورة كان النظام التعليمي يتســم بخاصــيتين بارزتين: ***الأولى*** هي ضــيق قاعدته، بحيث لم يكن يســـتفيد من الفرص التعليمية المتاحة ســـوى أبناء الطبقات الميســـورة والخاصـــية ***الثانية*** هي التشـــتت والتناقض في البرامج والأهداف، فقد كانت هناك عدة أنظمة فرعية متوازية يرتبط بعضــها ببعض من ناحية، ولا ترتبط بأهداف قومية أو إنتاجية واضـــحة من ناحية أخرى، وكان هناك نظام التعليم الديني (الكتاتيب، المعاهد الدينية، الأزهر)، ونظام أو نظم التعليم الأجنبي الخاص (فرنســـي، إنجليزي، ألماني)، ونظام التعليم الحكومي، ونظام التعليم العام الأهلي وخلال الســنوات الأولى للثورة أصــبح هنــاك نظــام قومي موحـد ومجــاني ومرتبط من حيـث المبـدأ على الأقـل بالأهداف القومية والتنموية الشـــاملة ، حتى ما بقى من نظم التعليم الخاص الأجنبي والأهلي أصبح يخضع لإشراف صارم من الدولة.

وقد جرى توسيع قاعدة النظام التعليمي بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصـــر، وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من مليونين في أوائل الخمسينيات إلى ستة ملايين في أوائل السـبعينيات أي بزيادة 300 بالمائة. وقد فتح ذلك قنوات الحراك الاجتماعي والسـيولة الطبقية أمام فئات عديدة من المسـتويات الشـعبية الدنيا، أى أن التعليم كان أحد الآليات الفعالة ، لا في تعظيم فرص الحياة فحسـب ، وإنما أيضا في تحقيق دفعة أكبر نحو المساواة في فرص الحياة.

وفى مجال الصـحة، تحسـنت فرص المصـريين في الحصـول على الغذاء كماً وكيفاً بشـكل محسـوس في المدة ما بين 1952–1965، حيث وصـلت تغذية الفرد المصـري إلى المسـتوى العالمي المقبول طبقاً لمعايير منظمة الصـــحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية. كما تحســـنت فرص المصـــريين في الحصـــول على الرعاية الطبية فقد تزايد عدد الأطباء ثلاثـة أمثـال وأكثر (من 5000 طبيـب عـام 1952 إلى 18000 طبيـب سنة1970 ،أي بنسبة 375 بالمائه، وأصبح معدل السكان لكل طبيب هو 2000 شـخص بعد ما كان 4300 شـخص، وانعكس كل ذلك على معدل الوفيات والمتوســط العمري للمصـــريين. فقد انخفض المعدل الأول من18 بالألف سـنة 1952 إلى 13 بالألف سـنة 1970، وانخفض معدل وفيات الأطفال (وهو أكثر المؤشـرات حسـاسـية لمسـتوى الرفاهية الاجتماعية) من

150 إلى 120 في الألف، وارتفع المتوسط العمري من 42 إلى 53 سنة بين سنتي 1952 – 1970.

وفى مجال الإسكان أبدت حكومة الثورة منذ سنواتها الأولى اهتماماً كبيراً بتطوير الأحياء المتخلفة، وإزالة الأحياء الفقيرة، وإنشاء الكورنيش الشهير على ضفاف النيل، بالإضافة إلى إقامة عديد من الميادين الواسعة. وكانت أهم أهداف الحكومة خلال تلك الفترة هو إقامة مساكن رخيصة لقطاعات السكان الأشد فقراً في المدن، وخلال الخمسينيات أقيمت آلاف المساكن في القاهرة والإسكندرية، كما أعيد تعمير بورسعيد بعد قصفها بالقنابل خلال حرب السويس في سنة 1956. وعلى الرغم من النمو العمراني الذي تحقق خلال الخمسينيات، إلا أنه يبدو أن الذين استفادوا من المساكن الجديدة كانوا من بين الطبقة الوسطي التي تضم قطاعات العمال الصناعيين ، وموظفي الحكومة من الدرجات الدنيا. علما بأن الاستثمار الحكومي في مجال الإسكان قد انخفض نسبياً فيما بين سنتي 1960-1967 لأسباب عديدة من بينها التخفيضات الإجبارية للقيمة الإيجارية الخاصة بالمنازل القديمة، والقيود المفروضة على القيمة الإيجارية على المنازل الجديدة التي كانت معفاة من قبل. بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البناء بنسبة 300٪ نتيجة لارتفاع أسعار العمالة المدربة بسبب الهجرة للعمل في دول الخليج. فقد أدى ذلك إلى اجتذاب أعداد كبيرة بلغت نسبتها عام 1970 ،50٪ من العاملين في مجال البناء.

وعلاوة على ما ســـبق اتجهت الدولة إلى إنشـــاء عديد من المدن والمجتمعات الجديدة في الصـــحراء وكانت البداية إنشـــاء مشـــروع مديرية التحرير في الصحراء الغربية. بقطاعيها الجنوبي والشمالي، ففي 20 أكتوبر 1953 أصـــدر مجلس الوزراء قراراً بإنشـــاء مجلس إدارة لمديرية التحرير على أن يكون تابعا لمجلس الوزراء مباشـــرة، وفي عام 1956 صـــدر قرار بإنشـاء القطاع الشـمالي لمديرية التحرير. وقد تضـمن هذا المشـروع إنشـاء عدد من المدن والمجتمعات الجديدة لخدمة أغراض استصـلاح الأراضـي في هذه المنطقة.

وشـــهد عـام 1961 الإعلان عن الوادي الجـديـد، ليكون محوراً للانتشـــار خارج النيل، ومنذ ذلك التاريخ، اتجهت الدولة إلى اســـتصـــلاح الأراضـي بالوادي الجديد، وكذلك في مشـروع مريوط وشـرق القناة، ونتج عن هذه المشـــروعات إنشـــاء مدن صـــغيرة وقرى كثيرة جديدة في هذه المناطق وأنشـــئت بواســـطة الحكومة. وتُعد مدينة الخارجة التي أنشـــئت في أوائل الســـتينيات لخدمة مشـــروع الوادي الجديد، والتي أنشـــأتها الهيئة المصـــرية لتعمير الصـحاري مثالاً للمجتمعات الجديدة التي أنشئت في تلك الفترة. وتبع ذلك إنشـــاء عاصـــمة مريوط وخمس مدن فرعية ، وواحد وثلاثين قرية في مشـروع اسـتصـلاح أراضـي مريوط، وتم بناء سـحارة تحت قناة السـويس؛ لتوصـيل المياه للمشـروع من النيل كما بُدئ في بناء المدينة الرئيسـة والمدن

الفرعية والقرى، إلا أن هذا المشـروع توقف لاحتلال إسـرائيل لسـيناء عام 1967، وعادت الحياة إليه مرة ثانية بعد حرب 1973.

ويسـتخلص الباحث مما سـبق ، أنه في عهد الرئيس عبد الناصـر اهتمت الدولة ببناء مدن ومجتمعات جديدة ، إلا أن نمطها كان يختلف عن نمط المدن الجديدة الحالية، فقد كانت عبارة عن وحدات اقتصـادية ريفية صـغيرة ، الهدف منها امتصـاص الزيادة السـكانية وتوسـيع الرقعة الزراعية، ومـازال التعمير قـائمـاً في هـذه المجتمعـات حتى الآن ، وتطورت ونمـت حضـرياً " نمواً هائلاً "، ويرى الباحث أن هذا النمط من المجتمعات نجح بدرجة تفوق النمط المعاصـر من المدن الجديدة، فمن ثم كان أقل تكلفة وأكثر عائداً. وعلى الرغم من أن المشـروع الاجتماعي للثورة قد بدأ منذ الأيـام الأولى لقيـامهـا ، فـإن معظم خطواتـه العملاقـة كـانـت في الفترة من 1956 إلى 1966 .

ففي المرحلة الأولى من حكم عبد الناصر حاول تأسيس نظام الحكم ، وإضـفاء الشـرعية عليه وتحرير البلاد من المسـتعمر البريطاني، وفي تلك الفترة اختفت الصـفوة الأرسـتقراطية التي كان قوامها ملاك الأرض ، وكبار الرأسـماليين ، وظهرت طبقة وسـطي جديدة. وقد خسـر ملاك الأرض من الرأسـماليين، دون كبارهم، الكثير من قوتهم الاقتصـادية لصـالح الفلاحين

الصـغار المعدمين ،الذين قبعوا طويلا في أسـفل هرم الشـرائح الاجتماعية، وحدث مثل ذلك للمزارعين الأثرياء.

أما فى مرحلة الوعي فى الفترة(1956 – 1960)، فقد انصـــب الاهتمام على القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وشرعت قوانين التمصير والإيجار، فكما حقق الفلاحون الفقراء مكاسب في المرحلة السابقة، حدث لدى الفقراء كثير من التحسن الاجتماعي والاقتصـادي الذي تمثل في زيادة معدل الحراك الاجتماعي، وتحسن الدخول في المناطق الحضرية.

ومع بدء مرحلة التحول الاشتراكي، رسمت الخطة الخمسية الأولى ، وأصـبح القطاع العام رائداً لحركة النهضـة الاقتصـادية في معظم الأنشـطة الكبرى والحيوية، وصـدر قانون آخر للإصـلاح الزراعي حدد المساحة بمائه فدان للأسـرة الواحدة ، وسـنت الدولة قانوناً آخر لإيجار المسـاكن والعقارات بالمدن انخفضـت معه الإيجارات إلى 25٪ ، وقد صـار العمال والفلاحون ممثلين بشـكل واضـح في كل الأجهزة النيابية. وأخذت الدولة على عاتقها إيجاد عمل لكل خريجي الجامعات والمدارس الثانوية الفنية في مؤسـسـات القطاع العام.

أما في الفترة (1965 – 1970) فقد شـهد نظام الحكم هزائم عسكرية وسياسية كبرى على المستويين القومى والدولى ، عاقت المسيرة الاجتماعية والاقتصـادية للبلاد، وحدث ركود للقطاع العام وفي ظل نوع ما

من الضغط، أصبح للمشروعات الخاصة الحق في الاستثمار في مجالات جديدة. وهكذا حاول جمال عبد الناصر أن يتبنى الاتجاة الاشتراكى ذا الصبغة الإنسانية الذي بمقتضاه أصبحت الدولة إما المالك أو المؤجر– باسم الشعب– لكل وسائل الإنتاج أو شاركت في ذلك على الأقل.

3– التنمية السياسية: .

عند دراسة خبرة التنمية السياسية في العهد الناصري ، وخاصة فيما يتعلق بمسائل المشاركة السياسية، والتوازن بين الدولة والمجتمع، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان ، نجد أن الإنجازات التي تحققت في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك الحقبة لم يقابلها إنجازات مماثلة على صعيد عملية التنمية السياسية.

لقد كانت الدولة ترحب بأي مطالب من المجتمع ، طالما لا تمس جوهر العملية السياسية التى تمحورت حول قائد كارزمي، ونخبة مركزية غلب عليها الطابع العسكري، وجهاز بيروقراطي ضخم، وأجهزة أمنية قوية لم تعد اختصاصاتها قاصرة على مهام حفظ الأمن وحسب، وأجهزة إعلامية تابعة للسلطة تقوم بالدور الرئيس في التلقين السياسي والأيديولوجي للجماهير، و تعبئتها خلف النظام وقراراته ، وبالنسبة للمشاركة السياسية في العهد الناصرى، فقد اتسمت مؤسسات وتنظيمات المشاركة بالضعف والهشاشة وانعدام

الفاعلية. فبعد إلغاء الأحزاب السياسية في يناير 1953، أوقفت حكومة الثورة العمل بالدستور المصري الذي صدر عام 1923 والذي كان الأساس الذي قامت عليه الديمقراطية المصرية منذ هذا العام وحتى 1952. وشرعت النخبة الحاكمة بعد ذلك في بناء تنظيمها السياسي الخاص بها، فأسست في العام نفسه «هيئة التحرير» لتعبئة التأييد للنظام الجديد وسد الفراغ السياسي الذي نجم عن حل الأحزاب. واعتباراً من عام 1957 حل " الاتحاد القومي " محل هيئة التحرير ليكون إطاراً يجسد وحدة الأمة ، ويفسح المجال أمام الشعب كله للممارسة السياسية حتى لا تبقى حكراً على فئة محدودة سواء تمثلت في حزب واحد أو أحزاب متعددة. وفي عام 1962 تم تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي ليحل محل الاتحاد القومي، وليعبر عن التوجه السياسي الجديد الذي أرسى دعائمه ميثاق العمل الوطني الصادر في عام 1962، بحيث يكون إطاراً لتحالف قوى الشعب العاملة.

ومن الملاحظ في العهد الناصري. أن البرلمان ضعف دوره في التأثير في الحياة السياسية، بل إن مصر عاشت خلال الفترة (1952 – 1970) نحو تسع سنوات كاملة بدون مجلس نيابي. وبالنسبة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر وعددها ثلاثة (عام 1957 ، 1964 ، 1969) فيلاحظ أن عدد المقيدين في الجداول الانتخابية لم يزد عن 50٪ من إجمالي عدد السكان في سن التصويت، كما أن نسبة الذين شاركوا فعلاً في الانتخابات من إجمالي عدد المقيدين في

الجداول الانتخابية لم تتجاوز الـ(45٪) ، وجدير بالذكر أن مشاركة المرأة في الانتخابات كانت ضعيفة جداً ، مقارنة بمشاركة الرجال، فنسبة المقيدات في الجداول الانتخابية إلى الرجال المقيدين فيها عام 1965 بلغت (10٪) فقط. وهكذا شكل غياب المشاركة السياسية أو محدوديتها نقطة ضعف خطيرة للنظام الناصرى. و ذلك لأن عدم المشاركة السياسية معناه ارتباط مشروع التغيير الاجتماعي بشخص القائد أو النخبة الحاكمة، مما ترتب عليه إجهاض تجربة الرئيس جمال عبد الناصر التنموية بعد رحيله وتغيرت التوجهات الاقتصادية لدى القيادة السياسية الجديدة واتجهت الدولة إلى تبني أفكار اقتصادية جديدة عرفت في مجملها بسياسة الانفتاح الاقتصادي.

ويستخلص الباحث مما سبق أنه بقيام ثورة يوليو 1952 وتولي جمال عبد الناصر زمام الحكم، حدث تغير جذري في أوضاع المجتمع المصري غيَّر معه صورة الحياة فوق أرض مصر، وأبعاد الخريطة الاجتماعية لبنيان هذا المجتمع ، فالإنجازات التنموية في عهده امتدت إلى مختلف ميادين المجتمع، فضلا عن دوره في إنهاء الاحتلال البريطاني والنظام الملكي في مصر، وفي وضع نهاية لسيطرة الإقطاع على السياسة والاقتصاد والمجتمع، كما كان له الفضل في وضع خطة اقتصادية طموحة للتنمية، وفي تنفيذها بنجاح، وفي فتح أبواب التعليم أمام الشرائح الدنيا في المجتمع، وفي حصول هذه الشرائح على مختلف الخدمات الأساسية والسلع الضرورية، وكان له الفضل أيضاً في ما أتيح من حراك اجتماعي سمح للشرائح الدنيا والفقيرة من

المجتمع المصري بالصعود إلى سطح الحياة والمشاركة في الانتفاع بثمرات التنمية والتعليم والتقدم.

وإذا كانت التجربة التنموية في عهد عبد الناصر قد حققت الكثير من الإيجابيات ، إلا أن إيجابيات التجربة لم تحد من سلبياتها، ومن الإيجابيات الإنجازات التنموية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وبعث الثقة في إمكانية التصنيع بكل مستوياته في مصر ، تلك الثقة التي بدأت منذ تجربة محمد علي ثم تلاشت لتدعمها الثورة مرة أخرى، علاوة على أن الثورة أثبتت إمكانية الاعتماد على الذات ، إلا أن هذا لم يمنع من الاعتماد على الخارج في حدود قليلة لا تمس سلامة الاقتصاد الوطني أو تهدد الاستقلال الاقتصادي. ولعل الفجوة الكبيرة بين الإنجازات التي تحققت على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وتلك التي تحققت على الصعيد السياسي (التنمية السياسية) ، تعد من أبرز سلبيات تجربة عبد الناصر التنموية، ففي الوقت الذي تحققت فيه إنجازات اقتصادية واجتماعية ملموسة ظل النظام يعاني من حالة ضعف مؤسسي وأيديولوجي ؛الأمر الذي أدى إلى ضعف وهشاشة التنظيمات السياسية وغياب المشاركة الجماهيرية ، وضعف القوى الاجتماعية عن الدفاع عن مصالحها، وانفردت القيادة السياسية بصنع القرار الأمر الذي أدى إلى ارتباط مسار التنمية بشخصية الحاكم ، ويعد ذلك من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى إجهاض التجربة التنموية وتحول مسارها وأيديولوجيتها

إلى اتجاه عكسي بعد رحيل جمال عبد الناصر. كما حدث أيضا مع تجربة محمد علي الإصلاحية.

ثانيا : التنمية في مصر في الفترة (1970-1981)(نموذج التنمية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي):

عند وفاة جمال عبد الناصر (في 28سبتمبر 1970) كان الاقتصاد المصري في حالة انهيار شبة كاملة نتيجة لظروف الحروب التي مرت بها البلاد من ناحية، علاوة على محاولة تعبئة ما تبقى من الموارد الاقتصادية لإعادة بناء القوات المسلحة من ناحية أخرى ؛ ونتيجة لذلك انخفض معدل الاستثمار إلى أقل من 12٪ وهو معدل لا يواكب الزيادة السكانية السريعة. ومن ثم أخذ الاقتصاد المصري يعاني من النقص الشديد في توفير الموارد الخارجية ، وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات في بداية السبعينيات وارتبط كل هذا بتزايد أعباء الديون الخارجية.

وبعد تولي الرئيس " أنور السادات " الحكم استمرت السياسة الاقتصادية لمصر كما هي بدون تغيير في الفترة الأولى من حكمه (1970-1973) ، علاوة على زيادة المشكلات الاقتصادية في هذه الفترة ؛ نتيجة لتراخي جهود التنمية، وتأثير الاستعداد لحرب 1973 فى كيفية تخصيص الموارد، فضلاً عن العلاقات المتردية مع الدول الرأسمالية وفرضها الحصار الاقتصادي على مصر. وفي محاولة من الرئيس أنور السادات للتغلب على

المشاكل الاقتصادية أعلن في ورقة أكتوبر 1974 عن تغيرات جوهرية في السياسة الاقتصادية للدولة، ومن ثم تغيرت السياسة الاقتصادية من الاشتراكية إلي الاقتصاد الحر المندمج مع الاقتصاد العالمي ، ودعا كلا من رأس المال العربي والأجنبي للاستثمار في مصر، وذلك ما أطلق عليه « سياسة الانفتاح الاقتصادي »[1]. وجدير بالذكر أن هذا التغيير لم يتم بطريقة ثورية وإنما تم بطريقة تدريجية، بل وباسم ثورة يوليو 1952[2].

وجاءت ورقة أكتوبر لرسم إطار نظري لسياسة الانفتاح الاقتصادى، وقد ركزت هذه الورقة في المجال الاقتصادي منها، على مقولتين أساسيتين: ***الأولى***، هي ضرورة تنقية التجربة المصرية من كل السلبيات التي أعاقت حركتها و***الثانية*** : هي ضرورة الموائمة بين حركة العمل في المجال الاقتصادي وبين الظروف الجديدة التي يعيشها العالم. وفي المقولة الأولى جرى الحديث عن إصلاح القطاع العام، وتوفير الظروف التي تمكن القطاع الخاص من تدعيم وتنمية نشاطه الإنتاجي، وفي المقولة الثانية، جرى الحديث عن أن الاقتصاد المصري في أمس الحاجة إلى الموارد الخارجية التي تلزم لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وأنه من الممكن الحصول على تلك الموارد من فوائض الدول العربية المصدرة للبترول. ومن خلال الترحيب بالاستثمارات الخاصة الأجنبية مع ما تأتي به من تكنولوجيا متقدمة، ومن خلال فتح المناطق الحرة، وجعل مصر مركزاً عالمياً ودولياً[3].

إن الانفتاح الاقتصادي فى تصور ورقة أكتوبر، وهي الوثيقة الأساسية في هذا المجال، يعني انفتاح الاقتصاد المصري أمام الاستثمارات الخاصة المباشرة من الخارج (الدول العربية والأجنبية) في إطار من التخطيط الذي يرسم أهدافاً استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييراً جذرياً ووضع الخطط التفصيلية التي تكفل تحقيق هذه الأهداف.

وثمة جذور تاريخية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، تعود إلى الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، فلم تكن مناداة السادات بالانفتاح الاقتصادي هي الصيحة الأولى من نوعها في مجتمعنا المصري، فقد تم ذلك في عهد خلفاء « محمد علي » في الأربعينيات وإن كان في ظل خلفاء محمد علي تم فتح أبواب الاقتصاد المصري لكل السلع والبضائع وغيرها من المنتجات الأجنبية التي أثرت فى ضعف الصناعة الوطنية للبلاد، فإنه بعد وفاة « عبد الناصر » قام «السادات» كذلك بفتح أبواب الاقتصاد المصري مرة أخرى أمام رءوس الأموال الأجنبية وسيطرة الرأسمالية العالمية.

ومع ذلك كانت الخطوة الأولى الحاسمة في عهد السادات للانفتاح الاقتصادي عند صدور القانون 65 لسنة 1971؛ لاستثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة، وقد شمل هذا القانون ضمانات، ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة إلا بتعويض عادل، وأنشئت بموجب هذا

القانون هيئة الاستثمار العربي والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها، ثم صدر في هذا الصدد القانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديله بالقانون رقم 32 لسنة 1977 والخاص باستثمار المال العربي، والأجنبي والمناطق الحرة، وبمقتضى هذا القانون اتخذ من الانفتاح سياسة رسمية للدولة. إلا أن هذا القانون فتح الباب على مصراعيه لوقوع مصر في أنياب رأس المال الأجنبي والعربي الباحث عن الربح السريع ، في ضوء امتيازات وضمانات لم يتمتع بها من قبل حتى أيام الاستعمار الإنجليزي لمصر. ثم بدأ القطاع الخاص يشكو وينادي بأحقيته في التمتع بتلك الامتيازات والضمانات. وعلى هذا النحو خلق هذا القانون تقنياً مريباً للتحالف بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأجنبية، ثم توالت بعد ذلك القوانين والتعديلات في جميع الجبهات، لكي تتوافق مع الانفتاح (مثل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، إقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية، صدور قانون جديد للنقد الأجنبي، تعديل قوانين الضرائب والجمارك، تفكيك الإطار المؤسسي للقطاع العام وإباحة مشاركته مع رأس المال الأجنبي، ... إلخ) وبهذا الشكل السريع تم تغيير المعالم الأساسية لاقتصاديات النظام الناصري.

وثمة نقاط هامة يجب أن نضعها محل الاعتبار ونحن بصدد دراسة سياسة الانفتاح الاقتصادي وآثارها فى التنمية في مصر :

النقطة الأولى: أن الانفتاح الاقتصادي وسيلة لغاية وليس غاية في حد ذاته ، فالانفتاح هو وسيلة لتحقيق التنمية، وقصد به في ورقة أكتوبر أن يكون أداة للحصول على الموارد المالية والتكنولوجية من الخارج.

النقطة الثانية:الانفتاح الاقتصادي على الخارج لا يمكن أن يكون منقطع الصلة بالأوضاع الداخلية للاقتصاد القومي، إذ لا بد أن يواكب هذا الانفتاح بعد مرحلة معنية، التغيرات في الأوضاع الداخلية.

النقطة الثالثة:أن الاتجاه نحو الأخذ بالانفتاح الاقتصادي لم يأت عشوائياً ولا من فراغ، بل إنه نتيجة تطور الاقتصاد المصري خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، فلقد تم من خلال هذه الفترة إحلال رأسمالية الدولة أو رأسمالية المشروع العام محل الرأسمالية الخاصة أو رأسمالية المشروع الخاص.

النقطة الرابعة: أن الاتجاه للمناداة بالانفتاح الاقتصادي ، كان نتيجة لضغط خارجي إقليمي وعالمي، وتمثل المصدر الإقليمي للضغط الخارجي في الدول العربية وبالذات في منطقة الخليج، وتمثل المصدر العالمي للضغط في قوى الرأسمالية العالمية وأدواتها، البنك الدولي للتنمية والتعمير ، وصندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بملامح التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي حدثت في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي تتضح فيما يلى.

1- التنمية الاقتصادية:

إن موقف السلطة السياسية في عهد السادات تجاه قضية التنمية الاقتصادية ، اتسم بانعدام التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية، حيث وضعت ثلاث خطط خمسية في أقل من خمس سنوات (1976-1980، 1978-1982، 1980-1984) ولم ينفذ أي منها، علاوة على أن السلطة السياسية بدأت منذ عام 1974 في فتح الباب أمام الرأسمالية المحلية والعالمية للاستثمار في مصر فيما عرف باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 8,9٪ خلال السنوات 73-1977، وهبط إلى 8٪ خلال الفترة 1977-1982/81، وهو معدل لم يتجاوزه في نفس الفترة إلا عدد محدود جداً من البلاد، فإن هذا النمو كان نتيجة لعدد من العوامل التي لا صلة لها بالإنتاج والقدرة الذاتية للمجتمع ، حيث ارتبط بنمو موارد مصر من النقد الأجنبي من خلال تحويلات المصريين ، ومن خلال الاكتشافات البترولية ، وإيرادات قناة السويس ، وانتعاش السياحة ، وتدفق القروض والمعونات الأجنبية.

وتشير المؤشرات الإحصائية الرسمية إلى أن النمو الذي تحقق في هذه الفترة لصالح القطاعات غير الإنتاجية ، أكثر مما كان في صالح

القطاعات الإنتاجية، فقد انخفض النمو في الإنتاج الزراعي والصـــناعي ، وزاد في التشـييد والبترول وقناة السـويس والخدمات الأخرى، حيث انخفض نصـــيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة من 25٪ إلى 17٪، ونصيب الصناعة التحويلية من 23٪إلى 17٪ ، بينما ارتفع نصيب الخدمات من 45٪إلى 48٪ ونصـــيب البترول الخام من أقل من 1٪ في 1973 إلى 15٪ في عام 1984. كذلك اتسم هيكل العمالة باختلال مماثل لصالح قطاعات الخدمات بينما ظل نصيب الصناعة التحويلية في إجمالي القوة العاملة ثابتاً تقريباً عند 12٪ فيما بين 1972–1982، وكان الانخفاض في نصيب الزراعة مساوياً تقريباً للزيادة في نصيب الخدمات، حيث زاد الأخير بنحو 50٪ (من 30٪ من إجمالي القوة العاملة إلى 45٪).

والقضـــية هنا ليســـت تفضـــيل قطاعات على قطاعات ، فذلك أمر متعلق باســـتراتيجية التنمية ، ولكن الخطر المتولد من الخلل بين معدلات نمو قطاعات الخدمات، ونمو القطاعات الســـلعية، هو أن الأرباح المحققة والأجور الموزعة في إطار الخدمات تمثل طلباً متزايداً على السـلع ، فإذا لم يتم نمو القطاعات السلعية بنفس المعدلات أو أعلى منها، ارتفعت الأسعار ، وعمَّ الغلاء ، وزاد الاسـتيراد، وانكمشـت الصـادرات . وهذا بالضـبط ما حدث في الاقتصاد المصري ، فقد قفز الاستيراد قفزة هائلة خلال هذه الفترة. وأصـــبح في عام 1980/79 يمثل 53٪ من الناتج المحلي وهذا ما جعل

البنك الدولي يقول إن مصـــر أكثر الدول النامية انفتاحاً على الإطلاق وبالتالي أكثر اعتماداً على الخارج في تسيير اقتصادها.

وإذا تأملنا واردات مصـــر في تلك الفترة نجدها تســتخدم إما في الاســتهلاك الجاري أو الإنتاجي أو في الاســتثمار. إلا أن ســياســة الانفتاح أثرت فى زيادة الواردات الاستهلاكية (كنتيجة مباشرة لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة) وكذلك الواردات من الســلع الوســيطة اللازمة لإنتاج الســلع الاستهلاكية ، أما بالنسبة للواردات من المواد الخام فقد انخفضت، بينما نجد عديداً من الســلع المعمرة قد زادت زيادة كبيرة نظراً لارتفاع دخول فئة معينة من الأفراد معدل اســتهلاكها كبير. وفي الوقت الذي زادت فيه الواردات عام 1974 بنســبة 47٪ فإن الزيادة الحقيقية في الدخل لم تتجاوز 3,8٪ ، أي أن الزيادة في الواردات زادت بمعدل عشرة أمثال الزيادة في الدخل الحقيقي.

وعندما نعود إلى الهدف الأساسي من سياسة الانفتاح ، وهو التحول من دولة مقترضـــة بغرض الاســـتثمار، إلى دولة قادرة على جذب رءوس الأموال الأجنبية مع العمل على ســـلامة اقتصـــادها القومي ومركزها الاقتصادي الخارجي، فإن هذا الهدف لم يتحقق ، بل إن معدلات الاستثمار في تلك الفترة متواضـعة جداً ، إذ إن معدل الاستثمار في 1978 لم يصـل إلى 13٪ من المعدل المستهدف.

وفي تقييم وزارة التخطيط لأثر سياسة الانفتاح فى الاقتصاد المصري اتضح أن النمو كان في صالح القطاعات غير الإنتاجية أكثر مما كان في صالح القطاعات الإنتاجية، وإذا كانت سياسة الانفتاح قد أسهمت في تشغيل عدد من العاملين ،إلا أن هذا العدد ليس كبيراً ، كما أن رءوس الأموال الأجنبية التي استجابت كانت قليلة وغير مقترنة بتكنولوجيا عالية. كما أن مجالات الاستثمار التي دخلتها فيما عدا الاستثمار في استخراج البترول ، والأسمنت ، وسكر البنجر، قد اتجه بعضها إلى الصناعات الاستهلاكية كما تركز البعض الآخر في زيادة عدد المنشآت المالية بشتى أنواعها ، والتي يقوم عملها الرئيس على تمويل التجارة الخارجية، ولم تسهم بالنصيب المستهدف منها في تمويل الاستثمار عن طريق الاشتراك في رأس المال أو الإقراض. كما تزايد الاعتماد على الخارج في مواجهة الاحتياجات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية إلى أن زادت المديونية الخارجية لمصر من نحو 1.6 مليار دولار عام 1971 إلى نحو 18.6 مليار دولار عام 1982. وهكذا لم تنجح سياسة الانفتاح الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، بل أدت هذه السياسة إلى زيادة تردي الاقتصاد المصري، حيث زاد العجز في الميزانية، وفى ميزان المدفوعات ، وساء وضع التجارة الخارجية والداخلية.

2- التنمية الاجتماعية:

اهتمت الدولة في ضـــوء ســـياســـة الانفتاح الاقتصـــادي ببعض المشـــروعات ذات التوجه الاجتماعي مثل إقامة المدن العمرانية الجديدة وغيرها من المشـروعات الهامة التي لا يتسـع المجال لسـردها الآن، علاوة على التحســن الملحوظ في الخدمات الأســاســية في البلاد، مثل الاهتمام برصـف الطرق ، وتحديث شـبكة التليفونات، وإدخال بعض التسـهيلات ... وغير ذلك من الخدمات ذات البعد الاجتماعي، الأمر الذي جعل الدولة في الخطة الخمسـية "1978-1982" تخصـص 45٪من الاسـتثمارات العامة لأربعة مجالات هي الطاقة، والنقل، والاتصـالات، والإسـكان ·، ورغم ذلك نجد أن النتائج السـلبية لسـياسـة الانفتاح الاقتصـادي فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية كانت أشد وطأة.

لقد أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادي تغيراً كبيراً في هياكل المجتمع المصري، إذ أنه نتج عنها تحول شامل في جميع طبقات المجتمع ، وظهرت قوى اقتصـادية جديدة لعبت دوراً في تكوين الطبقات المسيطرة على السلطة في فترة الســـبعينيات ، من خلال بعض الامتيـازات التي منحت للقطـاع الخاص والتي سنوضحها فيما يلي:

- الســـمـاح للقطـاع الخـاص بـالـدخول في مجـالات الاســـتيراد والتصـــــدير، وبـدون تحويـل عملـة، أي دون رقـابـة على النقد الأجنبي، كما كان متبعاً من قبل.

- تصـــفية الحراســـات والتي ســـمحت بظهور القاعدة الاجتماعية للطبقات الرأسمالية القديمة مرة أخرى.
- ازدياد توســع نشــاط القطاع الخاص مع الرأســمالية العالمية من خلال السماح بتمثيل الشركات الأجنبية العالمية داخل مصر.

وأصبحت الطبقات التي سيطرت على السلطة في مرحلة السبعينيات تتشكل من قوى مختلفة ، أهمها، بقايا الرأسمالية القديمة، وعناصر البرجوازية البيروقراطية ، والعناصـر الطفيلية التي اسـتفادت من تلك السـياسـة ، وأخيراً الرأسمالية العالمية.

وقد أكدت معظم الدراسـات على أن سـياسـة الانفتاح الاقتصـادي بما تضـمنته من اتسـاع نشـاط القطاع الخاص صـاحبها مزيداً من التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المصري ، وكانت معظمها لصـالح الطبقة الرأسمالية (إما رأسمالية قديمة ، أو رأسمالية طفيلية)، وإن دل ذلك فإنما يدل على انعدام العدالة الاجتماعية التي تعد من أهم مبادئ التنمية الاجتماعية ، كما صـــاحب ذلك تغيراً في الأنماط الاســـتهلاكية، إذ زاد الميل إلى الســـلع الاســـتهلاكية المســـتوردة، والتي يؤدي تزايد اســـتهلاكها إلى تلبية رغبات أصحاب الدخول الكبيرة في المجتمع من الرأسماليين لزيادة ثرواتهم وأرباحهم ، وكان ذلك على حســاب التراجع عن إنتاج بعض الســلع الضــرورية التي

يتهافت على طلبها الفقراء وغيرهم من محدودي الدخل، مما أفضـــى إلى اتساع أنماط الاستهلاك البذخي وتدهور مستويات المعيشة.

وبالنسبة إلى مجال التعليم كأحد مؤشرات التنمية الاجتماعية الهامة، نجده يعكس البناء الطبقي في تلك الفترة، حيث انتشـرت المدارس الأجنبية ، والتعليم الخاص الذي اقتصر على الطبقة الرأسمالية التي تستطيع أن تتحمل تكاليفه الباهظة، إذ يقوم على إعداد الطالب إعداداً جيداً من حيث القدرات ، والمهارات مما أدى إلى انعدام تكافؤ الفرص بين أبناء الفقراء والكادحين ، وأبناء الطبقة الرأسـمالية ، حيث يسـتأثر خريج المدارس الأجنبية بالوظائف الهامة وذات الدخول المرتفعة، بما لديه من ســـلطة ونفوذ وورأس مال اجتماعى ، علاوة على مهاراتهم وقدراتهم التي يمنحها لهم ذلك النوع من التعليم ، وأصبحت السياسة التعليمية في ظل سياسة الانفتاح تسهم في تفوق الأغنياء في مجال التعليم ومجال العمل من بعده، حتى إذا تفوق خريجو المدارس الحكومية على خريجي المدارس الخاصـــة الأخرى عند الالتحاق بالعمل، يفضل من لديه معرفة أو واسطة ، ويتضح هنا انعدام مبدأ عدالة توزيع الفرص، وأصـــبح التعليم عبارة عن ســـلعة قابلة للاســـتثمار والبيع والشراء.

وبناءً على ذلك أصـــبحت الدولة في ظل ســـياســـة الانفتاح في السبعينيات أداة للتغيير الاجتماعي، ولكن لصالح فئات وطبقات اجتماعية،

أهمها الطبقات الرأسـمالية، من أصـحاب البنوك، ورجال الأعمال، وملاك الأراضي، وأصحاب المشاريع الخاصة، بجانب فئات الطفيليين ٠ والسماسرة، وعلى رأسهم الرأسمالية العالمية بعكس ما كانت الدولة في الخمسينيات أداة للتغير الاجتماعي لصالح طبقات الشعب٠.

وإذا كان الإقطاع الزراعي قد انتهى في الريف ، فقد حل محله عند السبعينيات إقطاع عقارى في المدن، ومضاربات الأراضي الزراعية قديماً انتقلت بمناوراتها واحتكاراتها وأسعارها الجنونية إلى الإسكان المدني العاصمي، وبعد أن كان الفلاح هو ضحية الأول، أصبح ساكن المدينة ضحية الثاني، تلك هي بذور أزمة الإسكان في حقيقتها ، وهي من أهم وأخطر الأزمات التي يعاني منها المجتمع المصري وكل ذلك نتيجة لتغير القيم في المجتمع في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي٠.

وفي ظل سيطرة الطبقة الرأسمالية ونمط علاقات الإنتاج الرأسمالية بالمجتمع المصري خلال فترة الانفتاح ، حدثت تغيرات في أنساق القيم ، بل انقلاب في ترتيب هرم القيم الاجتماعية ، ومن ثم فقد سيطرت وانتشرت تلك القيم الخاصة بالطبقة الرأسمالية الطفيلية على غيرها من القيم الاجتماعية، وبالتالي حدث صراع بينها ، نتج عنه إعادة ترتيب القيم السلبية والتى منها "الانتهازية والوصولية"، وكذلك ظهرت قيم الشخصية الفهلوية، وضعف مشاعر الانتماء للوطن أو الجماعة مع تفضيل الانتماء الوحيد للمال والعملة

الدولارية، والمباهاة في محاكاة النمط الغربي للحياة في المأكل والملبس و المظهر، وبالتالى الميل للاستهلاك المظهري، وإحلال قيم الاستهال والكسب السريع دون بذل جهد محل قيم العمل وبذل الجهد والتعليم، وكذلك إعلاء قيم المصالح الشخصية والذاتية والأنانية على المصلحة العامة قومية ، كانت أو وطنية، وأصبحت حيازة الثروة وليس التعليم هى المحدد القيمي لأوضاع ومكانة أفراد وجماعات المجتمع خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي، وأصبحت قيمة رأس المال سواء كان مشروعاً أو غير مشروع ، تعلو فوق كل قيمة أخرى، وترتب على ذلك انتشار الفساد والانحراف ، وتدنى كل القيم الانتاجية ، والعمل الجاد في ترتيب سلم القيم الاجتماعية، وبالطبع انعكس ذلك على الشباب من الطبقات الوسطى والدنيا بالمجتمع المصري، إذ حدث لهم نوع من الصراع بين القيم الجديدة الوافدة على مجتمعهم، وبين قيمهم الأصلية ، نتج عن هذا الصراع تزايد إحساسهم بالعزلة والإصابة بالإحباط، وانعدام الانتماء ، وفقدان الثقة في قدرة مجتمعهم على إشباع ما يحتاجون إليه. وكان ذلك من أبرز الآثار السلبية لسياسة الانفتاح على التنمية بعامة والتنمية الاجتماعية بوجه خاص.

وفيما يتعلق بالصحة ، زاد الإنفاق العام عليها بنفس معدل زيادة الإنفاق على التعليم ، حتى عام 1976 (بنسبة 11٪ في المتوسط سنوياً)، ولقد تضاعف عدد الأسّرة في المستشفيات تقريباً من 744,35 في سنة

1952 إلى 78,928 في سنة 1975، إلى أن وصل إلى 82457 في سنة 1980. وعلى الرغم من أن نسبة الأسّرة في المستشفيات العامة ظلت في تلك الفترة دون المعدلات العالمية بالنسبة لكل ألف من السكان ، إلا أنها قد حققت ارتفاعاً ضخماً منذ عام 1952 ، ويكفي أن نشير إلى وصول الخدمات الصحية إلى معظم أجزاء الجمهورية التي كانت محرومة منها. وعلى الرغم من أن متوسط عدد الأطباء بالنسبة لكل ألف من السكان قد زاد بشكل ملحوظ منذ الخمسينيات ، فإنه لا يزال متواضعاً مقارنة بالمعدلات العالمية، علاوة على ذلك كان هناك تفاوت بين المناطق الريفية والحضرية ، فيما يتعلق بنسبة الأطباء لكل ألف من السكان وربما كان متوسط الأعمار من المؤشرات الهامة ففى عام 1952 كان هذا المتوسط 39 سنة ،ارتفع في سنة 1980 ليصل إلى 53 سنة ، وكذلك فإن متوسط استهلاك الأدوية للفرد الواحد قد تضاعف ثلاث مرات على الأقل خلال الفترة فيما بين(1952 – 1980)، أما عدد الصيدليات فقد ارتفع من 680 في سنة 1952 إلى 1910 في عام 1971 إلى 4704 في عام 1980 .

وفى مجال الإسكان ،انكمشت مشروعات الإسكان بصفة عامة، وكان الاتجاه نحو الإسكان الإداري والفاخر، الذي يناسب الطبقات الجديدة التي تكونت منذ النصف الثاني من السبعينيات، وزاد تدخل القطاع الخاص في مجال الإسكان ، وتقلص دور الحكومة في الإسكان الشعبي، وذلك على

إثر تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فلقد ساهم القطاع الخاص بنسبة 80٪ من إجمالي الإنتاج الرسمي للوحدات حيث قام ببناء 619,000 وحدة ، بينما لم يسهم القطاع العام سوى ببناء 15,000 وحدة سكنية ، أي بنسبة 20٪ فقط من إجمالي الإنتاج، كما بلغ المتوسط السنوي لحجم الاستثمارات المنفذة لقطاع الإسكان نحو 336.2 مليون جنيه منها نحو 250 مليون جنيه للقطاع الخاص فقط، أما عن معدل إنتاج الوحدات السكنية منذ تطبيق سياسة الانفتاح وحتى نهاية الفترة محل الدراسة ، فقد اتجه إلى الانخفاض حيث بلغ 19,800 وحدة سكنية عام 1974 .

فضلاً عن ذلك تبنت الدولة سياسة إنشاء المدن الجديدة لحل تلك الأزمة ، فلقد بدأت الحركة الحالية للمدن الجديدة في فترة حكم السادات كإحدى البدائل المقترحة لحل مشكلة الإسكان وغيرها من المشكلات التي تعاني منها المدن الكبرى، بهدف خلق مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي ، وتعيد توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب جديدة خارج نطاق المدن القائمة، وهذه المدن ذات نمط صناعي.

ولقد تأثر تبني النخبة الحاكمة لسياسة المدن الجديدة بالأطر السياسية والاقتصادية السائدة ، وخاصة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، حيث ترتب على تبني الدولة لسياسة الانفتاح ، طلبات متزايدة من المستثمرين العرب

والأجانب والمصـريين ؛لإقامة صـناعات جديدة في مصـر ، وخاصـة في مدينتي القاهرة والإسـكندرية ، إلى أن قرر مجلس الوزراء في عام 1975 البدء بإنشـاء مدينة صـناعية متكاملة ذات اكتفاء ذاتي وهي مدينة العاشـر من رمضان ، والتى تعد باكورة المدن الجديدة الحالية في مصر، وتبعها بعد ذلك عديد من المدن الجديدة الأخرى. ونسـتنتج من ذلك أن انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي هيأ المناخ لإقامة المدن الجديدة في مصر، فقد ذكر وزير الإسـكان والتعمير في بيانه أمام مجلس الشـعب عام 1975 بأن رأس المال العربي سيسهم في تمويل مشروعات تعمير الأحياء وإنشاء المدن الجديدة.

3- التنمية السياسية:

ازدهرت الديمقراطية مع بداية السـبعينيات ، وتحول النظام السـياسـي من صـيغة الحزب الواحد (الاتحاد الاشـتراكي العربي) إلى صـيغة التعددية الحزبية، وقد بدأت هذه العملية بإعادة النظر في تنظيم الاتحاد الاشـتراكي العربي ، ثم سـمح بتعدد الاتجاهات السـياسـية عام 1975، والذى مهد لظهور ما يسـمى بالمنابر ، وقد سـمح لثلاث مجموعات أن تنظم نفسـها قانونياً داخل الاتحاد الاشـتراكي؛ لتعبر عن اليمين واليسـار والوسط. وتمثل اليمين فى (تنظيم الأحرار الاشـتراكيين) والوسـط فى (تنظيم مصـر العربي الاشـتراكي) واليسـار فى (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي)، وفي

نوفمبر عام 1976 سـمح لهذه التنظيمات الثلاثة أن تتحول إلى أحزاب شرعية.

ورغم ذلك شـهدت الفترة (1970-1981) بعض السياسـات المنافية للعدالة والحقوق المدنية والسياسية، أولها : استمرار القرار الجمهوري بقانون رقم 82 لسنة 1969 ، الذي تضـمن إلغاء مجلس القضـاء الأعلى ولم يعاد هذا المجلس إلا في عهد مبارك ، ثانيها: هي قرارات سـبتمبر 1981 التي تضـمنت اعتقال 1536 مواطن من بينهم معظم قيادات المعارضـة، وإبعاد 64 من أعضـاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا عن أعمالهم، ونقل 63 عضـواً من العاملين بالمؤسـسـات الصـحفية واتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى جهات أخرى، وإلغاء الرخص الممنوحة لسبع صحف .

وبالنسـبة إلى المشـاركة السـياسـية فقد تم التضـييق على قنواتها ومؤسـسـاتها الرسـمية المتمثلة في الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية وغيرها ، وذلك من خلال إصـدار جملة من القوانين الاسـتثنائية المقيدة لحقوق المواطنين وحرياتهم من ناحية، وتقييد حرية تأسيس أحزاب جديدة من ناحية أخرى ، مما جعل التنظيمات الحزبية التي سـمح بقيامها لا تعبر عن واقع خريطة القوى السـياسـية والاجتماعية في المجتمع، حيث حرمت قوى هامة كالناصريين، والتيار الإسلامي المعتدل من حق تأسيس أحزاب، فضلاً عن التضـييق المستمر على النشـاط السـياسـي للأحزاب وتزوير الانتخابات

البرلمانية، وإبطال مفعولها كآلية للمشـــاركة الســـياســـية ، ولتمثيل القوى والتيارات الســـياســـية المختلفة داخل البرلمان، مما ترتب عليه تهميش دور البرلمان في الحياة السياسية، وأصبح دوره ينحصر في إضفاء المشروعية على القوانين والقرارات التي تقدمها الحكومة. وتأسيساً على ذلك نستنتج أن التغيير الذي حدث في الفترة (1970-1981) في التوجهات الاجتماعية ، والاقتصادية لم يترتب عليه تغيير كبير على صعيد التنمية السياسية، وعلى الرغم من أن السماح بالتعدد الحزبي في تلك الحقبة يعتبر خطوة كبيرة على طريق التنمية السياسية ،فإن الرئيس الراحل محمد أنور السادات قد أفقدها مضـــمونها ، فلقد اتســم عهده ببعض التصـــرفات المنافية للعدالة وللحقوق المدنية والســـياســـية، وكل هذا يوحي في مجمله إلى تردي وضـــع التنمية السياسية في عصر السادات، ومع ذلك نرى أن فترة السادات أفضل إلى حد ما من فترة عبد الناصر بالنسبة للتنمية السياسية، فإذا كان السادات عمل على تأسيس هياكل وتنظيمات ومؤسسات سياسية أفقدها مضمونها، إلا أنه أعطى الفرصة لمن جاء بعده بتوسيع هامش الحرية والمشاركة السياسية.

وصـفوة القول إنه بعد تولي الرئيس السـادات السـلطة، شـرع في تغيير التوجهات الاقتصـادية والسـياسـية التي كانت سـائدة خلال عهد عبد الناصر، فعلى الصعيد الاقتصادي تم الانتقال من صيغة الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي، إلى صـــيغة الانفتاح الاقتصـــادي، وعلى الصـعيد السـياسـي تم الانتقال من صـيغة التنظيم السـياسـي الواحد ، إلى

صـيغة التعددية السـياسـية المقيدة، وانتقل من سـياسـة التقارب مع الشـرق وبخاصـة الاتحاد السـوفيتي (السـابق) إلى سـياسـة التقارب مع الغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من تبني الدولة لنمط تنموي جديد قائم على رأسـمالية الدولة التابعة ، الذي جسدته سياسة الانفتاح الاقتصادي، فإن الدولة فشلت في خلق الأطر والمقومات السياسية والبشرية والإدارية اللازمة لدفع عملية التنمية، كما أساءت توظيف واستثمار التدفقات المالية الخارجية التي تحققت لها خلال عقد السـبعينيات من جراء ارتفاع أسـعار النفط ، وزيادة تحويلات المصـريين العاملين في الخارج، وزيادة عوائد قناة السـويس والسـياحة والمساعدات الأجنبية، فالدولة لم تضـع استراتيجية متكاملة للتنمية، كما أن عملية تنفيذ السياسات العامة المرتبطة بقضـية التنمية قد شـابها الكثير من القصور والضعف ، علاوة على غياب مبدأ العدالة فيما يتعلق بتوزيع أعباء التنمية وعوائدها. واتضـح ذلك من خلال تزايد حدة التفاوتات الاقتصـادية والاجتماعية خلال السبعينيات ، وقد ارتبط بكل ما سبق تردي وضع التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وهكذا يتضـح فشـل السـياسـة الاقتصـادية التي تبنتها الدولة في عهد السـادات في تحقيق التنمية ، إذ تم تطبيق سـياسـة اقتصـادية في مرحلة لم

يكن فيها المجتمع أو الإنســـان المصـــري مهيأُ لها ، علاوة على أن هذه السياسة بعيدة كل البعد عن واقع مجتمعنا وواقع احتياجاته الفعلية، وكشف الواقع عن أنه ترتب على اتباع تلك الســـياســـة غياب أهم مبدأ من مبادئ التنمية، وهو العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التنمية، علاوة على غياب كل من الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية والتخطيط الشـــامل في تلك المرحلة ، ومع ذلك نرى أن النقد السابق الموجه لسياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات لا يعني التقليل من شأن الإنجازات التي حققتها الدولة في عهده على المستوى الداخلي في نصر أكتوبر، تبني سياسة إنشاء المدن الجديدة، والعديد من المشروعات والإنجازات التي لا يتسع المجال لذكرها ، وعلى المستوى الخارجي في (اتفاقية السلام مع إسرائيل) وأن نقد سياسة الانفتاح لا يعني انتقاد الســـياســـة في حد ذاتها – والتى أثبتت التجارب نجاحها في بعض الدول – بقدر ما هو انتقاد لواقع تطبيقها في فترة زمنية لا تسمح فيها الإمكانيات والظروف بالتطبيق.

ثالثاً : التنمية فى مصر منذ عام 1981 وحتى 2004 (نموذج التنمية فى ضوء سياسة التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى)

واجهت مصر مع بداية فترة الثمانينيات أزمة اقتصادية شديدة،ازدادت حدتها بفعل الانخفاض المفاجئ فى الدخل من البترول ابتداءً من عام (1983) ، علاوة على انخفاض تحويلات المصـــريين العاملين بالخارج ؛

لاتجاه الدول العربية إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة المصـــرية أو الاستغناء عنهم واستبدالهم بالعمالة الآسيوية الرخيصة ، وبالطبع أدى ذلك إلى تراجع حصـــيلة الدولة من النقد الأجنبى وتزامن مع ذلك ظهور أزمة المديونية الخارجية وأثرها فى ميزان المدفوعات المصرى وأعباء خدمة الدين السنوية ·. وترتب على ذلك أن أصبح الاقتصاد المصرى فى وضع سيئ، تمثل ذلك الوضع فى عدد من الظواهر الاقتصادية السلبية ، كتراجع معدلات النمو الاقتصـــادى ، وارتفاع معدلات البطالة والتضـــخم معاً وتزايد عجز الميزان التجارى ، وتدهور وضـــع ميزان المدفوعات ، وتراجع الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبى ، وتدنى مســـتويات المرافق العامة ، والبنية الأســـاســـية اللازمة لتوفير حياة كريمة من ناحية ولتوســـيع قاعدة الاستثمارات من ناحية أخرى·.

ولقد حرص الرئيس مبارك منذ توليه الســـلطة فى أكتوبر (1981) على استمرارية السياسات الأساسية التى أرساها السادات فى السبعينيات ، والتى من أهمها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ولكنه رفع شعار تصحيح سياسة الانفتاح الاقتصـــادى ، وتحويله من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى · .

وعاد الاقتصاد المصرى فى إطار تلك الفترة إلى أسلوب التخطيط الشامل ، حيث وضع خطتين للتنمية أولهما : تغطى الفترة من 1983/82

– 1987/86 (الخطة الخمسية الأولى) وثانيهما : تغطى الفترة 1988/87 – 1992/91 (الخطة الخمسية الثانية) . ولم يترتب على هذا التوجه التنموي إلا قدر قليل من النتائج الاقتصادية الإيجابية طوال عقد الثمانينيات، بل إن الأوضاع اتجهت نحو مزيد من التدهور في بعض القطاعات ؛ الأمر الذي أدى إلى بقاء الأزمة الاقتصادية متفاقمة.

وفى محاولة لحل تلك الأزمة الاقتصادية ، اتجهت الحكومة المصرية فى بداية التسعينيات إلى كلٍ من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بحثاً عن حل لمشاكلها الاقتصادية. وقد تم توقيع اتفاقيتين إحداهما مع صندوق النقد الدولى ؛ للقيام بالإجراءات العاجلة لتثبيت الاقتصاد عن طريق خفض التضخم وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات ، وغير ذلك من التغيرات الاقتصادية الكلية ، والثانية مع البنك الدولى للقيام بالإصلاحات الهيكلية لتحسين أوضاع قطاع الأعمال العام ، ورفع كفاءته ثم تحويله إلى القطاع الخاص الذى يتوقع له أن يتولى قيادة فى النشاط الاقتصادى

(وهاتان السياستان عرفتا معاً بسياسة الإصلاح الاقتصادى) ويكمل هاتين الاتفاقيتين الاتفاق مع الدائنين الدوليين من أعضاء نادى باريس لإسقاط نسب تدريجية من الديون، بناءً على مدى نجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادى المتفق عليها . وجدير بالذكر، أن مصر عقدت مع صندوق النقد الدولي ثلاث اتفاقيات قبل اتفاقية 1991، وذلك في السنوات 1976،

1978 ، 1987، ولكن كل الاتفاقيات السابقة باءت بالفشل، حيث لم يتم استكمال تنفيذها وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وبناء على ذلك تعتبر اتفاقية 1991 هي أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي قامت الحكومة المصرية بتنفيذها.

وبعد العرض الموجز لظروف مصر الاقتصادية منذ عام 1981 والسياسات الاقتصادية السائدة ، سوف نتناول فى الصفحات المقبلة ، أبرز ملامح التنمية (الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية) فى ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى .

1 – التنمية الاقتصادية :

إن من النتائج الملموسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى – كما يرى البعض – حتى عام 1997 ،هو انتعاش الاقتصاد المصرى ، وبث ثقة العالم فى اقتصاد مصر ، مما أدى إلى جذب عديد من رءوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار فى مصر .

ولقد شهد عام 1997 موجة من التقييمات الإيجابية فى خطوطها الرئيسة للاقتصاد المصرى ، وذلك من قبل عديد من المؤسسات الدولية ، وشركات التقييم العالمية ، وبعض البنوك الغربية واليابانية الكبرى ، وبعض المؤسسات الإقليمية ، وأكدت هذه التقييمات نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وظهر إجماع على حدوث تطورات إيجابية ، وخاصة فيما

يتعلق بالسـيطرة على التضـخم وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة بشكل حاسم .

ويشـير تقرير صـندوق النقد الدولى الصـادر فى عام 1997 إلى أن مصر نفذت بنجاح اتفاقيتين للإصـلاح ، استهدفتا تحقيق الاستقرار والتعديل الهيكلى للاقتصـاد بدءاً من عام 1991 ، وقد رفعت معدل النمو إلى 4,2٪ عام 1996/95 . وخفضت التضخم من نحو 21٪ قبل بدء الإصـلاح عام 1991 إلى 7,1٪ عام 1996/95، وقلصـت عجز الموازنة العامة للدولة من نحو 15٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية الثمانينيات إلى نحو 1,3٪ عام 1996/95 . كما تطرق التقرير إلى أن الاحتياطات المصـرية من العملات الحرة ازدادت لتصـل إلى ما يغطى 15 شـهراً من الواردات فى أكتوبر 1996. وعلاوة على ذلك فى عام 1997 قامت أهم المؤسـسـات العالمية؛ لتقييم الاقتصـاديات بإجراء تقييم للاقتصـاد المصـرى، وأولى هذه المؤسسات هى مؤسسة " ستاندرد أنديورز " التابعة لدار نشر " ماجروهيل " وأشـادت تلك المؤسـسـة فى تقييمها بالالتزام الحكومى الحازم بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة الذى بلغ نحو 1,3٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 1996/95 ، كما أشـادت إلى تراجع الديون الخارجية وانخفاض أعباء خدمتها إلى ما يوازى 17٪من صادرات مصر عام 1996 . .

وبالنسبة إلى تخفيض عجز الموازنة يرى محمود عبد الفضيل " أن سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، قد نجحت من خلال ضغط الإنفاق ورفع حجم المحصلات الضريبية ، خاصة ضريبة المبيعات " ، وغيرها من الرسوم والضرائب غير المباشرة ، ولكننا لو تأملنا قليلاً ما حدث ، نجد أن تقليص عجز الموازنة العامة للدولة ، ... قد يكون قد نجح مؤقتاً فى حل مشكلة التوازنات على المستوى الكلى فى الاقتصاد المصرى ، ولكن نجم عنه فى الوقت نفسه نقل أزمة " العجز المستديم " من ميزانية الدولة إلى ميزانية " الأسر " أو " الأفراد " .

ولهذا فإن كل ما نجحنا فيه ، هو أننا قمنا بترحيل عبء العجز المالى من " الدولة " إلى " المواطنين " إذ إنه نتيجة الإجراءات الاقتصادية الخاصة بتخفيض " عجز الموازنة " ، تم فرض وتوسيع نطاق سريان ضريبة المبيعات ، وغيرها من الرسوم التى تؤدى إلى تفاقم حجم العجز فى " ميزانية الأسر " متوسطة ومحدودة الدخل . ويؤيد كاتب هذه السطور الرأى السابق .

ويرى البعض أن من أبرز الثمار الإيجابية لسياسة الإصلاح الاقتصادى ، هو تخفيض ديون مصر الخارجية ، فقد أدت سياسة الدولة تجاه حرب الخليج علاوة على تبنى سياسة الإصلاح إلى تخفيض جزء كبير من الديون ، فقد قدرت تلك الدول مشاركة مصر بقوات عسكرية ، ومعدات

لردع العدوان العراقى على الكويت . فتم فى غضون 1991/1990 إسقاط حوالى 13.3 مليار دولار من المديونية الخارجية ، وهى تتمثل فى الديون العربية الخليجية ، وهيئة الخليج للتنمية ، والديون العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالإضافة إلى ما سبق قرر الدائنون الأجانب الذين اجتمعوا فى فرنسا ، فيما يسمى بنادى باريس Paris club ، فى مايو 1991 تخفيض ديونهم على مصر بنسبة 50٪ تشجيعاً لها على المضى قدماً فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى – كما سبق أن أشرنا – ، وقد تقرر توزيع هذا التخفيض فى قيمة الدين والذى يقدر بحوالى 7 مليار دولار على ثلاث مراحل 15٪ اعتباراً من 1991/7/1 و 15٪ اعتباراً من 1993/1/1 و 20٪اعتباراً من 1994/7/1. وقد أدت هذه الإسقاطات للديون إلى خفض قيمة الدين الخارجى المستحق على مصر إلى نحو 26 مليار دولار فى غضون 1991/1990 مقابل نحو 40 مليار دولار قبل أحداث الخليج.

وقد اتفق مؤتمر المديونية الدولية الذى عقده البنك الدولى ، مع حسابات البنك المركزى المصرى حيث أشار إلى أن ديون مصر تبلغ نحو 31 مليار دولار ، بعد أن كانت تزيد عن 40 مليار دولار قبل انتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادى ، ونتيجة أيضاً لأثر عملية الإصلاح الاقتصادى على المديونية ، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات المصرية حتى وصلت إلى 14٪ فى مارس 1996 ، كما أن الدين أصبح يمثل 60٪ فقط من الدخل القومى .

وعلى الرغم من أن إحدى الدراسات الحديثة عن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر تشير إلى أن معدل الناتج المحلى الإجمالى كان مستمراً فى النمو وبمعدلات متزايدة منذ سنة 1992/1991 وحتى عام 2000 ، فإن متوسط النمو خلال الفترة(1980 – 1990) يفوق متوسط النمو فى الفترة من 1990 – 2000 ، ومع أن الحكومة استطاعت التغلب على عجز الموازنة العامة للدولة منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى ، إلا أن هذا العجز عاد للزيادة مرة أخرى منذ عام 1997 . ٠ علاوة على عجز فى الميزان التجارى وصل إلى 11.5 مليار دولار فى عام 2000٠. " ويشير التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003 " إلى أنه يمكن رصد أهم خصائص أزمة الاقتصاد المصري فيما يلي٠:

- ارتفاع هائل ومتزايد في الدين العام المحلي (مديونية الحكومة، ومديونية الهيئات الاقتصادية العامة.
- اســـتنزاف مســـتمر، بترحيل المدخرات والثروات خارج البلاد في حماية القانون .
- عجز مزمن ومتزايد في الميزان التجاري، اســتناداً إلى تزايد هائل في الاسـتيراد، بما أدى لتدهور مسـتمر في سـعر صـرف الجنيه المصري.

- اختلال في الهيكل القطاعي للاقتصـــاد القومي، بتحيزه ضـــد القطاعات السلعية (زراعية – صناعية)، وبصفة خاصة ضد التصـــنيع، لحســـاب قطاع الخدمات (تجارة – خدمات) نتيجة لاختلال في هيكل الاســـتثمار وهيكل الإنفاق العام من ناحية ، وكنتيجة وسبب لتزايد الواردات.
- ضعف الطلب بالسوق المحلي، نتيجة للتدهور في القدرة الشرائية لغالبية المواطنين، ولارتفاع معدل الإعالة بســـبب تزايد معدلات البطالة وتراكمها.
- مديونية خارجية كبيرة، وميل دائم للاســـتدانة من الخارج، مع انعدام القدرة على زيادة الصادرات السلعية، ومع الثبات النسبي إن لم يكن الإنخفاض – في عوائد النقد الأجنبي عن الخدمات (قناة الســـويس – تحويلات العاملين بالخارج – الســـياحة) وحساسيتها جميعاً لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها.
- غياب التكامل القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الثلاث (صناعة، زراعة، خدمة) وما نتج عنه من ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الإنتاج المحلي، لاسيما في الصناعة.

ويرى " علي لطفي " أن تدهور حالة الاقتصـــاد المصـــري منذ عام 1997 يرجع إلى مجموعة من الأسباب هي :-

- تدهور السعر العالمي للبترول أكثر من مرة منذ 1997 .
- أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، وتداعيتها على الاقتصاد المصري وبخاصة السياحة .
- البدء في تنفيذ مشروعات حكومية ضخمة دون وجود موارد متاحة.
- التوسع في الاستثمار العقاري الفاخر بما يزيد عن الطلب .
- الإندفاع إلى استيراد كميات ضخمة من السلع ، ولا سيما من دول جنوب شرق أسيا بعد أزمتها الاقتصادية في منتصف 1997 وإنهيار عملاتها أمام الدولار .
- عودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين في الخارج .
- زيادة ظاهرة تهريب السلع إلى داخل البلاد.
- تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية.
- الإنفاق الضخم على التليفون المحمول .
- تأثير السياحة بالعملية الإرهابية التي وقعت في مدينة الأقصر في نوفمبر 1997. وعلاوة على ما سبق إذا تعرضنا لبرنامج الخصخصة وأثره فى الاقتصاد المصرى كأحد الأبعاد الأساسية لبرنامج التكيف الهيكلى، فإنه يمكن إيجاز أبرز نتائجه فيما يلى: ·

- إن برنامج الخصـخصـة الذى تم تطبيقه فى مصـر ، يؤدى إلى استهلاك رصيد الأصول الذى بنته الأجيال والحكومات السابقة لصـــالح تمويل الإنفاق الجارى للحكومة الراهنة ،الذى يمكن أن تواجه تزايداً كبيراً فى عجز الموازنة المحلية بعد أن تنتهى من بيع القطاع العام.
- أدت عملية الخصخصة إلى وقف تنفيذ استثمارات خاصة جديدة يحتاجها الاقتصاد ، حيث إن الأموال التى دفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام ، هى فى النهاية أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء استثمارات جديدة ، فتحولت إلى تمويل وتداول أصـــول قائمة فعلياً ، علاوة على ذلك فإن الخصـــخصـــة فى اقتصـــاديات الدول المتقدمة المصـــدرة لرأس المال مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، كانت وسيلة لتقييد وفرة رءوس الأموال ، بتحويل جانب منها إلى تملك الأصـول بدلاً من اسـتغلالها فى أسواق العملات والبورصات ، ولكن فى مصر الوضع يختلف ، فالخصـخصـة فى مصـر لم يمولها القطاع الخاص من فوائض مالية لديه ، وإنما مولها مما كان سـيخصـصـه للاسـتثمار ، أو حتى اقترض لتمويلها ؛ مما حرم الاقتصـاد المصـرى من عامل مهم لتنشـيط النمو ، وسـاهم إلى جانب عوامل أخرى فى دخوله

أزمة السيولة فى العملات الأجنبية ، ودوامة هبوط سعر صرف الجنيه .

- إن بيع جانب من الأصول المملوكة للدولة ، يتضمن أفضل الشركات الرابحة واستخدام عائد البيع فى أغراض غير بناء أصول إنتاجية جديدة وهو ما أدى إلى تحجيم القطاع العام وتقليل قدرة الدولة على القيام بالدور المنوط بها فى الاقتصاد المصرى .
- أدت عمليات الخصخصة فى كل دول العالم تقريباً إلى ظهور عمليات فساد ، تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الوضع الاقتصادى الراهن فى مصر بعد خصخصة جانب كبير من القطاع العام يقتضى إعادة النظر فى عملية الخصخصة ، في ضوء أثرها فى الاقتصاد المصرى ، وبالتالى فإن هناك ضرورة لتغيير المنطق الذى حكم برنامج الخصخصة المصرى والمتمثل فى نزع ملكية الدولة والشعب للمشروعات العامة لصالح بيعها للقطاع الخاص المحلى والأجنبى – بأقل الأثمان – لمجرد البيع ، وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد، كذلك فإنه من الضرورى لدى خصخصة كل أصل عام ، أن تستخدم الحصيلة بشكل مباشر فى بناء أصل إنتاجى جديد فى مجال يحتاجه الاقتصاد المصرى لمواجهة طلب

قائم أو اقتحام صناعات عالية التكنولوجيا حتى ولو تم بيع هذه الأصول الجديدة بعد ذلك من أجل بناء أصـــول أحدث ،علاوة على ذلك فإنه من الضـرورى أن يتم تطوير إدارة القطاع العام بشكل يضـمن كفاءة الأداء ، مع إخضـاعه لرقابة حكومية وشـعبية صـارمة فى مناخ من الشـفافية لمنع الفساد .

2 – التنمية الاجتماعية :

على الرغم من أنه تمخض عن تبنى مصـــر ســـياســـية الإصـــلاح الاقتصـــادى عديد من الإيجابيات على الصـــعيد الاقتصـــادى – كما يعتقد البعض – منها تدنى معدلات التضـــخم ، وزيادة الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصـــرى ، فضـــلاً عن تخفيض المديونية المصـــرية الخارجية وتدنى العجز فى الموازنة العامة للدولة . فإن هذه الإنجازات تم تحقيقها بثمن اقتصـــادى واجتماعى فادح دفع الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودى الدخل ، وذلك نظراً لارتباط الإصـــلاحات المالية والنقدية بارتفاع فى أسـعار السـلع والخدمات وتخفيض الدعم وزيادة الضـــرائب ، واتســـاع مســـتمر فى الفجوة بين أقلية الأغنياء وأكثرية الفقراء ،وزيادة فى معدلات البطالة وتناقص فرص العمل المتاحة فى الاقتصـــاد القومى إلى جانب تدهور الأحوال المعيشية للفئات المختلفة من قوة العمل ، وتراجع قدرتها فى الحصول على الخدمات التعليمية والصحية بشكل عام .

وبالنسبة إلى السياسة التعليمية ، فعلى الرغم من جهود الإصلاح الجادة فى النظام التعليمى والتى بدأت منذ أوائل التسعينيات ، فإن النظام التعليمى يعانى من عدم توزان بين الكمية والنوعية ، مما أدى إلى حدوث تردى فى أوضاع التنمية . فعلى سبيل المثال فهناك فجوة بين الزيادة فى عدد الجامعات من جانب ، وتوافر الهياكل والمقومات الأساسية للعديد من تلك الجامعات من جانب آخر، وقد انعكس ذلك على تدنى مستوى الخريجين وضعف قدراتهم ومهارتهم التى تؤهلهم للانخراط فى سوق العمل . وهناك من ناحية أخرى فجوة بين أعداد خريجى الكليات النظرية وأعداد خريجى الكليات العملية والتطبيقية ، وهو ما أفضى إلى وجود وفرة فى خريجى الكليات النظرية ، وارتفاع معدل البطالة بينهم ، فى الوقت الذى يوجد فيه نقص ملحوظ فى أعداد الخريجين الذين تتطلبهم بعض المجالات وثيقة الارتباط بالتنمية . وهكذا لم تعد مخرجات العملية التعليمية مرتبطة بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل ، وقد ترتب على ذلك حدوث تزايد مستمر فى أعداد الخريجين العاطلين عن العمل.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة ، زاد عدد الأسّرة إجمالاً إلى 124 ألف سرير ، أى بنحو 39,8٪ ألف سرير (58٪ منها تتبع وزارة الصحة والباقى يتبع المستشفيات التعليمية والجامعية والمؤسسات العلاجية والتأمين الصحى والقطاع الخاص) وكذلك زادت أسّرة المستشفيات العامة والمركزية من 21,2 ألف سرير إلى 36,8 ألف سرير وزادت أسّرة المستشفيات القروية

من 1,1 إلى 6,8 ألف سـرير ، وزادت أسـرة القطاع الريفى إلى 11000 ألف سـرير .. وقد زاد عام 1998/97 بنحو 4,5 ألف سـرير من إجمالى عدد الأسّـرة السـابق ذكره ، وعلاوة على ذلك زادت المسـتشـفيات العامة والمركزية إلى 227 مستشفى بنسبة 34٪وزادت الوحدات الصحية الريفية إلى 2700 وحدة بنسبة 44٪ وزادت المستشفيات القروية من 39 مستشفى إلى 275 مستشفى ، أى بزيادة ستة أمثال ، وزاد عدد الأطباء إلى 135 ألف طبيب بزيادة نسـبتها 159٪ عام 1998 ، وزاد عدد الصـيادلة إلى 35,5 ألف صيدلى بزيادة نسبتها 153٪ حتى عام 998 . ورغم المؤشرات الإيجابية السـابقة ، مازال يعانى قطاع الصـحة من الإهمال والعديد من المشاكل ، حيث لايزال هناك قصور فى الخدمة الصحية فى المستشفيات العامة فى الوقت الذى تتزايد فيه عدد المستشفيات الخاصة ، وترتفع تكلفة العلاج بما لا يتناسب مع مستويات الدخول فى مصر ، وفى الوقت نفسه انخفضت كفاءة أداء المستشفيات العامة بالمقارنة بالخاصة ، وانعكس ذلك على زيادة العبء على الأسـرة فى المجتمع المصـرى . وفضـلاً عن ذلك مازال عدد الأطباء بالنسبة لعدد المرضى فى مصر متواضعاً إلى حد ما ، بالمقارنة بالمعدلات العالمية فى الدول المتقدمة .

وبالنسبة إلى مجال الإسكان ، قد نجح قطاع الإسكان – وفقاً للنظرة الرسمية للدولة – فى تحقيق أهدافه ، حيث بلغ المنفذ من الوحدات السكنية حوالى 2,513 مليون وحدة موزعة إلى 2,343 مليون وحدة إسكان حضرى

و نحو 170 ألف وحدة إسـكان متوسـط ، وخصـص لقطاع الإسـكان فى خطة 97 – 2002 ، استثمارات تقدر جملتها بنحو 56,8 مليار جنيه منها 27,1 مليار جنيه للإسكان الاقتصادى ، ونحو 22,4 مليار جنيه للإسكان المتوسط ، ونحو 7,3 مليار جنيه للإسكان فوق المتوسط . ومع ذلك نرى أن أزمة الإسكان هى أهم الظواهر التى تعانى منها المدن الكبرى فى مصر فى الوقت الراهن ، ويعد زيادة الاهتمام بإنشاء المدن الجديدة من أهم ملامح التنمية على الصـعيد الاجتماعى ،التى تحققت فى ضـوء سياسـة الإصـلاح الاقتصـادى ، فلقد زاد اهتمام الدولة بإقامة المدن الجديدة المعاصـرة ، تلك السياسة التى تبناها من قبل الرئيس أنورالسادات ، ومن ثم استطاعت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة حتى الآن ، إقامة 19 مدينة وتجمعاً عمرانياً جديداً ، بخلاف مدينتى سـوهاج الجديدة وأسـوان الجديدة ، كما قامت بتنفيذ 108281 وحدة إسـكان لمحدودى الدخل بتكلفة 17 مليون، وقامت بتنفيذ 20 ألف و 770 وحدة إسكان متوسـط بتكلفة 495 مليون جنيه . وتم بناء 89 ألفاً و 683 شقة (إسكان شباب المستقبل) بتكلفة 3 مليارات و 100 مليون جنيه ، وأيضـاً تم تجهيز أراضـى لإنشـاء عدد 284 ألفاً و 73 وحدة سكنية لتنفيذها بمعرفة القطاع الخاص . ووصلت الخريطة العمرانية لمصر كما يتضـح من منشـورات وزارة الإعلام إلى 12,5 مليون فدان بما يسـاوى 5,3٪من مساحة مصر .

ورغم تزايد اهتمام الدولة فى ضـوء سـياسـة الإصـلاح الاقتصـادى بإنشـاء المدن الجديدة ، مازال هناك العديد من المشـكلات والمعوقات التى تعانى منها تلك المدن ، والتى تسعى الدراسة الراهنة الكشف عنها .

وما من شـك أن سـياسـة عدالة توزيع عوائد التنمية ، تعد من أهم مؤشرات التنمية بعامة والتنمية الاجتماعية بوجه خاص فى أى مجتمع ،ومن ثم كانت سياسة توزيع عوائد التنمية قد اتجهت خلال الخمسينيات والستينيات نحو توسيع دائرة المستفيدين من عمليات التنمية ، وأن التحولات السياسية والاقتصـادية التى حدثت فى السـبعينيات قد ترتب عليها انتهاج سـياسـة الانفتاح الاقتصـادى التى أفضـت إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصـادية والاجتماعية فى المجتمع ، وبعد تبنى الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادى لم يطرأ تحسن كبير بشأن إصلاح الاختلالات التوزيعية ، وتتضح مظاهر عدم عدالة توزيع عوائد التنمية بعامة والدخل بخاصة فيما يلى:

1- عدم التوازن الإقليمى فى خطط وبرامج وجهود التنمية ؛ ولذلك تبرز التفاوتات بين محافظات الجمهورية من حيث مسـتويات ، ومعدلات البطالة ومدى توافر المرافق والخدمات.

2- زيادة حدة التفاوتات بين الفئات والطبقات الاجتماعية فى المجتمع ، فهناك فئات وشـرائح محدودة تمكنت من تحقيق مكاسـب وثروات كبيرة من جراء

التحولات الاقتصـــادية والاجتماعية التى شـــهدتها مصـــر منذ منتصـــف التسعينيات، وفئات عريضة من المجتمع تعيش فى فقر مدقع.

3- استمرار تدهور أوضاع الطبقة الوسطى من جراء التأثيرات السلبية للسياسات الاقتصـادية والاجتماعية ، التى انتهجتها الدولة منذ مطلع الثمانينيات ، والتى قادت إلى أزمة مجتمعية حادة شـــكلت مناخاً ملائماً لتنامى ظواهر التطرف والعنف فى المجتمع .

وهكذا فإن تزايد حدة الأزمة التوزيعية يكشف عن الخلل فى السياسات التوزيعية التى تنتهجها الدولة والتى تتضـمن سـياسـات تخصـيص الموارد، والسياسات الضريبية وسياسات الدعم وخلافه ، وتعتبر الأزمة التوزيعية أحد المصادر الرئيسة للتوتر الاجتماعى فى المجتمع.

وعلى الرغم من أن ما سبق يوحى بتردى وضع التنمية الاجتماعية فى الوقت الراهن ، فإن تقرير التنمية البشرية 2001 الذى يصدره سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ونتائج بحث الدخل والإنفاق الذى يقوم به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـاء كل خمس سـنوات ، تبشـرنا بنتائج تدل على تحســن الوضــع على صــعيد التنمية الاجتماعية ، حيث توضــح الدراسات التحليلية التى تمت استناداً إلى بيانات ميزانية الأسرة إلى انخفاض نسبة الفقراء فى مصر وتحسن نمط توزيع الدخل .

فضلاً عن ذلك يشير تقرير التنمية البشرية إلى أن ترتيب مصر قد تحسن من 119 إلى 109 من بين 174 دولة خلال الفترة (1995 – 2000) ، ولعل ما يؤكد دلالة هذا التحسن ، ما أشار إليه التقرير المصرى عن التنمية البشرية ، أن مصر جاءت من بين الدول الخمس الأولى التى حققت تقدماً بمعدلات أسرع من غيرها ، وأن أحد أسباب تحسن وضع التنمية البشرية فى مصر، هو ارتفاع معدل الالتحاق بمستويات التعليم المختلفة ، كما أن مؤشرات الحالة الصحية فى مصر التى يكون العمر المتوقع عند الميلاد مؤشراً لها ، تضاهى بل وتفوق مثيلتها فى الدول التى لها مستوى الدخل نفسه.

وعندما قامت وزارة التخطيط بقياس نسبة الفقراء ، وتحديد خريطة توزيع الدخل باستخدام بيانات سنة 2000 ، أظهرت النتائج أن الآثار السلبية التى سبق الإشارة إليها من ركود وفقر ، إنما توثر فى شريحة محدودة من المصريين ، وأن جهود التنمية رغم محدوديتها ، قد أسهمت فى تقليل نسبة الفقراء ، وخلصت عدداً كبيراً من الأسر من الفقر ، وبعد أن شهدت سنوات النصف الأول من التسعينيات انخفاض فى متوسط إنفاق الفرد ، حدثت زيادة فى الإنفاق الحقيقى للفرد خلال الفترة (1995– 2000) ، وعكس زيادة الدخل والإنفاق انخفاض نسبة الفقراء فى الريف والحضر ، بينما استفادت كل الفئات فى الريف من زيادة الدخل ، ففى الحضر ، انخفضت نسبة من يقعون تحت خط الفقر (حد الكفاف) من

22,5٪ سـنة 1995 إلى 18,4 فى عام 2000 ، وفى الريف انخفضـت هذه النسـبة من 23,3٪إلى 21,4٪، وبينما تظهر هذه المؤشـرات أن الفقر لا يزال أكثر انتشـاراً فى الريف عنه فى الحضـر ، ومن ثم فالتفاوت فى توزيع الدخل أشد فى الحضر ، وخاصة فى المحافظات الحضرية ، كما أن نسبة الأسر الأشد فقراً (تنفق أقل من 8 جنيهات يومياً حسب معيار البنك الدولى) انخفضت إلى أقل من 3٪ من إجمالى عدد الأسر .

والذى يجعلنا لا نشعر بهذه النتائج الإيجابية ، هو أنه رغم اتجاه نسبة الفقراء إلى الانخفاض فمازالت هذه النسبة مرتفعة ،مقارنة بغيرها من الدول، حيث أن خمس الأسـر المصـرية (حوالى 2,7 مليون أسـرة) تعانى من انخفاض مستوى المعيشة ، وأكثر من 400 ألف أسرة تواجه الفقر المدقع ، ومن نـاحيـة أخرى فـإن وجود بعض مظـاهر الثراء الفـاحش ، والسـلوك الاستهلاكى الباذخ أدى إلى تفاقم الإحساس بوطأة الفقر ، بالإضافة إلى أن سـوء الأوضـاع المعيشـية (التزاحم فى السـكن، قصـور خدمات الصـرف الصحى ، تدهور النظافة والبيئة..) قد تعكس مستوى معيشة أقل مما يحدده مستوى الدخل والإنفاق خاصـة لدى الفئات الوسطى ، فى الأحياء الشعبية والقديمة ، وفى المناطق العشـوائية . وفوق كل ذلك فإن مشـكلة البطالة ومعاناة أسـر الخريجين المتعطلين (حتى ولو لم يكونوا فقراء) أدت إلى تفاقم الإحساس العام بالأزمة الاقتصـادية وعدم تحسـن مستوى المعيشـة أو

إنحصـــار حدة الفقر . ويمكن اعتبار الرؤية الســـابقة هى النظرة الرســـمية للدولة .

وبعد العرض الموجز عن أهم ملامح التنمية الاجتماعية فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى اتضح أن ثمة عديد من المعوقات والمشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة ، والتى كان لها آثار سلبية فى تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاجتماعية ، ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن ننكر حجم الإنجازات التى تحققت على الصعيد الاجتماعى فى الفترة الراهنة وإنها إن كانت لم تلب كل أحلامنا وتطلعاتنا ، فإنها من وجهة نظرنا ، أفضل إلى حد ما من الفترات السابقة عليها . علاوة على ذلك فعملية الإصلاح الاقتصادى التى شهدتها مصر منذ أوائل التسعينيات، اتسمت ببعد اجتماعى عال ، عكسته كثير من سياسات الدولة التى حرصت بشكل متزايد على توفير برامج الرعاية الاجتماعية ، لتشمل فئات أوسع فى المجتمع ، ومن ذلك الحفاظ على زيادة فاعلية نظم التأمين الصحى والمعاشات ، والعمل على رفع مستوى المعيشة خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة ، والحفاظ على حد أدنى للأجور والمكافآت . علاوة على ازدياد اهتمام الدولة بإنشاء المدن الجديدة ، باعتبارها إحدى السياسات التى تساعد فى معالجة التضخم الحضرى بالمدن الكبرى والمشكلات الناتجة عنه .

ومع ذلك لم تحقق سياسة المدن الجديدة أهدافها حتى الآن ، والدليل على ذلك هو تفاقم أزمة الإســـكان فى المدن الكبرى ، علاوة على عدم استطاعة معظم الشباب امتلاك وحدة سكنية بالمدن الجديدة ؛ نظراً لارتفاع أســـعار الوحدات ، رغم أن معظمها خالية من الســـكان ، علاوة على ذلك هناك اتجاه من أفراد الطبقة الثرية بالمجتمع المصــرى نحو شــراء عديد من هذه الوحدات بهدف الاستثمار مما زاد من حدة الأزمة .

3- التنمية السياسية :

شـــهدت مصـــر منذ أكتوبر 1981 عدة خطوات هامة فى مجال التنمية الســياســية· وهو ما يعود بصــفة أســاســية إلي تبنى مبارك المفهوم الليبرالي للديمقراطية ، ويعد من أهم الإنجازات التى حققها فى مجال التنمية السياسية، تدعيمه لاستقلال القضاء حتى يتمكن من القيام بدوره فى تحقيق العدالة وسيادة القانون . وبالنسبة لأبرز إنجازاته فى مجال التنمية السياسية ، فيما يخص قنوات المشــاركة الســياســية ،هى تغيير نظام تكوين وانتخاب مجلس الشـــعب ، بإحلال نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية محل نظام الانتخاب الفردى وذلك بإصـــدار القانون رقم 114 لســـنة 1983 · إلا أن النظام المصـرى عاد مرة أخرى إلى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى دون نظام الانتخاب بالقائمة ،وذلك بمقتضى القانون رقم 201 لسنة 1990·

وبالنسبة للأحزاب السياسية شجع مبارك نظام التعددية الحزبية ، علاوة على تزايد عدد الأحزاب فى مصر حتى وصل عددها إلى 14 حزب فى عام 1998. ولا يستطيع أحد أن يشكك فى احترام الرئيس مبارك وتقديره لدور المعارضة وإطلاقه لحرية التعبير – فى العقد الأول من حكمه وحسب – ففى يناير 1982 أوضح الرئيس مبارك أن اشتراك المعارضة فى القرارات القومية مسئولية وطنية من أجل مصر . وأن المعارضين مصريون قبل أن يكونوا معارضين، وأنه يطلب من كل مواطن رأيه وفكرة من أجل صالح السواد الأعظم من الشعب . وبالنسبة للصحافة ، فتحت السلطة السياسية منذ أكتوبر 1981 الباب واسعاً أمام حرية الصحافة ، وفى هذا يقول محررو التقرير الاستراتيجى العربى لعام 1986 " تكاد تجمع جميع القوى والتيارات السياسية فى مصر على أن مصر أخذت تتمتع فى ظل حكم الرئيس مبارك بدرجة من حرية التعبير ربما لم يشهدها من قبل.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية السابقة ، فإنها لم تؤد إلى حدوث تغيير جوهرى فى طبيعة السلطة وأسلوب ممارسة الحكم ، وإن كانت قد أضافت طابعاً مختلطاً على النظام السياسى ، فأصبح يجمع بين خصائص النظم السلطوية وبعض خصائص النظم الديمقراطية ، فهناك أولا : تعدد حزبى ولكن فى إطار هيمنة الحزب الوطنى الذى يمثل استمرارية لتقاليد الاتحاد الاشتراكى العربى . وهناك ثانياً : هامش من حرية الصحافة ولكن فى إطار سيطرة الدولة على الإعلام المسموع والمرئى والصحف

الكبرى المسماه بالصحف اليومية ، وهناك ثالثاً : هامش أكبر من استقلال السلطة القضائية ، ولكن فى إطار وجود أشكال من القضاء الاستثنائى، الذى يعتبر موازياً للقضـــاء الطبيعى، وهناك رابعاً : الانتخابات المحلية والبرلمانية التى تعقد بصـــورة دورية ومنتظمة ، ولكن فى إطار ضـــعف مشـــاركة المواطنين فى العمليات الانتخابية من ناحية ، واســـتمرار هيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى على المجالس المحلية ومجلس الشعب والشورى من ناحية أخرى ، وهناك خامساً : الزيادة الملحوظة فى تنظيمات وأنشطة المجتمع المدنى ، ولكن فى إطار حرص الدولة على استمرار سيطرتها على تلك التنظيمات أو على الأقل الحرص على ألا تتجاوز اســـتقلاليتها حدوداً معينة. وكل ذلك فى ظل اســـتمرار العمل بقانون الطوارئ المقيد لحقوق المواطنين .

وصـــفوة القول إنه منذ تولى الرئيس مبارك مقاليد الســـلطة ، وحدث تطوران هامان الأول: على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى ، وقد تمثل فى تبنى الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى منذ مطلع التسعينيات ، وذلك فى إطار توجيهات وتوصـــيات صـــندوق النقد والبنك الدوليين ، وقد جاء هذا الإجراء بعد أن زادت حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال النصـــف الثانى من الثمانينيات ، وعلى الرغم من بعض الإيجابيات التى حققها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وبخاصة فيما يتعلق بكبح جماح التضـــخم وتخفيض العجز فى الموازنة ، وزيادة الاحتياطى فى

العملات الأجنبية ، وخفض المديونية الخارجية ، فإن تلك الإيجابيات قد تحققت بثمن اجتماعى فادح ، تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدوى الدخل ، علاوة على أن توزيع أعباء عملية الإصلاح أو ما يصفه مسئولو بعض الدول بالدواء المر للإصلاح لم يكن عادلاً ، فالتوازنات الاقتصادية كانت على حساب التوازنات الاجتماعية · .

أما التطور الثانى : فقد شهدت الدولة تقدماً ملموساً نحو مزيد من الديمقراطية ، تمثلت فى التعددية السياسية ، وهامش حرية الصحافة ، ودرجة استقلال السلطة القضائية، ومع أن هذا التطوير يعتبر طفرة لم تحدث فى تاريخ مصر الحديث من قبل ، إلا أن التطورات التى جرت على صعيد التطور الديمقراطى لم تؤد إلى حدوث تغير جوهرى فى طبيعة السلطة ، وأسلوب ممارسة الحكم ، فمازال أمامنا شوط طويل للوصول إلى نظام ديمقراطى صحيح بكل ما يعنيه ذلك من الرقابة الفعالة على ممارسة السلطة وتداولها وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

وهناك من يرى أن الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى لا يكتملان دون تحقيق العدالة الاجتماعية ، وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع أعباء الإصلاح الاقتصادى من ناحية ، وتبنى السياسات التى من شأنها حماية الفقراء ومحدوى الدخل وتوفير الحاجات الأساسية لهم من ناحية ثانية ، فضلاً عن تحقيق العدالة فى توزيع عوائد وثمار عملية التنمية من ناحية

ثالثة ، فما قيمة الحديث عن زيادة معدلات النمو إذا كان ذلك يتم على حساب الفقراء ومحدوى الدخل والمهمشين اجتماعياً ؟! وما قيمة الحديث عن الديمقراطية فى مجتمع يعانى من تفاوتات اقتصادية واجتماعية حادة ؟! مما يجعل قطاعات اجتماعية واسعة لا تمتلك المقومات التى تؤهلها لممارسة الحقوق التى تتيحها لها الديمقراطية.

وعلى الرغم من بعض الإيجابيات التى حدثت أثناء فترة حكم مبارك ، وخاصة فى العقد الأول وبعض السنوات من العقد الثانى ، فإنه لا يستطيع أحد أن ينكر أن فى العقود الأخيرة من حكمة ساءت الأمور ، من سيىء إلى أسوأ ، حيث زاد الفساد ، وازداد تردى الأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ؛ الأمر الذى أفضى إلى قيام ثورة 25 يناير التى على إثرها تخلى عن حكم مصر ؛ لتدخل مصر حقبة جديدة بعد ثورة يناير .

رابعاً – التنمية الاقتصادية فى مصر منذ ثورة 25 يناير وحتى الآن :

أدى غياب الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، وانتشار الفقر ، واستشراء الفساد والمحسوبية والبطالة ، وتردى الأوضاع المجتمعية ، علاوة على فشل الدولة فى توفير حياة كريمة لغالبية أفراد الشعب ، إلى اندلاع

ثورة 25 يناير 2011 ضد نظام الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك. والذى تخلى عن الحكم على إثرها فى 11 فبراير من العام نفسه.

وعلى صعيد آخر أدت حالة الانفلات الأمنى التى رافقت ثورة 25 يناير إلى ازدياد أحداث العنف ، والوقفات الاحتجاجية ، والمطالب الفئوية ؛ وذلك نظراً لرخوة الدولة بعد الثورة ؛ ولأن الحدث الثورى لم يسفر عن إشباع احتياجات الجماهير .– كما كان يتوقع غالبية أفراد الشعب – فقد تمخض عن ذلك دخول الدولة فى أزمة اقتصادية ومجتمعية جسيمة أثرت بالسلب فى أوضاع التنمية بالدولة .

فعلى سبيل المثال ، تراجع ترتيب مصر فى التنمية البشرية من الرتبة 101 على مستوى دول العالم عام 2010 ، إلى الرتبة 112 فى عام 2013 ، فى الوقت الذى تقدمت فيه كل من قطر وسنغافورة ، والولايات المتحدة ، وألمانيا من الرتبة 38 ، 27، 4،10 على التوالى فى عام 2010 إلى 36، 18، 3، 5 عام 2013 . وفيما يتعلق بالتنمية الشاملة أوضحت إحدى الدراسات تراجع نمو الاقتصاد المصرى خلال عام 2011 مقارنة بالعام السابق له . حيث بلغ معدل النمو الاقتصادى حوالى 1,8 ٪ خلال عام 2010 / 2011 ، مقابل 5,1 ٪ خلال عام 2009/ 2010 ، وقد تدهورت أوضاع السياحة في مصر بعد الثورة ، إذ تراجع أعداد السائحين بنسبة 3,13٪ ، ليصل إلى 11,9 مليون سائح خلال عام 2011

، مقابل 13,8 مليون ســـائح عام 2010 ، علاوة على ارتفاع حجم الدين العام ليصـــل إلى 1250,9 مليار جنيه خلال عام 2010/ 2011 مقابل 1080,7 مليار جنيه خلال عام 2010 .· أضف إلى ذلك انخفاض معدل الاستثمار والادخار بعد ثورة 25 يناير ، مقارنةً بالعام السابق للثورة فبالنسبة إلى معدل الاستثمار بلغ 15,4 ٪ عام 2011 ، مقابل 18,9٪عام 2009/ 2010 ، أما معدل الادخار بلغ 10,8 ٪ عام 2010/ 2011، مقابل 14,1 ٪ عام 2009/ 2010 .·وأوضحت دراسة لأوضاع الأسرة المصرية بعد ثورة 25 يناير ارتفاع نســبة الأســر التى لا يكفى دخلها احتياجاتها ، لتبلغ 57,5 ٪في مايو 2012 مقارنةً بنحو 45,1٪ من الأسر خلال شهر مايو 2010 ، كما أوضـــحت الدراســـة ارتفاع معدل البطالة ليصـــل إلى 12,6٪ في يونيو 2012 ، مقابل9٪في يونيو 2010 . ·

وجدير بالذكر أن الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية ازدادت وتيرة تدهورها في ظل الفترة التى حكم فيها الإخوان المسلمون الدولة ، فقد استمر تواضع معدلات النمو الاقتصادى ، وتراجع معدلات الاستثمار خلال شهر مارس 2013 ، ليصـــل إلى 13,8 ٪ مقابل 15,4 ٪ عام 2011 .·كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من 2013 إلى 13,2٪ مقابل 9,1٪ في الربع الأول من عام 2010 ، وارتفعت ديون مصـــر الخارجية إلى نحو

45,5 مليار دولار خلال الستة أشهر الأولى من عام 2013، مقابل 34,5 عام 2012 ، كما ازدادت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى بنحو 10٪ بعد أن ارتفعت من 79٪ إلى نحو 89٪ خلال النصف الأول من عام 2013 .· فضلاً عن ذلك انخفض صافى الاحتياطات الأجنبية ليصل إلى نحو 13,4 مليار دولار في مارس 2012 ، وقد تسبب ذلك في خفض التصنيف الائتمانى لمصر من قبل المؤسسات الدولية عدة مرات منذ ثورة 25 يناير ، أضف إلى ذلك ارتفع العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى ليبلغ 91,5 مليار جنيه عام 2013 مقارنةً بعجز قدره 73,8 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام 2011/ 2012 .·

وإذا كانت مصر قد مرت خلال الفترة السابقة بمرحلة من عدم الاستقرار السياسى ، والتى أثرت بالسلب فى النشاط الاقتصادى كما ذكرنا آنفاً ، فإن الاقتصاد المصرى خلال العامين الماضيين شهد تحسناً ملحوظاً فى أداء كثير من المؤشرات الاقتصادية فى إطار الإجراءات والسياسات الإصلاحية التى نفذتها الحكومة ، والتى ساهمت فى إعادة بناء الثقة فى الاقتصاد المصرى محلياً ودولياً ، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٱلحقيقى خلال عام 2014/ 2015 ، ليبلغ نحو 4,2٪ ، مقارنة

بمعدل نمو اقتصادى خلال الفترة من 2010/ 2011 حتى 2013/ 2014 ، يتراوح بين 2,1٪ و 2,2٪ . كما بلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق ، وبالأسعار الجارية بنهاية عام 2014/ 2015 ، ما يقرب من 2419,5٪ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها نحو 15,1٪ عن عام 2013/ 2014 ، والذى بلغ نحو 2009/ 2010 مليار جنيه ، وتراجع معدل البطالة خلال عام 2014، حيث انخفض من 13,2٪ فى عام 2013 إلى 13٪ فى عام 2014 ، واستمر فى الانخفاض ليبلغ 12,7٪ خلال الربع الثانى لعام 2015 ، وبلغ معدل التضخم فى الفترة من يناير – أكتوبر ، خلال عام 2015 قيمة 10,4٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014 ، وفضلاً عن ذلك شهدت الاستثمارات الكلية تحسناً ملحوظاً خلال العامين الماضيين ، حيث بلغ إجمالى الإنفاق الاستثمارى نحو 353,7٪ مليار جنيه عام 2014/ 2015 ، بنسبة زيادة تصل إلى 21,7٪ مقارنة بعام 2013 / 2014 ، والذى بلغت فيه الاستثمارات الكلية حوالى 290,6٪ مليار جنيه ، وتراجع معدل الإدخار فى عام 2014/ 2015 ليصل إلى نحو 5,9٪ ؛ مما أفضى إلى اتساع الفجوة التمويلية بشكل ملحوظ . كما حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدره 3,7٪ مليار دولار عام 2014/ 2015 ليصل إلى نحو 1,5 ٪ مليار دولار فى العام السابق ؛ نتيجة تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات إلى الداخل بقيمة تبلغ 17,6٪ مليار دولار ، مقابل 5,3٪ مليار دولار فى العام السابق .

المراجع

1- محمد عاطف غيث ومحمد على محمد : التنمية والتخطيط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989.

2- مايكل دينينغ : الثقافة فى عصر العوالم الثلاثة ، عالم المعرفة ، العدد 401، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2011.

3- أسامة عبد الرحمن : قضايا وتحديات تنموية ، دار الأزمنة، القاهرة ، 1992.

4- جنار ميردال : النظرية الاقتصادية والدول النامية ، ترجمة إبراهيم الشيخ ، الدار القومية .....

5- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ،مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1982.

6- على ليلة : التنمية الاجتماعية فى عالم متغير ، آليات التخلف وتحديات التنمية ، د ن ، 2002.

7- السيد أحمد عبد الخالق :مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية ، ، د ن، 1997.

8- محمود الحمصى : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، دراسة للاتجاهات الإنمائية فى خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادى العربى ، 1960- 1980 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، كانون الأول ، ديسمبر 1986.

9- قاموس المعانى فى . http : // www . almaany . com .

10- محمود عبد العليم : مفهوم التخلف ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 2002 . فى . http : // Swmsa . net

11- محمد عبد العزيز عجمية ، وصبحى تادرس قريصة : التنمية الاقتصادية ، قسم الاقتصاد ، الإسكندرية ، 1998.

12- محمد أحمد الداوى : التخلف لاقتصادى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983

13- صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف، القاهرة ، 1968

14- ويكبيديا الموسوعة الحرة فى : http : // ar . Wikipedia . org / Wiki

15- إبراهيم مشورب: قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث ، دار المنهل اللبنانى، بيروت، 1997.

16- جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، المجلد الأول ، المجلس لأعلى للثقافة .

17- فؤاد موسى : الاقتصاد العربى بين التبعية والتحرر ، شئون عربية، العدد 27، 1983 .

18- ولت ويتمان روستو : حوار حول التنمية الاقتصادية ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2005.

19- عبد الحميد الغزالى : حول النهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء ، المنصورة، ط1، 1989.

20- محمود الكردى:التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، دار المعارف ، القاهرة ،1979 .
21- راشد البراوى : الموسوعة الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1986/ 1987.
22- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982.
23- الأمم المتحدة : تقرير التجارة والتنمية 2014، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف ، 2014.
24- رمزى زكى : فكر الأزمة ، دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، 1987.
25- كمال التابعى : تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية ، دار المعارف ، القاهرة، 1993.
26- بنيامين هيجنز : التنمية الاقتصادية ، سلسلة اخترنا لك ، العدد (121)، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، دت.
27- دافيد ماكليلاند : مجتمع الإنجاز ، الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد سعيد فرح وعبد الهادى الجوهرى ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة، د ت .
28- خلدون حسن النقيب : آراء فى فقه التخلف ، العرب والغرب فى عصر العولمة ، عبد الرحيم حسين (محرر) ، دار الساقى ، بيروت ، لبنان ، 2002.
29- محمد الجوهرى وآخرون : علم اجتماع التنمية ، 1986 .

30- محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، 1978.
31- على لطفى : التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1986 .
32- عبد الرحمن يسرى أحمد ، جليلة محسن حسنين ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، 2000.
33- محمد عاطف غيث ومحمد على محمد : التنمية والتخطيط الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1989.
34- عبد المنعم عبد الحى : التنمية الاجتماعية والتخطيط ، المفاهيم والأسس النظرية التطبيقية ،طنطا ، 1998.
35- السيد أحمد عبد الخالق : دراسة التنمية الاقتصادية ، (غير مبين الناشر)، المملكة المتحدة ، 1996/ 1997.
36- مصطفى السعيد : الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة ، 2003.
37- غسان بدر الدين ،: جدلية التخلف والتنمية ، ط1، بيروت، 1993.
38- عبد الله محمد عبد الرحمن ، ومريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،2000.
39- مارتن نيل بايلى وآخرون : النمو مع المساواة هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم ، ترجمة محمد فتحى صقر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.

40- ويكبيديا الموسوعة الحرة ، تخلف اقتصادى فى . http : // ar Wikipedia . org
41- محمد سعيد عبد المجيد، ممدوح عبد الواحد الحيطى: علم اجتماع التنمية فى عالم متغير، مطابع غباشى، طنطا، 2010.
42- السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف ، القاهرة ، 1982.
43- نصر محمد عارف: التنمية من منظور متجدد، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، 2007.
44- السبتى وسيلة: تمويل التنمية المحلية فى إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية فى ولاية بسكرة، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، جامعة محمد حيضر بسكرة، 2004/ 2005.
45- جو ستافو إستيفا : التنمية فى قموس التنمية دليل المعرفة باعتبارها قوة ، تحرير فولفجاج ساكس ، ترجمة أحمد محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.
46- إسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2007 .
47- نصر عارف : مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، فى: http : // www . ibtesama . com .
48- خالد أحمد الشال : منظمات المجتمع المدنى والتنمية ، حوليات آداب عين شمس (عدد خاص) ، القاهرة ، 2011.

49- آمارتيا سن : التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 303، 2004.
50- محمود الكردى ن التخطيط للتنمية الاجتماعية ، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمى فى أسوان، دار المعارف، القاهرة ، (غير مبينة تاريخ النشر).
51- إبراهيم العيسوى : " التنمية البشرية فى مصر، ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة 1994" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والمجلد الثالث، العدد الأول، يونيو 1995 .
52- سعد حسين فتح الله : التنمية المستقبلية المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة فى أقطار مختلفة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
53- عبد الفتاح على الرشدان: رؤية فى التنمية العربية، نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، شئون عربية، العدد 98، يونيو 1999.
54- إبراهيم العيسوى : نموذج التنمية المستقلة، أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الورقة رقم 29، أغسطس، 2012.
55- عبد العزيز عبد الله السنبل : دور المنظمات العربية فى التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن فى الوطن العربى ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض 2001.

56- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 142، 1989.
57- سليمان الرياش: (عرض تحليل) تقرير التنمية البشرية لعام 1994، فى المستقبل العربى، العدد 188، أكتوبر 1994.
58- آندرو وبستير: علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادى والى والسيد الزيلت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
59- عبد الباسط عبد المعطى: فى التنمية البديلة، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1990.
60- أمارتيان سن : مقدمة تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، الثورة الحقيقية للأمم مسارت إلى التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، 2010 .
61- صبرى الشبراوى: الفكر الإستراتيجى والخروج من الصندوق، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،2009.
62- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية 1994، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت، 1995.
63- إبراهيم حلمى عبد الرحمن وآخرون : التنمية الاقتصادية والحركة التعاونية فى البلاد العربية، ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان، 1962.

64- هوشيار معروف: دراسات فى التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلى ، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1، 2005.

65- نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2000.

66- محمد أحمد الداوى: التخلف الاقتصادى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

67- السيد أحمد أحمد عبد الخالق: النظرية الاقتصادية فى المجال الاجتماعى، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، 1996.

68- لورنس ى . هاريسون، صاموئيل ب . هنتكتون (تحرير): كيف تشكل القيم التقدم الإنسانى، بحوث ودراسات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ترجمة قيس النورى، بيت الحكمة، جمهورية العراق، بغداد، 2011.

69- يوسف عبد الله صابغ: مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

70- طارق الحاج: علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1998.

71- فضيلة جنوحات زاحريتى: إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية فى الدول العربية حالة بعض الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

72- كمال التابعى :الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة،1985.
73- افيريت هاجن : اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خورى ، مركز الكتاب الأردنى ، 1988.
74- عبد الله محمد عبد الرحمن، ومريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية والتطبيق،دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.
75- عمران بشراير، ومراد تهتان: دراسة تحليية وصفية لمؤشرات الفساد المالى والإدارى و أثرها على التنمية الاقتصادية فى الدول العربية، ورقلة الجزائر، 25- 26 نوفمبر 2013.
76- هناء خير الدين ، وهبة الليثى: النمو الاقتصادى وتوزيع ادخل والحد من الفقر، الأهرام الاقتصادى، العدد 242، نوفمبر 2007.
77- محمد عبد العزيز عجمية ، وإيمان عطية ناصف : التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.
78- صالح المحمد الشعيى: التنمية واقتصاديات القوى العاملة، بحر العلوم ، 1406هـ،
79- مجيد مسعود : التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
80- أحمد دويدار: التنمية الاقتصادية والتجربة المصرية، 1977

81- بى . س. سميث : كيف نفهم سياسات العالم الثالث ، نظريات التغيير السياسى والتنمية ، ترجمة خليل كلفت، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، 2011

82- عادل مختار الهوارى وآخرون : قضايا التغير والتنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1998.

83- مالكولم جيلز وآخرون : اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض،د ت.

84- آلان منتجوى : التصنيع فى الدول النامية ، ترجمة السيد الحسينى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

85- وزارة التخطيط : استراتيجية التنمية الاقتصادية لمصر 2030 .

86- عدنان فرحان الجورانى : مفهوم وأهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية، متاح على . http : // www . ahewar . org

87- جامعة الملك عبد العزيز : التنمية المستدامة فى الوطن العربى بين الواقع والمأمول ، سلسلة نحو مجتمع المعرفة ، المركز الإعلامى بجامعة الملك عبد العزيز ، مع الإصدار الحادى عشر ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، 1427 هـ.

88- عدنان فرحان الجورانى : مفهوم وأهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية متاح على . http :// www . ahewar . org

89- جاك الول : خدعة التكنولوجيا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، 2004.

90- جيمس كانتون : المستقبل الأقصى ، أهم الاتجاهات التى ستعيد تشكيل العالم في العشرين عاماً القادمة ، ترجمة لبنى عليه عبد العليم الريدى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2012.

91- أمنية الجميل : ماهية الدراسات المستقبلية ، سلسلة أوراق ، الورقة رقم (5) ، مكتبة الإسكندرية ، 2012.

92- توم لومباردو،قيمة الوعى بالمستقبل ،في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية ، سينيثياج واغنر (محرر) ،ترجمة صباح صديق الدملوجى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،و المنتظمة العربية للترجمة بيروت 2009.

93- إبراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربى ، مشروع المستقبلات البديلة ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، 1989.

94- قاسم محمد النعيمى : المستقبل والاقتصاد فى الدراسات المستقبلية ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية 2010 فى http:// www. Alhadhariya . net . dataarch / dr – mostaqbelai

95- سليمان إبراهيم العسكرى :" امتلاك المستقبل وإرادة التغيير" تقديم كتاب أحمد أبو زيد، مستقبليات، رقم 28، إبريل 2010.

96- محمود عبد الفضيل :" الجهود العربية فى مجال استشراف المستقبل ، نظرة تقويمية " ، الكويت ، عالم الفكر ، المجلد الثامن عشر العدد الرابع 1988.

97- إدجار جول : الدراسات المستقبلية في مصر الإطار ، الأمثلة الرؤى ، ترجمة محمد العربى ، سلسلة أوراق ، العدد رقم 8 ، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2013.

98- وزارة التخطيط المصرية : استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية 2030 متاح على : www. Mop. Gov . eg / vision / Egypt vision . as

99- الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ، مركز المعلومات والاتصالات متاح على : www. eos. Org . eg / ar/ slider / 9 .

100- الهيئة العامة للاستعلامات : رؤية مصر 2030 متاح على : . Sis gov . eg / section / 75/ 7427 ? Lang = ar

101- عبد الناصر عبد العال : قراءة فى استراتيجية مصر للتنمية 2030 ، المعهد المصرى للدراسات السياسية والاستراتيجية، 28 مارس، 2016 .

102- عبلة عبد الحميد بخارى : التنمية والتخطيط : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ، د ن ، د ت

103- حازم الببلاوى : دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1996 .

104- مايكل تودارو : التنمية الاقتصادية ، الريتاض ، دار المريخ للنشر ، 2009.

105- مدحت القريشى : التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل ، 2007 ، الأردن.

106- بنك فيصل الإسلامى بالسودان : نظريات التنمية الاقتصادية ، مجلة المال والاقتصاد ، العدد 75، 2014. متاح على الرابط https :// search . mandumah . com .

107- حسن الساعاتى وعبد الحميد لطفى : دراسات فى علم السكان ، القاهرة ، دار المعارف ، 1971.

108- السيد عبد العاطى : علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية

109- عبد الباسط عبد المعطى وآخرون : السكان والتنمية النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ، فى السكان والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1987.

110- محمد إبراهيم مبروك : أسس علم الاجتماع ، دار التقوى ، الفيوم ، 2014 .

111- محمد إبرهيم مبروك : علم اجتماع السكان ، دار العلم، الفيوم، 2013.

112- محمد إبراهيم مبروك : محاضرات فى علم اجتماع المستقبل، دار العلم ، الفيوم، 2012.
113- محمد الليثى : التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، 1979 .
114- صلاح الدين نامق : قادة الفكر الاقتصادى ، دار المعارف ، غير مبينة سنة النشر.
115- جون كينيث جالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادى الماضى صورة الحاضر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، العدد 261، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000،
116- إى . راى كانتر برى : موجز تاريخ علم الاقتصاد ، مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، ترجمة سمر كريم ، المركز القومى للترجمة ، العدد 1734، القاهرة ، 2011.
117- تودج . بوشهولز : أفكار جديدة ، ترجمة نزيرة الأفندى وعزة الحسينى ، المكتبة الأكاديمية ، 1996.
118- جلال خشيب : نموذج هارولد ودومار فى النمو الاقتصادى متاح على http:// www alukah . net
119- ميشيل تودارو : التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن ، دار المريخ للنشر، السعودية ، 2006.
120- إسماعيل صبرى عبد الله : مقدمة كتاب " تاريخ الفكر الاقتصادى الماضى صورة الحاضر ، لجون جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،

عالم المعرفة ، العدد 261، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000 .

121- روبرت لافون : التنمية الاقتصادية ، ترجمة نادية خيرى ، شركة ترادكسيم للنشر، جنيف ، 1977.

122- عبد الحميد أحمد إبراهيم : التنمية الاقتصادية ، د ن ، 2002.

123- سعيد ناصف : الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التحضر ، في سعيد ناصف وماجدة حافظ ، علم الاجتماع الحضرى ومشكلات التحضر في العالم الثالث، (غير مبينة الناشر)، 2005، ص ص 83- 89 .

124- هناء محمد الجوهرى : علم الاجتماع الحضرى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

125- رابح لونيس : نظريات تفسير تخلف العالم الإسلامى، مجلة إضافات ، العدد الرابع عشر ، ربيع 2011.

126- تيمونز روبيرتس وأيمى هايت : من الحداثة إلى العولمة ، رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعى ، الجزء الأول ، ترجمة سمر الشيشكلى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 309، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004

127- تونى بارنت: علم الاجتماع والتنمية ، ترجمة سهير عبد العزيز محمد يوسف، دار المعارف، القاهرة، 1992.

128-سمير أمين : الاقتصاد السياسى للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ، ترجمة فهمية شرف الدين ، دار الفارابى ، بيروت ، 2002.

129- سمير أمين : طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكى ، المستقبل العربى، العدد 430، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2014.
130- على عبد القادر على : التطورات الحديثة فى الفكر الاقتصادى التنموى ، جسر التنمية، مج 7 ، عدد 764، الكويت ، 2008 .
131- أنتونى غدنز : " بمساعدة كارين بيردسال" : علم الاجتماع ، مع مدخلات عربية ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة ، 2008.
132- د . ورويك مورای : جغرافيات العولمة ، قراءة فى تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ترجمة سعيد منتاق ، عالم المعرفة ، العدد 397، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، 2013.
133- محمود الكردي: اجتماعيات التنمية، القاهرة، دار المعارف، سلسلة كتابك العدد 119، (غير مبينة سنة النشر).
134- السيد الرامخ، التحليل السوسيولوجي لبنية المجتمع المصري، الإسكندرية، دار المعرف الجامعية، 1997.
.
135- مريم أحمد مصطفي: التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994 .
136- جان بيار عالِم ، الشرق الأدنى العربي، ترجمة ناجي نعمان، سلسلة ماذا أعرف؟؟ المنشورات العربية وزارة الخارجية الفرنسية، لبنان، المطبعة البولسية، 1981).

137- محمود فتحي ومصطفي محمد السعدني: محاضرات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مطبعة الجمهورية ، 1999.

138- ثريا سيد عبد الجواد: " التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مصر في فترة السبعينيات وعلاقتها بالقانون دراسة تحليل مضمون لبعض القوانين"، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1991.

139- سعد الدين إبراهيم: المشروع الاجتماعي لثورة يوليو، تأليف سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر والعروبة وثورة يوليو، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1982.

140- حسين توفيق: الدولة والتنمية في مصر، الجوانب السياسية دراسة مقارنة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مكتبة التنمية، 2000.

141- إيهاب نديم وآخرون : محاضرات فى الاقتصاد التطبيقى ، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، 1997.

142- أحمد فارس: السلطة السياسية والتنمية، (منذ 1805 – حتي الآن)، الاقتصادي، العدد 64، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1993 كتاب الأهرام

143- محمد الجوهري وآخرون: علم اجتماع التنمية، القاهرة، مطابع مؤسسات الهلال، 1986

144- نجوى إبراهيم محمود: السياسات العامة والتغير السياسي في مصر، سياسة الإسكان ، دراسة حالة 1974 – 1986، القاهرة ،مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد الصباح، 1993 .

145- حامد عبد الهادي: المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية دراسة للحالة المصرية، القاهرة، مكتبة غريب (غير مبينه سنة النشر).

146- أحمد سليمان أبو زيد: السياسة الاجتماعية، التعريف والمجال والاستراتيجية، الإسكندرية دار المعرف الجامعية، 1996.

147- السيد الزيات: التنمية السياسية في أندرو وبستر مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة وتعليق عبد الهادي والي والسيد الزيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

148- السيد يسين: الديمقراطية العربية بين الانقطاع والإحياء، الأهرام، 2003/6/5.

149- رمزي زكي: بحوث في ديون مصر الخارجية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1985.

150- جوده عبد الخالق: أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري 1971 – 1977، في إسماعيل صبري وآخرون (محرر) ، الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952 -1977 المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين (القاهرة 23-25 مارس 1978، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

151- جلال أمين: نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 1989.

152- ممدوح عبد الواحد: السياسة التخصصية وأثرها على الأبعاد الاجتماعية في المجتمع ، رسالة ماجستير،جامعة طنطا كلية الآداب ، قسم الاجتماع، 2000.

153- مصطفى الشعراوي: تطور التاريخ الاقتصادي، (غير مبينة الناشر)، 1994.

154- محمود عبد الحميد هلال: سياسة الانفتاح والتنقل إلى المدن الجديدة، رسالة دكتوراة، جامعة طنطا،كلية الآداب، قسم الاجتماع،1995.

155- أحمد بديع بليح: قضية التنمية في مصر تاريخياً، منذ القرن التاسع عشر، مستقبلياً في التكتل الاقتصادي العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، (غير مبين سنة النشر).

156- منى قاسم : الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998 .

157- خالد محمد حنفى : " دراسة فى متطلبات تحقيق مكاسب تحرير التجارة فى مصر فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة " رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، 2001.

158- محمد سعيد عبد المجيد : " المتغيرات الدولية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر " رسالة ماجستير ، جامعة طنطا ، آداب طنطا ، قسم الاجتماع ، 1997.

159- محمد ناظم حنفى ومصطفى أبو حلوة ، التخطيط والإصلاح الاقتصادى ، (غير مبية الناشر) 1995.

160- السيد يسين (محرر) : التقرير الاستراتيجى العربى ، 1993 ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1994.
161- كريمة كريم: الأثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في (1991- 1992) في مصر، القاهرة، مصر المعاصرة، العددان 442،441 يناير – إبريل 1996.
162- وحيد عبد المجيد وآخرون (محررون) : التقرير الاستراتيجى العربى 1997 ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ، 1998.
163- محمود عبد الفضيل : من دفتر أحوال الاقتصاد المصرى ، كتاب الهلال ، العدد 627 ، القاهرة ، مارس 2003.
164- أحمد السيد النجار (محرر) : الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2000 ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2001.
165- حسن أبو طالب وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003.
166- علي لطفي: "الاقتصاد والمستقبل" مجلة الديمقراطية، العدد التاسع، القاهرة، مؤسسة الأهرام، شتاء 2003.
167- أحمد السيد النجار (محرر) : الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2000.
168- أحمد السد النجار : الخصخصة بين ابتزاز الحالة الحالة العالمية والضرورات الوطنية ، الأهرام 2002/5/31 .

169- عماد حسن وآخرون : تجربة الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، مطابع الجامعة العمالية (غير مبينة سنة النشر) .
170- معهد التخطيط القومى : تقريرالتنمية البشرية لمصر 1999/98 ، القاهرة ، 2000 .
171- منشورات وزارة الإعلام : الكتاب السنوى مصر 1998 ، القاهرة ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، 1999.
172- عثمان محمد عثمان ،الإصلاح الاقتصادى ومردوده التنموى الاجتماعى،الأهرام،27 يوليو 2001.
173- هالة مصطفى : الدولة وجدت لتبقى ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث ، صيف 2001
174- محمد طه بدوى وليلى أمين مرسى: مدخل إلى العلوم السياسية، الإسكندرية، منشأة المعارف ،2001.
175- عادل مختار الهوارى : مدخل فى العلوم السياسية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995.
176- حسين توفيق : الإصلاح السياسى للإصلاح الاقتصادى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1999.
177- السيد الزيات : الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي ، مجلة الديمقراطية ، العدد 3 صيف 2001.
178- أحمد فاروق غنيم : إصلاح مؤسسى لتفعيل السوق الحر ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، عدد يناير 2012.

179- أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، 2012.

180- على ليلة : خرائط العنف على ساحات الثورات العربية ، الديمقراطية ، العدد 50 ، القاهرة ، إبريل 2013.

181- تقرير التنمية البشرية 2010،الثروة الحقيقية للامم ومسارات إلى التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى 2010.

182- تقرير التنمية البشرية 2013 ، نهضة الجنوب ، تقدم بشرى فى عالم متنوع ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، 2013.

183- مركز دعم واتخاذ القرار : ثورة 25 يناير فى عام ، تقارير معلوماتية ، العدد 61 يناير 2012 .

184- أحمد السيد النجار :نحو برنامج اقتصادى لمصر الثورة (تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصاد كفء وعادل)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2012.

185- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 ، تقارير معلوماتية ، العدد 66 سبتمبر 2012.

186- وزارة التخطيط والتعاون الدولى : المؤشرات الأولية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التسعة أشهر الأولى من العام المالى 2012/ 2013

187- مى مجيب : حراك سياسى متسارع : البحث عن طريق ، فى على الدين هلال وآخرون ، عودة الدولة تطور النظام السياسى فى مصر بعد 30 يونيو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2015.
188- منى بدران وآخرون : لمحة عن الاقتصاد المصرى فى 2013 ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2013.
189- سير روى كالن : عالم يفيض بسكانه عرض لأسباب المشكلة وحل جذرى لها ، ترجمة ليلى الجبالى ، سلسة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد 213 ، سبتمبر / أيلول 1996 .
190- ماجد عثمان : الزيادة السكانية منحة ديموجرافية أم محنة تنموية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية ، مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية ، القاهرة، يناير 2006.
191- عبد الباسط عبد المعطى وعبد العزيز فرج : " السكان والصحة الإنجابية والفقر " ، ورقة مقدمة فى المنتدى العربى للسكان ، بيروت 19-20 تشرين الثانى / نوفمبر 2004.
192- إميل دور كايم : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، 1950 .
193- هشام مخلوف وآخرون: رؤية عن الأوضاع السكانية فى مصر الحاضر وآفاق المستقبل، القاهرة ، المركز الديموجرافى، أوراق فى ديموجرافية مصر، الورقة الأولى ،2003.
194- ماجد عثمان: طفلين لكل أسرة فرصة حياة أفضل ، ورقة عمل فى المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة من 9-10 يونيه 2008 .

195- ماجد عثمان وآخرون : السكان وقوة العمل فى مصر ، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية .

196- كنجزلى دافيذ : " السكان "، المجلة القومية الاجتماعية ، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير 1964 .

197- ليون ف . بوفير وهنرى س . شرايوك وهارى و. هندرسون : الهجرة الدولية ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ترجمة فوزى سهاونة ، سلسلة التقارير الخاصة ، مكتب مرجع السكان بالشرق الأوسط ، أبريل 1984 .

198- ماريا خوسيه الكالا وآخرون : حالة سكان العالم 2006، صندوق الأمم المتحدة للسكان .

199- حمد السيد النجار : ظاهرة الهجرة المؤقتة فى مصر 1975-1988، فى نادية رمسيس فرح (محرر) ، السكان والتنمية فى مصر ، مكتبة الأسرة ، 2005 .

200- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد 2006 .

201- فريال عبد القادر أحمد : الإسقاطات القومية للسكان فى مصر فى الفترة من 2006- 2031.

202- جمال حمدان: أفريقيا الجديدة دراسة فى الجغرافيا السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ،2005 .

203- رشود بن محمد الخريف :السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، المملكة العربية السعودية، مكتبة جرير، 2003.

204- وداد مرقس : التوزيع السكانى ، فى نادية رمسيس فرح(محرر)، السكان والتنمية فى مصر، القاهرة، مكتبة الأسرة،2005.

205- محمود إبراهيم فرج : تقييم فاعلية الخطة الإستراتيجية القومية للسكان فى مصر حتى عام 2007، معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم 207 ، القاهرة ، سبتمبر 2008 ،

206- يسرى عزباوى : التقسيم الإدارى الجديد للوحدات المحلية وعلاقته باللامركزية فى مصر ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فى: http : // acpss . ahram . org . eg .

207- منى النشار :" أنماط واتجاهات وخصائص الهجرة الحضرية، فى تعداد 1986"، السكان بحوث ودراسات، العدد 55 ، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

208- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: تعدادات السكان فى سنوات1960، 1976، 1986، 1996، 2006 .

209- نادرة وهدان : " الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم 210 ، معهد التخطيط ، القاهرة ، نوفمبر 2008 .

210- السيد عبد العاطى : علم اجتماع السكان ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2004 ،

211- وارين تومبسون ودافيد لويس : مشكلات السكان ، ترجمة راشد البراوى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1969 .

212- هشام مخلوف وآخرون : سكان مصر فى القرن العشرين ، القاهرة ، المركز الديموجرافى ، الطبعة الثانية، 2004 .

213- محمد محى الدين :علم السكان , القاهرة ,مركز البحوث والدراسات الاجتماعية,كلية الآداب , جامعة القاهرة,2002.

214- ماهر مهران ومحمد نجيب : التعمر السكانى فى مصر متى يحدث و آثاره ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، 1999 .

215- البنك الدولى : مؤشرات التنمية فى العالم ، 2000 .

216- حامد عمار : مقالات فى التنمية البشرية العربية ، القاهرة ، مكتبة الأسرة ، 2007 .

217- سعد زغلول أمين : أثر المشكلة السكانية على التعليم والصحة ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروع الإعلام السكانى ، الكتاب المرجعى ، 1995 .

218- إميل فهمى : العلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم ، دراسات سكانية ، المجلد 15 ، العدد 75 ،القاهرة ، المجلس القومى للسكان ديسمبر 1989.

219- إجلال السباعى وآخرون : التعليم فى مصر، فى أحمد خليفة وآخرين ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى(1952-1980)، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية , 1985).

220- جوى مونكريف وآخرون : حالة سكان العالم 2008 ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، نيويورك ، 2008 .

221- إجلال هانم خليفة: " أثر تعليم المرأة على المشكلة السكانية، القاهرة، المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، مجلة دراسات سكانية ، العدد 36 ، سبتمبر 1976 .

222- معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية 2010 ، القاهرة 2010 .

223- أحمد جلال : التعليم والبطالة فى مصر ، القاهرة ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، سلسلة أوراق العمل ، ورقة عمل رقم (67) ، أكتوبر 2002.

224- إسماعيل عبد البارى : الديموجرافيا الاجتماعية ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2000.

225- نجلاء الأهوانى : تحليل أوضاع سوق العمل فى إطار الاقتصاد الكلى ، سياسات وحوافز زيادة التشغيل فى مصر ، فى إبراهيم عوض (محرر) نحو سياسة للتشغيل فى مصر ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاشتراك مع مكتب العمل الدولى ، 2005.

226- عبد الفتاح الجبالى : الركود والنمو مشكلات فى الاقتصاد المصرى المعاصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004 .

227- منى توفيق يوسف:العلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والسكانية والتنمية .

228- هبة نصار وآخرون : الهبة الديموجرافية ومتطلبات فرص العمل حالة مصر ، القاهرة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2006 .

229- غازى الشبيكات : التشغيل والبطالة فى الوطن العربى ، منظمة العمل العربى ، التقرير العربى الأول حول التشغيل والبطالة فى الدول العربية ، مصر 2008.

230- لورى . س . أشفورد : "رؤى جديدة عن السكان : دروس من القاهرة" ، النشرة السكانية ، إصدار رقم (1)، القاهرة، المكتب المرجعى للسكان بالاشتراك مع مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، مارس 1995.

231- الهيئة المصرية العامة للمساحة المدنية: لوحة طبوغرافية لمدينة الفيوم 1 : 50 000 ، إصدار هيئة المساحة المدنية ، الجيزة ، 1996.

232- جلال مصطفى سعيد و آخرون :آفاق التنمية فى محافظة الفيوم ، مطابع الأهرام بقليوب ، 1998 .

233- محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام 1945 ، المجلد الرابع ، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2010 ،) .

234- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، تقرير التنمية البشرية للفيوم، وزارة التنمية المحلية، 2003.

235- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وصف محافظة الفيوم بالمعلومات، يوليو 1999،.

236- عبير مرسى عبد الغفار سالم : "الخصائص المناخية لفصلى الشتاء والصيف فى مصر وآثارها الجغرافية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا، 2009، .

237- محمد فايز فرحات : محافظة الفيوم ، سلسلة المحافظات المصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2005.

238- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان عام محافظة الفيوم، إدارة الإحصاء عام 2008، إصدار يوليو 2009.

239- سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، 1982.

240- محمد عباس إبراهيم : التنمية والعشوائيات الحضرية ، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2008 .

241- تقرير التنمية البشرية لمصر 1994 ، معهد التخطيط القومى.

242- تقرير التنمية البشرية لمصر 2005 ، معهد التخطيط القومى.

243- تقرير التنمية البشرية لمصر 2008 ، معهد التخطيط القومى.
244- تقرير التنمية البشرية لمصر 2010 ، معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق.
245- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية : تقرير التنمية البشرية للفيوم 2003
246- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: وصف مصر بالمعلومات 2009 سنوات من التنمية ، الإصدار الثامن ، 2010.
247- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر بالأرقام ، 2009.
248- منشورات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، المنشآت الصناعية بمدينة السادات، مركز معلومات الوزارة، 2002.
249- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان عام محافظة الفيوم ، إدارة الإحصاء ، الدليل الإحصائى 2009 .
250- حسين كفافى : رؤية عصرية للتنمية السياحية فى الدول النامية ،القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، 2005.
251- سوزان بكرى حسن وآخرون : التنمية السياحية فى الفيوم الوضع الراهن والتصور المستقبلى، مرجع سابق .
252- كمال التابعى : التنمية البشرية ، دراسة حالة مصر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، غير مبينة سنة النشر .

253- على الدين هلال (محرر) : الديمقراطية وحقوق الإنسان العربى ، ط 3 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986

254- أيمن محمد مصطفى يوسف : " توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة" رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، كلية الهندسة ، قسم التخطيط والتصميم العمرانى ، 2008

255- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان عام محافظة الفيوم ، محافظة الفيوم وانجازات عام 2009 ، مارس 2009 .

256- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان عام محافظة الفيوم ، الدليل الإحصائى لعام 2008.

257- إدارة شئون البيئة بديوان عام محافظة الفيوم ، التوصيف البيئى لمحافظة الفيوم 2007.

258- وزارة التنمية المحلية ، الأمانة العامة للإدارة المحلية ، بيان بكميات المخلفات السنوية فى محافظة الفيوم 2009 .

259- محمود جاد : الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع فى البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، 1993 .

260- أنتونى جيدنز : مقدمة نقدية فى علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، 2002.

261- محمد سعيد فرح : ما .. علم الاجتماع، منشأة المعارف ، الإسكندرية، د ت .

262- السيد الحسينى : مفاهيم علم الاجتماع، دار قطرى بن الفجاءة للنشر والتوزيع، قطر، 1987.
263- أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت، 1993 .
264- تيودور كابلو : البحث الاجتماعى ، الأسس النظرية والخبرات الميدانية ، ترجمة محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
265- أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الأول المفهومات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 1966.
266- أندرو إدجار وبيتر سيد جويك: موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية ، ترجمة هناء الجوهرى، المركز القومى للترجمة ، العدد 1357، 2014.
267- جراهام كينلوتش : تمهيد فى النظرية الاجتماعية ، تطورها ونماذجها الكبرى ، ترجمة محمد سعيد فرح ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1997.
268- عبد الباسط عبد المعطى : اتجاهات فى نظرية علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، العدد 44، أغسطس 1981 .
269- جون سكوت وجوردون مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، المجلد الأول ، العدد 1876، 2011 .

270- عبد الهادى الجوهرى وحسين رشوان ، علم الاجتماع الحضرى ، مفاهيم وقضايا ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1997 .

271- عبد الرؤوف الضبع ، علم الاجتماع الحضرى ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2003.

272- السيد حنفي عوض:في علم الاجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان والمكان، الإسكندرية المكتب العلمي للتوزيع والنشر،1997.

273- عبد المنعم شوقى : مجتمع المدينة ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1985.

274- وليد عبد الله المنيسى : جغرافيا الحضر عند المدارس الغربية ، حوليات كلية الآداب ، مجلس النشر العلمى بجامعة الكويت ، الحولية الثالثة عشر الرسالة الثالثة والثمانون ، 1992 – 1993.

275- محمد عاطف غيث وغريب سيد أحمد : علم الاجتماع الحضرى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1989 .

276- وجدى شفيق عبد اللطيف:" قضايا الانتماء فى المجتمع الحضرى "رسالة ماجستير،جامعة طنطا، كلية الآداب، قسم الاجتماع ،1998 .

277- فادية عمر الجولانى : علم الاجتماع الحضرى ، الإسكندرية ، المكتبة المصرية ، (غير مبينة سنة النشر) .

278- محمد عاطف غيث وآخرون : المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية (غير مبينة سنة النشر) .

279- عبد العزيز عبد الله مختار : " دراسة نمط الاستيطان فى المدن الجديدة " القاهرة ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى (غير مبينة سنة النشر) .

280- جيرالد بريز : مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، ترجمة محمد الجوهرى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1989 .

281- سمير خلف : " بعض المظاهر البارزة للتحضر فى الوطن العربى " ، ندوة التوسع الحضرى ، دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، 26 – 28 ديسمبر 1988 .

282- فتحى أبو عيانة : السكان والعمران الحضرى ، بحوث تطبيقية فى بعض الأقطار العربية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 .

283- حمدى على أحمد على : الصناعات الصغيرة وتنمية المدن الجديدة ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، 1993 .

284- السيد الحسينى : المدينة ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب السابع والثلاثون ، القاهرة ، مطابع سجل العرب ، 1980 .

285- عبد المنعم عبد الحى: علم اجتماع السكان ، الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية ، طنطا ، (عير مبينة الناشر) 1998 .

286- عادل مختار الهوارى : التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 .

287- سعد الدين إبراهيم : ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ ، فى سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصر والعروبة وثورة يوليو ، القاهرة ، دار المستقبل العربى بالاتفاق مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2، 1983 .

288- حنة أريندت : رأى فى الثورات ، تعريب خيرى حماد ، القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2011 .

289- ريموند وليامز : الكلمات المفاتيح معجم ثقافى ومجتمعى ، ترجمة نعيمان عثمان ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 2005.

290- مايكل روسكن وروبرت كورد : مقدمة فى لعلوم السياسية ، ترجمة عزة أحمد عفيفى ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد 184، إبريل 2011، المجلد 46 .

291- فيليب برو : علم الاجتماع السياسى ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 .

292- روبرت م . ماكيفر : تكوين الدولة ن ترجمة حسن صعب، بيروت، دار العلم للملايين، 1984 .

293- أحمد زايد : أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى ، الديمقراطية ، العدد 42، إبريل 2011 .
294- جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة.
295- السيد يسين: ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2012.
296- السيد يسين : ثورة 25 يناير بين اتحول الديمقراطى والثورة الشاملة ، مرجع سابق ، ص 295.
297- آلان تورين : فكرة الثورة، فى ثقافة العولمة : القومية والعولمة والحداثة ، إعداد ميك فيذ وستون ، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب .
298- أحمد مجدى حجازى: الثورة المصرية .. علامة حضارية فارقة، الديمقراطية، العدد ، 42، إبريل 2011.
299- تشارلز تيلى : الحركات الاجتماعية ، 1768- 2004 ، ترجمة ربيع وهبة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 .
300- جو ستافو إستيفا : التنمية فى قموس التنمية دليل المعرفة باعتبارها قوة ، تحرير فولفجاج ساكس ، ترجمة أحمد محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.
301- إسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2007 .
302- كمال التابعى ، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية ، دار المعارف، القاهرة، 1993.

303- آمارتيا صن : التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 303، 2004.

304- محمد الجوهرى:علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، الجزء الأول،دار المعارف، القاهرة، 1978 .

305- نصر محمد عارف : التنمية من منظور كتجدد ، التحيز- العولمة- ما بعد الحداثة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

306- محمود الكردى ن التخطيط للتنمية الاجتماعية ، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمى فى أسوان، دار المعارف، القاهرة ، (غير مبينة تاريخ النشر) .

307- إبراهيم العيسوى : " التنمية البشرية فى مصر، ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة 1994" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والمجلد الثالث، العدد الأول، يونيو 1995 .

308- سعد حسين فتح الله : التنمية المستقبلية المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة فى أقطار مختلفة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

309- عبد الفتاح على الرشدان: رؤية فى التنمية العربية، نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، شئون عربية، العدد 98، يونيو 1999.

310- إبراهيم العيسوى : نموذج التنمية المستقلة، أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الورقة رقم 29، أغسطس، 2012.

311- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 142، 1989.

312- سليمان الرياش: (عرض تحليل) تقرير التنمية البشرية لعام 1994، فى المستقبل العربى، العدد 188، أكتوبر 1994.

313- آندرو وبستير: علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادى والى والسيد الزيلت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

314- عبد الباسط عبد المعطى: فى التنمية البديلة، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1990.

315- صبرى الشبراوى: الفكر الإستراتيجى والخروج من الصندوق، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،2009.

316- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية 1994، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت، 1995.

317- إبراهيم حلمى عبد الرحمن وآخرون : التنمية الاقتصادية والحركة التعاونية فى البلاد العربية، ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان، 1962.

318- هوشيار معروف: دراسات فى التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلى ، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط1، 2005.

319- نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2000.

320- محمد أحمد الداوى: التخلف الاقتصادى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

321- راشد البراوى: الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986/ 1987. .

322- السيد أحمد أحمد عبد الخالق: النظرية الاقتصادية فى المجال الاجتماعى، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، 1996.

323- لورنس ى . هاريسون، صاموئيل ب . هنتكتون (تحرير): كيف تشكل القيم التقدم الإنسانى، بحوث ودراسات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ترجمة قيس النورى، بيت الحكمة، جمهورية العراق، بغداد، 2011.

324- يوسف عبد الله صابغ: مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

325- طارق الحاج: علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1998.

326- فضيلة جنوحات/ زاحريتى: إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية فى الدول العربية حالة بعض الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

327- محمود الحمصى : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، دراسة للاتجاهات الإنمائية فى خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادى العربى ، 1960- 1980 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، كانون الأول ؟ ديسمبر 1986 .

328- محمد عبد العزيز عجمية ، وصبحى تادرس قريصة : التنمية الاقتصادية ، قسم الاقتصاد ، الإسكندرية ، 1998 .

329- صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف، القاهرة ، 1968.

330- ويكبيديا الموسوعة الحرة فى : http : // ar . Wikipedia . org / Wiki .

331- إبراهيم مشورب: قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث ، دار المنهل اللبنانى، بيروت، 1997.

332- جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، المجلد الأول ، المجلس لأعلى للثقافة .

333- فؤاد موسى : الاقتصاد العربى بين التبعية والتحرر ، شئون عربية، العدد 27، 1983 .

334- ولت ويتمان روستو : حوار حول التنمية الاقتصادية ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2005 .

335- عبد الحميد الغزالى : حول النهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء ، المنصورة، ط1، 1989 .

336- محمود الكردى : التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، دار المعارف ، القاهرة ،1979.

337- راشد البراوى : الموسوعة الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1986/ 1987.

338- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982.
339- الفيروز آبادى : القاموس المحيط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979.
340- أحمد أبو زيد : المعرفة وصناعة المستقبل ، كتاب العربى ، العدد الواحد والستون ، الكويت ، مجلة العربى ، يونيو 2005.
341- ماجد عثمان وآخرون : السكان وقوة العمل فى مصر ، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، 2002 . أدوارد كورنيش : مناهج استكشاف المستقبل ، ترجمة حسن الشريف ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2007 ، عرض فى مجلة المستقبل ، الاثنين 23تموز 2007 ، العدد 2682 .
342- قاسم محمد النعيمى : المستقبل والاقتصاد فى الدراسات المستقبلية ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية 2010 فى .www http: Alhadhariya . net.
343- إبراهيم العيسوى : الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020 ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، 2000 .
344- وليد عبد الحى : الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية فى
http:// www. Alhahariya . net / data arch / dr .mostaqbelai
345- سعد حافظ محمود :" حول منهج الدراسات المستقبلية " فى الدراسات المستقبلية وتحديات العصر ، تحرير (جورج طعمه وسعد حافظ) ، بيروت ، دار طلاس ، 1988.
346- جاك الول : خدعة التكنووجيا ، ترجمة فاطمة نصر ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة 2004.
347- أرتورو إسكوبار : التخطيط ، فى قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتباره قوة ، فولفجانج ساكس (محرر) ، ترجمة أحمد محمود ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2009.

348- محمد عاطف غيث ومحمد على محمد : دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة المجتمعية ، 1989 .
349- راشد البراوى : الموسوعة الاقتصادية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1987.
350- مجيد مسعود : التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد 73، يناير 1984 ، ص 20.
351- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1992 .
352- عاطف أحمد النوبى : أزمة التنبؤ فى علم الاجتماع ، دراسة حالة لبعض تنبؤات اتجاه الصراع ، فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الخامس ، أكتوبر 1983.
353- رتشارد هنشل : مستقبل التنبؤ الاجتماعى ، ترجمة فادية عمر الجولانى ، القاهرة ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010. **109**- محمود الكردي : "حركة السكان والنمو الحضري في مصر"، بحث مقدم في ندوة التحضر والمشكلة السكانية، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 15-17 أكتوبر 1977.
354- محمد رياض : نحو خريطة جديدة لمصر ، كتاب الهلال ، العدد 642 ، القاهرة ، يونيه 2004
355- رمزى زكى : المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد 84 ، 1984 .
356- عبد الباسط عبد المعطى: " المسألة السكانية فى مصر بعض ملامحها وأبعاد تناولها " ، فى عبد الباسط عبد المعطى وآخرين ، السكان والمجتمع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1987 .

357- جرجس رزق أسعد : " المشكلة السكانية فى مصر و أبعادها " ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، مجلة دراسات سكانية ،المجلد 15 ، العدد 75 ، ديسمبر 1989 .
358- عماد الدين حسن : "حول دور التعليم فى مواجهة المشكلة السكانية "،القاهرة ،المجلس القومى للسكان ، مجلة دراسات سكانية ، المجلد 15، العدد 75، ديسمبر 1989 .
359- توماس ت وكين و آرثر هوبت : دليل السكان، الولايات المتحدة ، واشنطن ، ترجمة مكتب مرجع السكان ، 1980 .
360- رولان بريسا : معجم علم السكان ، تحرير كريستوفر ويلسون ، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2007.
361- أنتونى جيدنز بمساعدة كارين بيردسال :علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فايز الصباغ ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة ، 2008 .
362- كمال التابعى :الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، القاهرة، دار المعارف ، 1985.
363- إحسان محمد حفظى :" الوعى والمشاركة ودورهما فى إنجاح التنمية الحضرية"، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ،1992 .
364- وجدى شفيق:" التنمية والتخلف فى المدن المتوسطة" ، رسالة دكتوراه ،جامعة طنطا ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، 2001 .
365- اسحق يعقوب القطب : " استخدام المؤشرات فى التنمية الاجتماعية " ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، كانون الثانى 1978.
366- عمر راشد : وزارة البيئة ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2007.
367- أسامة الخولى : البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 222، 1997 .

368- ضارى ناصر العجمى: الأبعاد البيئية للتنمية ، الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ، سلسلة المحاضرات العامة (5) ، 1992.
369- إبراهيم عبد الجليل : البيئة والتنمية، القاهرة ، دار المعارف .
370- مايكل زيمرمان (محرر) ، ترجمة معين شفيق رمية ، الفلسفة البيئية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 332، 2006.
371- منى قاسم : التلوث البيئى والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1993.
372- ليلى أنيس جاد عبد الرحمن : التغيرات المناخية وتداعياتها على التنمية ، القاهرة، جمعية الرعاية المتكاملة ، سلسلة دراسات مستقبلية ،2001 .
373- محمد الجوهرى ، علياء شكرى : البيئة والمجتمع ، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية ميدانية لقضايا البيئة والمجتمع ، اسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
374- على زين العابدين عبد السلام، ومحمد بن عبد المرضى عرفات: تلوث البيئة ثمن للمدنية، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
375- السيد أرناؤوط :لتلوث البيئى وأثره على صحة الإنسان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
376- طلعت إبراهيم الأعوج : التلوث الهوائى والبيئة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وزارة الدولة لشئون البيئة، 1999.
377- محمد نبهان سويلم : التلوث البيئى وسبل مواجهته ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999.
378- محمد عاطف كشك : فقر البيئة وبيئة الفقر ، القاهرة، دار الأحمدى للنشر، 1997 .
379- مصطفى كمال طلبة: سيناريوهات مصرية لمواجهة التغيرات المناخية، الأهرام، 2011.
380- بو سبعين تسعديت : أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطنى

الأول حول : البيئة والتنمية المستدامة ، جامعة العقيد الكلى محند أولحاج .
381- بيتر نويل وماتثيو باترسون: رأسمالية المناخ ، ارتفاع حرارة الأرض وتحول الاقتصاد العالمى ، ترجمة منير الجنزورى : المركز القومى للترجمة، القاهرة، العدد 2382، 2014.
382- عبد المنعم مصطفى المقمر : الانفجار السكانى والاحتباس الحرارى، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 391، أغسطس 2012.
383- محمود محمد فواز وسرحان سليمان : دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، عدد يونيو 2015 .
384- وزارة البيئة بمصر ، جهاز شئون البيئة ، التغيرات المناخية وسبل مواجهة آثارها ، الإدارة المركزية للتغيرات المناخية، 2017.
385- ديانا فاروق نغوى(مترجم ومحرر) :" قرن المدن " ، مجلة العالم الحضرى، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان، العدد الأول، مارس 2009 .
386- صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة سكان العالم 2001، الأمم المتحدة، نيويورك 2002.
387- ديانا فاروق نغوى (مترجم ومحرر) : تقرير حالة مدن العالم ، 2008- 2009 ، المدن المنسجمة ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، عمان ، الأردن 2009 .
388- عبد الهادى الجوهرى وحسين رشوان :علم الاجتماع الحضرى، مفاهيم وقضايا، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ،1999 .
389- نهى السيد فهمى :" الاستيطان الحضرى والتنمية المستقبلية للمدن المتوسطة " فى أحمد الألفى وآخرون، الإنسان فى مصر الفكر والحق والمجتمع، تحليلات علمية مهداه إلى الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة، القاهرة، دار المعارف (غير مبينة سنة النشر) .
390- محمود الكردى :النمو الحضرى :دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر، القاهرة ، دار المعارف،1980 .

391- منى قاسم : الإصلاح الاقتصادى فى مصر، دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998 .
392- جورج مارتين وآخرون : حالة سكان العالم 2007 ، إطلاق إمكانيات النمو الحضرى، صندوق الأمم المتحدة للسكان 2007 .
393- مايك فيذرستون وآخرون ، محدثات العولمة ، ترجمة عبد الوهاب علوب،القاهرة ، المشروع القومى للترجمة ،المجلس الأعلى للثقافة ، الكتاب رقم 93 ، 2000 .
394- السيد رشاد غنيم : مشكلات المجتمع المصرى ،فى السيد عبد العاطى وآخرون، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1998 .
395- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) : آثار الفقر والبطالة على التنمية فى منطقة الإسكوا ، الورقة رقم (18) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 4 أيلول / سبتمبر 2002
396- رمزى زكى : الاقتصاد السياسى للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للعلوم والثقافة والآداب، العدد 226 ، أكتوبر 1997.
397- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) : تمويل المأوى الحضرى ، التقرير العالمى حول المستوطنات البشرية لعام 2005 ، نيروبى ، كينيا ، 2005 .
398- محمد سعيد فرح : دراسات فى المجتمع المصرى ، الإسكندرية ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، 1976 .
399- مارتين رافايون : الفقر الحضرى ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2007 . 6- عبد الهادى والى : قضايا الفقر والبيئة ، بحث مقدم فى ندوة عاطف غيث الرابعة ،1993، بعنوان علم الاجتماع وقضايا الأمن والبيئة(تحرير أعضاء هيئة تدريس قسم الاجتماع كلية آداب الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993.
400- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول، القاهرة،1999 .
401- نهى فهمى : المسائل الاجتماعية فى الإسكان والتخطيط الحضرى، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومى

للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد 1-2 المجلد 18، يناير – مايو 1981 .

402- السيد عبد العاطى : علم الاجتماع الحضرى بين النظرية والتطبيق، الجزء الثانى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996.

403- نجوى إبراهيم محمود : السياسات العامة والتغير السياسى فى مصر ، سياسة الإسكان ، دراسة حالة ،1974- 1986، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993

404- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) : وضع وآفاق المدينة العربية : التحضر وتحدى الأحياء الفقيرة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2008 .

405- مريم أحمد مصطفى : المناطق العشوائية وأزمة الفقر الحضرى ،فى السيد عبد العاطى وآخرون، مشكلات المجتمع المصرى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 1998 .

406- إسماعيل على محمد : المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 1999 .

407- فتحى أبو عيانة :عشوائيات الإسكندرية بين التطور والتطوير، فى غريب سيد أحمد (محرر) ندوة عاطف غيث الخامسة، بعنوان المجتمع العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، 1994، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995.

408- هشام مخلوف ونادية حليم :الأحياء العشوائية ، رؤية وصفية تحليلية، أوراق فى ديموجرافية مصر ، رقم 10 ، القاهرة ،المركز الديموجرافى ، أكتوبر 2003.

409- ليلى محمود نوار وآخرون: العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية ، دراسة تحليلية للوضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل، الجزء الأول، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مايو 2008

410- علا سليمان الحكيم : ظاهرة التحضر ونمو المدن، ندوة التوسع الحضرى، القاهرة، معهد التخطيط القومى ،26-27 ديسمبر 1988،.
411- علا الحكيم :" السكان والتنمية المحلية – رؤية مستقبلية "، القاهرة، معهد التخطيط القومى، أعمال ندوة الثلاثاء لعام 2001.
412- مصطفى خلف عبد الجواد : الاتجاهات النظرية الحديثة فى دراسة المؤشرات الاجتماعية ، فى خلاف خلف الشاذلى وآخرون ، اتجاهات حديثة فى علم الاجتماع ، المنيا ، دار التيسير للطباعة والنشر ، 2005 .
413- ليستر براون وجودى جاكوبسن : " مستقبل المدن ، مواجهة المحددات الأيكولوجية والاقتصادية ،(فى مستقبل المدنية والنمو الاقتصادى فى ظل محدودية الموارد والنظم الطبيعية مشكلات الإسكان والنقل والتلوث) مجموعة أبحاث من إعداد معهد وورلدووتش ، ترجمة عادل أحمد جرار ، مركز الكتب الأردنى ، 1991
414- نعيمة منصور إبراهيم : " الخصائص الديموجرافية والاجتماعية المصاحبة للنمو السكانى مدينة المنصورة نموذجاً (1947- 1976)، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1987.
415- السيد عبد العاطى: علم الاجتماع الحضرى، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص 80.
416- لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى: جيران فى عالم واحد، سلسلة عالم المعرفة، ا الكويت ،العدد 201، ، 1995
417- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: التحولات البيئية والتنمية الحضرية المستدامة فى منطقة الإسكوا ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 2000.
418- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: التحولات البيئية والتنمية الحضرية المستدامة فى منطقة الإسكوا ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 2000.

419- هرفيه لى برا: العالم ...وحدوده الأساطير الشائعة حول الطبيعة والسكان ، ترجمة حليم طوسون ، القاهرة ، دار العالم الثالث، 1997

420- عدنان وديع : قضايا السكان فى الوطن العربى ، قراءة فى الواقع والتحديات ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، الكويت، المعهد العربى للتخطيط ، المجلد الثانى ، العدد الأول ، ديسمبر 1999.

421- آمارتيا صن :التنمية حرية ،ترجمة شوقى جلال سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 303، مايو 2004.

422- محمد صبحى عبد الحكيم: مقدمة كتاب عالم يفيض بسكانه ، تأليف سيروى كالن وترجمة ليلى الجبالى ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 213، سبتمبر / أيلول 1996

المراجع الأجنبية :

423- Guy Bajoit . Pourquoi sont – il pauvre / Cinq Theories sur Lemal developpement , seminaire de LASTM (Association Solidaire du Tiers monde) Luxemaubowge , No . 152- 153- 1995 .

424- U N F P A , Population issues , Briefing kit , united Nation population fund , 1996.

425 - Wikipedia (encyclopedia) Human Development , http: wikpedia . org , wiki / Human Development

426-U N D P, Human Development Report , 1995.

427-Philippe Moati : Esquisse d'une Methodologie pour la Prospective des secteurs , Center de Recherch pour L'Etude et l'observation des conditions de vie ,cahier de recherché n 187,2003, 428-E. B. Masini , New challenges for futures studies , futures 33,2007 ,. Elsevier science Ltd , www . elsevier . com / locate / futures

429- Timcurry : Robert Jiobu , and kent schwirian , sociologyfort , Twenty frist century prentice Hall , upper Saddle River , New Jersex , 1999 .

430 - Nadia Ramsis "Historical Roots of Contemporary Economic Development in Egypt" , In Development in the Age of Liberalization Egypt, and Mexico, the American university in Cairo press, 1996.

431- Abd El Hai, Mahmoud M: Economic Reform in Egypt , Motives and Orientations, the Institute of National Planning Memo, No.(1561),Cairo, July 1993.

432- World Bank: Egypt Development Planning, http://www.worldbank.com .

433- Al-Baradi Mona Mustafa: «Impact de la Reforme Econmique sur les Chances de Scolarisation en Egypte », Egypte Monde Arabe No 11-13- Ambassade de France au Caire, Egypte.

434- world Bank : Egypt in Brief , October 2001, http://www.worldbank.com.

435- Subramanian Arvind : Development Focus Egypt, Poised for Sustained Growth, Imf working, Paper 97/105 (Washington : International Monetary Fund, p. 4. http//. www.Imf.com .

436- United Nations: Population, Environment and Development, the Concise Report, Department of Economic and Social Affairs Population Division, New York, 2001

.

437-Gilles Pison: Tous les Pays du monde 2007. Populations, Sociétés .Numéro 436. Juillet août 2007, L

institut National D etudes Démographiques.

438-Victor Piché : Les Migration , des enjeux mondiaux , aux enjeux , Cahiers Québécois de Démographie Université de Montréal , vol . 31, n˚1, 2002.

439- Madeline Weld, "Confronting the Population crisis, Reponses to The Twenty- one most commonly used Arguments to confound the Issue" www. Tienmiljoen . nl / fra / weer . htm.

440- Hein de Haas: Migration and Development A theoretical Perspective University of Oxford, International Migration Institute, working Papers, N˚9, 2008.

441- Bill Butz: le prochain Démographique mondial, Population Reference Bureau http: // www. Prb. Org / frensh Template. cf n 2 pf 4.

442-Eliya M, Zulu , Alex c. Ezeh , and Dodoo Nii – Amoo," Slum Residence and Sexual Oucomes : Early Findings of Causal Linkages in Nairobi , Kenya " , African , Population and Health Research center working Paper N˚17 . Nairobi ,Kenya , population Council , 2000 .

443- L institut National d Etudes Démographiques: Tous Les pays du monde 1979. Population et Sociétés, Numéro 126 Juillet-Août 1979.

444- Nations Unies: Monde Estimations 2009 http:// www. Ined . fr / pop – chiffres / pays du monde.
445- Michael P. Todaro and stephenc . smith : Economic Development , 11thed , Addison – Wesley . New York , 1012.
446- Sukkoo Kim : Spatial Inequality and Economic Development : theories , facts , and policies , working paper No . 16 , commission on growth and Development , the worled Bank , 2008 .
447- George A. Theodorson and Achilles G. Theodorson : " A Modern Dictionary of Sociology " London, Barenes and Nobel Books, New York, Hagers Town, 1969.
448- Monnet Jétome and Capron Guénda : " L'urbanité dans les Amériques, Les Processus d'identification Socio – spatiale " www.geoscopie .com.2000
449- Hoult Thomas Ford : Dictionary of Modern Sociology ،New Jersey ، Littlefield ، Adams، and Co Totowa 1969 .
450-U N F P A , Population issues , Briefing kit , united Nation populatifund , 1996..
451- Wikipedia (encyclopedia) Human Development , http: wikpedia . org , wiki / Human Development2-U N D P, Human Development Report , 1995
452-Jaen Marc Salotti : Futurologue appliquée, propostion de stage , Master Rechercher Sciences

université victor segalen de la cognization niveau 2 Bordeaux 2 , 2004 .
453- Commission T. I . C . E Inter – unions : Etude prospective ' la journée d,un professear de prépas en 2008 janvier 2004 , p 8 www . eprep . org
454- Peter Gololing : ' for The coming features Information and comunuication Technologies and The sociology of The future ' The Journal of The British sochological Association , solihull , vol 34 Iss , feb 2000 .
455 - Wikipedia (encyclopedia) future Studies: httt: wikipedia . Org wiki/ future – studies
456-Peter Gololing : " for The coming featuresInformation and communication Technologies and The sociology of The future , The Journal of The British sociological Association , solihull , vol 34 ,Iss , feb2000 . .
457-Barbara Adam : Towards a New sociology of The future , working paper ,pp2 , http : //www . Cardiff . ac . uk / socsi / future /
458- Darshini Mahadevia : Sustainable . Urban Developpment inIndia :aninclusive perspective Development practice , volume II , Numbers 2 & 3 , May .2001
459- Peter Gololing : "for the Coming features Information and Technologies and

the Sociology of the Future " the Journal of the British Sociological Association , Solihull , vol 34 Iss , feb .2000 .

460 - Michael p. Todaro : Urbanization , Unemployment and , Migration in Africa , Theory and Policy , Population Council , 1997 , No 104 , www . popcouncil . org / publication / pdf / def ault .

461- Barney Cohen : Urban Growth in Developing Countries , AReview of Current Trends and aCaution Regarding Existing Forecasts , world Development

462- Tann vom .Volume 32 , Issue 16, January 2004

Hove: The world's Largest Cities and Urbanareas in 2006, . 463- T. G Mgee, MA. .http: www. City mayors. Com Ph D: "The Urbanization Process in The Third World" Bell &Hyman Limited, Denmark House 37 – 39 Queen Elizabeths Street, London, .1975 .

464- Jackie Assayag : les Science Sociales àl'épreuve de la Mondialisation , le cas de L'Inde et Bien – au – de là , Cahiers Internationaux de Sociologie , vol c xx III Presses .Universitaires de France , paris , 2007 ,

465- Jennifer A. Elliott: "An Introduction to Sustainable Development", Routledge, London and New .York .

466- Martin Ravallion: on the Urbanization of Poverty,

Development. Research Group Poverty, avril 2001 World Bank, http: // www. World Bank. Com
467- Bruce London and David A . Smith : Urban Bias , Dependence , and Economic Stagnation , American sociological Review , volume 53 , N3 June 1988

.

468- David Drakakis – Smith : Third World Cities , Sustainable Urban Development II- Population, Lobour and poverty, urban Studies , vol . 33, Nos 4- 5 ,
. .1996

469- John R . weeks . population An Introduction to concepts and Issues , fourth Edition wadsworth publishing company Belmont , California , 1989 ..

470- Petter Nacss : Urban Planning and Sustainable Development ,European Planning Studies vol , 9 No 4 , 2007
471- Petter Nacss : Urban Planning and Sustainable Development ,European Planning Studies , vol , 9 No 4 , 2007

472- Gutpa. p: Population Growth , and The problem of Unemployment ,New Delhi , Ammol Publications , .1995

473- Sinha V.C and Ezacharia: Elements of Demography, india sunit . kumar at zincogrphers, 1984.
.